الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة منتوري - قسنطينة
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

الرقم التسلسلي:
السلسلة:

الهجـــــرة الريفيـــــة
في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة فـــي الجزائر
2008 - 1988

دراسة ميدانية على عينة من المهاجرين إلى مدينة بسكرة

أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية

إعداد الطالب: رشيـــــد زوزو

إشراف الأستاذ الدكتور: رابـــــح كعباش

لجنة المناقشة:

أ.د صالح فيلالي	جامعة قسنطينة	رئيســـــا
أ.د رابح كعباش	جامعة قسنطينة	مـــــقررا
أ.د فضيل دليو	جامعة قسنطينة	مناقشـــــا
أ.د إسماعيل قيرة	جامعة سكيكدة	مناقشـــــا
أ.د ميلود سفاري	جامعة سطيف	مناقشـــــا
د. ميلود سعادة	جامعة بـــاتنة	مناقشـــــا

2008

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

إلـــى روح والدتي الطـــاهرة رحمـــها الله وطيـــب ثراهـــا

إلـــى والدي أطـــال الله في عمـــره

إلـــى رفيقة دربـــي زوجتي التي صبرت معي وعلي طيلـــة إنجـــاز هـــذا العمـــل فكـــانت مثـــال الزوجـــة المتعلمـــة والصبـــورة

إلى كل أبنائي - نعم البنين والبنات - الذين كانوا لي الأمل والعون

أهـــدي هـــذا العمـــل المتواضـــع

تقـدير وعرفــان

أتوجه في المقام الأول بخالص شكري وعظيم تقديري إلى أستاذي الفاضل الدكتور: رابح كعباش، على تفضله بالإشراف على هذا العمل،وعلى ما قدم لي من توجيهات ونصائح فكان له الفضل في إنجاز هذه الدراسة .

كما أتقدم بالتقدير والامتنان إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة:

- **الأستاذ الدكتور : صالح فيلالي من جامعة قسنطينة**
- **الأستاذ الدكتور : رابح كعباش من جامعة قسنطينة**
- **الأ ستاذ الدكتور : فضيل دليو من جامعة قسنطينة**
- **الأستاذ الدكتور : إسماعيل قيرة من جامعة سكيكدة**
- **الأستاذ الدكتور : ميلود سفاري من جامعة سطيف**
- **الـــــدكـــــتور : ميلود سعادة من جامعة باتنة**

لأشكر فيهم روح التعاون وتطوعهم بجهدهم وراحتهم خدمة للبحث العلمي.

كما أتقدم بشكري لأساتذتي وزملائي بقسم علم الاجتماع بجامعتي قسنطينة وبسكرة الذين لم يبخلوا علي بفكرهم ونصائحهم .

وأتوجه أخيرا بالشكر إلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد خلال إنجاز هذه الدراسة.

فهـــرس الموضوعـــات

الصفحة

مقدمـــة ا- د

البـــــاب الأول

الأســـس النظرية للدراسة

الفصل الأول: موضوع الدراسة وإطارها المفهومي

1 -1 تحديد مشكلة البحث ---------- 3

1 -2 أهمية البحث وأهداف ---------- 8

1 -3 العمق النظري للبحث ---------- 10

1 -4 المفاهيم الأساسية للبحث ---------- 12

1 -5 البحوث والدراسات السابقة ---------- 31

الفصل الثاني: الريف والحضر ومداخل دراستهما

مدخـــــل

2-1 ا لخصائص والسمات الريفية ــ الحضرية ------- 44

2 -2 مداخل دراسة المجتمعات الريفية ــ الحضرية---- 50

2 -2 -1 مدخل الثنائية الريفية الحضرية---------- 50

2 -2 -2 مدخل المحك الواحد ---------- 54

2 -2 -3 مدخل مركب السمات ---------- 55

الفصل الثالث : سوسيولوجية الهجرة

مدخل

3 -1 الجذور التاريخية للهجرة والهجرة الريفية ---- 58
3 -2 أنماط الهجرة وأنواعها ---------- 60
3 -3 عوامل الهجرة ودوافعها ---------- 66
3 -4 النظريات المفسرة للهجرة وقوانينها ---------- 70
3 -5 خصائص المهاجرين ---------- 78
3 -6 نتائج الهجرة وآثارها ---------- 80

الفصل الرابع: التغير الاجتماعي ونظرياته

مدخل

4-1 نظريات التغير الاجتماعي واتجاهاته الرئيسية ----82
4 -1 -1 نظريات التغير الاجتماعي وفق الاتجاه -------83
4 -1 -1 -1 النظريات الخطية ---------- 83
4 -1 -1 -2 النظريات الدائرية ---------- 84
4 -1 -2 نظريات التغير الاجتماعي وفق العوامل ----86
4 -1 -2 -1 النظريات الحتمية والتفسيرات الأحادية---86
4 -1 -2 -2 النظريات الحديثة ---------- 90

4 -2 عوامل التغير الاجتماعي----------94
4 -3 أنماط التغير الاجتماعي----------98

الفصل الخامس : التنمية ونظرياتها

مدخل

5 -1 الاتجاهات المحافظة ونظريات التحديث -------- 103
5 -1 -1 اتجاه النماذج أو المؤشرات----------103
5 -1 -2 اتجاه مراحل النمو---------- 106
5 -1 -3 الاتجاه الانتشاري ---------- 108
5 -1-4 اتجاه الثنائيات ---------- 112
5 -1 -5 الاتجاه السيكولوجي الثقافي ---------- 114
5 -2 الاتجاه الماركسي---------- 116
5 -2 -1 الماركسية التقليدية ---------- 116
5 -2 -2 الماركسية المحدثة----------121

الباب الثـــــاني

سوسيولوجية المجتمع الجزائر

الفصل السادس: البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري لما قبل الاستقلال (دراسة سوسيو تاريخية) ---------- 128

6 -1 البناء الاجتماعي ما قبل الاستعمار الفرنسي والجذور التاريخية---------- 128

6 -1 -1 البناء الاجتماعي في العصور القديمة ------ 128

6 -1 -2 البناء الاجتماعي في العصور الوسطى------- 130

6 -1 -3 البناء الاجتماعي في الفترة العثمانية --------- 132

6 -2 البناء الاجتماعي إبان الاستعمار الفرنسي وسياسات التفكيك ---------- 138

الفصل السابع :البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري بعد الاستقلال والسياسات التنموية

7-1 المجتمع الجزائري غداة الاستقلال ---------- 148

7-2 السياسات التنموية وإشكالاتها --------- 150

7 -2-1 التنمية الزراعية ---------- 150

7 -2-2 التنمية الصناعية---------- 164

7 -2-3 التنمية الاجتماعية---------- 171

3-7 النتائج الاجتماعية والاقتصادية
للسياسات التنموية ---------- 179

الفصل الثامن : البناء الاجتماعي في ظل التحول الديمقراطي

8 -1 البيئة الدولية وتحولاتها ---------- 185
8 -2 المجتمع الجزائري والتحولات الجديدة --------- 191
8 -2 -1 الإرهاصات الأولى للتحولات ---------- 191
8 -2 -2 التحول نحو الليبرالية والغطاء السياسي القانوني
8 -2 -2 -1 التحولات والإصلاحات السياسية --------- 192
8 -2 -2- 2 التحولات والإصلاحات الاقتصادية--------- 195
8 -2 -2 -3 التحولات وانعكاساتها الاجتماعية --------- 197

الفصل التاسع : الريف والحضر والهجرة في الجزائر والمعادلة الصعبة

9 -1 التحضر في الجزائر وإشكالاته---------- 205
9-2 الريف الجزائري خصائصه وإمكانيات تطويره-- 214
9 -3 الهجرة نحو المدن في الجزائر---------- 220

البـــــاب الثـــــالث

الـــدراســـــــــــة الميـــدانيـــــة

الفصل العاشر : الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

مدخل

10 - 1 مجالات الدراسة: ---------- 228

10 - 1 - 1 المجال المكاني ---------- 228

10 - 1 - 2 المجال البشري ---------- 235

10 - 1 - 3 المجال الزمني ---------- 236

10 - 2 تساؤلات الدراسة وفرضياتها ---------- 237

10 - 3 المناهج المعتمدة في الدراسة ---------- 240

10 - 4 الأدوات المستخدمة في الدراسة ---------- 242

10 - 5 عينة الدراسة وطريقة استخراجها ---------- 243

الفصل الحادي عشر : تحليل البيانات وتفسيرها ونتائج الدراسة الميدانية

11 - 1 تحليل البيانات وتفسيرها

11 - 1 - 1 الخصائص الاجتماعية للمهاجرين ---------- 252

11 - 1 - 2 أنماط الهجرة الريفية وأشكالها ---------- 259

11 -1-3 عوامل الهجرة الريفية ودوافعها ---------- 264
11 -1-4 آثار الهجرة ومصاحباتها ---------- 289
11 -2 نتائج الدراسة الميدانية ---------- 292

خـــــاتمة ---------- 303
المراجع ---------- 307
الملا حق 318

المقدمـــــة

مقدمـــــة

لقد عرف المجتمع الجزائري ظاهرة الهجرة منذ فجر تاريخه، وما تزال حتى الآن تشكل متغيرا أساسيا في بنائه الاجتماعي وفي العلاقة بين حواضره وأريافه .

وفي هذا الصدد فقد شهد المجتمع الجزائري عدة فترات عرف فيها موجات هجرية بارزة .

في إطار الهجرة الخارجية فإن الهجرة باتجاه فرنسا وأوروبا إبان الحقبة الاستعمارية شكلت الواقع الأكثر ظهورا ومرارة .

أما على مستوى الهجرة الداخلية الريفية، فلعل أولى المحطات هي تلك الموجات الهجرية التي شهدها الريف الجزائري إبان الحقبة الاستعمارية أيضا، والتي كانت باتجاه مزارع المعمرين الأوروبيين وباتجاه المدن بحثا عن لقمة العيش؛ بفعل سياسات الاستيلاء على الأراضي التي مارسها الاستعمار الفرنسي، ثم كانت المحطة الثانية غداة الاستقلال تحت تأثير مخلفات الاستعمار لتتواصل بعد ذلك، ولكن بوتائر أقل نتيجة السياسات التنموية المنتهجة اتجاه العالمين الريفي والحضري .

ولعل المحطة الثالثة تلك التي شهدها المجتمع الجزائري خلال العشريتين الأخيرتين بفعل التحولات المجتمعية الجديدة .

فخلال هذه الفترة عرف المجتمع الجزائري تحولات عميقة مست مجتمعيه المحليين الريفي والحضري ، أملتها مقتضيات التغير الاجتماعي وعززها ذلك التوجه نجو نظام ليبرالي يخضع لآليات السوق وينزع نحو الفردية ، وليتخلى عن نظام اجتماعي يستند إلى التخطيط وإلى الفلسفة الاشتراكية ذات البعد الجماعي .

هذه التحولات أفرزت ظواهر اجتماعية جديدة وحورت في أخرى ولعل الهجرة الريفية إحدى هذه الظواهر .

فظاهرة الهجرة الريفية ليست بظاهرة جديدة ، لكن الجديد هو التغير الحاصل في حجمها وفي أنماطها وفي دوافعها وآثارها .

أخذت هذه التحولات الطابع القانوني بعد صدور دستور 1989 الذي حدد العلاقة بين الدولة والاقتصاد والمجتمع ، ففتح باب الاستثمار الخاص واسعا وتحرر من كثير من القيود واتجه الاقتصاد نحو الخوصصة، فكانت الحصيلة ظهور رأسمالية مشوهة وطفيلية تابعة وتراجع على صعيد العدالة الاجتماعية فسرح الكثير من العمال، فارتفعت نسبة البطالة بشكل رهيب وتدهور المستوى المعيشي للسكان، وعلى المستوى السياسي والأمني دخلت الجزائر في دوامة العنف والإرهاب.

هذا الواقع بمتناقضاته أدى إلى نزوح ريفي كاسح في مناطق، وأفضى إلى هجرة ريفية وبمعدلات أقل في مناطق أخرى .

ومن ثم جاء ت هذه الدراسة لتلقي الضوء على تلك الحركة السكانية محاولة الوصول إلى ملامحها وخصائصها .

وتكمن أهميتها في أنها تتناول بالبحث ظاهرة من الظواهر الاجتماعية، ثم إن محاولة إلقاء الضوء على هجرة الريفيين إلى المدن في ظل هذه الظروف والمعطيات يشكل أمرا ذا أهمية لما قد تبرزه الدراسة من نتائج سواء على مستوى المجتمعين المحليين الريفي والحضري أو على المهاجرين أنفسهم .

ومن ثم فإن الهدف من هذه الدراسة لا يخرج عن كونه محاولة لعرض ملامح الهجرة الريفية في هذه الظروف المتميزة، من خلال التعرف على الخصائص السوسيو ديموغرافية للمهاجرين، والدوافع والأسباب المختلفة لهجرتهم، والآثار المختلفة لهذه الظاهرة على أكثر من مستوى وصعيد .

إن ما دعاني لمعالجة هذه الظاهرة ودراسة هذا الموضوع هو إحساسي بأهمية تلك المشكلة في ظل هذه التحولات وأتوقع تميزها ، وبالتالي سوف تقدم هذه الدراسة

حقائق يمكن الاستفادة منها على المستويين العلمي والعملي .

انطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي مؤداه: إلى أي حد تكون تلك التحولات الاجتماعية قد أثرت في خصائص المهاجرين وفي أنماط الهجرة وأشكالها وفي دوافعها وآثارها ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي بشكل أساسي، تبعا لمتغيرات الدراسة، واعتمد في جمع المعلومات على استمارة استبيان، ولتدعم البيانات الكمية ببيانات كيفية وظف الملاحظة والمقابلة كأداتي بحث .

وقد أجرى الباحث دراسته بطريق العينة، ليتخذ من مدينة بسكرة المجال المكاني، ومن مجموع المهاجرين من الأرياف إلى مدينة بسكرة خلال العشريتين الأخيرتين مجتمعا للبحث .

هذا وتهدف الدراسة عامة إلى الإحاطة بظاهرة الهجرة الريفية نظريا وميدانيا من خلال تقسيمها إلى الأبواب والفصول التالية :

يتضمن الباب الأول من الدراسة الأسس النظرية، و يتناول الفصل الأول بالعرض والتحليل مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وعمقه النظري، ثم يتعرض إلى المفاهيم الأساسية للبحث، ويستعرض البحوث والدراسات السابقة.

ويعالج الفصلين المواليين متغيرات الدراسة، وهي الريف والحضر والهجرة، من خلال استعراض نظريات ومداخل دراستها كأطر مرجعية، ويتصدى الفصل الرابع إلى التغير الاجتماعي واتجاهاته النظرية، ويعرض الفصل الخامس قضايا التنمية بتناول نظرياتها وإشكالاتها.

أما الباب الثاني فسوف يخصص لسوسيولوجية المجتمع الجزائري، وسنتناول بالبحث والدراسة البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري عبر العصور انطلاقا من أن المجتمع الحالي هو نتاج ماضيه.

ومن ثم فسيبحث الفصل السادس في الجذور التاريخية للمجتمع الجزائري حتى الاستقلال، من خلال دراسة سوسيوتاريخية، ويتصدى الفصل السابع إلى البناء الاجتماعي في عهد الجزائر المستقلة، ليحاول معالجة قضايا التنمية وإشكالاتها بنجاحاتها وإخفاقاتها.ليعالج الفصل الثامن المعادلة الصعبة بين الريف والحضر والهجرة .

أما الباب الثالث فسوف يخصص للدراسة الميدانية، ليجيب عن تساؤلات الدراسة وفرضياتها من خلال استعراض الخطوات المنهجية، ثم تحليل البيانات وتفسيرها والنتائج المتوصل إليها، وتختتم الدراسة بخاتمة بمثابة حصاد النتائج .

البـــــــــاب الأول

الأســـــس النظــرية للـــدراســـــة

الفصـــــل الأول : موضـــــوع الـــدراســـــة

الفصـــــل الثاني : الريف والحضر ومداخل دراستهما

الفصـــــل الثالث : ســـوســـيولوجية الهجرة

الفصـــــل الرابع : التغـــير الاجتمـــــاعي واتجاهاته النظرية

الفصـــــل الخامس : التنميـــــة ونظرياتها

الفصـــــــل الأول

موضـــــوع الــدراســة وإطارها المفهومي

1-1 - تحديد مشكلــة البحــث

1-2- أهميــة البحــث وأهــدافه

1-3 - العمــق النظــري للــبحث

1-4- المفــاهيم الأســاسيــة للبحث

1-5- البحــوث والــدراســات الســابقة

الفصـــــل الأول

موضـــــوع الــــدراســـة

1-1 - تحديد مشكلة البحث

تعتبر الهجرة ظاهرة اجتماعية وجدت وما تزال توجد في كل زمان ومكان ، ومن ثم ظلت محل اهتمام الباحثين والعلماء في مختلف مجالات الدراسات الإنسانية، سيما لدى الديموغرافيين والجغرافيين ورجالات الاجتماع والاقتصاد كل حسب اختصاصه .

وهكذا قامت دراسات كثيرة في مختلف المجتمعات لتلك التحركات السكانية سواء في إطار الدولة الواحدة -الهجرة الداخلية- أو تلك التي اجتازت الحدود - الهجرة الخارجية-.

اتخذت الدراسات الأولى وجهة ديموغرافية سكانية، ولما كانت الهجرة ليست انتقالا فيزيقيا فحسب، لكنها أيضا بالإضافة إلى ذلك فعل اجتماعي و انفصال عن جميع الروابط الاجتماعية ، ثم توزيع العلاقات الاجتماعية للأفراد من ناحية أخرى.

وبالنظر إلى هذه الأبعاد السوسيولوجية، دخلت دائرة اهتمام الباحثين الاجتماعيين فتناولوها بالدراسة والتحليل من شتى جوانبها وبنظرة كلية شاملة .

وفي سياق تلك الدراسات بدا الاهتمام واضحا اتجاه الهجرات الخارجية على المستوى الدولي والهجرة الريفية على المستوى الداخلي، باعتبارهما أبرز أشكال التحركات السكانية .

ولأهمية الهجرة الريفية فهي ما زالت بحـــاجة إلى مزيد من البحوث والدراسات؛ بغية الكشف عن الاتجاهات المتميزة والعوامل المشتركة والمواقف التي تلتقي أو تتباين فيها سمات الهجرة بأنماطها الكثيرة والوصول إلى تعميمات أو

نماذج نظرية، يمكن من خلالها تفسير العلاقات والمتغيرات التي تتضمنها سائر أنماط الهجرة بأبعادها المختلفة.

لقد أضحت الهجرة الريفية موضوع كل عصر؛ لأنها عملية مستمرة متكاملة ومترابطة وتتفاوت أشكالها وأبعادها وعواملها وخصائصها بل وآثارها بين المجتمع والآخر، بل في المجتمع الواحد عبر مراحله التاريخية .

ثم إن الهجرة مثلها مثل أي ظاهرة إنسانية أخرى تنشأ في سياق اقتصادي- سياسي- اجتماعي- ثقافي محدد، ويقتضي الفهم الكامل للظاهرة وضعها في السياق الذي يشكل البيئة التي تقوم فيها .

ومن ثم جاءت هذه الدراسة لتعالج ظاهرة الهجرة الريفية من منظور شمولي يتناول كافة الأبعاد، والتي تشكل المدخل البنائي الوظيفي، أي دراسة تتطلب تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والنظم والأنساق الأخرى، التي تتفاعل مع بعضها البعض بدرجات متفاوتة بحيث تزيد من تأثير العوامل الطاردة من الريف والجاذبة إلى المدينة في محاولة للوصول إلى الوزن النسبي لعوامل الطرد والجذب.

إن لكل ظاهرة جذورها التاريخية - على حد تعبير أوجست كونت - ومن ثم فإن تحليل هذا الموضوع سوف يكون في إطاره التاريخي والاجتماعي والاقتصادي، ذلك أن العمق التاريخي وتحديد الأبعاد التاريخية للهجرة في سياقها البنائي يمكّن من تقديم بيانات ذات دلالة أشمل وأعمق .

اتسم المجتمع الجزائري منذ فجر التاريخ ببنيات اجتماعية غلب عليها الطابع الزراعي والنظام العائلي القبلي، و أن العلاقة مدن أرياف ظلت قائمة وفي إطار من التوازن، إلا أن الحقبة الاستعمارية الفرنسية والسياسات التي انتهجتها أدت إلى تحولات عميقة كان لها الأثر العميق اتجاه هذه العلاقة، فالاستيلاء على الأراضي واستبدال نمط الإنتاج وتوسيع قاعدة الصناعة والخدمات أدت هذه السياسات إلى تكديح واسع فانتشرت البطالة بشكل رهيب، وشكلت بذلك الهجرة بأشكالها

واتجاهاتها الواقع الأكثر مرارة، وبفعلها تراكمت أكواخ من القصدير حول المدن حيث اكتظت بالفلاحين الباحثين عن لقمة العيش.

ثم جاء الاستقلال ليحدث تغييرا جذريا وجوهريا في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري؛ بفعل التطورات السريعة التي أملتها مقتضيات التغير الاجتماعي مما جعل ظاهرة الهجرة الريفية تأخذ بعدا أوسع ومفهوما أشمل وأعمق فكان لها التأثير الكبير على الاقتصاد والمجتمع .

لقد كان لتمركز الثروة والسلطة بالمدن وسياسات التحيز إزاء هذه الأخيرة أن تحولت إلى مناطق جذب قوية وكاسحة، ولم تفلح السياسات التنموية الريفية كالتسيير الذاتي والثورة الزراعية من أن تعمل على استقرار سكان الأرياف والحد من نزوحهم .

فغداة الاستقلال انطلقت الهجرة بوتيرة سريعة تحت تأثير مخلفات الاستعمار وصلت معدلاتها 10.2% لتأخذ في التراجع بعد ذلك ولكن ببطء، وذلك بفعل التحسن النسبي في ظروف الحياة الريفية كتوسيع شبكة الكهرباء والماء ومد الطرق وتقريب بعض المرافق والخدمات الضرورية. إلا أن التحولات الاجتماعية الكبرى خلال العشريتين الأخيرتين أحدثت هزة كبرى في المجتمع وخلخلة في العلاقة مدن أرياف فعدت نقطة تحول بارزة .

فمع بداية الثمانينات من القرن الماضي والجزائر تتلمس طريقها وتجتهد بتجسيد عملية تحول نظامها الاقتصادي الموجه هادفة لتطوير اقتصادها وتنمية مجتمعها، إلا أن عملية التحول من اقتصاد مقيد وموجه إلى آخر حر لم تخل من معوقات أيديولوجية واجتماعية واقتصادية حتى كانت أحداث أكتوبر 1988 التي وضعت حدا للتردد ولصراع طالما احتدم بين المؤيدين والرافضين لتلك التحولات .

لقد تجلت تلك التحولات في إطارها العام في انتقال المجتمع من نظام موجه يستند إلى الفلسفة الاشتراكية إلى نظام حر يستمد فلسفته من الليبرالية.

فعلى الصعيد الاقتصادي تجلت التحولات في تبني اقتصاد السوق والخضوع إلى آلياته، والعمل على تشجيع القطاع الخاص وخصخصة المؤسسات العمومية، وعلى المستوى السياسي بدأ التحول في الممارسة الديمقراطية، وفي التعددية السياسية والحزبية، وعلى المستوى الاجتماعي والثقافي تضاءلت فرص العمل وتوسعت دائرة البطالة وتفشت القيم الاجتماعية الفردية وطغى التضامن العضوي في المجتمع وتخلت الدولة عن دورها الاجتماعي، وإذا ما أضفنا إلى هذا المشهد تردي الأوضاع الأمنية وانتشار ظاهرة الإرهاب لتعبر عن هزة كبرى للمجتمع مست جميع نظمه وأنساقه.

وعلى صعيد الهجرة الريفية والعلاقة مدن أرياف فقد أعيد توزيع الخريطة السكانية، وتداخلت عوامل الطرد والجذب، فالظروف الأمنية التي كانت الأرياف مسرحا لها دفعت بالملايين إلى النزوح القسري من المناطق الساخنة إلى المدن، تلك المدن المكتظة بالسكان .

وانطلاقا من هذا الواقع المتميز ومن منظور أن الهجرة الريفية عملية مستمرة تتفاوت أشكالها وتتباين أبعادها وعواملها وخصائصها وآثارها من مجتمع لآخر، وفي المجتمع الواحد عبر مراحله التاريخية كما سبق أن أشرنا .

تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على ظاهرة الهجرة في ظل تلك التحولات المجتمعية ولتبرز خصوصية هذه الظاهرة في هذه المرحلة.

فإذا كانت الدراسات والأبحاث السابقة في إطار الهجرة الريفية فقد انتهت إلى جملة من الخصائص الاجتماعية للمهاجرين وأن هناك عوامل اصطفاء واضحة بالنسبة إلى النوع والسن والمستوى التعليمي والدخل والمهنة، فإنه على هذه الدراسة أن تحاول الكشف عن تلك الخصائص، وهل تحددت هذه العناصر بالتركيب المهني والمـــوقف الاقتصـــادي في مناطق الـــطرد والجـــذب - كما أوضح بوج" Bogue"

أم هناك مهاجرون هاجروا لدوافع اجتماعية، وهل هذه الهجرات هجرة شباب غير متزوجين -كما يذهب سوركن و زمرمان- أم خلاف ذلك ؟

وفي مقابل أشكال الهجرات الريفية التي انتهت إليها تلك الدراسات السابقة فإن هذه الدراسة تحاول الوصول إلى أشكال وأنواع الهجرات في ظل هذه المرحلة، وفي ضوء الأبعاد الزمانية والمكانية والعددية والنفسية .

ثم إن الاهتمام بدوافع الهجرة وعواملها والتي لا يخلو منها أي بحث، باعتبارها إحدى القضايا الجوهرية في دراسات الهجرة ، ومن ثم فإننا نحاول الكشف عن الدوافع والأسباب التي كانت وراء هجرة هؤلاء بتحليلات بنائية لمناطق الطرد والجذب على حد سواء دون السير في ركاب نموذج تودار(M.P.Todar) الذي عنى بتأكيد قوة الجذب التي تتمتع بها المدن، أم تلك الدراسات التي انصب اهتمامها على الأرياف كمناطق طرد فقط.

وأخيرا فإن الاهتمام بالآثار الاجتماعية والثقافية للهجرة الريفية ومصاحباتها كبعد سوسيولوجي خاصة من لدن الباحثين الاجتماعيين والأنثروبولوجيين دفعنا إلى البحث عن تلك الآثار وانعكاسات الهجرة على صعيد المجتمعيين المحليين الريفي والحضري وعلى المهاجر وأسرته .

وبصورة عامة وفي ضوء هذه المرحلة يمكن بلورة تساؤلات الدراسة على النحو التالي:

- إلى أي حد تكون تلك التحولات قد أثرت في ملامح الهجرة الريفية وسماتها؟

ثم نتساءل:

- ما هي الخصائص والسمات الاجتماعية للمهاجرين من الريف إلى المدينة ؟
- ما هي أشكال وأنواع تلك الهجرات الريفية ؟

- هل الدافع الاقتصادي ما يزال هو العامل الأكثر دفعا إلى الهجرة إلى المدينة أم هناك عوامل اجتماعية أخرى لا تقل أهمية عنه ؟

- ما هي الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة على صعيد المجتمعيين المحليين الريفي والحضري وعلى المهاجر وأسرته.

1-2 - أهمية البحث وأهدافه

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول بالبحث والتحليل ظاهرة من الظواهر الاجتماعية ألا وهي ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، فإلقاء الضوء على هذه الظاهرة في هذا الظرف له أكثر من أهمية ، وعلى المستويين العلمي والعملي وعلى الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ، إضافة إلى ما يمكن أن تلقيه هذه الدراسة من أضواء أكثر تفصيلا على هذه الظاهرة بجوانبها المختلفة ، الأمر الذي قد يؤدي إلى إثارة آفاق جديدة ، ويبرز قضايا ومسائل عديدة .

وإذا كان أي بحث يتجه نحو تحقيق أهداف ذات قيمة ودلالة علمية ، فإن الهدف العلمي من هذا البحث هو أنه يعالج موضوعات ذات اهتمامات أساسية في علم الاجتماع ، بدراسة الأسس النظرية لظاهرة الهجرة ، وذالك من واقع ما ورد في مداخل دراسة المجتمعات الريفية والحضرية، ونظريات وقوانين الهجرة والدراسات والبحوث ذات العلاقة بدوافع الهجرة وأنماطها، بالإضافة إلى مسائل التغير الاجتماعي وقضايا التنمية، وموضوع البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري عبر تطوره ومحددات هذا التطور ، في محاولة إلى تعميق فهمنا إلى هذه الجوانب والإسهام - ولو بقدر محدود - في الوصول إلى استخلاصات عامة في سوسيولوجية الهجرة.

ومن ناحية أخرى فإن أي بحث يتجه نحو الهدف العملي التطبيقي وتحقيق الاستفادة منه من منطلق العلم في خدمة المجتمع ، عن طريق الوصول إلى طرح

المشكلات التي تواجه الأفراد والمجتمعات والوصول إلى حلها ، ومن ثم فإن الباحث قد سعى لنفس الغرض بعرض نتائج دراسته التطبيقية والإسهام في حل المشكلات المطروحة الناجمة عن الهجرة الريفية بشكل خاص والتنمية الريفية بشكل عام .

وبصورة عامة فإن هذا البحث يتجه إلى تحقيق الأهداف التالية :

ــ عرض ملامح الهجرة من الريف إلى المدينة ، وإبراز حجمها في سياق ظاهرة الهجرة في الجزائر .

ــ التعرف على الخصائص الاجتماعية للمهاجرين نحو الحواضر في سياق خصائص المهاجرين في إطار الهجرة الريفية والوقوف على العلاقة بين الهجرة وتلك المتغيرات الاجتماعية.

ــ التعرف على الأسباب والدوافع المختلفة التي تدفع هؤلاء المهاجرين إلى الإقدام على الهجرة .

ــ دراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الهجرة الريفية على منطقتي الانطلاق والوصول وعلى المهاجرين .

وإذا كانت تلكم هي الأهداف، فإن الأسباب التي دفعتنا إلى تناول موضوع الهجرة من الريف إلى المدن في الجزائر هي كثيرة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- ندرة البحوث والدراسات الاجتماعية عن الهجرة الريفية في الجزائر بشكل عام.
- غلب على البحوث والدراسات ذات العلاقة بالهجرة طابع الاهتمام بهجرة اليد العاملة تحت تأثير تخصص علم اجتماع العمل والتنظيم .
- أهمية ظاهرة الهجرة ، فهي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع إنساني .

- إن الهجرة ظاهرة وحركة مستمرة تختلف باختلاف الإطار التاريخي والموقف الإيديولوجي، ومن ثم فإن دراسة الظاهرة في ظل التحولات الجديدة 1988-2008 تكتسي أكثر من أهمية.

1-3- العمق النظري للدراسة

أكدت الدراسات المعاصرة في منهج علم الاجتماع على أهمية النظرية إزاء البحث الاجتماعي ، فقد أثبتت تلك الدراسات أن الباحث الاجتماعي لا يستطيع أن يتصدى لمعالجة أي جانب من جوانب الحياة الاجتماعية دون أن يتسلح بموقف نظري واضح يهديه ويرشده .

والنظرية الاجتماعية هي مجموعة مفاهيم مترابطة بشكل متناسق مكونة قضايا نظرية تهتم بشرح قوانين ظاهرة اجتماعية معينة تمت ملاحظتها بشكل منتظم (وورلد طوماس ،في: معن خليل عمر، 2005 ، 19)، بينما يرى كل من "جلاسير" و "ستراوس" أن النظرية الاجتماعية « هي استراتيجية بحثية تقدم نماذج من مفاهيم تساعد الباحث في الشرح والتفسير الاجتماعي» (معن خليل عمر،2005 ، 19).

ويحدد "جانتان ترنر" (Turner) أن من أهداف النظرية الاجتماعية تصنيف و تنظيم الأحداث الاجتماعية و تفسير أسباب حدوثها من اجل تكوين رؤى لدراستها (معن خليل عمر، 2005، 23).

بينما يطرح "برنزويت' مجموعة من الوظائف للنظرية و التي منها:

- إعطاء معنى لنتائج البحث.

- أن هناك علاقة جدلية بينها و بين البحث، فهي تثري هذا الأخير، وهو يمونها بمعلومات جديدة.

- تقود وتوجه البحث الاجتماعي، فهي المصدر الرئيسي لصياغة الفرضيات وإحدى مكونات الإطار المرجعي لتفسير نتائج البحوث و الدراسات (برونزويت ، في : معن خليل عمر ،2005، 23ـ 24).

وانطلاقا من أهمية النظرية في البحث الاجتماعي و من تعدد النظريات، فإن الأمر يتطلب سلامة التصور النظري، سيما حين يتعلق الأمر بمعالجة قضايانا المجتمعية انطلاقا من نظريات غربية ، ودون إخضاعها للنقد و ما مدى ملاءمتها وتوافقها مع المجتمع الذي تجرى فيه الدراسة .

إن هذا الواقع أفضى بالباحثين إلى الاعتماد على أكثر من نظرية ، بمعنى يمكن للباحث أن يتخذ نظرية أو نظريات باستعمال و توظيف مفاهيمها و الاستفادة منها في التحليل و الاستنتاج ، أما التفسير فإنه يتم في إطار السياق الاجتماعي و الثقافي للمجتمع المدروس ، خاصة إذا كانت النظرية بنيت في إطار ثقافي آخر و مختلف.

إن التعدد لا يعد عيبا بل إن الدراسات و المناقشات الحديثة بينت أن من أزمة النظرية الاجتماعية المعاصرة ميل بعض المنظرين في علم الاجتماع إلى تفسير الظواهر الاجتماعية بنظرية واحدة، وتعصبهم وتحيزهم لها، على اعتبار أنها الوحيدة القادرة على التفسير، (معن خليل عمر في : محمد بومخلوف ، 1984 ، 42).

وبعد هذا يمكن أن نحدد العمق النظري لهذه الدراسة في عدة مستويات :

ففيما يخص موضوع الدراسة العام من تصنيف النظريات المعاصرة في علم الاجتماع ، فإنه يمكن القول: إنها تنتمي إلى النظريات ذات المدى القريب و المسماة بالاستقرائية أو الواقعية حيث هي دراسة ميدانية للسلوك الإنساني في مجتمع محلي صغير.

وإذا ما اعتبرنا النظرية إطارا مرجعيا، و حاولنا تحليل ظاهرة الهجرة في عمقها ، نجد أنها لابد أن تعالج في سياقها التاريخي الاجتماعي الثقافي بصفتها وليدة التاريخ و نتاج ذلك الماضي الذي شكلها على هذا النحو.

أما إذا اعتبرناها إطارا شاملا يوجه البحث وفــق مسيرة المجتــمع و أهــدافه و الظروف المحيطة به، فإن الظاهرة موضوع الدراسة تعالج من منظور تنموي باعتبارها مصاحبة للعملية التنموية الصعبة والمعقدة ، وربما شكلت إحدى تحدياتها.

وانطلاقا من أن النظرية مجموعة مفاهيم كأدوات للتحليل ، فإن الدراسة تعتمد على نظرية الجذب و الطرد في إطار النظرية الاجتماعية لتفسير الهجرة من زاوية التنظيم الاجتماعي، تلك النظرية التي تستند إلى أن نسق الهجرة يشتمل على ثلاثة عناصر هي:

ــ مجتمع المنطقة الأصلية (الطرد) .

ــ مجتمع المنطقة المستقبلة (الجذب) .

ــ المهاجرون أنفسهم .

وهذه العناصر الثلاث تشكل كلا متساندا تساندا ديناميكيا.

1 -4 - المفاهيم الأساسية للدراسة

يتفق الجميع على أن مفردات الواقع الاجتماعي ليست واضحة للجميع بنفس الدرجة ، فهي تختلف باختلاف الباحثين والمتخصصين فيها ، ومن ثم فإن تحديد المفاهيم المختلفة وعرض التعريفات التي ذكرت من العلماء للظواهر الاجتماعية إنما يمثل أهمية كبيرة تضفي على الظاهرة موضوع البحث ضربا من المعرفة المتنوعة بجوانبها الاجتماعية المختلفة وتحقق نوعا من الدقة والموضوعية .

ولأن هذه الدراسة تتعلق بالهجرة، والعلاقة مدن أرياف في إطار تغير المجتمع وتنميته، والتي شكلت متغيرات الدراسة فكانت بذلك المفاهيم الأساسية هي:

- الهجرة والهجرة الريفية
- مفهوم الريف
- مفهوم الحضر

- مفهوم التغير الاجتماعي

- مفهوم التنمية

ولتحديد كل مفهوم من تلك المفاهيم اتبعنا الخطوات التالية :

- استعراض ما تيسر من المفاهيم التي تعرضت للمصطلح .

- وضع تعريف عام من خلال المعاني التي وردت في تلك التعريفات المختلفة .

- الوصول ووضع التعريف الإجرائي المستخلص من واقع الدراسة والمرتبط بزمان ومكان وظروف الظاهرة المدروسة .

- استعراض المصطلحات والمفاهيم ذات الصلة والعلاقة بكل من المفاهيم الأساسية.

1-4-1 - مفهوم الهجرة والهجرة الريفية

الهجرة في اللغة تعني الترك والمغادرة. يقال: هجر الشيء إذا تركه. وفي اللغة الانجليزية يستعمل لفظ (Migration) ويعنى به عملية الانتقال، أما المصطلح الثاني فهو (Immigration) ويعني النزوح كما يعني الانتقال إلى الخارج ، أما المصطلح الثالث فهو(Emmigration) ويعني الهجرة الخارجية أو وصول المهاجر إلى المكان الذي هاجر إليه أو إقامته في موطن الضيافة .

واصطلاحا يعد مفهوم الهجرة واحدا من المفاهيم التي اختلف مفهومها من مجتمع لآخر ومن باحث لآخر .

جاء في القاموس الجغرافي للأمم المتحدة أن الهجرة ((نوع من الحراك بين وحدة جغرافية وأخرى متضمنا التغير لمحل الإقامة» (أحمد الربايعة،1978،12). إلا أن هذا التعريف يعتريه قصور خاصة من حيث التباين الزمني وضعف الوسائل في قياس الهجرة.

أما عالم الاجتماع الأمريكي "لايفلي" فقد استند إلى متغير الزمان والمكان، ومن ثم فهو يرى أن الحركات البشرية تصنف إلى ثلاثة أنواع: (في:حسين خريف،2005، 112)

1- التحرك من محل إقامة ثابت .
2- الارتحال أو التنقل الدائم .
3- نقل محل الإقامة أو تغييره بصفة دائمة.

واعتبارا لذلك يصبح مفهوم الهجرة مفهوما واسعا ومتعلقا بتغيير مكان الإقامة وبالمدة الزمنية التي تستغرقها الهجرة ، ومن ثم فإن هذا التعريف يتصف بالعمومية ويكون بذلك أغفل العديد من خصائص الهجرة .

ومن التعاريف ما انصب وأضاف الأهداف والغايات، ومن هـذه التعـاريف: ((الهجرة انتقال مجموعة من السكان من مكان لآخر انتقالا طويل الأمد مسبوق بتفكير منظم من قبلهم مبني على مجموعة من الأهداف والغايات)). إلا أن هذا التعريف يكون قد أغفل بعضا من الخصائص سيما تلك الهجرات الاضطرارية .

ومن أجل تحديد الهدف من الهجرة يمكن تعريفها بأنها ((تغيير الإقامة من بيئة لأخرى بهدف العمل أو الإقامة أوكلاهما)) (كمال بوناح،2001 ،15).

ومن التعاريف ذات الأبعاد المختلفة ذلك الذي أورده محمد شفيق - والذي تبناه الباحث كتعريف عام - ومؤداه ((الهجرة هي انتقال للفرد أو للجماعة من مكان لآخر داخل الدولة الواحدة أو خارج حدودها السياسية بهدف معين وواضح، والشخص يهاجر إما بإرادته أو قسرا عنه، وهو إما أن يعود للإقامة في موطنه الأصلي أو يستقر بشكل نهائي في موطنه الجديد.)) (محمد شفيق،1985،61).

وباستقراء تلك التعريفات واستعراض خصائص الظاهرة وأبعادها المختلفة وهي :

ـــ البعد النفسي : أي الحالة النفسية للمهاجر من حيث الاختيار والقسر .

ـــ البعد الزمني : ونعني بذلك المدة التي يقضيها المهاجر في هجرته وكذلك الفترة التي تتم فيها الهجرة.

ـــ البعد العددي : ويعني عدد القائمين بالهجرة وما إذا كانت الهجرة فردية أو مع الأسرة أو مع جزء منها أو هجرة جماعية أو هجرة شعوب .

ـــ البعد السياسي : والمقصود أهي هجرة داخلية أي داخل الحدود السياسية أم هجرة خارجية أي خارج الوطن؟

ـــ بعد الإقامة : ويقصد بها مدة الاستقرار في الموطن الجديد أو العودة مرة أخرى.

ـــ بعد الهدف : ويقصد بذلك هل الهجرة بسبب العمل فقط أو الإقامة فقط أو كلاهما.

ـــ بعد الموطن الأصلي : من حيث هي هجرة ريفية أم مصدرها البادية .

وبتطبيق تلك الخصائص على الظاهرة موضوع الدراسة انتهى البحث إلى أنها

ـــ هجرة داخلية من الريف إلى الحضر حيث ينتقل المهاجر من قرية إلى مدينة .

ـــ أنها هجرة فردية يهاجر فيها الفرد منفردا أو مع أسرته أو مع بعض من أفراد أسرته .

ـــ قد تكون الهجرة إرادية حيث العضو المهاجر يتخذ قرار الهجرة بنفسه وقد يكون تحت إجبار رسمي حين ينقل العاملون للعمل في المدن، وقد تكون قسرية تحت أي ظرف قاهر كالظروف الأمنية مثلا.

ـــ تستهدف العمل في المدينة ، وقد تكون بهدف الإقامة أو الاثنين معا.

ومن كل ما سبق خرج الباحث بوصف محدد للهجرة الريفية، وانتهى إلى التعريف الإجرائي التالي:

التعريف الإجرائي للهجرة الريفية

((الهجرة الريفية هي عبارة عن هجرة من الريف إلى المدينة بشكل دائم أو مؤقت ، وتوصف بأنها فردية أو أسرية ، كما قد تكون اختيارية أو قسرية ، وبهدف الإقامة أو العمل أوكليهما)) .

بالإضافة إلى مصطلح الهجرة الريفية هناك بعض المصطلحات الوثيقة الصلة به مثل مصطلحي : النزوح الريفي و الهجرة الزراعية.

فقد استعمل البعض مصطلح النزوح الريفي ليشير إلى الانتقال الجماعي لسكان الريف صوب المدن ، وقد استعمل هذا المصطلح من طرف المدافعين عن القيم التقليدية خوفا من اندثارها بعد الانتقال إلى المدينة (حسين خريف، 2005 ،112) .

إلا أن الباحث الانجليزي (جراهام) كان قد استعمل لفظ الهجرة الريفية، وقصد بها النزوح الريفي، وذلك بناء على اللفظ الانجليزي (Rural Exodus) ذي المدلول الواسع، والذي يشمل الهجرة الداخلية وإهمال الأرياف والهجرة الريفية وإخلاء الريف من السكان (محمد السويدي 1990 ،85) ، كما يعني مفهوم النزوح الريفي الانتقال والسير العشوائي للجماعات الريفية نحو مصير مجهول.

كما أن هناك مصطلح آخر وثيق الصلة بمصطلح الهجرة الريفية وهو الهجرة الزراعية أو النزوح الزراعي ، ويعنى به التخلي عن النشاط الزراعي دون أن يكون مصحوبا بانتقال جغرافي(عبد اللطيف بن أشنهو ، 1978، 3) .

1 -4 -2 - مفهوما الريف والحضر

من الصعب وضع تعريف محدد ودقيق لكل من الريف والحضر أو المدينة والقرية ، ذلك أن بعض المدن تجمع في خصائصها ووظائفها خصائص ووظائف الحياة الريفية ، وبالمثل نجد أن مظاهر النشاط العمراني في كثير من القرى خاصة

المجاورة للمدن الكبرى تقترب إلى حد كبير من مظاهر النشاط العمراني في الحضر .

ومن ثم فإن تحديد مفهوم كل منهما هو مفهوم نظري أكثر منه مفهوما يستند إلى طبيعة الحياة الاجتماعية في كلا المجتمعين .

ومع ذلك فإن جل التعريفات لم تحد عن العلاقة مدن ــ أرياف ، وبالاستناد إلى خاصية أو أكثر .

مفهوم الحضر والمدينة

عند محاولة تعريف الحضر أو المدينة نواجه صعوبة في الوصول إلى تعريف مرضي - كما هو الشأن في الكثير من المصطلحات - لأن هناك عددا قليلا من المصطلحات السوسيولوجة التي تحظى باتفاق العلماء ، إلا أننا سوف نلخص في اختصار بعض المحاولات التي بذلت للوصول إلى تعريف مرض في هذا السبيل.

ويبدو أن أول أساس اتخذ لتحديد مفهوم الحضر والمدينة هو الطريق الإحصائي، لتطبقه معظم الدول كفرنسا وتركيا وأستراليا وألمانيا (أكثر من 2000 نسمة) ، وايرلندا (1500 ن) و (1000 ن) في كل من كندا وفنزويلا و(2500 ن) في الولايات المتحدة، ليرتفع الرقم في كل من بلجيكا وهولندا واليونان والهند وغانا والجزائر إلى (5000 ن) وإلى (11000 ن) في مصر وإلى(12000 ن) في روسيا و(30000 ن) في اليابان و(40000 ن)

في كوريا لينزل الرقم إلى 200 نسمة فقط في فنلندا والسويد. (LEDRUT Raymond. 1973 .7) .

من ثم وفي إطار هذا البعد جاء تعريف بريس (Brees) ليقول « أن المدن هي التي تتكون من أكبر من (20000) ساكنا » (علي مانع،1996،32).

وربما كان هذا التحديد العددي ملائما للأغراض الإحصائية ، إلا أنه غير مفيد من الناحية السوسيولوجية ، ثم إن هناك عدم اتفاق على العدد في كثير من بلاد العالم.

وعرفت المدينة أحيانا في ضوء اصطلاحات قانونية ، كأن يطلق اسم مدينة على مكان ما عن طريق وثيقة رسميـــة تصـــدر عن سلطة عليا ، إلا أن المـــكان لا يمكن أن يكون مدينة لمجرد إعلان ، ثم إن هناك مدنا عريقة ومتطورة و لكن دون إعلان رسمي(عاطف غيث1995 125) .

ويذهب بعض الباحثين إلى الأخذ بدرجة التمدن والتحضر ، ويميل البعض إلى الأخـــذ بالمظـــهر الخارجي كالأبنيـــة الشاهقة والـــشوارع المرصـــوفة وطائفة من المؤسسات الخدمية المختلفة ، ويربط البعض المفهوم بالبعد التاريخي وبما تملك من رصيد تاريخي وشواهد على تحضرها .

ولعل من التعريفات الأكثر شيوعا ذلك الذي يستـــند إلى الوظيفة الاجتماعيـــة، فالمدينة إذن هي التي يشتغل بهـــا أكثر من 80 بالمائة بالصناعة والتجارة والخدمات .

ولما كانت تلك المفاهيم ذات البعد الأحادي تصطدم بواقع الحياة الحضرية فإن تعريفات العديد من علماء الاجتماع اعتمدت على أكثر من بعد .

عرف الفين بوسكوف (A. Boskofe) المجتمع الحضري أنه « يتميز بهيمنة المهن والأعمال التجارية والصناعية وما تعلق منها بالخدمات، فضلا عن تمتعه بدرجة عالية من تقسيم العمل وما يستتبعه من تعقد اجتماعي وما يصاحب ذلك من كثـــافة سكانية عاليـــة وقيـــام التنسيق والضـــوابط الاجتمـــاعية على أســـاس غير قرابـــي » (سامية محمد جابر،1990،37).

وفي نفس الاتجاه سار مصطفى الخشـــاب حين عرف المدينة بقوله : « المدينة وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة والنطاق ومقسمة إداريا ، ويقوم النشاط

فيها على الصناعة والتجارة وتقل فيها نسبة المشتغلين بالزراعة، وتتنوع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات، وتمتاز بكثافة سكانها وسهولة مواصلاتها وتخطيط مرافقها ومبانيها وهندسة أراضيها وتتميز فيها الأوضاع والمراكز الاجتماعية والطبقية » (مصطفى الخشاب،1976،112).

ومن هنا نصل إلى أن المفهوم الصحيح للمدينة لابد أن يأخذ بعين الاعتبار تعدد العوامل وارتباطها .

وفي هذا السياق نشير إلى تصور (سوركن و زيمرمان) لأنهما أكثر ممن حاولوا تعريف المدينة وضوحا، فقد جمعوا عدة خصائص يختلف بها العالم الحضري عن العالم الر يفي وهي : المهنة ، البيئة ، حجم المجتمع المحلي ، كثافة السكان ، تجانس أولا تجانس السكان ، التميز والتشريح الاجتماعيان ، التنقل والحركة ، نسق التفاعل (في عاطف غيث ،1995 ،126).

وفي الجزائر فإن الديوان الوطني للإحصائيات وفي إطار الإحصاء العام للسكان فإنه اعتمد تعريفا للفضاء الحضري يشمل على مجموعة من المعايير مثل: (و، م ، التنمية الريفية ،2006،180).

- المعيار الإداري ، باعتباره حضريا كل مراكز الولايات والدوائر باستثناء تلك التي تضم أقل من 2000 نسمة .
- معيار الحد الأدنى للسكان (5000 ن) .
- وجود حد أدنى من التجهيزات الاجتماعية والتربوية .
- معدل نمو السكان بين مختلف الإحصاءات العامة للسكان .

ومن خلال تلك التعريفات المختلفة يمكن حصر خصائص الحضر والمعايير المختلفة التي اعتمدتها التعريفات السابقة وهي :

- المعيار الإحصائي.
- الكثافة السكانية .

- المعيار القانوني
- معيار العراقة والتمدن
- البيئة والمظهر الخارجي
- البعد التاريخي
- المهنة والوظيفة
- معيار تقسيم العمل
- عدم تجانس السكان
- الحركية
- نسق التفاعل

وبعد هذا يمكن أن نصل إلى مفهوم للحضر يشمل المعنى المتفق عليه في أغلب التعريفات واستبعاد ما ورد في بعضها، ولم يتماشى مع طبيعة الظاهرة موضوع الدراسة ومع وجهة نظرنا والذي مؤداه :

« الحضر أو المدينة هي رقعة جغرافية محدودة يتميز مجتمعها بكثافة سكانية عالية نسبيا، وبسيطرة المهن غير الزراعية، وبدرجة تخصص عالية مرتبة على تقسيم العمـــل المعقد ، ويتميز السكان بأنهم غير متجانسين، وتسود بينهم العلاقـــات الثانوية ».

ويمكن أخيرا أن نحدد مفهوم الحضر إجرائيا من وقع الدراسة وذلك على النحو التـــالي:

« الحضر وحدة اجتماعية على رقعة جغرافية محددة المساحة ، تتنوع فيها المؤسسات والوظائف والخدمات ويقل فيها النشاط الزراعي ، تتميز بكثافة سكانية عالية نسبيا وبعدم تجانس سكانها الذين يسود بينهم التضامن العضوي ، وهي نسق مفتوح تؤثر وتتأثر بمحيطها الخارجي الذي تشكل الأرياف جزءا كبيرا منه »

ومن المفاهيم ذات العلاقة بالحضر نذكر مفهومي : التحضر والحضرية.

فإذا كانت المدينة أو الحضر هي ذلك الإطار المادي والمركب الاجتماعي الثقافي، فإن التحضر هو تلك الظاهرة الاجتماعية التي ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ، وبعد انتقالهم يتكيفون بالتدرج مع طرق الحياة وأنماط المعيشة .

وهو أساسا يعني تمركز السكان في المدن، ويؤدي إلى تغير اجتماعي وثقافي وتدعيم للروح الفردية في العلاقات التي كانت أولية فأصبحت ثانوية (فوزي رضوان العربي في : محمد بو مخلوف ،2001 ، 25) .

أما الحضرية فهي أسلوب أو نمط حياة يتميز به سكان المدن تفرضه الطبيعة الأيكولوجية والاجتماعية والثقافية للمدينة ، أوهي الحصيلة النهائية لعملية التحضر، أوهي تلك التغيرات الاجتماعية المصاحبة للتحضر بصرف النظر عن طريقة التحضر أكانت ميلادا أم هجرة. (في: محمد بومخلوف، 2000 ،27)

ويرجع الفضل في تحديد مفهوم الحضرية إلى لويس ويرث (L. Wirth) الذي قدم دراسة هامة بعنوان " الحضرية كطريقة في الحياة " وتشمل الخصائص التي قدمها (ويرث) ما يلي :

ــ تقسيم معقد للعمل يعتمد على بناء مهني يتسم بالتباين بحيث يشكل أساس النسق التدرج الاجتماعي .

ــ معدل عال للحراك المكاني والاجتماعي .

ــ الاعتماد الوظيفي والتساند المتبادل بين الناس اللاشخصية في العلاقات وانقسامية الأدوار الاجتماعية والاعتماد على أساليب غير مباشرة للضبط الاجتماعي والانحراف المعياري. (نخبة من الساتذة، د.ت، 496)

مفهـــوم الـــريف

وإذا ما حاولنا تحديد مفهوم الريف، فإننا سوف نتخذ نفس الإجراءات ونأخذ نفس الخصائص بعين الاعتبار ولكن بصورة معكوسة .

وحتى في الجزائر فإن المشرع لم يعط تعريفا للفضاء الريفي، ومن ثم فإن تعريف الريف يتم بالرجوع للمدينة ، فيكون الريف معرفا بالنفي ، فالريفي هو كل ما ليس بحضري (و، م،التنمية الريفية،2006 ،180).

إلا أن هذا الإجحاف في حق الريف لا ينفي وجود محاولات عدة في تحديد مفهوم الريف وإبراز خصائصه وسماته .

وفي سبيل استعراض بعض المحاولات يمكننا التوقف قليلا عند الأصول الأولى لكلمة "الريف" ، فهي تدل أو تشير إلى كلمـــة (Rural) ونعني بـــها "القـــريـــة" ، أما إذا عدنا إلى البحث عن معانيها في اللغات الأخرى، نجد في اللغة اليونانية أن (Rus) تعني الريف .

ولعل تعدد المجتمعات الإنسانية وتفرعها هو الذي أدى إلى تعدد وجهات النظر بين العلماء والباحثين .

فقد ذهب البعض إلى اعتماد حجم السكان ، في حين اعتمدت مجتمعات أخرى على المهنة الغالبة على سكان المنطقة ، حيث إذا كانت أغلبية السكان يمارسون الزراعة فهي ريفية . واستخدم الجغرافيون هذه الكلمة بمعنى خاص وقصدوا بها البيئة التي يعيش فيها الفلاحون ويمارسون فيها نشاطهم .

إن غلبة هذه الأساليب التقنية دفعت بعلماء الاجتماع في محاولة لوضع تعريفات تبرز الحقيقة السوسيولوجية .

وهكذا وجدنا شيوع استعمال كلمة "المجتمع المحلي الريفي" لتطلق هذه الكلمة على مجموعات السكان الذين يعيشون على الزراعة ويتميزون بكيان خاص ولهم

مصـــالح خاصـــة ، كمـــا أنـــهم يتمســـكون بقيم معينـــة تختلف عن سكـــان المـــدن(في: عبد الحميد بوقصاص ،68).

فقد عرفه دوايت ساندرسون (Dwight Sandrson) على أنه « صورة الرابطة القائمة بين الأشخاص ومؤسساتهم في منطقة محلية يعيشون فيها على الزراعـــة وفي قرية تمثل عادة محـــور نشاطاتهم الجمـــعية » (نخبة من أساتذة علم الاجتماع، د ت،391).

وعرفه عبد المجيد عبد الرحيم على أنه « ذلك المجتمع الجزئي الذي تقوم فيه الحياة على استغلال الأرض أو الطبيعة بشكل مباشر ، ويقوم على القرابة ».

وإذا كان هذا التعريف ينطبق على كثير من دول العالم الثالث، إلا أنه لم يأخذ بعين الاعتبار تلك التحولات التي عرفها العالم الريفي على المستويين :علاقة الإنسان بالطبيعة أو بالعالم المحيط بـــه.

ومنهم من يذهب إلى أن الريف «مناطق قليلة السكان والكثافة السكانية وكذلك الحجم وهو منعزل نسبيا، واقتصاده في معظمه قائم على الإنتاج الفلاحي ، وتجانس السكان إلى حد كبير » (عبد الحميد بوقصاص ، دت ، 77)

وإذا كان هذا التعريف تضمن العناصر: الايكولوجيا، والمهنة، والجانب السوسيو ثقافي، إلا أن واقع الأرياف أظهر قصور هذا التعريف سيما ما تعلق بالبعد العددي ومسألة الانعزال بفعل وسائل الاتصال التي جعلت من العالم قرية .

ومن خلال ما سبق ومن واقع أريافنا نصل إلى التعريف الإجرائي التالي:

التعريف الإجرائي للريف

« الريف هو منطقة قليلة السكان والكثافة بشكل نسبي ، اقتصادها قائم على الزراعة كنشاط رئيسي، سكانها متجانسون يشيع بينهم التضامن الآلي ، ويقوم الأعيان فيه بدور أساسي ».

1-4-3 - مفهوما التحول و التغير الاجتماعيـــن

التحولات جمع تحول، وتعني في اللغة العربية الانتقال والتبدل والتغير، وكمفهوم علمي هو انتقال من حالة لأخرى .

وتعني كلمة تغير في اللغة العربية أيضا التبدل والتحول، فغيّر الشيء حوله وبـــدّله وغيره وجعله غير مكانه (المنجد في اللغة، ص:563)، وبهذا يتخذ التحول والتغير المعنى نفسه.

وفي التعريف الاصطلاحي اتخذ المفهومان نفس الاتجاه ، فقد جاء في تعريف التغير الاجتماعي أنه: ((العملية التي يحدث التحـــول بواسطتها في النسق الاجتماعي ووظيفته)). (سامية محمد جابر، في : لطيف لبنى، 2003 ، 10)

ويشير المصطلح (CHANGE) في اللغة الانجليزية إلى معنى الاختلاف في أي شيء يمكن ملاحظته في فترة زمنية معينة (لندبرج في: فادية عمر الجولاني، 1993 ، 10).

وقد استعمل اصطلاح التغير الاجتماعي من قبل علماء الاجتماع للتعبير عن ظاهرة التحول والنمو والتكامل والتكيف والملاءمة، مما دفع علماء الاجتماع هؤلاء إلى استخدام مفهوم التغير الاجتماعي بعيدا عن الأحكام القيمية، وليقرر الواقع المجرد كما هو فعلا في المجتمع. (فادية عمر الجولاني،1993 ،13)

يشير إذن مصطلح التغير الاجتماعي إلى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي والنظم والعادات وأدوات المجـــتمع، نتيجة لتشريع أو قاعدة جديـــدة لضبط السلـــوك ، أو كنتاج لتغير في بناء فرعي أو في جانب من الوجود الاجتماعي أو البيئة الطبيعية أو الاجتماعية (نخبة من علماء الاجتماع، دت،415 ــ416).

أما (جنزبرج) فإنه يفهـــم التغير الاجتماعي بوصفه تغيرا في البناء الاجتماعي، مثل حجم المجتمع وتركيب القـــوة والتوازن بين الأجـــزاء أو نمط التنظيم. (نخبة من علماء الاجتماع، دت،415).

أما روس (ROSS) فيعني بالتغير الاجتمـــاعي ((التعديلات التي تحدث في المـــعاني والقـــيم التي تنتـــشر في المجـــتمع أو بين بعـــض جماعاتـــه الفرعية (نخبة من علماء الاجتماع، 416).

ويذكر حسين الخولي أن مصطلح التغير الاجتماعي يشير إلى « تلك العملية المستـــمرة والتي تمتد على فتـــرات زمنية متعاقبـــة يتم خلالـــها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العـــلاقـــات الإنســـانية أو فـــي المـــؤسسات والتنظيـــمات أو في الأدوار الاجتمـــاعية» (حسين الخولي، في: محمد عمر الطنوبي ، 1996 ، 52).

وينظر فيرتشيلد (FAIRCHILD) إلى التغير الاجتماعي على « أنه تغير يعتري العمليات الاجتماعية أو النظم الاجتماعية أو التكوينات الاجتماعية ، وقد يكون تقدميا أو تأخـــريا ثـــابتا أو مـــؤقتا مخططا أو غـــير مخطط موجها أو غير موجه مفيدا أو ضارا» .(في: فادية عمر الجولاني ،1993، 13)

ويعرف كينجزلي ديفز (KINGSLY DAVIS) التغـــير الاجتماعي بأنه « كل تغير في التنظيم الاجتماعي سواء في تركيبه أوفي وظائفه » .في: فادية عمر الجولاني ، 13،1993)

أما (مالينوفسكي) فيشير إلى التغير بأنه « العملية التي يتحول بها نظام المجتمع من نموذج إلى آخر» . (في فادية عمر الجولاني ،1993، 13)

ومن المفاهيم والمصطلحات الشائعة والمتداولة مصطلح التحول الديمقراطي ليعنى به مجموعة من التحولات وحركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، والتي تحدث في فترة زمنية محددة تفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة ، وتضم تغيرات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية واتساع هامش الحركة وازدهار مؤسسات المجتمع المدني وبروز نخب سياسية من بين قوى متعددة الانتماءات واتساع الطبقة الوسطى وبروز دور رجال

الأعمـــال وجمـــاعـــات المصـــالح في الأنشطـــة الاقتصـــادية والاجتمـــاعية والسيـــاسية (محروس محمود خليفة وآخرون،2003 284).

ومما سبق ومن واقع مجتمع الدراسة وأهدافها فإنه يمكن تحديد مفهومي التحول والتغير الاجتماعيين على الشكل التالي:

التعرف الإجرائي للمفهومين :

« التحول الاجتماعي والتغير الاجتماعي هما تلك العملية التي مست المجتمع الجزائري في أنساقه ونظمه المختلفة جراء الانتقال من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي»

ومادمنا بصدد تبيان مصطلح التغير الاجتماعي لابد من الإشارة إلى مفاهيم ومصطلحـــات ذات الصلـــة بالتغـــير الاجتمـــاعي وأعني بذلك مفـــاهيم : التطـــور والنمو والتقدم .

لقد اختلطـــت مفـــاهيم التغيـــر والتطـــور والتقـــدم والنمو في كتابـــات مفكـــري القـــرن 19 .

ففكرة التطور الاجتماعي تكون قد أعيرت من نظريات التطور البيولوجي حيث عند سبنسر في كتابه "الإستاتيكا الاجتماعية "(1850)، وبصورة أوسع في كتابه أسس علم الاجتماع في مماثلته بين المجتمع والكائن الحي وبين النمو الاجتماعي والنمو العضوي .

ويشير مصطلح التطور الاجتماعي ((SOCIAL EVOLUTION) لتدرج المجتمعات في مراحل خلال فترات معينة من الزمان تؤدي إلى ظهور عدد كبير

من الصور البنائية للمجتمع بحيث تتعدد صورها القليلة المحدودة التي كانت في الماضي وتأخذ في الاتساع والتعقد.

ويعتبر ابن خلدون من أوائل المفكرين الذين تصوروا أن المجتمع يتطور في حركة دائـــرية لـــها حلقـــات متتاليـــة بعضهـــا يرمز للتقدم وبعضها يرمز للاضمحلال والتأخر.(فادية عمر الجولاني 1993:34).

ويوضح " شحاتة سعفان "أن التطور هو التغير التدريجي الهادي ، وهو الحالة الطبيعية العادية للجماعات الإنسانية ولا يخلو منها أي مجتمع ، والخلاف بين المجتمعات في مدى وسرعة التغير (شحاتة في : فادية993 1 ،35) .

بينما المفكر الاجتماعي الأمريكي " وليم سمنر" (W SUMNER) يقرر أن التطور الاجتماعي يسير في طريقه المرسوم تحت سيطرة الطبيعة ، ومن الخطأ الاعتقاد أن الإنسان قادر على التخطيط لعالم جديد ، وأن النظريات التطورية السوسيولوجية تتعارض مع حقيقة المجتمع الذي يتغير بفعل عوامل حركة الحياة الاجتماعية نفسها.(في : فادية،35،1993)

أما مصطلح النمو فقد استخدم للدلالة على التمييز بين نوعين من المجتمعات المعاصرة المجتمعات الصناعية والمجتمعات الأخرى ، وللإشارة إلى العملية التي يتحول بها الآن النوع الأخير إلى مجتمعات صناعية .

وهناك مصطلح آخر ذو صلة بالتغير وهو التقدم الاجتماعي خاصة لدى كونت وسبنسر حيث يشير المصطلح إلى المستقبل الزاهر للبشرية الذي ما يزال أمامها.

إلا أن موضوع التقدم وجد مفهومه في كتابات الفلاسفة منذ زمن وحتى قبل نشأة علم الاجتماع بمفهومه الحديث خاصة لدى بيكون (1561 ــ 1626) وديكارت (1596ــ 1650) كما ظهرت صورة أخرى لدراسة التقدم لدى فلاسفة التاريخ

أمثال تيرجو (1729 ــ 1781) ، و"كندرسيه" (1743 ــ 1794) ، حيث ذهب الأول إلى أن الحضارة عملية تراكمية ، وأن كــل تطــور حضاري يعجل بالتقدم ، أما "كوندرسيه" فيؤكد على حتمية التقــدم في جمـــــيع جــوانب الحيــاة الاجتــماعية (فادية ،1993 :36)

ويذهب "بيري" (BURY) إلى أن فكرة التقدم تشير إلى« أن الحضارة سارت وتسير في اتجاه مقصود .

أما "هوب هاوس " فيعرف التقدم بأنه « تغير الشيء إلى الأحسن »، وعلى ضوء ذلك عرف "فيرتشيلد " التقدم بأنه «كل تغير أو حركــة اجتــماعية في اتجاه هدف معين مأمول (فادية،1993 :38).

1-4-4 : مفهــوم التنميــة

انطوت كثير من النظريات السوسيولوجية والاقتصادية التي ظهرت خلال القرن 19 والقرن 20 على غير قليل من الخلط بين مفاهيم كالتغير والتطور والتقدم والنمو والتحديث والتنمية .

وقد أشرنا إلى مفاهيم التغير الاجتماعي والتطور والتقدم في مواقع سابقة على أن نحاول تبيان مفهوم التنمية .

نشير بداية إلا أن مفهوم التنمية هو مفهوم واسع ومطاط ، وقد اختلف فيه المفكرون والمتخصصون كل حسب اختصاصه وميوله ، وهنك حقيقة أساسية مؤداها أن التنمية عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأيديولوجية .

يرى والتر رودني (Walter Rodny) أن التنمية هي «عملية شاملة تهدف تغيير الظروف والواقع إلى ما هو أفضل ، وتشمل هذه العملية استثمار وتطور

الموارد وإقامة التنظيمات الضرورية وبلورة الأفكار والمفاهيم بهدف حياة أفضل في جانبها المادي والمعنوي)) (والتر رودني ،1988 :11).

أما "دينهام" Dunham فيعرف تنمية المجتمع بأنها ((المجهود المبذولة المنظمة لتحسين ظروف الحياة في المجتمع وذلك بتشجيع وحث القيمين في هذا المجتمع على مساعدة أنفسهم وتعاونهم بعضهم مع بعض مع تقديم المعونة الفنية اللازمة عن طريق المنظمات الحكومية والأهلية)) (في : فادية ، 1993 ، 49)

أما "هوبهاوس" فيؤكد على أن ((التنمية هي المعرفة التي يمكن بواسطتها اكتشاف السيطرة على الموارد البشرية والمادية أو كما يقول للتفاعل بين الجانب الطبيعي والاجتماعي من أجل الرخاء والتقدم لجميع الأفراد)) (فادية ، 49،1993)

وعرفها سعد الدين إبراهيم بأنها ((انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيـــان معين بشكـــل كامل وشـــامل ومتوازن سواء كان الكيان فردا أو جماعة أو مجتمعا)) (سعد الدين إبراهيم،1978 :67) .

ويذهب البعض إلى اعتبار التنمية عملية تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع جديد (السيد الحسيني وآخرون ، 1979 :13)

ومن هنا يمكن أن نصل إلى مفهوم عام للتنمية ومختصر وهي" أنها عملية شاملة ومخططة بهدف تحسين ظروف أفراد المجتمع ، وإلى مفهوم إجرائي منطلقه واقع التجربة التنموية في الجزائر و مؤداه ((التنمية هي ذلك العمل الاجتماعي والمستند إلى فلسفة النظام الاجتماعي القائم الذي استهدف خدمة المجتمع والأفراد بتوظيف كل الإمكانات بشكل شامل ومتوازن)) .

ومادمنا بصدد تحديد مفاهيم التنمية فإن الضرورة تقتضي الإشارة إلى مفهوم التنمية الاجتماعية .

ونظرا إلى أن التنمية الاجتماعية من أكثر القضايا غموضا وخلافا بين علماء الاجتماع ، فإننا سوف نقتصر على التعريف الصادر عن الأمم المتحدة ، لأننا نراه أكثر شمولية وينص هذا التعريف على أنها ((العمليات التي تتوحد فيها جهود المواطنين والحكومات لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هـذه المجتمعـات في إطـار حيـاة الأمـة ومساعدتها على المساهمـة الكـاملة في التقدم القومي)) (نبيل السمالوطي 1981 112).

ولما كانت التنمية الاقتصادية هي المتغير الأكثر حضورا فمن المفيد تحديد مفهومها ، فقد جاء في الموسوعة الاقتصادية ((أنها العملية التي يمكن بموجبها أن يستخدم شعب ما أو منطقة ما موارده المتاحة له في تحقيق زيادة مطردة في الدخل القومي وفي نصيب كل فرد من سلع وخدمات)) (حسين عمر ،1967، 91)

ونشير أخيرا إلى مدى تأثير التخصص والخلفية الفكرية والأيديولوجية في تحديد المفاهيم ، فقد ذهب بعض الاقتصاديين الغلاة مثلا إلى إنكار قيام تنمية اجتماعية على اعتبار أن التنميـة الاقتصـادية تستـوعب بالضـرورة بـرامـج التنميـة الاجتماعية (نبيل السمالوطي ، 1981 ، 138)

1-4 - البحوث والدراسات السابقة

تكمن أهمية البحوث والدراسات السابقة في أنها تسمح بتكوين إطار أكثر ثراء من المعلومات ، فهي تعين الباحث في تحديد المفاهيم والمصطلحات ، وتوجهه باطلاعه على المنـــاهج المتبعة والأدوات المستخدمـــة والفـــروض المنطلـــق منها ثم النتـــائج المتوصل إليها. (محمد شفيق،1985،100)

وبالرغم من هذه الأهمية فإن أولى الصعوبات التي واجهت البحث هي ندرة الدراسات السابقة حول موضوع الهجرة الريفية وأن جل الدراسات تمحور حول هجرة العمالة الريفية في الجزائر .

فإحساس الباحث بالمشكلة وشعوره بأهمية البحث فيها دفعاه إلى الخوض فيها دونما توفر للمراجع والمصادر بالكيفية المطلوبة ، وعليه فقد تناول الباحث البحوث والدراسات التي تناولت الهجرة الريفية وأشكال أخرى من الهجرات كان الريف والحضر مسرحا لها للاستفادة منها وتوظيف أطرها النظرية ومن المناهج والأدوات المستخدمة فيها بالصورة التي تخدم البحث ، ومن هذه البحوث والدراسات ما يلي :

1 -4 -1 - كمال بونوح ،**(السياسات الزراعية في الجزائر وعلاقتها بهجرة اليد العاملة الفلاحية)** ، رسالة دكتوراه ، قسم علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة ، 2001.

انطلق الباحث من تساؤل رئيسي مؤداه : هل الأسباب الرئيسية لهجرة اليد العاملة الزراعية في الجزائر هي أسباب سياسية رسمية أم عوامل طرد وجذب طبيعية بين المدينة والريف ؟ و ليبلور هذا التساؤل في الفرضيات التالية :

_ تدفع طبيعة ملكية الأراضي الزراعية الناتجة عن السياسات الرسمية لهجرة اليد العاملة الفلاحية.

_ تساهم التغيرات التي طرأت على وحدة بناء العائلة الريفية في هجرة اليد العاملة الفلاحية .

_ للتفاوت (الزراعة .الصناعة) تأثير على هجرة اليد العاملة الفلاحية .

_ قلة المداخيل دافع للهجرة إلى القطاعات غير الفلاحية .

ولإثبات هذه الفرضيات استخدم منهج المسح بالعينة ، ومن الأدوات الاستمارة والمقابلة والوثائق والملاحظة ، واتخذ من الشركة الوطنية للآلات الميكانيكية بعين اسمارة بقسنطينة مجالا للدراسة ، ومن عمالها ذوي الأصول الريفية المجال البشري ليستخرج عينة طبقية عشوائية بسيطة وانتهى إل النتائج التالية :

- بروز الأمية في الأوساط العمالية ذوي الأصول الريفية،والفئة العمرية (20ـ30).

_ من دوافع الهجرة تفتت المساحات الزراعية عن طريق الإرث، والنقص في الخدمات والتفاوت في المداخيل بين القطاع الزراعي وغير الزراعي.

_ النظام التعاوني والعمل الجماعي فصلا بين الفلاح والأرض فهجر الريف.

1-4-2 : عبد اللطيف بن أشنهو، (**الهجرة الريفية في الجزائر**) الجزائر،1978).

انطلق الباحث فيها من إشكالية اندماج قوة العمل في السوق غير الزراعية وتضمنت الدراسة :

قام في الباب الأول بدراسة المعطيات الإحصائية الكمية المتوفرة حول الهجرة الريفية منذ الاستقلال مع الوقوف بصورة خاصة عند الفترة الواقعة ما بين عامي 1966_1973 .

وفي الباب الثاني حاول إعطاء تفسير لهذه الهجرة الريفية . أما الباب الثالث فقام بدراسة المعطيات الجديدة للسياسة الاقتصادية المطبقة في الأرياف وآفاق الهجرة الريفية ، وقد انتهى إلى العديد من النتائج والتي منها:

_ سارت الهجرة الريفية بمعدلات عالية خلال الفترة 1962ـــ1966 إذ بلغت 600000 بمعدل 150000 سنويا ومرد ذلك عودة الجزائريين من تونس والمغرب ورحيل المعمرين .

_ استمرار الهجرة خلال الفترة 1967ـــ1973 ولكن بمعدلات أقل من الفترة السابقة إذ كانت في حدود 130000 سنويا.

_ ارتفاع حجم العمالة غير الزراعية من 1,6 مليون نسمة سنة 1966 إلى 2,1 مليون سنة 1977 .

_ أرجع أسباب الهجرة إلى ضعف الزراعة وعدم قدرتها على توفير مستوى من الدخل مقارنة بالقطاعات الأخرى.

1-4-3- محمد بو مخلوف ، :(**اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية** .) الجزائر،1991.

قام الباحث بدراسة العلاقة بين اليد العاملة الريفية والاندماج والاغتراب ، فصاغ الفرضية العامة الثانية كالتالي : الاندماج مرتبط بالهجرة الفردية وظروفها. فجاءت الفرضيات الفرعية كالتالي:

_ هناك علاقة سلبية بين الهجرة الفردية والاطمئنان للوضعية الحياتية .

_ تؤثر الهجرة الفردية سلبا على تنشئة أبناء المهاجر.

_ استمرار الهجرة مرتبط بمدى توفر فرص العمل في المنطقة المهاجر إليها.

وللتحقق من هذه الفروض وغيرها استخدم المناهج :الوصفي والتاريخي والمقارن ، ومن الأدوات كانت المصادر الوثائقية ، ثم الاستمارة والملاحظة والمقابلة الحرة، فكانت النتائج المتوصل إليها وذات العلاقة بالهجرة :

_ تأثير الهجرة على تنشئة الأطفال وخلق مشكلات اجتماعية لدى الأسر ولدى العامل من حيث التفكير المستمر في ظروف أسرته .

_ إقامة المهاجرين في أكواخ وبيوت جماعية تفتقر إلى أدنى الشروط الصحية.

_ انتشار وشيوع ظاهرة الهجرة أسبوعيا مما يؤدي إلى زيادة الأعباء والإرهاق المستمر.

1-4-4 - زكي حنوش ، (**أسباب ونتائج الهجرة السكانية من الريف إلى الحضر في الوطن العربي ،المشكلة والحل** (مثال سورية)، مجلة عالم الفكر، الكويت ،العدد الأول، 1999).

تضمنت الدراسة بعد تحديد مفهومي الريف والحضر واستعراض الوضع السكاني في العالم والعالم العربي ، تناول الهجرة والتوزيع السكاني بين الريف والحضر .

وفي هذا الإطار عالج أسباب الهجرة ، فأرجعها إلى أربع مجموعات رئيسية:

ـــ مجموعة العوامل الجغرافية والبيئة ،

ـــ مجموعة العوامل الاقتصادية ،

ـــ مجموعة العوامل الاجتماعية والثقافية ،

ـــ مجموعة العوامل ذات التأثير المفاجئ ،

وحين تناول الهجرة في القطر السوري ـــ كحالة ـــ أرجع الأسباب ودوافع الهجرة الريفية إلى :

ـــ تفتت الملكية الزراعية ، إلى جانب حيازات صغيرة عائدها أقل من دخل الفرد في القطاعات الأخرى ،

ـــ تطوير وتركز الصناعة والخدمات في المدن.

ـــ التباين في مستوى التنمية بين الريف والحضر .

ـــ اعتبر حيازة الأرض من محددات الهجرة ، فقلما يهاجر من يملك أرضا.

ـــ هناك علاقة إيجابية بين التعطل عن العمل والهجرة .

ـــ ارتفاع المستوى التعليمي دافع للهجرة .

ـــ تمركز الإدارة والحكم ـــ كبعد سياسي ـــ حيث تمركز المؤسسات والأنشطة المختلفة في الحواضر .

ثم استعرض نتائج وآثار الهجرة ، فأشار أن النتائج كانت وفق دراسة على عينة من المهاجرين وعلى كل من المناطق المرسلة والمناطق المستقبلة في سوريا، فوجد أن بعض النتائج تتخذ مواقف إيجابية من الهجرة والبعض الآخر سلبية ليسجل أن كثيرا من نظريات الهجرة تتلاشى وفقا لهذه الوقائع والنتائج . ولخص الآراء المؤيدة وغير المؤيدة في التالي :

ـــ انخفاض نسبة غير المشتغلين بعد الهجرة كما ارتفعت نسبة دخولهم، كذلك ارتفعت نسبة العاملين الدائمين .

ولكن برأي غير المؤيدين هذه المؤشرات ليست بالضرورة إيجابية فالعبرة في نوعية عملهم والجدوى الاقتصادية لإنتاجهم ، ثم الضغط الذي ولدوه على الخدمات والمشكلات الاجتماعية التي تسببوا فيها.

ـــ من انعكاسات الهجرة الايجابية على أسر المهاجرين تلقي هذه الأسر تحويلات من مهاجر يهم ساعدت على سد احتياجاتهم ، وتنمية المجتمع المحلي .

وفي رأي غير المؤيدين أن تنمية الريف بشكل فعال تغنيه عن هذه التحويلات ومن شأنه أن يرفع الدخول والمدخرات وتنمية الريف خاصة إذا علمنا أن تلك التحويلات توضع في مسارات غير إنتاجية .

ــ أن أغلب الأسر التي هاجر أحد أفرادها ولها حيازات زراعية لم تتأثر بعملية الهجرة ، أما الأسر الأخرى فقد استطاعت تغطية النقص بتشغيل بقية أفراد الأسرة

ويرى الرأي الآخر أنه حين تكون الهجرة دائمة كثيرا ما يلجأ أصحاب الحيازات إلى بيع جزء منها أو إهمالها .

ــ إن اتصال المهاجرين بأسرهم في الريف باستمرار يساعد على نقل بعض الأفكار والممارسات الإنتاجية الحديثة في الزراعة ومحاولة تطبيقها ، إضافة إلى احتمال تحول في السلوك كالسلوك الإيجابي للمهاجر باتجاه خفض الإنجاب .

غير أن ذلك يصطدم بارتفاع تكلفة الاستثمار في هذه التقنيات مما لا طاقة للمزارع بها، وفي شأن الإنجاب فقد يلازمه مما ينعكس على الوضع السكاني في الحضر.

1-4-5 دراسة عبد القادر القصير (**الهجرة من الريف إلى المدن**) دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب 1992.

استهدف الباحث من الدراسة إلقاء الضوء على الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب بوصفها ظاهرة اجتماعية وحركة سكانية مستمرة ومعرفة أسبابها وآثارها ومشكلاتها بغية الوصول إلى القوانين الاجتماعية التي تخضع لها هذه الظاهرة.

ولتحقيق هذا الهدف انطلق الباحث من فرض رئيسي " إن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب تنتج عن اختلال التوازن بين إنتاج الأرض الزراعية وزيادة السكان المستمرة في الريف المغربي ".

ولإثبات هذه الفرضية العامة فقد وضع الباحث مجموعة فرضيات فرعية محاولا أن يربط ارتباطا عضويا تكامليا مع الفرضية العامة.

اتخذ الباحث من مدينة القنيطرة المغربية المجال الجغرافي ومن جمهور المهاجرين إليها مجالا بشريا ومن عام 1980 مجالا زمنيا .

استخدم الباحث من المناهج منهج دراسة الحالة ومنهج المسح الاجتماعي ، ومن أدوات البحث وتقنياته الاستمارة والمقابلة ، ومن العينات العينة الحصية بحجم 691 مفردة .

وقد جاءت الدراسة في 9 فصول وانتهت إلى النتائج التالية :

- أن العامل الاقتصادي هو أهم العوامل المحركة للهجرة من الريف إلى المدن المغربية .
- الطابع الفردي كشكل من أشكال الهجرة الريفية .
- لم تثبت الدراسة صحة الفرضية القائلة بأن المهاجرين يلجأون أولا إلى المساعدة من طرف أبناء بلداتهم .
- تناقص المهاجرين كلما زادت المسافة .
- شملت الهجرة الشباب والكهول القادرين عن العمل .
- الذكور أكثر هجرة من الإناث .
- الهجرة القروية تجلب الأكثر تعليما .
- يميل المهاجرون إلى السكن في الأحياء التي تتناسب ومستواهم الاجتماعي والاقتصادي .
- أكدت الدراسة الهجرة الدائمة .

- تقوم حياة المهاجرين على أساس من الروابط الشخصية العميقة بين الأقارب والجيران من القرية نفسها .

- أن المهاجرين ليسوا سواء من حيث القدرة على التكيف مع طبيعة الحياة الحضرية.

1-4-6 خليل الصقور: (**الهجرة الداخلية، أشكاله ، ودوافعها ، وآثارها**)، الأردن ، 2003 :

انطلقت الدراسة من التساؤلات التالية :

- هل الهجرة الريفية هجرة عمل ام رفاه؟
- هل تم إعداد الريفي لمواجهة الحياة الحضرية ؟
- ما مدى التباين في الدخل بين الريفيين ؟
- هل هي هجرة زراع أم ملاكين ؟
- هل هي هجرة أفراد أم اسر ؟
- هل هي انتقائية ام عامة؟

ثم حاول تحديد أهدا ف البحث فساقها على النحو التالي :

ـــ إلقاء الضوء على الهجرة بشكل عام و الهجرة الداخلية بشكل خاص .

ـــ التعرف على التنمية الريفية .

ـــ معرفة الخصائص الديمغرافية و الاجتماعية و الاقتصادية للمهاجرين .

ـــ تحديد عوامل الجذب و الطرد.

ـــ إبراز آثار الهجرة و مشكلاتها .

وانطلاقا من تلك التساؤلات المطروحة، والأهداف المتوخاة، بلور الفروض على الشكل التالي:

- هناك علاقة طردية بين النزوح وارتفاع مستوى التعليم ،أي بمعنى كلما ارتفع مستوى التعليم زاد الإقبال على الهجرة .

- ثمة علاقة قائمة بين الهجرة و الحالة الزواجية (أي العزاب أكثر هجرة).

- هناك علاقة بين النزوح و فئة العمر (20-39)، بمعنى أن صغار السن أكثر هجرة .

- هناك علاقة طردية بين النزوح و مستوى حجم الملكية .

- هناك علاقة طردية بين النزوح و انخفاض الدخل.

- هناك علاقة بين النزوح و المشاركة الشعبية في التنمية.

-يفترض وجود علاقة بين النزوح و مستوى الخدمات الاجتماعية .

وفي سبيل التحقق من هذه الفرضيات استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التجريبي. واعتمد في جمع البيانات على استمارتي استبيان :

استبانة رقم 1 الخاصة بالمهاجرين.

استبانة رقم 2 الخاصة بالمقيمين.

بالإضافة إلى ذلك قام بمقابلة المسؤولين المعنيين .

هذا وقد اتخذ من وادي الأردن المجال المكاني للدراسة بأغواره(الغور الشمالي .- الغور الأوسط.- الغور الجنوبي).

أم مجال الدراسة البشري فقد كان الأهالي المهاجرون من وادي الأردن إلى عمان و الذين لم يهاجروا.واختار عينة الدراسة بحجم 100 مفردة.

وقد انتهت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تفوق عوامل الطرد من الريف على عوامل الجذب في الحضر.
- غلبة الطابع الزراعي (زراع و ملاك).
- الذكور أكثر هجرة من الإناث .
- الفئة العمرية (20-39 سنة) هي المهيمنة حيث بلغت 65% .
- نقص في الماء و التعرض للفيضانات كظروف طبيعية طاردة .
- وجود تسهيلات من طرف الأقارب .شجعت المهاجرين على الهجرة .
- ازدياد الطلب على الخدمات الاجتماعية.
- عدم الرغبة في العودة .
- معظم المهاجرين ذوي مستويات تعليمية مرتفعة.
- هيمنة الأعمال الإدارية (55%).

1-4-7 - جمال حمود حامد ،(**الهجرة القسرية وأزمة المستوطنات البشرية** ــ حالة مدينة الخرطوم) ، كلية الهندسة والعمارة ، جامعة الخرطوم ،السودان ،2000)

تأتي أهمية هذه الدراسة للباحث في أنها استهدفت تحليل العلاقة بين الهجرة القسرية والنمو الحضري ،حيث ساهمت الحرب الأهلية في نزوح ريفي رهيب، وأن هذا المشهد قد عرفته الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية وخلا ل العشرية الحمراء تحت ضربات الإرهاب .وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج ومنها:

ــ دوافع الهجرة الريفية إلى الخرطوم واحدة وإن اختلفت مناطق الإرسال.

ــ السياسات التنموية المتخذة وتركيز تحديث القطاع الزراعي في وسط السودان وتركز المشاريع الصناعية والخدمية في العاصمة أدى إلى نزوح ريفي كبير .

ــ أسهمت الهجرة القسرية الناتجة عن الحرب الأهلية في نمو المدينة فتضاعف سكانها .

ــ أدى هذا النزوح القسري إلى ترييف المدينة .

استخلاصات وملاحظات:

إن القراءة المتأنية للبحوث والدراسات التي تناولها البحث تمكن من الوصول إلى :

ــ من حيث الطرائق المنهجية فقد وضح استخدام المناهج :الوصفي ،التاريخي ، المقارن واعتماد الاستمارة والمقابلة والملاحظة والوثائق.

ــ من حيث الإطار النظري فقد تضمنت كما من النظريات والأفكار والمعلومات والأرقام.

أما من حيث النتائج فقد انتهت إلى:

ــ من حيث الخصائص الاجتماعية للمهاجرين أظهرت النتائج هيمنة العنصر الذكوري ، والفئات العمرية الصغيرة الشابة ، ومست الهجرة الريفية الأكثر تعليما بشكل أكثر .

ــ ومن حيث أشكال الهجرة وأنماطها برزت الهجرات الاختيارية وهجرة اليد العاملة الريفية ، والطابع الفردي للهجرة ، ثم العلاقة بين الهجرة والمسافة.

ــ أما الدوافع فقد وضح الدافع الاقتصادي والبحث عن فرص العمل، كما ظهر ت الملكية والحيازات الصغيرة وعامل الخدمات الاجتماعية كعوامل دافعة للهجرة .

ــ وبشأن نتائج الهجرة كان التركيز على آثار الهجرة على المهاجر وأسرته .مع إشارة بعض البحوث إلى النمو الحضري ، وإشارة البعض الآخر على ظاهرة ترييف المدن كنتيجة للهجرة الريفية .

وما يسجل على هذه الدراسات من مآخذ هو أنها:

ــ فيما يتعلق بالجانب النظري في الدراسات والرسائل الأكاديمية نلاحظ الكم الهائل من المعلومات والأرقام ،دون مراعاة مدى علاقته المباشرة بالمشكلة موضوع البحث .

ــ تركزت البحوث والدراسات في معظمها حول مناطق الوصول، واستندوا في بحوثهم على عينات من المهاجرين دون غيرهم ممن لم يهاجروا، إلا في حالة دراسة خليل الصقور ، فجاءت نتائج دراساتهم تعبيرا عن آراء المهاجرين .

ــ في حدود الدراسات التي عرضناها سجلنا أنها تفتقد إلى العمق التاريخي ، إذ لم يحاول الباحثون أن يوضحوا الأبعاد التاريخية للهجرة في سياقها البنائي ومراحلها التاريخية التي مرت بها.

ــ نشير إلى إهمال البحوث للمهاجر العائد إلى الريف ولم تبين ملامحه وخصائصه التي قد تساعد في إعادة بعض المهاجرين باختيارهم لا بقرار أو قانون،لأنه مادامت الهجرة تحقق فائدة اقتصادية واجتماعية فمن حقه أن ينعم بذلك ومن أن يقرر الهجرة ، وبالتالي ضرورة القيام بتنمية تحد من عوامل الطرد وتجعلها تتهاوى أمام ما يسمى بعوامل الجذب .

الفصـــــل الثـــــاني

الريف والحضر ومداخل دراستهما

2 -1 الريف والحضر سماتهما وخصائصهما

2 -2 مداخل دراسة المجتمعات الريفية ــ الحضرية

2 -2 -1 مدخل الثنائية الريفية الحضرية

2 -2 -2 مدخل المحك الواحد

2 -2 -3 مدخل مركب السمات

الفصـــــل الثـــــاني

الريف والحضر ومداخل دراستهما

قبل أن نتطرق إلى نظرية الهجرة بدوافعها وأنماطها ونتائجها يجد ر أن نلقي الضوء على ظاهرتي الريف والحضر من حيث تحديد خصائصهما ومداخل دراستهما وهل يمكن وضع حدود فاصلة بينهما .

2-1 الريف والحضر خصائصهما وسماتهما

يميل الباحثون في العلوم الاجتماعية بشكل عام وعلماء الاجتماع بشكل خاص إلى تحديد الخصائص المحددة للأنماط المجتمعية ، حتى يسهل تناولها ودراستها وإعطاؤهما الصبغة العلمية، وفي واحد من التصنيفات المنسقة للظواهر جاء تقسيم المجتمع إلى مجتمع ريفي ومجتمع حضري، ونظر العلماء والباحثون إليهما على أنهما طرفين متضادين وصورتين من صور المجتمع.

إلا أن عملية المقارنة بين هذين المجتمعين (ريف ــ حضر) اعترضتها صعوبات كبيرة ، لأن هناك الكثير من المدن تجمع بين السمات الريفية وخصائص الحياة الحضرية ، وفي المقابل وجود قرى لا تختلف في سماتها ونشاطها عن الحواضر، ثم إن الدراسات التي أجريت في أنحاء مختلفة من العالم أثبتت أن لا يوجد حد فاصل بين القرية والمدينة ، فطبيعة الحياة في كليهما تلقي ظلالا عن الأخرى وتخلف مزيجا من الخصائص الريفية والحضرية معا(مصطفى الخشاب،1976،62).

وإذا ما أردنا أن نتجاوز الخلافات النظرية وننقب عن خصائص كل مجتمع فسوف نلتقي بالجهود التي بذلها الباحثون في هذا المجال في محاولتهم الشاقة في التفرقة بين المجتمعين الريفي-الحضري وصولا إلى أهم السمات والخصائص لكل

منهما ولكن يجب أن لا يغرب عن أذهاننا أن تحديد سمات الريف بالقياس إلى سمات الحضر والفروق بينهما هي مسألة تقريرية علمية لا تحمل أي حكم معياري بتفضيل أحدهما عن الآخر.

انصبت جهود العلماء والباحثين في التفرقة بين الريف والحضر على جملة من الخصـــائص، لعـــل أبرز اعتبـــارات التصنيـــف تلك التي وضعـــها "سوركن" و "زمرمن" وهي : (محمود عودة،،1998 ،70ـــ71)

- ـــ الاختلاف في المهن والأعمال.
- ـــ الاختلاف في البيئة الطبيعية.
- ـــ الحجم السكاني.
- ـــ الكثافة السكانية.
- ـــ التجانس والاختلاف.
- ـــ التدرج الاجتماعي والتنوع الوظيفي.
- ـــ الحراك الاجتماعي.
- ـــ نسق التفاعل الاجتماعي.

وفيما يلي نحاول استعراض تلك الخصائص والفروق وإلى أي حد يمكن أن تصمد أمام واقع الحياة الريفية –الحضرية.

2-1-1 المهن والأعمال:

تتجه مدرسة من العلماء إلى اتخاذ الوظيفة الاجتماعية والتخصص المهني أساسا للتمييز بين الأرياف والحواضر، ويعتبر هذا الأساس أكبر دقة والأكبر إلى طبيعة الحياة الاجتماعية. فالمدينة يشتغل معظم سكانها بالصناعة والتجارة والخدمات والمهن الحرة المختلفة، أما الريف فهو الذي يعيش معظم سكانه على الزراعة وما يتصل بأسبابها.

ولكن تبقى هاتين الخاصيتين يعتريهما قصورا، ذلك أن الكثير من القرى تجمع إلى العمل الزراعي طائفة من الصناعات الحرفية، كما أن الكثير من المدن في البلدان الزراعية يعيش سكانها على الموارد الزراعية دون أن يسكنوا قراهم أو يستثمروها بأيديهم (مصطفى الخشاب،1976،68) .

2 -1 -2 البيئة الطبيعية:

يتميز الريف بغلبة الهيئة الطبيعية وتأثيرها على الحياة الاجتماعية ، وارتباط معيشة القرويين مباشرة بالطبيعة ومظاهرها تجعل منهم أكثر معرفة وإحساسا بالظواهر الطبيعية ، فهم عندنا أدرى بالتقويم الهجري لارتباطه بحركة القمر، كما أنهم أعرف بالشهور الشمسية والتقويم الأمازيغي، وأيام الحر (السامة) وليالي القر(اليالي) وغير ذلك من الظواهر الطبيعية ذات العلاقة والتأثير في الزراعة.

لقد أضفى ارتباط سكان الريف بالطبيعة وضعف سيطرتهم عليها سمات خاصة جعلتهم أكثر تدينا فهم كما يقال عنهم (يبذرون الحب وينتظرون الثمار من الرب) .

وفي مقابل ذلك فالحضر يعيشون في عزلة تامة عن البيئة الطبيعية ومظاهرها وسيادة البيئة الاجتماعية التي صنعوها وأمعنوا في تنظيمها (محمد عبد المنعم نور،1978 92) .

وتبقى خصائص الريف هذه وخصائص المدينة تلك نسبية، وأن تأثير البيئة الطبيعية عن الحياة الاجتماعية لم يعد بهذا المستوى بفعل التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال مما أدى إلى تقارب الثقافتين وفهم الطبيعة وظواهرها .

2-1-3: حجم السكان:

يبدو أن أول أساس اتخذ للتمييز بين الريف والحصر هو عدد السكان، حيث اعتمدته معظم الدول في تقسيماتها الإدارية – ومنها الجزائر- مع تغير النسبة ارتفاعا وانخفاضا تبعا لظروف أي بلد .

فالقرية عادة ما تكون صغيرة الحجم قليلة السكان، بينما المجتمع المحلي الحضري عادة ما يكون أكبر حجما، حتى قيل أن الريفية والحجم السكاني يتناسبان تناسبا عكسيا، بينما الحضرية والحجم السكاني يتناسبان تناسبا طرديا(محمد عبد المنعم نور،1978، 94).

غير أن تلك الخاصية وأساس التفريق هذا لا يمكن اعتماده لأن كثيرا من القرى في الكثير من دول العالم يعد سكانه بالآلاف إلا أن الطابع الريفي والنشاط الزراعي هما السائدان.

2 -1 -4 الكثافة السكانية:

إن اتخاذ الكثافة السكانية للتمييز بين المجتمعين الريفي والحضري يجب أن نضع في اعتبارنا أننا نقارن بين نسبة سكانية في مساحة معينة ومن ثم يجب معرفة:

- نوع المساكن(عمودي-أفقي).
- توزيع الحيز الجغرافي والمساحات الآهلة وغير الآهلة.
- مساحة المزارع المحيطة بكل قرية .

ومع ذلك يبقى هذا المقياس غير دقيق لوجود قرى ذات كثافة سكانية عالية ومحتفظة بطابعها الريفي.

2 -1 -5 التجانس والاختلاف:

تشير هذه الخاصية إلى أن سكان المجتمع المحلي الريفي أكثر تجانسا وتماسكا تحت تأثير عنصر القرابة وغير ذلك من العوامل الخفية، في حين أن المجتمع المحلي الحضري مجتمع مفتوح، ومن ثم فهو أكثر تباينا واختلافا تختلف فيه العناصر السكانية من حيث الجنسيات والمهن والأعمال.

ويذكر لنا "سوركن" و "زمرمن" أن التباين والاختلاف في مجتمع المدينة يبدو لنا على المستوى الطبيعي الاجتماعي في صورة لغة أهل الحضر كما يبدو لنا في

تعدد العقـــائد والأفكـــار وأنـــواع المعـــايير الاجتماعيـــة من سلوك جمعي وعـــرف وقوانين(محمد عبد المنعم نور،1978،99)

2 -1 -6 التدرج والحراك الاجتماعي:

تعد المجتمعات الحضرية من المجتمعات التي تتمتع بتدرج هرمي وحراك مفتوح، فمن السهل على المواطن الحضري أن ينتقل من مستوى إلى مستوى أعلى في السلم الاجتماعي، في حين أن مجتمع القرية يكون أكثر جمودا من حيث سرعة التحرك لمستوى أعلى.

يقول ت.ل.سميث في هذا الصدد « إن رواسب نظام الطبقات المقفلة لا تلمس بسهولة في التدرج الهرمي بالمدينة ، أما القرية فإنه نظرا لأن كل فرد فيها معروف لـــلآخـــرين فـــإن مركـــزه الأســـري يـــلاحقـــه ويحـــدد مركـــزه الاجتمـــاعي».(محمد عبد المنعم نور،1978،101)

ولما كان الحراك الاجتماعي أحد ميزات المجتمع الحضري فقد أعطاه كل من "سوركن" و "زمرمن" اهتماما ونظرا إليه من عدة وجوه :

- هجرة الريفيين إلى الحضر وهجرة الحضريين إلى حضر آخر.
- التحرك من مهنة لأخرى .
- التحرك في السلم الاجتماعي إلى أعلى أو إلى أسفل .
- التحرك من مكان لآخر في إطار المدينة

-1 -7 نسق التفاعلات الاجتماعية.

يعتمد التنظيم الاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات على عدة أمور و ظواهر لعل من أهمها نسق التفاعلات الاجتماعية القائم بين الأفراد المكونين للمجتمع.

و المتتبع لنسق التفاعلات الاجتماعية في الحظر يلاحظ احتكاكا أكثر بعديد من الناس، والحجم التفاعلي أوسع ، و يغلب عليه الطـــابع غير الشخصي و العابر و المبني على المصلحة المتبادلة و الأمد القصير.

في حين تتسم التفاعلات الاجتماعية في المجتمع الريفي باحتكاك اقل بعديد من السكان، وأن حجم التفاعل أضيق و يغلب عليه الطابع الأولي و الخلافات الشخصية و تدوم أمدا طويلا.

و ما إذا ما حاولنا أن نجمع خصـــائص كـــل من المدينـــة على حـــدة و في محـــاولة لحصـــر خصـــائـــص المـــدينـــة فقـــد وضـــعها "ورث" علـــى النحـــو الـــتالي(محمود عودة،1998،10):

- تتمتع المدينة بحجم من السكان اكبر.
- تزيد فيها شدة الكثافة السكانية.
- تتميز بالنمو والتضخم الذي يصاحبه ظهور طابع علماني وعقلاني .
- المدينة غير متجانسة لأنها تضم أجناسا وطبقات وجماعات مختلفة
- تشيع فيها العلاقات الثانوية .
- يسود فيها الضبط الاجتماعي الرسمي المتمثل في القانون وأجهزته .

أما لين " سميث(Lynn Smith) فقـــد تحـــدث في كتـــابه الموســـوم : سوسيولوجيا الحيـــاة الريفيـــة عن خصـــائص المجتمـــع الريـــفي ، ومن ذلك مايـــلي: (محمد الجوهري 1996 ،258 ــ259،):

-المهنة : بالاعتماد على الاقتصاد الزراعي أساسا وما ينجر عنه ويرتبط به من خصائص اجتماعية وثقافية ونفسية.

- حجم المجتمع : حيث الحجم الصغير وقلة سكانه.
- انخفاض كثافة سكانه نتيجة لمتطلبات العمل الزراعي.

- البيئة الطبيعية الأكثر والأشد وضوحا مما يؤدي إل طباع خاصة .
- التفاوت الاجتماعي حيث الأفراد الأقل تفاوتا والتشابه الكبير.
- التقسيم الطبقي حيث الأقل فروقا والأضيق مسافة بين قمة الهرم وقاعدته .
- الحراك الاجتماعي البطيء والجامد سواء أفقيا أو رأسيا أو مكانيا .
- التفاعل الاجتماعي حيث ضعف الصلات الاجتماعية والعزلة هي السمة السائدة .

2-2 : مداخل دراسة المجتمعات الريفية والحضرية

لقد شغلت مسألة اختلاف الخصائص النسقية بين الريف والمدينة بال الفلاسفة والمفكرين منذ أقدم العصور لما لاحظوه من فروق جوهرية بينهما في البناء والوظيفة واستمر هذا الاهتمام عبر التحليلات النظرية لتشكل هذه التحليلات في مجملها مداخل علم الاجتماع الريفي والحضري .

وفي سياق هذا الاهتمام وتطور هذه الأفكار والتحليلات نحاول استعراض تلك المداخل المتباينة والتي مست هذين النسقين.

2 -2 -1 مدخل الثنائية الريفية ــ الحضرية

يقوم هذا المدخل على فكرة تصور نموذجين مختلفين من المجتمعات البشرية ، يقوم أحدهما على الحياة في شكلها البسيط وهو المجتمع الريفي، أما الثاني فيتميز بالتعقيد أطلق عليه مجتمع المدينة.

لقد أدرك الفلاسفة والمفكرون في العصور القديمة تلك الفروق الملحوظة والقائمة بين المدينة والريف إلا أن الجهود الحقيقية والمنظمة جاءت متأخرة حيث لا نستطيع أن نحدد البداية الحقيقية إلا في عصر المفكر العربي ابن خلدون في القرن14 الميلادي .

2-2-1-1: ابن خلدون (1406 ــ1332)

يعتبر العلامة العربي ابن خلدون أهم الكتاب الذين تعرضوا إلى مسألة المجتمعات البدوية والريفية والحضرية.

فقد جاء في المقدمة وفي معرض حديثه عن العمران البدوي والأمم الوحشية حيث قدم تصنيفا لأشكال المجتمع البشري التي كانت في عصره، وأقام هذا التصنيف على أساس التفرقة بين الريف والحضر أنهما نمطان رئيسيان من الأنماط المجتمعية، ويؤسس ابن خلدون تفرقته بين البدو والحضر على وجهة نظر اقتصادية أساسا، فقد كتب ((أعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلهم في المعاش)) (ابن خلدون،1984،165).

وقد أمكن لابن خلدون أن يميز بين فئتين من الناس بحسب تلك الطرق في المعاش ، حيث يقول ((فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة والزراعة ،ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان ... وهؤلاء القائمون على الفلح والحيوان ندعوهم بالضرورة ولابد إلى البدو، لأنه متسع لما لا تتسع به الحواضر من المزارع والفدن والمسارح للحيوان وغير ذلك ، فكان اختصاص هؤلاء بالبدو أمرا ضروريا لهم وكان حينئذ اجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوت والكلأ والدفء إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة ويحصل بلغة العيش من غير مزيد عليه للعجز عما وراء ذلك ثم إذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفه دعاهم ذلك إلى السكون والدعاة وتعاونوا في الزائد على الضرورة واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمصار للتحضر)) (ابن خلدون،1984،165)

ويتضح من ذلك أن ابن خلدون يصنف أشكال الاستيطان البشري إلى نموذجين على أساس وجوه المعاش والكسب كما يلاحظ أنه يجعل البدو أقدم من الحضر وسابق عليه وأن البادية أصل العمران والأمصار.

2-2-1-2 : هربرت سبنسر(H. Spencer ــ 1820 /1903)

في سياق تفسيره للتطور يرى أن المجتمع يتطور من حالة التجانس إلى حالة اللاتجانس، وأن الحقيقة الرئيسية للتطور تتمثل في الحركة من المجتمعات البسيطة إلى المجتمعات المركبة، ويتكون المجتمع البسيط من الأسر، أما المركب فمن أسر تتحد في عشائر وتتحد العشائر لتكون قبائل ولتشكل مجموع القبائل الأمم والدول، وكلما تعاظم الحجم تعاظم البناء وتطور وتطورت كذلك الفروق في القوة والمهن ويصاحب ذلك تباين وتفاضل في الوظائف.

2-2-1-3: /إميل دوركايم :Emile Durkheim (1858 /1917)

في سياق معالجة دوركايم لموضوع التضامن الاجتماعي ، وفي ضوء دراسته لظاهرة تقسيم العمل ، حيث اتخذ هذا الأخير متغيرا حاول أن يربط بينه وبين تغير المجتمعات من البدائية إلى التحضر، منطلقا من أن الاختلاف الأساسي بين المجتمعات البدائية والمتحضرة يكمن في طابع الأخلاق أو ما سماه (التضامن الاجتماعي) .

يقول دوركايم ((إن الأفراد في المجتمع البدائي متجانسون ... لذلك يرتبط الأفراد مما سماه بالتضامن الآلي الذي يتميز بخضوع الأفراد ، لما يمليه الرأي العام والتقاليد ،وتكون المسؤولية في هذا المجتمع جمعية ويكون المركز الاجتماعي موروثا.

أما في المجتمعات المتحضرة فتكون شخصية الأفراد متعددة ويرتبط الأفراد في مثل هذه المجتمعات بتضامن آخر هو التضامن العضوي)) (عاطف غيث،1975،49) .

2-2-1-4: شالزكولي: C.Coley (1867ـــ1929)

وإذا ما انتقلنا إلى الولايات المتحدة وجدنا كولي حيث يقسم المجتمعات إلى قسمين:

-الجماعات الأولية .

-الجماعات الثانوية.

حيث تتميز الأولى بسيادة علاقة الوجه للوجه والتباين النسبي وصغر الحجم مع عدم وضوح التخصص ثم توافر روح المحبة والإخلاص.

2-2-1-5: هوارد بيكر H Becker

أما هوارد بيكر فقد تكلم في المجتمعات المقدسة والمجتمعات المتحضرة ، قاصدا بالأولى المجتمعات الريفية ذات الثقافة البطيئة التغير وقصد بالثانية تلك المجتمعات ذات الثقافات الريفية سريعة التغير .

2-2-1-6 : تونيز:Tennies

ومن أهم النماذج التي قدمت للتمييز بيم الريف والمدينة الأفكار التي طورها تونيز" سنة 1955 حيث أطلق على مجتمع الريف (المجتمع المحلي) وعلى مجتمع المدينة (المجتمع).

وحسب" تونيز " فإن جميع العلاقات الاجتماعية تتبع من الإرادة الإنسانية.

ولتوضيح التفرقة بين المجتمعين نسوق الثنائيات التالية:

المجتمع المحلي(الريفي)	المجتمع التعاقدي(الحضري)
- إرادة طبيعية .	- إرادة عاقلة .
- الذاتي .	– الشخصي.
- الأرض .	- المال .
- أفراد مترابطون .	- أفراد منعزلون.

وأخيرا فلعل ما يمكن ملاحظته على هذه الثنائيات هو قصورها في استيعاب مختلف أنماط المجتمعات الإنسانية التي وجدت من قبل في مراحل تاريخية معينة.

كما يسجل على هذا التناول وجود شبه كبير بينها ، لأنها في مجملها يقابل فيها العلماء بين مجتمعين مجتمع تسيطر فيه الجماعة وآخر يتسم بالفردية ، ويعود هذا في حقيقة الأمر ــ إذا ما استثنينا ابن خلدون ــ في تأثر هؤلاء العلماء بخصائص المجتمعات الصناعية التي عاشوا فيها فقابلوا بين مجتمعاتهم تلك وكل المجتمعات الإنسانية الأخرى.

وبالرغم من الأهمية النظرية التي تنطوي عليها الثنائيات ، إلا أن كثيرا من دارسي التحضر يرون أنها لا تمثل سوى وسيلة مبدئية يصعب الاعتماد عليها كلية في التمييز بين الريف والحضر ، لأنها تغفل عاملا هاما في تشكيل هذه المجتمعات وهو التغير (محمد الجوهري،1996،252).

2-2-2 – مدخــل المحك الواحد:

يقوم هذا الاتجاه على الرجوع إلى محك واحد في التمييز بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، ولعل أبرز محك استخدم في هذا الاتجاه قام على أساس الحجم وعدد السكان، ومن ثم فالتحضر هو عملية التركيز السكاني.

وضمن هــذا الاتجــاه وجــدنا من استند إلــى المهنــة بــين المجتمعين الــريفي والحضــري ومن هــؤلاء (جوليان ستوارد) الــذي اعتبر المهنــة أســاس التميــيز. بينمــا اعتبــر (وينتفوجل Wintfogel) أن القــوة والسلطة أساس التمييز (محمد الجوهري،1996،255 ــ256).

ومع ذلك فإن المحك الوحيد الذي شاع استخدامه بدرجة واسعة في التمييز بين الريف والحضر هو حجم المجتمع وبدرجة أقل محك المهنة، إلا أن هذا المحك

يضل يعاني من الضعف لأن الكم غير كاف للتمييز في المجتمعات التي تقع في الفئة السكانية من 5 آلاف إلى 10 آلاف نسمة قد تختلف وتتباين فيما بينها بالنظر إلى الإطار الاجتماعي الذي بلغته، فالقرية بهذا الحجم في أفريقيا مثلا تختلف اختلافا بينا عنها في أوربا وأمريكا بالرغم من الحجم الواحد لكليهما ، ومن ثم فإن التمركز السكاني لا يصلح للتمييز بين الريف والحضر وإلا لكانت مدن العالم الثالث أكثر مدنية وتحضرا.

3/2/2: مدخل مركب السمات:

في إطار تطوير الأفكار المتصلة بدراسة المجتمعات ومراحل تطورها وأوجه التشابه والاختلاف بينها ظهر اتجاه يتركز على قاعدة المتصل الريفي ــ الحضري، حيث يشير إلى وجود نوع من التدرج القائم بين المجتمعات في درجة التريف والتحضر.

وتستند فكرة المتصل الريفي الحضري من الناحية النظرية إلى افتراضين أساسيين:

الأول هو أن المجتمعات المحلية تتدرج بشكل مستمر ومنظم من الريفية إلى الحضرية وفقا لعدد من الخصائص أهمها ازدياد حجم المجتمع بشريا وعمرانيا.

والثاني يرى أن هذا التدرج يصاحبه بالضرورة اختلافات أو في أنماط السلوك (محمد الجوهري،1996،169).

والملاحظ من أن أصحاب فكرة المتصل الريفي الحضري لم يحصروا الفروق التي تحدث في أنماط السلوك والمصاحبة للتدرج المستمر في بعض المجتمعات.

ومع ذلك يمكن القول أن هذا المحك يكون قد وفق إلى حد ما في فهم آليات التحول في المجتمعات البسيطة والمركبة، إلا أنه يبقى قاصرا من الناحية النظرية لأنه لا يصدق على جميع المجتمعات نظرا لاختلافات البيئية والاجتماعية

الفصل الثالث

سوسيولوجية الهجرة والهجرة الريفية

مدخل

3-1 الجـــذور التـــاريخية للهجـــرة

3-2 أنمـــاط الهجـــرة وأنـــواعها

3-3 عوامـــل الهجـــرة ودوافعـــها

3-4 نظريـــات الهجـــرة وقـــوانينها

3-5 خصـــــائص المهـــــاجـــرين

3-6 نتـــائج الهجـــرة وآثـــــارها

الفصـــــل الثـــالث

سوسيولوجية الهجرة و الهجرة الريفية

مد خـــل:

كان الإنسان ومازال أكثر الكائنات الحية انتشارا وحركية ، ومن تلك الحركية الهجرة والنزوح السكاني ، ولما كانت الهجرة تعني الارتحال والانتقال الفيزيقي للأفراد والجماعات من مكان إقامة دائمة إلى منطقة أخرى لمدة قد تطول أو تقصر، فهي ليست مجرد انتقال فيزيقي ، لكنها تعني الانفصال عن جميع الروابط الاجتماعية من ناحية وتوزيع العلاقات الاجتماعية للأفراد من ناحية أخرى وبالتالي فهي مصدر لتغيرات تمس البناء السكاني حجما وكثافة وتركيبا.

ومن ثم فقد جذبت هذه الظاهرة أنظار الباحثين والعلماء للبحث والوصول إلى دوافعها وأنماطها وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

3-1 الجذور التاريخية للهجرة:

من الوجهة التاريخية تعتبر المجتمعات البشرية منذ فجر التاريخ مسرحا لنتقل السكان فيما بينها ، ولعل أقدم الهجرات البشرية تكون قد خرجت من جنوب غرب آسيا ووسطها إلى غرب أوربا ونحو الأمريكيتين في الشرق ونحو إفريقيا في الجنوب الغربي، وسبب تلك الهجرات يعود إلى التغيرات المناخية والنقص في الغذاء وتحت تأثير الغزو والحروب (عبد القادر القصير،1992، 101).

إلا أن البدايات الأولى لظاهرة الهجرة تلك الهجرات البدائية التي عرفتها جماعات الصيد والقنص في العصور المبكرة من تاريخ الجنس البشري ، ثم النزوح

لجماعات الزراعية التي تعيش على الزراعة المتنقلة والتي تضطر إلى تغيير إقامتها كل عدة سنوات بعد أن يتم استنزاف خصوبة الأرض.

ومما سجله التاريخ عن تلك الهجرات الفردية هجرة القبائل الجرمانية بين القرنين الـــرابع والســـادس من منطقة بحر البلطيق جنوبا بحثا عن الأراضي الزراعية(عبد القصير،1992،102.)

وفي العصور الوسطى يمكن أن ندرج هجرة بعض القبائل العربية التي اتجهت نحو الشمال الإفريقي ، والأمثلة كثيرة.

وإذا كان التاريخ قد سجل كل تلك الهجرات الجماعية لأسباب عدة فإن الهجرات الفردية وباتجاه الحواضر لم تخل منها تلك المجتمعات ، فقد وردت إشارات إلى تلك الظاهرة، حيث أشار المفكر الروماني "شيشرون" إلى دور الهجرات في إحداث التواصل الثقافي والحضاري ، ومن بعده الفيلسوف "سنيكا" الذي ركز على الآثار الأخلاقية للهجرات البشرية (محمد علي محمد ، ب دت ، 28).

وفي العصور الحديثة فإن الكشوف الجغرافية والثورة الصناعية ثم الظاهرة الاستعمارية أدت إلى أحداث نقلة نوعية في ظاهرة الهجرة من حيث دوافعها وأنماطها ونتائجها، فقد عمت الظاهرة أرجاء العالم واتخذت أشكالا مختلفة، فقد توجه في بداية القرن 19 ما يقرب من 57 مليون مهاجرا إلى القارة لأمريكية باختيارهم وإرادتهم

وبدافع وجود فرص اقتصادية هائلة، وهناك هجرة بشرية نكبت بها إفريقيا بخروج الملايين من أبنائها للعمل كرفيق في العالم الجديد ، وحين نتجه نحو العالم العربي ستوقفنا نكبة فلسطين والهجرة اليهودية التي بدأت مع نهاية القرن التاسع عشر لتتواصل في القرن العشرين.

ومن الهجرات الدولية في العصر الحديث الهجرة باتجاه الخليج العربي بعد اكتشاف النفط.

إن الهجرة الدولية كان لها تأثير في التركيب السكاني والاقتصادي والاجتماعي لسكان العالم ، فسمحت باحتكاك الحضارات وتولد عنها صراع حضاري كما حدث في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي من جراء هجرة الأوربيين إلى الجزائر، ويحدث الآن في فلسطين.

إلى جانب تلك التحركات السكانية الواسعة والتي تخطت الحدود، عرفت المجتمعات هجرات محلية لم تتعد الحدود السياسية للوطن والتي يطلق عليها الهجرة الداخلية والتي من أهم أنماطها وأكثرها شيوعا الهجرة الريفية.

إن المتتبع للثورة الصناعية في أوربا يسجل أنها كانت وبالا على الزراعة والعالم الريفي ، فعلى سبيل المثال فقد أدى الإصلاح الزراعي في بريطانيا إلى الرفع من إنتاجية العمل الزراعي وتحرير اليد العاملة التي استقطبتها الصناعة حيث تخلت اليد العاملة عن الفلاحة ، فبعد أن كانت تمثل 70% من السكان أوائل القرن 18 أصبحت في حدود 37 % فقط مع حلول القرن 19.(فتح الله ولعلو،80،1980)

وإذا كانت الهجرة الريفية إحدى عوامل النمو الحضري فإن سكان الولايات المتحدة الأمريكية مثلا عام 1790 لم يتجاوزوا 5 % من مجمل عدد السكان لتقفز النسبة إلـــــى 80 % مع ستينات القرن 20.

وفي العالم العــربي لم تشهد الأوساط الريفية قديما إلا حركات نــزوح طفيفة با تجاه المدن نظرا لطبيعة الاقتصاد الحضري والذي لم يكن بحاجة إلى يد عاملة، لكن التطور الحاصل أدى إلى نمو حضري متسارع وهجرة ريفية بمعدلات عالية، فعلى سبيل فقد تضاعف سكان المدن 8 مرات، بين 1907ــ 1966 .

3-2 أنماط الهجرة والهجرة الريفية

اتخذت الهجرة عدة أنماط وأشكال وتميز كل منها بخصائص سوسيوديمغرافية خاصة، ومن ثم تقسيمها وتصنيفها حسب الدافع والمسافة

والاستمرارية وحسب الحجم والاتجاه وما إذا كانت محلية أم دولية ، ويعد هذا التصنيف للهجرة أمرا ضروريا في فهم خصائص التحركات السكانية هذه زمانا ومكانا وآثارا.

إلا أن هذه التقسيمات لا تخلو من عيوب بسبب تداخل الأنماط الهجرية بعضها ببعض، وبالرغم من ذلك يظل تصنيف الهجرات أمرا لا مناص منه لفهم هذه الظاهرة والنتائج التي تترتب عليها في أقاليم الأصل والوصول.

ومن ثم يمكن تصنيف الهجرة بشكل عام على النحو التالي:

3-2- 1 تصنيف الهجرة من حيث الكم:

تصنف الهجرة من حيث الكم إلى:

- هجرة فردية.
- هجرة أسرية.
- هجرة جماعية.

فالهجرة الفردية وهي التي تحمل أفراد منفردين قريبا أو بعيدا من أمكنة إقامتهم الأصلية لسبب من الأسباب.

أما الهجرة الأسرية ففي مثل هذا الحالة يصطحب المهاجر معه أسرته، ويبدو هذا الشكل من الهجرة حيث يقرر المهاجر عدم العودة إلى موطنه، وسوف يكون تأثيرها على أفراد الأسرة كبيرا كما حصل لنوع من المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا.

والملاحظ أن الهجرة الأسرية أحيانا تدرج ضمن الهجرة الفردية على أساس أنها واحد

- أما الهجرة الجماعية فيقوم بها مجموعة من الأفراد أو الأسر تحت تأثير ظروف مختلفة طبيعية أو اقتصادية أو سياسية.

-

3-2-2 تصنيف الهجرة من حيث الكيف:

ويتعلق الأمر هنا بنوعين من الهجرة:

- هجرة عمودية أو شاقولية: هي التي تستهدف إحداث تغيير في المكانة الاجتماعية والاقتصادية وفي حراك مهني للمهاجر.

- هجرة أفقية حيث يتم تغيير مكان الإقامة مع الاحتفاظ بنفس العمل والمهنة.

وهنا يمكن إدراج ما يطلق عليها بالهجرة الزراعية، حيث يتخلى الفرد عن العمل الزراعي مع بقائه في الـــريف مكـــان الإقـــامة ليمارس نشاطات أخرى غير زراعية(عبد اللطيف بن أشنهو،ا.دت،155)

3-2-3 لتصنيف من حيث الاستمرارية:

وتصنف الهجرة حسب الاستمرارية إلى:

- هجرة نهائية، حيث لا تتبعها أي رغبة في العودة إلى محل الإقامة الأصلية، فيعمد إلى تركها نهائيا والاستقرار في المنطقة المهاجر إليها.

وتتخذ هذه الهجرة الدائمة أنماطا كثيرة. كتلك الهجرات الجماعية التي عرفتها أوروبا جراء الغارات التي شنتها الشعوب الرعوية على الشعوب الزراعية المستقرة وتلك الهجرات التي صاحبت الفتوحات الإسلامية إلى البلدان التي دخلها الإسلام.

وعلى مستوى الهجرات الفردية الدائمة هجرة الأدمغة من حملة الشهادات الجامعية وأصحاب المواهب والمهارات المختلفة من العالم الثالث نحو أوربا وأمريكا.

- أما الهجرة المؤقتة فتمثل في الانتقال الجغرافي من مكان لآخر لفترة محددة ما يلبث المهاجرون أن يعودوا إلى مواطنهم الأصلية، ويتخذ هذا النوع من الهجرات أشكالا مختلفة.

- الهجرات الموسمية، وقد ارتبط هذا النوع من الهجرة بالزراعة حيث ينتقل العمال الزراعيون في مواسم الحصاد والقطف والجني ، وينتقل مربو المواشي والرعاة بين المرابع الشتوية والصيفية.

- هجرات عرضية: وتندرج ضمن هذا النوع تلك الهجرات العمالية في العمل في قطاعات الصناعة والتعدين حيث يتوجهون إلى تلك المواقع ثم يعودون بعد أن ادخروا قدرا من رأس المال كذلك الهجرات ذات الطابع العلمي والسياسي.

3 -2-4 تصنيف الهجرة حسب إرادة القائمين لها:

ويشكل هذا البعد أهمية كبيرة نظرا لارتباطه وشيوعه وتأثيره وتصنف وفق هذا الاعتبار إلى:

- **الهجرة الاختيارية (الطوعية):**

تعد الهجرات الطوعية أكثر أنماط الهجرات البشرية ارتباطا بظروف البيئة الجغرافية حيث تتفاعل أكثر من العوامل بها إما لطرد أعداد من السكان أو لجذبهم وفق تقدير الأفراد لمكاني الأصل والوصول.

والملاحظ أن هذا النوع من الهجرات قد تباين واختلف من حيث الحجم والمدى من وقت لآخر. ففي العصر الحديث أصبحت الهجرة على نطاق واسع أكثر مما كانت عليه فـــي العصـــور السابقة ومرد ذلك التطور الذي شهد ته وسائل النقل والاتصال(فتحي محمد ابوعيانة،104).

- **الهجرات الإجبارية**: وهي تلك الهجرات القسرية أو القهرية والتي يضطر فيها الأفراد أو المجتمعات إلى النزوح من مناطق إقامتهم لظروف طبيعية أو عسكرية أو سياسية أو أمنية. والأمثلة كثيرة كتلك الهجرات تحت تأثير الحروب والإرهاب كما حصل في لبنان ويحصل في الجزائر، والتهجير الإجباري لليد العاملة كالأفارقة الذين هجروا نحو العالم الجديد.

3-2 -5 تصنيف الهجرة من حيث المكان:

وتصنف وفق هذا البعد إلى هجرة داخلية وهجرة خارجية.

فالهجرة الداخلية ويقصد بها انتقال الأفراد والجماعات داخل الدولة الواحدة من مجتمع محلي إلى مجتمع محلي آخر ومن أبرز أشكالها الهجرة الريفية.

أما الهجرة الخارجية فهي عملية انتقال الأفراد والجماعات من دولة لأخرى تحت ظروف وعوامل مختلفة.

أما الهجرة الريفية فتشكل نمطا من الهجرات الداخلية وأهم مظاهرها وأكثرها شيوعا ،وتعود الهجرة الريفية إلى تأثير عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، هذه العوامل هي التي تعمل على تحريك عملية الهجرة، إلا أن تلك العوامل والدوافع أحيانا ما تفقد فعاليتها فتؤدي إلى هجرة ريفية مرتدة أو عائدة.

وما دامت ظاهرة الهجرة تتعلق بعالم الريف والعلاقة مدن أرياف فإنه يمكن أن نميز بين عدة أنواع من الهجرات.

1- **الهجرات الريفية الحضرية** : وهي الشكل الأكثر شيوعا واستمرارا وتعني الانتقال من الريف إلى المدينة بأشكال مختلفة ودوافع عدة.

2- **الهجرة الريفية المرتدة**: وهي ما يمكن تسميتها بالهجرة الريفية العائدة وهي نوع من الهجرة الداخلية حيث يقفل المهاجرين عائدين من المدن إلى أريافهم.

ومما هو جدير بالذكر أن هذه الهجرة نحو الريف قد تثير قضايا اقتصادية واجتماعية وثقافية سيما ما تعلق بفرض العمل ونقل أنماط سلوكية إلى الريف وربما عدم قدرة المهاجر على التكيف مع المحيط لأنه ألف حياة ونمط معيشي قد لا يجده في القرية.

ولعل أفضل نموذج للهجرة المرتدة وجد عند أبناء النوبة ، حيث يهاجر الذكور إلى المدن للعمل وتكوين مدخرات ثم يعودون إلى قراهم أواخر

العمـــر للإقامـــة نهائيا ، وهم في إقامتهم في المدينـــة يزورون قـــراهم خـــلال فترات منتظمة (غريب سيد أحمد،1999، 189).

وفي الجزائر فإن هؤلاء المهاجرين إما أن يكونوا ممن أحيلوا على التقاعد أو ممن سرحوا من العمل أو ممن نقلوا في إطار العمل أو ممن استفادوا بأرضي زراعية في إطار الاستصلاح.

ويشكل النمط الأخير الظاهرة الأكثر شيوعا سيما في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية.

3- **الهجرة الزراعية:**

وهي انتقال الأفراد من النشاط الزراعي وتحولهم إلى نشاطات غير زراعية مع بقائهم في الريف أي اندماجهم في سوق أخرى غير زراعية لقوة العمل.

ويتميز هذا النمط بشكلين:

- هجرة زراعية كلية: حيث يتخلى الفرد كلية عن النشاط الزراعي.

- هجرة زراعية جزئية: وذلك حين يزاوج الفرد بين العمل الزراعي وممارسة أعمال أخرى غير زراعية (عبد اللطيف بن أشنهو،دت،3ـــ4).

وفي تصنيف آخر اعتمد على البعد الزماني والمكاني وعلى الوصول حيث صنف فيه دارسو الهجرة الريفية إلى أربعة أنماط (حسين خريف،2005،114،113):

1- **هجرة الموجة القصيرة:**

وفي هذا النمط ينتقل السكان من الأرياف والقرى إلى المدن المجاورة، أو ينتقلون من المدن إلى الأرياف المحيطة بها.

وفي تحليل (كورت) لهذا الشكل يركز على المدينة بهدف ومنطلق للهجرة في آن واحد فهو يعتبر المدينة (داخلا) عندما تكون موجة الهجرة تتجه نحوها، بينما يعتبرها (خارجا) عندما تتجه موجة الهجرة من المدينة إلى الريف.

إن هذا الشكل يتماشى وطبيعة موضوع الدراسات لأنه يأخذ بعين الاعتبار الهجرة من الريف إلى المدينة ومن المدينة إلى الريف.

2- هجرة الموجة الطويلة:

وفي هذا النمط يكون انتقال السكان لمسافة طويلة (لا تقل عن 300 كلم) داخل الحدود السياسية للبلد.

إلا أن هذا التحديد للمسافة يصطدم بواقع بعض البلدان التي تقل المسافة فيها عن 300 كلم بين حدودها.

3- الهجرة الموسمية:

هناك من صنف الهجرة تبعا للفصول والمواسم حيث يهجر السكان العاملون من منطقتهم في فصول معينة (مواسم القطف) ثم يعودون بعد انقضاء الموسم

4- الهجرة الطوافة:

ويظهر هذا النوع من الهجرة لدى الأشخاص الذين ينتقلون من مدينة لأخرى محاولين تثبيت أقدامهم في واحدة منها.

في دراسة لـــ (د شموك) عن مدينة دلهي الهندية لاحظ أن 65 % على الأقل من المهاجرين جربوا حظهم في عدد من المدن

3 -3 عوامل الهجرة ودوافعها:

نعود الهجرة إلى مجموعة من الدوافع النفسية، فهي اتجاه نفسي وفردي نحو السياقين الاجتماعيين الطارد والجاذب أي ما يقصد بالتخلخل والتركز وكلاهما يمثل النقيض بالنسبة لأي من خصائص أو ظروف السياق الاجتماعي، فإذا كان عاملا ما كالظروف الاقتصادية يمثل عاملا جاذبا في المنطقة المهاجر إليها فهو نفسه العامل الطارد في المنطقة المهاجر منها.

وتبدو عوامل الطرد في المناطق المهاجر منها في أنها تتصف بالحرمان وعدم إمكانية الإنسان في العيش والبقاء فيها لأسباب اجتماعية أو نفسية أو طبيعية أو ظروف سياسية أو اقتصادية.

تكمن عوامل الجذب في الظروف الحسنة وتتميز المناطق الجاذبة بقدرتها على استمالة الناس لما تتمتع به من حياة أفضل في شتى مناحي الحياة.

لقد احتلت نظرية الطرد والجذب لفترة طويلة مكانا بارزا في تفسير الهجرة، فقد اعتبر "بوج Bougue" هذه النظرية على أنها مكونة من متغيرين مستقلين هما الطرد والجذب.أما جورج " Arias George فقد أرجع التحركات السكانية إلى عاملين رئيسيين هما:

- تحركات بفعل عوامل ضرورية معينة أو قهر أو إلزام معين.
- تحركات حسب الحاجة أو تحركات اقتصادية (أحمد الربايعة،1978 .38ـــ39)

وفي ضوء نظرية الطرد والجذب حللت "تلسون" الدوافع الأساسية إلى:

- عوامل طاردة كنضوب المصادر الطبيعية وتقلبات المناخ وعدم التكيف الاجتماعي.
- عوامل جذب كاكتشاف مصادر جديدة.

إلا أنها نبهت إلى الصعوبة التي تكتنف هذا التصنيف لأنه من النادر أن تعمل مجموعة من العوامل بصورة مستقلة، فالتغيرات التكنولوجية مثلا ربما تعمل كقوى طرد وقوى جذب في آن واحد (أحمد الربايعة،1978،40)

وفي نفس السياق جاءت إسهامات "زيبف Zepf" و "سومر ميجر Samer meiger" لتركز على العوامل الاقتصادية كقوى طاردة في المجتمع الأصلي، وبحشد أكبر قدر ممكن من العوامل حيث يستغرق جميع عوامل الهجرة من طرد

وجذب ، فتوصل الأخير "سومر ميجر" إلى أن الهجرة هي محاولة الفرد في التغلب على صعوبات مختلفة والوصول إلى حالة التوازن (أحمد الربايعة،1978، 41).

إلا أن "بالرسون" نجده يستبعد العوامل الاقتصادية من منطلق أن تلك الظروف الاقتصادية ليست سوى عملية تحسين المستوى المعيشي للمهاجر ومن ثم حصر الدوافع في (أحمد الربايعة،1978، 45):

- الضغوط السياسية بالمجتمع الأصلي.
- الثقافة الإلزامية القهرية في المجتمع الأصلي.
- قوة الجذب التي تتمتع بها المدينة.

وبشكل عام وتقييمي أن هذه التصنيفات والدوافع تظل قاصرة لأنها لم تستوعب جميع القوى والدوافع الكامنة وراء قرارات الأفراد المهاجرين، ولا يمكن استيعابها لأنها تتنوع وتختلف بحسب المقاصد الحقيقية للأشخاص المهاجرين وحسب اهتماماتهم .

ثم إن القصور بدا حين اعتمدت النظرية على الفصل بين المتغيرين الطرد والجذب ، بيد أن الواقع أثبت أن العوامل الطاردة والجاذبة متشابكة ومتداخلة، فقد تكون عوامل الطرد هي عوامل الجذب.

ومن الانتقادات التي وجهت لها أنها لم تنجح في وضع تصنيف تدرجي مناسب للقوى والدوافع أو القوى ذات الأهمية القصوى.

وهناك من يشير إلى أن هذه النظرية لم تجب عن السؤال التالي: لماذا يهاجر بعض الأشخاص بينما لا يهاجر البعض الآخر مع أنهم يعيشون تحت ظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية واحدة ؟

وفي ضوء نظرية الطرد والجذب ، ومن واقع الهجرة الريفية في الجزائر نحاول حصر عوامل الهجرة الريفية وفي إيجاز فيما يلي:

أولا: عوامل الطرد ويمكن تلخيصها في:

- الزيادة الطبيعية للسكان في الأرياف.
- ضعف أو استهلاك المواد الطبيعية
- تفشي البطالة والبطالة المقنعة.
- هيمنة الثقافة الإلزامية القهرية.
- عوامل تنظيمية في المجتمع الريفي وسوء تقدير.
- الظروف السياسية والأمنية.

فالزيادة الطبيعية للسكان سيما حين تكون بمعدلات عالية ، تؤدي إلى تضخيم في المناطق الريفية وبالتالي اختلال التوازن بين السكان والموارد الاقتصادية، فتتضاءل فرص العمل وتتفشي البطالة بأشكالها المختلفة.

أما الكوارث الطبيعية فتؤدي إلى الهجرة حين تعجز السلطات عن توفير ظروف إعادة الحياة الطبيعية ، كما تساهم في الكثير من الأحيان الثقافة الريفية والمتميزة بالسلطة الأبوية إلى الهجرة بحثا عن الحرية. كما تلعب بعض القضايا التنظيمية دورا في الهجرة كما حدث في الجزائر غداة تطبيق الثورة الزراعية.

وأخيرا تشير إلى الظروف الأمنية والتي أدت في الجزائر إلى نزوح ريفي رهيب سيما في المناطق الساخنة.

أما عوامل الجذب فميكن إيجازها في:

- توافر فرص العمل.
- سرعة النمو الاقتصادي والصناعي وتركز الاستثمارات في المدن.
- انتشار المدنية وازدهار الثقافة ووسائل الترفيه .
- إغراء المدينة.

إن الإغراء الذي تمارسه المدينة على سكان الأرياف يرجع إلى جانب منه إلى بعض المزايا الحقيقية التي تتوفر عليها المدينة ، وإلى بعض ما يروج ويشاع فقط ، وترجع قوة الجذب إلى تلك الامتيازات ، كتوفر فرص العمل والتعليم واحتلال مراكز اجتماعية عالية بفضل تمركز الصناعة والنشاطات التجارية والخدمية ووسائل الترفيه إضافة إلى الحريات التي يتمتع بها أهل المدينة.

3- 4 - نظريات الهجرة وقوانينها.

اهتم العديد من الباحثين بظاهرة الهجرة منذ القدم و انصب اهتمامهم حول أسبابها وانعكاساتها ،وتباين ذلك من مجتمع لآخر و حتى في إطار المجتمع الواحد عبر مراحل تطوره ، هذا التباين أدى إلى ظهور عدة اتجاهات في تفسيرها ، كما كان التخصص العلمي سبيلا الى اختلاف اتجاههم التفسيري .

ومن جهات أخرى فقد ظلت الدراسات الأولى للهجرة ذات توجه ديموغرافي استندت إلى المعالجة الإحصائية ووصف الظاهرة أكثر من تحليلها فاهتمت بالتحركات السكانية ولم يكن هناك اهتمام كافي بآثارها خاصة ما تعلق بالتكيف و الاندماج (احمد الربايعة 1987، 7).

ومن ثم فان الدراسات السوسيولوجية ركزت على الهجرة باعتبارها عاملا هاما من عوامل التغير الاجتماعي لما تؤدي إلى تحولات في النسيج الاجتماعي خاصة في شبكة العلاقات الاجتماعية بالإضافة إلى آثارها على النظام الاقتصادي (أحمد الربايعة،10،1987).

هذا ويعد البعد التفسيري في ظاهرة الهجرة احد المصادر التي تضفي أهمية خاصة على دراسة ظاهرة الهجرة على الرغم من ان تلك الاتجاهات و النظريات التي حاولت تفسيرها تواجه جوانب قصور واضحة ، واعني بذلك النظرية الجغرافية و النظرية الاقتصادية و النظرية السوسيولوجية.

فالنظرية الاقتصادية و الجغرافية تقدم تفسيرات حتمية ، وأن التفسير الحتمي يظل معيبا لتجاهله الكثير من العوامل المؤثرة في تشكل الظاهرة وتركزه على عامل واحد ، أما النظريات الاجتماعية المفسرة للهجرة فإنها ما تزال في طور التكوين و لم تتبلور بعد حتى تحتل مكانتها كاتجاه تفسيري . (عبد الله عبد الغني غانم ،2002، 12) .

و سنتناول في هذا البحث التوجهات النظرية و المداخل التي انطلقوا منها و هذا بالتركيز على المداخل : الجغرافية،الاقتصادية،السوسيولوجية.

3 -4-1- النظرية الجغرافية:

يقوم التفسير الجغرافي على مقولتين :أولاهما ترتبط بتفسير سبب الطرد من الموطن الأصلي ، و ثانيهما يرتبط بتحديد مجتمع الاستقبال.

فقد حاول الجغرافيون الربط بين عدد السكان و خصائص منطقة تواجدهم و ضرورة وجود توازن بينهما، و أن أي عدد يزيد عن العدد المسموح به يؤدي إلى الإخلال بالتوازن فيدفع بالعدد الزائد إلى الهجرة .

اما النقطة الثانية و المتعلقة بمجتمع الاستقبال فتشير النظرية إلى أن المهاجرين يختارون منطقة الاستقبال في ضوء تماثل ظروفها الجغرافية مع ظروف منطقة الطرد.

كما اهتم الجغرافيون بعامل آخر و هو عامل المسافة، حيث يرون ان طول المسافة يؤثر عكسا على الهجرة بين الموطن الأصلي و موطن الاستقبال (عبد الله عبد الغني ،2002، 19).

و يبدو أن المدخل الجغرافي يعتريه قصور لأنه يعطي دراسة وصفية للظاهرة متأثرا بأدوات جاهزة للتحليل متجاهلا عوامل التغير الاجتماعي و التطور الحاصل

في ميدان تكنولوجيا المواصلات ، حيث لم تعد المسافات عائقا ،ثم إن مسالة التوازن هذه تعد غير كافية لأنها تتعلق بالعلاقة بين الإنسان و الطبيعة .

3-4-2 التفسير الاقتصادي:

يرى أنصار التفسير الاقتصادي أن العوامل الاقتصادية هي المفسر الأساسي لظاهرة الهجرة .

و إذ تأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار العوامل الطاردة في بلد الاستقبال (مثل البطالة، التضخم، ضآلة فرص العمل ،الخ) و عوامل الجذب في البلد المستقبل ، إلا أن التركيز ظل منصبا على هذه العوامل في بلد الإرسال فقط .

و يعني التفسير الاقتصادي للهجرة أن المهاجر يترك موطنه بحثا عن العمل ،و ان السلوك الهجري يساير نموذج تعظيم المنفعة ، حيث يهدف المهاجر من خلال العملية إلى تعظيم المنفعة الاقتصادية في مستوى يفوق ما كان عليه في موطنه الأصلي. (عبد الله عبد الغني،في احمد براح،2005، 34).

و لقد بالغ بعض الاقتصاديين في أهمية العوامل الاقتصادية هذه ، حتى وجدنا من يقول إذا عرفنا منطقة معينة و مواردها الفيزيقية من خلال تاريخ هذه المنطقة و ثقافتها فانه يمكن تحديد حجم سكانها ،والعدد المطلق لهؤلاء السكان من خلال المدخل الاقتصادي وحده. (عبد الله عبد الغني،2002، 17).

و بالرغم من أهمية المدخل الاقتصادي إلا انه :

- تجاهل أن ثمة عدة عوامل يمكن أن تؤثر في تفسير السلوك الإنساني .
- ترى النظرية الاقتصادية أن الشخص المهاجر هو سيد قراره بالرغم من عوامل أخرى سيما السياسات الحكومية في بلد الاستقبال .
- إن هناك حالات كثيرة من الهجرة كانت نتيجة السياسات المتبعة من طرف الحكومات في البلد الأصلي كالحرمان و الظلم الاجتماعي و السياسي.

3 -4-3 - التفسير الاجتماعي الثقافي للهجرة:

يختلف التفسير الاجتماعي عن غيره، انه يحاول أن يرجع الهجرة إلى مجموعة من العوامل المتداخلة ، فهو لا يركز على عامل واحد فقط و لا يقتصر أيضا على العوامل الطاردة فقط - كما هو الحال لدى التفسير الاقتصادي- بل ينظر إلى الهجرة والمهاجرين نظرة كلية متكاملة ، إضافة إلى ذلك فان التفسير الاجتماعي يستند إلى استقراء الواقع ،ويحاول أن يستفيد من نتائج الدراسات الميدانية .

و يأخذ التفسير الاجتماعي للهجرة عدة اتجاهات فهناك اتجاه ثقافي، وهناك اتجاه التنظيم الاجتماعي، وثالث يأخذ بخصائص المركز الاجتماعي.

3 -4-3 -1 - الاتجاه الثقافي :

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن للثقافة دور هام في تشجيع الهجرة ، وان الثقافة الخاصة بالمجتمع هي المسؤولة عن الميل العام للهجرة حيث تمتزج العوامل الثقافية مع العوامل الاقتصادية فتعطي الهجرة بعدا ثقافيا أوسعا.

فهناك شعوب تعتبر الهجرة جزءا لا يتجزأ من ثقافتها كما هو الحال لدى البدو الرحل و لدى الكثير من الشعوب البدائية .

لقد تحدث الانثروبولوجيون عن دور العامل الثقافي في الهجرة، وقدموا صياغة لما يسمى بنظرية الانتشار الثقافي التي تعني انتشار العناصر الثقافية الخاصة بمجتمع ما في مجتمع آخر عن طريق عوامل مختلفة و منها الهجرة (احمد براح،2005، 37).

3-4-3 -2 - اتجاه التنظيم الاجتماعي:

حيث يقدم Mengalam هذه النظرية، ليؤكد أن الهجرة هي عملية من عمليات التغير الاجتماعي ، وأن كل مجتمع يمر بمرحلة من التغير الاجتماعي يوضحها اختلاف وضع المجتمع و نظامه الاجتماعي في فترتين مختلفتين ، و في هذه العملية تعمل الهجرة على حفظ عملية التوازن الدينـــامي للنظام الاجتمـــاعي ، و في نفس الوقت تعطي أعضاء ه طرقا ليتخلصوا من حرمانهم ، و أن الهجرة في الأخير تؤثر و تتأثر بالنظام الاجتماعي بكل من منطقتي الطرد و الجذب ، ثم إن القيم الاجتماعية تتغير أيضا .

و باختصار فان نسق الهجرة لدى هذا الاتجاه يشتمل على ثلاثة عناصر متفاعلة :

- مجتمع المنطقة الأصلية (الطرد).
- مجتمع المنطقة المستقبلة (الجذب).
- المهاجرون أنفسهم (عبد الله عبد الغني،2002، 22).

3-4- 3 -3 - اتجاه خصائص المركز الاجتماعي:

لاحظ بعض الباحثين أن سلوك المهاجر و الميل إلى الهجرة يختلف اختلافا واضحا على أساس المركز الاجتماعي و الوضع الطبقي .

فقد سجل توماس (1939) أن العمر يعتبر أكثر خصائص المركز الاجتماعي تأثيرا في الميل نحو الهجرة .

كما بينت دراسات أخرى الحالة التعليمية ، و أثبتت أخرى الوضع المهني . باختصار أن تلكـــم الدراســـات أكـــدت استحـــالة الفصـــل بين ظـــاهرة الهجـــرة و الـــدور الاجتماعي (عبد الله عبد الغني،2002، 23).

وعن قوانين الهجرة فإن هدف علم الاجتماع سوف يبقى الكشف عن القوانين التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية، ومن ثم حاول العديد من علماء الاجتماع التنظير لظاهرة الهجرة، ولكن يبدو أنهم أخفقوا في صياغة نظرية شمولية وأدركوا عدم كفاية تعميمـــاتهم وقصـــر المعرفة التطبيقية في دعم هذه التعميمات (أحمد الربايعة،1978،18).

ففي نظريته عن الهجرة حدد "ايفريت لي Everett lee " عدة خصائص ترتبط بتيارات الهجرة وديناميكيتها وهي:(عبد الله عطوي، 2001، 279)

1 ــ أن الهجرة تميل للحدوث داخل تيارات محددة تماما. فالمهاجرون يسلكون طرقا محددة بين منطقة الأصل ومنطقة الوصول، وتغلب المهاجرين الأوائل على العوائق يقلل من صعوبة انتقال المهاجرين الجدد.

2 ــ أن لكل تيار هجرة رئيسي تيار في الاتجاه المعاكس.ويعود ذلك إما لاختفاء عوامل الجذب أو ضعف عوامل الطرد، مما يدفع بعدد من المهاجرين إلى البحث عن مكان آخر أو العودة إلى الموطن الأصلي.

3 ــ أن كفاءة تيار الهجرة والتيار المعاكس تميل إلى الانخفاض إذا كان مكانا الأصل والوصول متشابهين. وهذا يعني أن الحركة بين المنطقتين قد تكون متساوية ،و أن الهجرة الصافية تميل إلى الصفر.

4 ــ إن كفاءة تيارات الهجرة تكون عالية إذا كانت العوائق المتداخلة بين المنطقتين كبيرة، ومرد ذلك مشا ق وكلفة الانتقال بين المنطقتين ، فكلما ازدادت هذه العوائق والمشا ق كلما قل التفكير بالعودة إلى الموطن الأصلي .

5 ــ إن كفاءة تيار الهجرة تتماشى مع الظروف الاقتصادية، فتكون عالية أثناء الرخاء ومنخفضة في أوقات الشدة، وهذا يعني أن تيار الهجرة يكون عاليا إذا كانت مناطق الوصول عالية الإنتاجية والمداخيل فيكون التيار العائد قليلا

أما الكساد الاقتصادي في مناطق الوصول فإنه يحد من عدد المهاجرين ويدفع بالمزيد منهم للعودة إلى الموطن الأصلي.

وفي ضوء العوامل المؤثرة في أماكن الأصل والوصول خلص "ايفريت" إلى ما أسماها بقوانين الهجرة ومن أبرزها :(عبد الله عطوي،2001،280).

1- أن حجم الهجرة داخل منطقة معينة يتباين مع درجات الاختلافات البيئية التي تتميز بها هذه المنطقة.

2- أن حجم الهجرة يختلف باختلاف السكان وتنوعهم.

3- أن حجم الهجرة يرتبط بالقدرة على تخطي العوائق في منطقتي الأصل والوصول.

4- أن الهجرة تتأثر بالتقلبات الاقتصادية إلى حد كبير.

5- إذا لم تفرض ضوابط صارمة للحد من الهجرة فإن حجمها ومعدلها يميلان للتزايد بمضي الزمن.

هذه هي الخصائص والقوانين التي أوردها "ايفريت لي" والتي يغلب عليها الطابع الشمولي أي كهجرة بشكل عام.

إلا أن "رافنستن Ravenstein" والذي يعد من أول وضع قوانين الهجرة (1889) جاءت القوانين التي صاغها قريبة إلى الهجرة الريفية الحضرية حيث هي: (أحمد الربايعة،1978،19)

1- أن غالبية المهاجرين يتحركون إلى مسافات قصيرة من الموطن الأصلي.

2- يقابل تيار الهجرة تيارا عكسيا يعوض ما فقدته المناطق الطاردة.

3- أن العدد يتناقص تدريجيا كلما زادت المسافة.

4- آمن رافنستن بالهجرات التدرجية أو الهجرات على مراحل، حيث يتجه المهاجرين أولا باتجاه المدن الصغيرة القريبة ومن المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة، فالأكبر وهكذا.

5- سكان المدن الأصليين أقل هجرة من سكان الريف.

6- الإناث أكثر هجرة من الذكور.

7- ازدهار الصناعة يزيد في معدلات الهجرة.

8- رغبة الناس في تحسين أحوالهم الاقتصادية هي أقوى حافز على الهجرة.

ولقد تعرضت هذه القوانين والآراء إلى اختبارات تطبيقية ، إلا أن دراسات الباحثين انتهت إلى نتائج متضاربة، فقد أثبتت الدراسات صحة القوانين إلا أن بعض القوانين كانت موضع جدل كبير.

فالفرضية المتعلقة بالمراحل لم تصمد أمام الاختبارات التي قامت بها "جين مور" حيث لاحظت أن الهجرات التي عرفتها بعض المدن الأمريكية الكبرى لم تأتها من المدن الصغيرة بل من الريف مباشرة.

أما "بيرجل" فأشار إلى أن تلك القوانين تكون صحيحة ومقبولة في ظروف المجتمع الانجليزي في تلك المرحلة لكن من الصعب تعميمها على مجتمعات أخرى.

أما آراء "رافنستن" في أن الإناث أكثر هجرة من الذكور فإن العديد من الشواهد والإثباتات تشير أن الذكور أكثر هجرة.

ولعل من أهم الانتقادات والتي تعد مآخذ أساسية تلك التي أشار إليها "هوزر" والتي منها :(أحمد الربايعة،1978،36)

ــ أنه لا أحد من هذه التعميمات يستطيع أن يحدد مستوى أو معدل التحرك تحت أي ظرف من الظروف.

ـــ أنها تتسم بالثبات النسبي الذي يتنافى مع سنة الحياة الاجتماعية التغيرية.

ـــ أنها تصف الهجرة في الحاضر فقط لارتكازها على ظروف مجتمع معين.

ومع ذلك فإن هذه القوانين والآراء ظلت المدخل الأساسي والتوجيه النظري للدراسات والبحوث التطبيقية.

3-5 خصائص المهاجرين:

لقد تركزت الاهتمامات منذ البدايات الأولى لدراسة ظاهرة الهجرة على اكتشاف قوانين عامة وثابتة للفروق بين المهاجرين، بينهم وبين المهاجرين وغير المهاجرين من ناحية أخرى.

إن الخصائص التي يفترض أنها تبرز أكثر من غيرها في الهجرة هي : النوع والعمر والمستوى التعليمي والمركز الاجتماعي والطبقية، وهذا يعني ميل بعض المجموعات من حيث هذه الخصائص المذكورة للهجرة أكثر من غيرها من الفئات السكانية الأخرى في منطقة الأصل.

وسنحاول استعراض تلك الخصائص لنرى إلى أي حد تتدخل في الهجرة .

3-5 -1 النـــوع:

الانتخـــاب في النوع يعني ميـــل أحد النـــوعين أو الجنسين للمهاجرة أكـــثر مـــن الآخـــر.

وإذا كانت تعميمات "رافنستن" تشير إلى أن الإناث أكثر هجرة من الذكور، إلا أن الكثير من الباحثين والمتخصصين أشاروا إلى أن الذكور أكثر قابلية واستعدادا للهجرة، واستندوا في ذلك إلى فرضية مؤداها أن الذكور على عاتقهم أعباء المسؤوليات في تلبية المطالب الحياتية والمعيشية الضرورية.

3 -5 -2 العمـــــر:

تعني هذه الخاصية ميل بعض الأشخاص من فئات عمرية معينة للهجرة أكثر من غيرها من السكان في البيئة الأصلية، ويرى كثير من الباحثين أن الشباب في سن النشاط والإنتاج هم أكثر ميلا، فقد أثبتت الدراسات أن الأشخاص الذين تقع أعمارهم في الفئة العمرية (20-34 سنة) أكثـــر استعدادا وقابليـــة للهجـــرة من باقي الفئات العمرية (أحمد الربايعة،1978،61).

إلا أن هناك دراسات حديثة أثبتت أن سن المهاجرين قد ينزل إلى ما دون الـــ 15 سنة خاصة في الدول النامية (أحمد الربايعة،1978،62).

3 -5- 3 المستوى التعليمي:

يبدو أن للمستوى التعليمي دور في عملية الهجرة، إذ أن هناك علاقة ترابطية موجبة بين درجة التعليم ومستوى الهجرة في الريف.

وقد فسر ذلك بأن ارتباط فرص العمل في المدن بالمستوى الثقافي ، وأن العمل يكون من نصيب العمال الأكثر تعليما.

إلا أن هذه الفرضية تتعرض لكثير من التحديات، والدليل هو إكتظا ظ المدن بالأحياء الشعبية والبيوت القصديرية، والتي يدل على افتقار سكانها إلى المؤهلات والكفاءات العلمية والفنية.

3 -5 -4 الطبقية الاجتماعية والمعايير الأخلاقية:

هناك فرضية تقول أن النبلاء والأشراف وكبار المزارعين أكثر ميلا إلى الهجرة ، إلا أنه في المقابل هناك فرضية أخرى على النقيض منها ومؤداها أن المجرمين والمنحرفين عن القيم والمعايير الاجتماعية أكثر ميلا للهجرة، ذلك أن المناطق الريفية تمـــارس ضغطا على الأفـــراد وتجبرهم على الانصيـــاع للعـــادات والتقـــاليد مما يدفعهم إلى الهجـــرة لممـــارســـة أشكـــال الانحـــراف المختلفـــة (أحمد الربايعة،1978،67).

3 -6 نتائج الهجرة وآثارها:

للهجرة نتائج وآثار واضحة على أكثر من صعيد ، وعلى المجتمعين الريفي (المرسل) والحضري (المستقبل) ، فللهجرة نتائج في حجم السكان وتوزيعهم وتركيبتهم ونموهم، وتتحدد ملامح تغير حجم السكان في اتجاهين عكسيين ، يتمثل أحدهما في زيادة سكان المدن المستقبلة أو مناطق الاستيطان البشري ، ويتمثل الآخر في تناقص السكان في مناطق الهجرة المغادرة (الريف).

وهكذا تبرز مشكلة التغير في البناء السكانين، حيث يختل التركيب من حيث العمر والنوع والمهنة والطبقة والمستوى التعليمي، وهذا تبعا لخصائص المهاجرين.

فعلى مستوى الأرياف فإن الهجرة قد تحرمها من شباب في سن النشاط والإنتاج والعطاء، وتترك في ربوعها العجزة والصبية، ولكن قد تكون الهجرة عاملا مساعدا في التخفيف من البطالة وتؤدي أيضا إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

وعلى مستوى المدينة فإنها قد تستفيد من تلك الطاقات المنتجة المهاجرة ، إلا أنها قد تؤدي إلى تضخم حضري وتدهور في البيئة الحضرية جراء انتشار الأحياء المتخلفة، والنقص في الخدمات الحضرية، بما في ذلك الإسكان والمواصلات والمنافع العامة وقلة الخدمات الصحية والتعليمية والترويحية مع انتشار أمراض اجتماعية مختلفة.

وعلى المستوى الأسري فإن الهجرة تعتبر إحدى العمليات الأساسية التي تؤدي إلى التفكك الأسري، واختلال العلاقات بين أفراد الأسرة ، وانهيار الروابط الأسرية التقليدية.

الفصـــــل الرابع : التغير الاجتماعي ونظرياته

مدخل

4 -1 نظريات التغير الاجتماعي واتجاهاته الرئيسية

4 -1 -1 نظريات التغير الاجتماعي وفق الاتجاه

4 -1 -1 -1 النظريات الخطية

4 -1 -1 -2 النظريات الدائرية

4 -1 -2 نظريات التغير الاجتماعي وفق العوامل

4 -1 -2 -1 الاتجاهات الحتمية والتفسيرات الأحادية

4 -1 -2 -2 الاتجاهات الحديثة

4 -2 عوامـــل التغـــير الاجتمـــــاعي

4 -3 أنماط التغير الاجتماعي

الفصـــــل الرابـــع

التغيـــــر الاجتمـــــاعي

مدخـــــل

كان موضوع التغير الاجتماعي في المراحل الأولى من نشأة علم الاجتماع يمثل مشكلة من أصعب المشكلات في علم الاجتماع .

فقد حاول أوجست كونت وبعض علماء الاجتماع في القرن 19 تحديد عوامله واتجاهاته، خاصة بعد الثورتين السياسية والصناعية ، وما انعكس عنهما من نمو حضري وثورات اجتماعية، فكانت هذه الإفرازات دافعا أساسيا للتحليل السوسيولوجي للتغير .

4 -1 نظريات التغير الاجتماعي واتجاهاته الرئيسية

ارتبطت نظريات التغير الاجتماعي في البدء ارتباطا وثيقا بالتفسيرات الفلسفية للتاريخ ، ذلك أن فلسفة التاريخ كانت إحدى المحاولات لتفسير الحياة الاجتماعية ، إذ اتجه كتابها إلى تفسير تطور المجتمع الإنساني في مراحل متعاقبة ينظمها قانون واحد شامل.

وتكاد تجمع كثير من الكتابات السوسيولوجية على أن علماء الاجتماع يفتقدون نظرية شاملة متكاملة في التغير الاجتماعي ، والواقع أن علماء الاجتماع لا يعانون من قلة النظريات بل يعانون من كثرتها وتعددها .

والدارس لنظريات التغير الاجتماعي يجد نفسه أمام أكثر من تصنيف بسبب تعدد الاعتبارات .

4 -1 -1 نظريات التغير الاجتماعي وفق الاتجاه

فطبقا لخط واتجاه ومسار التغير يمكن أن نميز بين صنفين :

ـــ النظريات الخطية .

ـــ النظريات الدائرية

4 -1 -1 -1 النظريات الخطية

وهي تلك النظريات التي تقول بسير حركة المجتمع في خط واحد ، وتعد نظريات كونت وسبنسر وهوبهاوس وماركس من أهم النظريات الخطية .

وتفسر نظرية كونت التغير بأنه محصلة النمو الفكري للإنسان، وقد صاغها في قانون المراحل الثلاث (المرحلة اللاهوتية ، المرحلة الميتافيزيقية ، المرحلة الوضعية) ، ويصاحب هذا النمو الفكري نموا أخلاقيا وتغيرات في النظم الاجتماعية .

أما نظرية سبنسر في التغير الاجتماعي فقد كانت أكثر شمولية في بعض جوانبها، وكانت مبنية على بيانات إمبريقية أكثر كفاء ة من تلك التي استعان بها كونت .

لقد أدرك سبنسر تنوع وتعدد العوامل الداخلة في إحداث التغير الاجتماعي وكذلك صعوبات بيان التطور في كل مجتمع على حدة .

إن تحليل سبنسر للتغير الاجتماعي يعتمد على نظرية في التطور ترى أن هناك انتقالا شاملا من حالة تجانس مطلق وغير مستقر إلى حالة لا تجانس محدد ومستقر .

أما هوبهاوس وبالرغم من تأثره بكل من كونت وسبنسر إلا أنه كان أكثر علمية وأكثر نقدية ، فقد أخذ من كونت فكرة تطور العقل الإنساني باعتبارها العامل الحاسم في التطور الاجتماعي وبتدعيم النمو العقلي بنظرية سيكولوجية وليقول بوجود خمس مراحل في التاريخ الفكري البشري .وأخذ هوبهاوس عن سبنسر فكرة

التطور الاجتماعي أو النمو الاجتماعي كعملية زيادة الحجم والتعقد والتباين ، وهكذا وجدنا مفهومه عن التغير الاجتماعي هو أن تطور العقل يؤدي إلى تطور اجتماعي ، وأنه يمكن اعتبار هذا التطور تقدميا دائما طالما أن تطور العقل ينطوي على تطور الأفكار الأخلاقية اتجاه المثل الأعلى لأخلاق رشيدة من شأنه أن يؤدي إلى تغير النظم الاجتماعية الرئيسية .

أما نظرية ماركس في التغير الاجتماعي فتعطي مكانة خاصة لعنصرين في الحياة الاجتماعية : نمو التكنولوجيا (القوى المنتجة) والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية .

وترى النظرية أنه في كل مرحلة من مراحل تطور القوى المنتجة يقابلها أسلوب ونسق معين في الإنتاج تعمل الطبقة المسيطرة على تثبيته ، غير أن التطور المستمر في القوى المنتجة يغير في العلاقات بين الطبقات ، وفي الوقت المناسب تصبح الطبقة التي كانت مسودة في ذلك الحين قادرة على الإطاحة بأسلوب الإنتاج القائم وبنسق العلاقات الاجتماعية وعلى إقامة نظام اجتماعي جديد .

4 -1 -1 -2 النظريات الدائرية

تصور النظريات الدائرية في التغير الاجتماعي نواحي أخرى من التاريخ الإنساني ، إذ تقوم هذه النظريات على أساس أن التغير يتجه صعودا وهبوطا مبتدئا من نقطة معينة في دورة تقود بالمجتمع إلى نقطة مشابهة (سناء الخولي ،2003 : 44)

ويعتبر ابن خلدون من المفكرين الأوائل الذين تصوروا أن المجتمع يسير ويتطور في حركة دائرية لها حلقات متتالية ، إذ يعتقد أن الأمم أو الدول تنمو وتضمحل كالكائنات الحية ، وقد شبه الحضارات بالكائنات العضوية تشبيها حيويا يتضمن دورة الحياة ، كما أن الكائن الحي يولد ضعيفا ثم ينمو ويترعرع ويصبح

شابا ثم كهلا ثم شيخا ينتهي بالموت وكذلك تنشأ الحضارة ضعيفة ثم تنمو فتدخل مرحلة التكوين ثم مرحلة الازدهار وتنحدر إلى مرحلة الضعف فالسقوط فالفناء .

أما توينبي فقد عرض نظريته في كتابه (دراسة للتاريخ) ويتضح الطابع الدائري لهذه النظرية في مفهوم نمو الحضارات وجمودها واضمحلالها.

أما (اوزفولد شبينجلر) فقد عرض تحليلاته النظرية للحضارة و الثقافة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في كتابه (سقوط الغرب).

و هو يرى ان الحضارة تمر بمراحل دائرية في تطورها من ولادة و نضوج و موت كما هو الإنسان .

فبينما يمتد عمر الإنسان ليصل إلى مائة سنة على اكبر تقدير فان عمر الحضارة يصل إلى ألف عام في المتوسط ، وعلى هذا الأساس تنبأ بسقوط الحضارة الغربية التي بدأت في القرن التاسع الميلادي ومع نهاية القرن التاسع عشر تكون قد أكملت عمرها.

إلا أن هذا المعيار معيار تعسفي أدى إلى انهيار تنبؤاته لان الحضارة الغربية لم تسقط ، و إنما ازدادت قوة و تقدما (مجد الدين عمر خيري خمش ، 1999 ،213)

والملاحظ على هذه النظريات سواء أكانت خطية أو دائرية أن هناك عدة انتقادات تكون قد وجهت لها.

فالانتقادات التي وجهت لكونت تركزت على الطابع الحتمي للتاريخ لديه ، ثم ادعاؤه اكتشاف قوانين التطور الاجتماعي ، وافتراضه الخاص بتأثير النمو الفكري على الأفكار الأخلاقية دون تدعيمها بشواهد تفصيلية .

ثم إن اعتماد سبنسر في تحلياه للتغير على نظرية التطور الشامل، فإنها رفضت منذ زمن ، ثم إن سبنسر لم يبين كيف يمكن ترتيب المجتمعات التي درسها ترتيبا منهجيا على أساس تسلسل تطوري .

والنقد الرئيسي الذي يمكن أن يوجه إلى هوبهاوس هو أنه يتكلم عن شيء مجرد هو الإنسانية لا عن مجتمعات واقعية ملموسة .

أما ماركس فقد اقتصر تحليله على وضع الخطوط العريضة لنظريته الخاصة في التغير التاريخي واستخدامها كخيط يهتدي به ليكرس جهده لظهور الرأسمالية ونموها .

والملاحظ أخيرا أن هذه النظريات الخطية أو الدائرية لم تكرس إلا اهتماما ضئيلا لتحليل عمليات معينة من عمليات التغير الاجتماعي أو تحديد العوامل التي ينطوي عليها التغير الاجتماعي باستثناء ماركس وسوركين .

4 -1 -2 نظريات التغير الاجتماعي وفق العوامل

قطع الفكر السوسيولوجي شوطا كبيرا في فهم التغير الاجتماعي وتحليل أبعاده وعملياته ومصادره والمدخل النظري و المنهجي لتحليل التغيرات الاجتماعية التي تتعرض لها المجتمعات.

فمواصلة الحوار الفكري و المنهجي يكون قد بلور اتجاهـــات حديثة متطورة و أضاف جديدا لمسألة التغير حيث ظهرت اتجاهات و نظريات جديدة تؤكد على أهمية الأبعاد في فهم و تفسير التغير الاجتماعي .

و في ضوء ذلك سوف نعرض مختلف النظريات و اتجاهاتها الرئيسية على النحو التالي :

أ- الاتجاهات الحتمية و التفسيرات الأحادية العامل للتغير الاجتماعي.

ب- الاتجاهات الحديثة ذات العوامل المختلفة .

4 -1- 2 -1 الاتجاهات الحتمية و التفسيرات الأحادية

في ضوء هذه الاتجاهات سوف نستعرض الاتجاهات المختلفة و النظريات الواحدية التفسير و المتمثلة في :

- النظرية الاقتصادية
- النظرية التكنولوجية
- النظرية النفسية
- النظرية الايديولوجية
- النظرية الاجتماعية

ـ النظرية الاقتصادية(الحتمية الاقتصادية)

تنطلق هذه النظرية من فكرة مؤداها أن الحياة الاقتصادية تشكل العامل الأول والأساسي في الحياة البشرية ، ولقد كان لماركس السبق في تحديد هذا المفهوم حين اقنع بأن العوامل المادية تمثل العوامل المحددة ، إذ أوضح دور العوامل الاقتصادية تلك في دفع حركة التغير ، ويقصد بتلك العوامل الاقتصادية وسائل الانتاج والاستهلاك ، ذلك أن الوسائل الاقتصادية حين تتغير يحدث تغير في جميع الهيئات كالحكومة والدين والأسرة .

وتماشيا مع هذا التصور فإن النظام الاجتماعي يمر بمراحل وصور أربع أساسية (بدائية ، عبودية ، إقطاع ، رأسمالية ، اشتراكية)

وقد وجهت انتقادات مختلفة لنظرية ماركس في دراسة التغير الاجتماعي بالتركيز على الحتمية الاقتصادية، إلا ماركس يكون قد أدخل العوامل الاجتماعية أيضا(فادية عمر الجولاني، 1993 ، 84،)

ـ النظرية التكنولوجية:

ويذهب أنصار المدرسة التكنولوجية إلى إسناد الظاهرة الاجتماعية ووظيفتها إلى أعمال فنية تلعب دورا متفوقا بالآلات والمخترعات دون أن يضعوا في الاعتبار الظواهر الاجتماعية الأخرى ، ومن ثم ذهبوا إلى أن التكنولوجيا تتغير أولا .

ولعل من أهم من كتب حول هذا الموضوع (وليم أوجبرن) الذي يذهب إلى أن أشكال الحضارات ما هي إلا نتاج تراكم الاختراعات والاكتشافات ، وذهب في نظريته حول التكنولوجيا كعامل أساسي في عملية التغير، إلى أن الاختراع لا يخضع لمتطلبات الثقافة دائما ، وذلك لأنه قد ينتج في ظروف وأوضاع ثقافية مختلفة (أوجبرن في: فادية، 1993 ، 85).

ومن أنصار هذه المدرسة (لورد، جيمس بواشي ، هوارت سكوت ، لويس ممفورد) حيث أكد هذا الأخير على أهمية الآلات وفضل تفوقها في عملية التغير الاجتماعي .

إلا أن (أوجبرن) سوف يبقى العالم الذي أعطى أهمية لمسألة التكنولوجيا وعلاقتها بالتغير خاصة مسألة (الهوة الثقافية)، حيث يؤكد أن كثرة الاختراعات تحدث تراكم في الثقافة المادية بالقدر الذي لا تسايره سرعة التغير في الجانب اللامادي من الثقافة ، فيبد أ تخلف السنن الاجتماعية بعد التغير الحادث في الجوانب المادية ، وبذلك يكون تخلف تبني الثقافة المستحد ثة عن الأحوال المدنية الجديدة عاملا فعالا في دفع عملية التغير .

ـ النظرية النفسبة

يسعى أصحاب هذه النظرية لإبراز دور العامل السيكولوجي وتفسير الظواهر الاجتماعية في هذا الإطار .

فقد اعتبر(لستر وارد) العامل النفسي هو العامل المسيطر على المجتمع والأفراد ، وذهب (دي روبرتي) إلى أن ظواهر الحياة تتسم في الغالب بوجود العمليات النفسية الأولية كالشعور و الإ حساس والانفعال.

وإذ يؤكد (لوبون) سيطرة العنصر النفسي على علاقات الأفراد وسلوك الجماهير فهو يعطي دور العمل للجماعة وليس للفرد ، وقد اعتمد في نظريتـــه هذه

على (تـــارد) في عمليـــة التقـــليد والمحـــاكـــاة وعـــلى (دوركـــايم) في مســـألـــة العقـــل الجمـــعي (أحمد الخشاب ،1970 ،477ـ 478)

ـ النظرية الفكرية

ظهر اتجاه معارض للحتمية المادية بشقيه الاقتصادي والتكنولوجي ، ليقول بأن الجوانب غير المادية من الحضارة هي المنابع الأساسية للتغير ، ولعل من أبرز أنصار هذا التوجه العالم الروسي (دي روبرتي DE ROBERTY) ، والذي ذهب إلى أن الأفكـــار هي المحرك الأول للحيـــاة الاجتماعية ، وأن التغير الاجتمـــاعي يعتمد على الأفكـــار والمعرفة أكثر مما يعتمد على الجـــوانب المـــادية (فاديةعمر الجولاني، 1993، 90) .

وفي هذا السياق يمكن إدراج ما ذهب إليه (كونت) حين ذهب إلى إعطاء الأفكار أهمية كبيرة في تحديد السلوك البشري (سوركن في فادية 1993، 90)، إلا أنه أوضح أن الأهمية الكبرى لا تعود للفكر التحليلي وإنما للفكر الفلسفي الديني .

وفي هذا الاتجاه سار كل من (جوستاف لوبوـ GUSTAVE LEBOU) و(جورج سوريل ـ GEORGE SOREL) و(جيمس فرازر ـ GAMES FRAZER)وتشارلز الوود ـ CHALES ELWOOD) ، حيث أوضحوا أن الدين عامل أولي ورئيسي للتغير الاجتماعي.

ولعل ماكس فيبر واحد من الذين أبرزوا دور الدين في إحداث التغير.

إلا أن وجه القصور في هذه النظرية ما ذهب إليه سوركن حين أوضح إذا كانت النظم تتغير بتغير الدين فكيف ومتى ولماذا يتغير الدين نفسه ، ليشير أن التغير يحدث نتيجة تفاعل مختلف أجزاء الثقافة ،ولا يمكن أن يكون لواحد منها السبق على الأخرى

ـ **النظرية الاجتماعية**:

تؤكد هذه النظرية على أن التغير الاجتماعي يحدث نتيجة لتوافر بعض القوى سواء كانت اجتماعية أو طبيعية أو مزيجا من الاثنين دون أن يكون للإنسان دخل في هذه الأحوال ، وإن راح البعض يجعل من هذه النظرية حتمية اجتماعية ، أي اعتبار الجانب الاجتماعي كعامل واحد هو المحدث للتغير ، إلا أنه لقي معارضة من أمثال "ليستر وارد" و "هوبهاوس" و "دوركايم"، حيث ذهب هذا الأخير إلى أن المورفولوجيا الاجتماعية والفيزيولوجيا الاجتماعية وعلم النفس الاجتماعي تلعب دورا في الرد على نظريات العامل الواحد .

4 -1-2 -2 الاتجاهات الحديثة للتغير الاجتماعي:

واصل الفكر البشري تقدمه في فهم التغير وتحديد بواعثه ، ومن ثم ظهر التأكيد على الحركات الثورية كمصدر للتغير الاجتماعي ، ثم ظهر الاتجاه الذي يؤكد على الأبعاد المتعددة ، لتكشف هذه الاتجاهات عن أهمية التكامل كأساس لتحقيق التوازن الاجتماعي في عملية التغير،ولتوضيح ذلك نستعرض الاتجاهات الفكرية التالية :

- الحركات الاجتماعية كمصدر للتغير.
- التسبيب الدائري المتراكم للتغير.
- **الحركات الاجتماعية كمصدر للتغير** :

تذهب هذه النظرية إلى القول بأن الحركات الاجتماعية وظيفة في عملية التغير الاجتماعي ، ذلك لأنه عندما يشعر الأفراد بقصور في البناء الاجتماعي يمنعهم من تحقيق الإشباع الكامل لحاجة معينة وعندما تأخذ هذه الحالة طابعا عاما ومن خلال مناقشتهم يتوصلون إلى أن حاجاتهم تلك يمكن أن تجد طريقا للإشباع بإحداث تغيرات في البناء الاجتماعي وعندما يتبلور الرأي العام حول هذه المشكلة

والتغيرات اللازمة في البناء الاجتماعي يأخذ بناء الحركة في التنظيم ، وتحدد القواعد والترتيبات لإحداث ذلك التغير في البناء الاجتماعي، لكن هذا التغير قد يأخذ اتجاها إصلاحيا عن طريق الحركات الإصلاحية ويكون أحيانا أخرى ثوريا .

و في ضوء هذا التنوع نناقش:

- الحركات الإصلاحية.
- الحركات الثورية .
- الحركات التعبيرية.

أ- الحركات الإصلاحية :

تسود الرغبة في بعض الدول لإحداث التغير الاجتماعي عن طريق الحركات الإصلاحية أكثر، ولذلك تكون الروابط طبيعية ويتم تنظيمها إراديا وتوجه نشاطها لخدمة الأغراض العامة (روز أرنولد في: فادية، 1993 ،102) .

وتتسم تلك الحركات الإصلاحية بأنها لا تخرج عن الحدود المشروعة .

ب- الحركات الثورية :

لقد ذهب جان هازارد (Jean Hazared) إلى أن الثورة هي التغير المفاجئ للقيم الإنسانية في المجتمع، وبذلك يكون التغير الثوري تغيرا فجائيا للنظام وقواعد التنظيم الرسمي (سوركن، في فادية ،1993، 104) ، ويفرق "روز" بين الحركة الإصلاحية والحركة الثورية ، من حيث أن الحركة الثورية تتصف بالعنف والحرب مع السلطة السياسية في حين أن الحركة الإصلاحية لا تخرج عن الحدود المشروعة .

وقد حدد برينتون (Printon) مراحل الثورة على النحو التالي:

1 - عدم الاستقرار.

2- التحليل الفكري.

3- ظهور الحافز الاقتصادي والاجتماعي

4- مرحلة الثورة

5 - قواعد التحولات

6 - مرحلة الإصلاحات الأولية

7 - فترة الرعب

8 - العودة إلى الوضع العادي

9 ــ الحركات التعبيرية : وهذه الحركات لا تتمتع بالطابع التنظيمي حيث تكون فيها حاجات الناس مبهمة، غير أنها تمكن الناس من التعرف على متاعبهم وعدم راحتهم .

- **اتجاه التسبيب الدائري المتراكم للتغير**:

يذهب ميرديل إلى أن لب أي مشكلة اجتماعية ترتبط بعدد متداخل من التغيرات الدائرية والتراكمية.

فالعملية الدائرية التراكمية أكثر واقعية للتغير الاجتماعي ، وذلك على عكس التصور الكلاسيكي لنظرية التوازن الثابت، فليس هناك في الأحوال العادية مثل هذا الميل إلى الاستقرار الذاتي في النظام الاجتماعي، بل نجد النظام يتغير دائما، وقد يحدث إلى أن يؤدي إلى إحداث تغيرات أخرى مضادة، وبسبب هذه العملية الدائرية نجد أن العملية الاجتماعية تميل إلى أن تكون تراكمية .

- **نظرية فوكوياما حول التغير الاجتماعيي** :

يستخدم "فوكوياما " في نظريته حول التغير الاجتماعي في العالم المعاصر عددا من المفاهيم التاريخية و الاقتصادية و الفلسفية .

و يرى أن مجتمعات العالم جميعا تسير نحو الليبرالية الديمقراطية بسرعات متفاوتة .

إن مجتمعات العالم تمر بمرحلتين هما :

- مرحلة الطغيان و الدكتاتورية (الميجالوثيما)*

- مرحلة الديمقراطية الليبرالية (التيموس)**

حيث تشهد البلدان النامية في المرحلة الأولى عصرا من التسلط و الطغيان من قبل حاكم الفرد (طاغية) ، أو من طرف مجموعة دكتاتورية ، تحكم باسم عقيدة ، و تمارس القمع و الطغيان .

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الديمقراطية (الليبرالية أو التيموس) وهي مرحلة حتمية لا بد للمجتمعات النامية أن تصل إليها و أن تأخر الوصول.

في هذه المرحلة تتمتع المجتمعات بمستوى شديد التقدم ،كما يعيش الفرد و يمارس حرياته المختلفة في جميع المجالات محققا كرامته الإنسانية و ذلك بفضل العلم و التصنيع .

و للوصول الى هذه المرحلة لا بد من توفر شروط معينة ، و هي شروط اجتماعية حضارية أكثر من كونها شروط سياسية كما يشير فوكوياما و أهمها (فوكوياما ، في مجد الدين عمر خيري خمش ،209،1999-210):

1- تطور البنية الاجتماعية نحو التأكيد على المساواة بين الأفراد ،وتقليل الفوارق الطبقية و الإثنية بينهم ، و إنتاج عادات ذهنية مرتبطة بمثل هذا التطور .

2 - خلق مجتمع مدني فعال يتمكن الناس من خلاله من ممارسة حرياتهم دون ضرورة الاعتماد على الدولة فقط .

3- عدم المبالغة بالتميز القومي الذي قد يدفع المجتمع النامي إلى العزلة

(*) الميجالوثيما:يشير هذا المصطلح إلى الطغيان والبالغة في تضخيم الذات.

(**) التيموس : يعنى به إحساس الفرد بقيمته الذاتية ،وأنه مساو للآخرين.

الحضارية و ممارسة التعصب الثقافي ، مما يجعله يرفض اقتباس و تعلم ممارسات حضارية جديدة.

4- الوصول إلى تفسيرات مستنيرة للنصوص الدينية تحل محل التفسيرات القديمة، فغالبية الأديان تدعم المساواة والتسامح وهما من القيم الأساسية للديمقراطية ، وإذا كانت هناك أديان تعيق الوصول إلى الديمقراطية كالهندوسية مثلا ، فان الديانات السماوية تؤكد على التسامح و المساواة كالإسلام المعتدل الذي يحبذ الشورى و الديمقراطية .

5- توجه الصفوة السياسية و الاجتماعية المخلص لدعم الممارسة الديمقراطية بممارسة حرية التعبير و إنشاء الأحزاب و المشاركة في الحكم .

و يؤكد فوكوياما على الدور الحاسم لهذه العوامل الحضارية و الاجتماعية التي يراها تشكل حضارة الشعب ، و اختلاف الشعوب في هذه الأمور يفسر كيف أن الدساتير الديمقراطية الغربية المماثلة تؤدي مهمتها بكفاءة في مجتمعات معينة و لا تؤديها في مجتمعات أخرى.

4 -2 عوامل التغيرالاجتماعي:

تتأثر عملية التغير الاجتماعي شأنها في ذلك شأن كل العمليات الأخرى بالعديد من العوامل المختلفة، وسنحاول استعراض أهم تلك العوامل مع التنبيه بأن ذكرها على هذا الشكل من التسلسل لا يعني بالضرورة أهمية عامل وتميزه على الذي يليه

4-2-1 - الاكتشافات والتطورات التكنولوجية:

تقوم التطورات التكنولوجية بدور كبير في إحداث التغير الاجتماعي ، ولعل من أبرز ذلك تلك الاكتشافات المختلفة وفي جميع مناحي الحياة ، فانعكس ذلك على

البناء الاجتماعي برمته فأحدثت تلك المبتكرات تغيرات على الجوانب المختلفة للأسرة والمجتمع من صحة وتعليم وثقافة ومسكن وعلى البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

وإذا كان ثمة إجماع على تأثير الاختراعات التكنولوجية على التغير الاجتماعي فإن ثمة جدال حول معدل التغير

4-2-2 - التصنيع:

كان التصنيع ومازال يقوم بالدور الهام في عملية التغير الاجتماعي وذلك بتحويل المجتمع من مجتمع تقليدي إلى نجتمع متحضر، فقد بدا تأثير التصنيع في إحداث التغيير من خلال تحسن المستوى المعيشي وتطور في الجوانب الصحية والسكنية ومن ثم ازدهار عام وتقدم للمجتمع وبذلك تجاهد مختلف الدول خاصة دول العالم المتخلف وتسعى نحو التصنيع كمدخل سريع للتقدم .

فالتطور الصناعي وسيطرة نظام الإنتاج الصناعي أسهم بنسب متفاوتة في تغيير المجتمعات التي أخذت بأسباب التصنيع فأصبح لها مظهر يميزها على المجتمعات الأخرى .

إن التحولات الحاصلة في أوربا وأمريكا هي بلا شك نتاج الثورة الصناعية بدءا بإنجلترا ثم انتشارها في أوربا وأمريكا واليابان، وتجلت مظاهر التغير والتأثير في :

- انقسام العالم إلى دول نامية صناعية تعد الصناعة سمتها البارزة ودول متخلفة ما تزال الزراعة عمادها الأساسي .
- انتشار الظاهرة الاستعمارية بطرق اقتصادية وسياسية وثقافية .
- قيام حروب إقليمية أول الأمر ثم حربين عالميتين ضاريتين في القرن العشرين (حسن الساعاتي ،1971، 135)

إن الثورة الصناعية في الجزائر خلال فترة السبعينيات من القرن العشرين كانت عاملا أساسيا في تحول المجتمع الجزائري سيما في مجالات الهجرة والنمو الحضري ، وما انجر عن ذلك من تغيرات مختلف الأنظمة والأنساق الاجتماعية (سوف نتعرض لها لاحقا)

4-2-3 - العوامل الديموغرافية:

تلعب العوامل الديموغرافية المختلفة (معدل المواليد، معدل الوفيات، نمط الأسرة، الهجرات السكانية إلخ) دورا هاما في عملية التغير الاجتماعي، فالتزايد السكاني بمعدلات مرتفعة يؤدي إلى كثافة سكانية عالية ، وبالتالي ظهور عادات وتقاليد و سلوكيات معينة ، وبروز ظواهر اجتماعية ،كالهجرة الداخلية والخارجية وما يترتب عنها من تغيرات في الموطن الأصلي أو الجديد ، كما أن للظواهر الديموغرافية الأخرى تأثير على المجتمع فاختلال نسبة الجنسين مثلا قد تؤدي إلى تعدد الزوجات وبالتالي إلى تزايد سكاني.

4-2-4- الثورات والحروب:

إن تأثير الثورات والحروب في التغير الاجتماعي يتجلى من خلال ما تأتي به من فكر جديد وقيادات جديدة وخطط جديدة ، فتتغير المؤسسات المختلفة في بنائها ووظائفها، كما تؤدي تلك الثورات والحروب إلى حراك اجتماعي صاعد ونازل، والثورة الجزائرية أبرز مثال على ذلك بما أحدثته من تغيرات مست جميع نظم المجتمع وأنساقه.

4-2-5 - التشريعات السياسات التنظيمية:

ومثال ذلك قوانين التسيير الذاتي والثورة الزراعية وقوانين التأمين وقوانين التسيير الاشتراكي للمؤسسات وغير ذلك من التشريعات والقوانين التي استهدفت إقامة نظام اشتراكي حيث ترتب عنها آثار اجتماعية واقتصادية وثقافية طبعت المجتمع الجزائري بطابع خاص .

ثم كان التحول الاجتماعي نحو نظام ليبرالي فجاءت التشريعات والقوانين إتباعا لتسير في هذا الاتجاهن سيما ما تعلق بالخصصة وتحرير التجارة فكان لها الأثر العميق في إحداث تغيرات اجتماعية وخلخلة في المجتمع ما يزال المجتمع يعيش تبعاتها .

4-2-6 - التعليم والوعي والمستوى الطموحي :

يحظى التعليم باهتمام كبير في جميع دول العالم ، حيث تخصص له ميزانيات ضخمة، وتوضع له الخطط إيمانا منها بأهمية التعليم في تكوين الإنسان وترقية المجتمع .

فالفرد المتعلم مواكب للعصر معضد للبرامج التنموية وذو وعي ومستوى طموحي جيد.

لقد كان لإجبارية التعليم ومجانيته في الجزائر آثارا إيجابية في عمليات التغير الاجتماعي حيث كان وما يزال واحد من المتغيرات الأساسية ،وتجلى ذلك في شكل تحسن المستوى الصحي والثقافي والمظهر الحياتي للسكان والنهوض بعالم الريف .

فالمتعلم ومن خلال الانفتاح على العالم الخارجي والثقافة والحضارة العالميتين يعي ما يحيط به، ويمكنه أن يختار ما يناسبه من قيم وتنظيمات وتقنيات ومهارات ومعارف ، ومن ثم فإن التعليم يرفع مستوى الوعي الاجتماعي بخلق الاتجاهات الايجابية وسيادة العادات والتقاليد العصرية ، مما يعضد البرامج والأنشطة التنموية ويسرع في عملية التغير الاجتماعي .

4-2-7 - الإدارات الحكومية والتنظيمات الجمعوية:

تقوم الإدارات الحكومية بمختلف مستوياتها بدور هام في اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة ببرامج تنمية وتطوير المجتمع تخطيطا وتنفيذا، وبقدر كفاءة الأجهزة الإدارية بقدر نجاح تلك البرامج التنموية وإحداث التغيير .

وفي الجزائر وإن كانت تلك التحولات الاجتماعية قد أفضت إلى تضاؤل دور الدولة وأجهزتها فكان على التنظيمات الأهلية والجمعيات المختلفة أن تسد النقص من خلال دعم جهود الدولة في إحداث التغيير ودفع عملية التنمية والتحديث .

4-2-8 - وسائل الاتصال والإعلام:

تلعب وسائل الاتصال والإعلام الدور الهام في إحداث التغيرات الاجتماعية المختلفة، فالثورات الاتصالية المتتالية ووسائل الاتصال المكتوبة والمسموعة والمرئية تكون قد وسعت في معارف الناس بتخطيها الحدود السياسية ودخولها بيوت الناس دون اكتراث بالأمية كظاهرة اجتماعية، فكان تأثيرها واضحا في الإسهام في التغيير والتنمية والتحديث وزيادة الوعي في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية وتنمية الاتجاهات الايجابية .

4 -3 أنماط التغير الاجتماعي

إن الدراسات التي تناولت التغير الاجتماعي والمعلومات التي قدمت يمكن أن تسمح بوضع تنميط للتغير الاجتماعي يكون بمثابة إطار للدراسة المقارنة وأساس للتعميم و للتفسير.

إن وضع هذا التنميط يمكن أن ينطلق من التساؤلات الرئيسية التالية (بوتومور في محمد علي وآخرون، 1974، 74)

- أين ينشأ التغير الاجتماعي ؟
- ماهي الظروف الأولية التي تنبثق عنها التغيرات الواسعة النطاق ؟
- ما هو معدل التغير ؟
- إلى أي حد يعتبر التغير الاجتماعي شيئا خاضعا للصدفة أو تحكمه علل محددة أو هادفا على نحو معين ؟

إن التساؤل الأول يدعونا أن نميز في البدء بين التغير النابع من داخل المجتمع وذلك النابع من خارجه ، إلا أن التمييز يطرح إشكالا آخر مؤداه :هل هناك فروق ذات دلالة بين عمليات التغير التي ترجع إلى سبب داخلي وتلك التي تعود إلى سبب خارجي .

بالإضافة إلى ذلك : أيين يبدأ التغير داخل مجتمع معين ؟ أي أي النظم تتعرض أولا للتغير ؟

أما التساؤل الثاني فإن الظروف الأولية يمكن أن تؤثر تأثيرا عميقا على مسار التغير الاجتماعي ، لأنه لا يمكن القول أن كل المجتمعات من المدنيات الشرقية القديمة إلى المجتمعات الرأسمالية الحديثة قد اتخذت نفس المسار وقامت بنفس الطريقة ، وبالتالي يمكن تفسيرها على أساس حكم عام واحد .

كما نجد في العالم المعاصر أن التصنيع كعملية تغييـــر اجتماعية اختلف تأثيرها في المجتمعات القبلية عنها في المجتمعات التاريخية (بوتومور في محمد علي محمد وآخرون ،1974، 75)

أما الإشكال الثالث فهو : ما معدل التغير ؟ حيث يمكن أن يحدث التغير الاجتماعي بسرعة في بعض الفترات وببطء في فترات ومجالات أخرى .

كما أن معدل التغير يمكن أن يتزايد أو يتناقص ، كما أن هناك فار ق هام بين التغير التدريجي وعمليات التغير الثوري .وفي هذا الإطار فقد قدم لنا بعض المفكرين ومؤرخي الاقتصاد دراسات تحليلية حول الثورة الصناعية ، إلى أن الثورات السياسية والاجتماعية قد خلت من الدراسات التحليلية المقارنة ، إن كان (بوتومور) قد أشار إلى النظرية الماركسية في الثورة الاجتماعية ،إلا أنه اعتبرها أنها لم تكن ذات فعالية في البحوث السوسيولوجية (بوتومور في محمد علي محمد ،1974، 75)

وأخيرا إلى أي حد يخضع التغير الاجتماعي إلى الصدفة ؟

ما سجل أن جميع مظاهر التغير الاجتماعي تغيرات هادفة ، أي أنها نتيجة أفعال صادرة عن أفراد معينين حتى وإن أدت في بعض الحالات إلى نتائج غير مقصودة . وحتى وإن بدا التغير الاجتماعي هادفا في المجتمعات الحديثة إلا أن الحالات العارضة قد تحدث وتؤثر على سير التغير .

الفصل الخامس : التنمية ونظرياتها

مدخل

5 -1 نظريات التحديث

5 -1 -1 اتجاه النماذج والمؤشرات

5 -1- 2 اتجاه مراحل النمو الاقتصادي

5 -1 -3 الاتجاه الانتشاري

5 -1 -4 اتجاه الثنائيات

5 -1 -5 الاتجاه السيكولوجي الثقافي

5 -2 النظرية الماركسية

5 -2 -1 الماركسية التقليدية

5 -2 -2 الماركسية المحدثة

الفصـــــل الخـــــامس : التنميـــــة

مدخل

يشهد العالم الحديث تفاوتا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا شديدا بين دول حققت قدرا ملحوظا من التقدم الاقتصادي والتغير الاجتماعي والثقافي وأخرى لا تزال تبحث عن سبيل للحاق بها .

لقد تدعم هذا التفاوت بالظاهرة الاستعمارية ، وبدا واضحا بعد انحسار هذا الاستعمار وحصول كثير من الأمم على استقلالها ، حيث بات واضحا أن ثمة عالمين أحدهما متقدم (أوروبا وأمريكا الشمالية) وآخر متخلف ، يضم ما أطلق عليه بالعالم الثالث أو العالم التابع .

هذه الظاهرة أدت إلى اهتمام واسع ومتزايد من لدن المفكرين والباحثين ، سيما مفكري الدول الغربية من اقتصاديين وسياسيين وانثروبولوجيين وعلماء اجتماع لينصب اهتمامهم على دراسة ظاهرة التخلف والتنمية ، وليتخذ أبعادا سياسية وأيديولوجية ظاهرها اهتمام بشؤون هذه الدول السائرة في طريق النمو وباطنها الحفاظ على مصالح الدول الغربية والاحتياجات الاستراتيجية لها.

ومن خلال هذا الاهتمام ظهر مفهوم التنمية بوصفه أداة ووسيلة ، من خلالها يمكن للدول النامية أن تواجه عوامل التخلف وتأخذ بسبيل التطور من خلال تبنيها لخصائص وسمات المجتمعات المتقدمة .

لقد سعى العلماء كل بطريقته الخاصة إلى وصف التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بالرجوع إلى تأثير الثورتين الصناعية في انجلترا والسياسية في فرنسا، وتأثير الثورة العقلية وفلسفة التنوير، فأقام منهم نماذج تعكس خصائص المجتمع الجديد ونماذج مقابلة تعبر عن سمات المجتمع التقليدي .

ومن زاوية أخرى نشير أن تلك النظريات التي قدمها هؤلاء ومن خلال إغفالهم تأثير الظاهرة الاستعمارية، تكون قد حجبت عنا حقيقة ما للاستعمار من

أثر في تشكيل البناء الاجتماعي والاقتصادي لتلك الدول المتخلفة ، وبالتالي لم تستطع أن تفسر لنا دينامية التحول .

5-1 نظريات التنمية والتحديث

يبدو أنه من الصعوبة بمكان تحديد الاهتمامات الأساسية للمنظورات السوسيولوجية المختلفة في دراسة التخلف والتنمية ، إلا أنه بإمكاننا القول إن ثمة عدة اتجاهات يحاول كل منها معالجة واقع الدول النامية على نحو معين ، وهذه الاتجاهات النظرية هي :

5-1-1 اتجاه النماذج أو المؤشرات

إن هذا النموذج من التنظيم يستند إلى :

ـــ تحديد الخصائص العامة للمجتمع المتقدم بوصفها مؤشرات أو نماذج مثالية.

ـــ تحديد الخصائص العامة للمجتمع المتخلف .

ـــ صياغة نموذج يعبر عن تحول المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم .

يقول (كيند لبرجر kindle berger) في هذا السياق : يمكننا عزل السمات النموذجية المثالية المعبرة عن التخلف عن تلك المعبرة عن التقدم ، بحيث تبقى لنا السمـــات التي هي بحـــاجة إلى تنميـــة و التي من أجلـــها يجب أن نخطط المشـــاريع (في السيد الحسيني 1979 : 52)

إذا كان هذا الاتجاه يتخذ شكلين أساسيين : الأول كمي، والثاني كيفي ، فإن الشكل الكمي يميل إلى اختزال تنمية الدول النامية و ليعبر عنها في صورة مؤشرات كمية ومن هذه المؤشرات(متوسط الدخل الفردي ، نسبة العاملين في الزراعة ، نسبة المتمدرسين، نسبة سكان الحضر إلى عدد السكان الإجمالي ، عدد الأطباء و المستشفيات لكل 1000 نسمة الخ.....

ومن ثمة فإن ما يمكن التوصل إليه هو متوسطات حسابية لا اجتماعية ، وأن اعتماد هذه المؤشرات الحسابية يوصلنا إلى أن : الكويت أغنى من الولايات المتحدة لأن متوسط الدخل الفردي في الكويت أعلى منه في الولايات المتحدة ، وأن الشيلي أكثر تحضر من اليابان ، لأن معدل التحضر في الشيلي أعلى منه في اليابان ، وكذلك الأمر بالنسبة للأرجنتين و ألمانيا .

إن هذا القصور دفع بعض الدارسين إلى اقتراح و إضافة مؤشرات أخرى كعدد العاملين في النشاطات المختلفة ،ومؤشرات الإنتاج ،والاستهلاك و مع ذلك تظل إسهامات هؤلاء العلماء محدودة للغاية.

يشير السيد محمد الحسيني في هذا السياق إلى أن تلك الإسهامات تستند إلى افتراضات تطورية في طابعها، وأنها لا تستطيع أن تزودنا بفهم عميق للميكانيزمات الواقعية للتغير، بسبب أن أصحابها غالبا ما يجردون الواقع دون الإشارة إلى السياق التاريخي للدولة النامية (السيد الحسيني 1979:54)

ومن ثمة اقترح عددا من المؤشرات الأخرى (ضعف التصنيع ، التفاوت الطبقي ، التبعية الاقتصادية ، تضخم قطاع الخدمات ، عدم استغلال الموارد الأولية ،ضعف الولاء السياسي ، انخفاض مستوى الانتاجية ، اختلال التوازن بين النمو السكاني و الاقتصادي).

إلا أن هذه المؤشرات لا تستطيع أن تكتسب فعاليتها إلا بربطها بالحركة التاريخية التي أسهمت في ظهورها على نحو ما تبدو عليه (السيد الحسيني 1979:56)

وحين يتخذ اتجاه النماذج أو المؤشرات شكلا كيفيا فإنه يميل إلى تحديد بعض العناصر النموذجية لتصبح عملية التنمية مجرد عملية اكتساب أو فقدان خصائص أوسمات معينة يعتقد أنها خصائص التنمية او التخلف .

ومن الإسهامات السوسيولوجية في هذا المجال نشير إلى هوسيليتز Hoselitz حيث استخدم متغيرات النمط التي قدمها "بارسونز" ، ففي رأيه أن الدول المتطورة

تتميز بالعمومية والتوجه نحو الأداء والتخصص الوظيفي على عكس الدول المتخلفة التي تتميز بالمتغيرات النمطية المعاكسة والمتمثلة في الخصوصية والتوعية (العزو) والانتشار الوظيفي .

إن هوسيليتز يمثل امتدادا للتقليد السوسيولوجي الذي يميل إلى تصنيف المجتمعات إلى ثنائيات تعكس ازدواجية التقليد ــ التحديث ، فعملية التنمية لديه إذن هي ترك متغيرات النمط اللصيقة بالدول النامية ، وتبني واكتساب متغيرات النمط الخاصة بالمجتمع المتقدم ، وهكذا يتم التحول من نمط التخلف إلى نمط التقدم ، وذلك بتخلص المجتمع المتخلف من سمات الخصوصية والذاتية في مؤسساته وعلاقاته الاجتماعية، المبنية عادة على القرابة والعشائرية والمحسوبية ، ويتجه نحو تبني العمومية المبنية على حكم القانون والقواعد التنظيمية الرشيدة ، فيكون بذلك قد سار في الاتجاه الصحيح ونحو التقدم والتنمية .(السيد محمد الحسيني وآخرون 1979 ، 58)

لقد وجهت إلى هوسيليتز انتقادات كثيرة خاصة من لدن (فرانك) ، فأهم جوانب الضعف تتجلى في تحديده للمتغيرات النمطية المعبرة عن كل من المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة على حد سواء ، فالمجتمعات الغربية التي استشهد بها ليست بمواصفات موحدة لأنها تختلف في قيمها ومعاييرها ،

ثم إن العمومية كمتغير نمطي مثلا فهي ليست سائدة في الدول المتقدمة ففي اليابان مثلا فإن النظام الاقتصادي يقوم في جوانب منه على الولاء الشخصي والمكانة الاجتماعية .

إن أهم ما يعاني تحليل هوسيليتز هو افتقاد تفسيره إلى العوامل البنائية التاريخية ، ثم إنه لم يضع في الاعتبار العوامل الخارجية للدول النامية وعلاقاتها التاريخية بالدول المتقدمة والطابع الاستغلالي الذي مارسته هذه الأخيرة على الدول النامية .

5-1-2 اتجاه مراحل النمو الاقتصادي

هذا الاتجاه يشكل محاولة إعطاء صورة عامة أو رسم تخطيطي لتطور الإنسانية ، ولتعد البديل عن النظرية الماركسية فيما يخص التشكيلات الاجتماعية ــ الاقتصادية .

ويعد روستو (Rostau) العالم الاجتماعي الأمريكي أبرز ممثلي النظرية البديلة للماركسية ، فقد قدم تفسيرا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ادعى بأنها تتصف بالشمولية والواقعية والوضوح .

وفي اعتقاده أن المجتمعات المتقدمة مرت بمراحل خمس أساسية ، وعلى الدول النامية التي ترد التقدم أن تمر بهذه المراحل .

وانطلاقا من التاريخ الاقتصادي الانجليزي حاول "روستو" تصنيف المجتمعات من الناحية الاقتصادية إلى خمسة مستويات ، وكان يرى بأنه يمكن لأي مجتمع أن ينتسب ويتموقع من حيث تطوره الاقتصادي في إحدى المراحل الخمس التي قال بها

ــ المرحلة الأولى (المجتمع التقليدي)

تنعت هذه المرحلة بالمجتمع التقليدي ، هذا المجتمع المتميز بعلم وتكنيك ماقبل نيوتن .

إن هذه المرحلة قد سادت في أوروبا قبل ظهور العالم نيوتن، وتتسم مجتمعات هذه المرحلة بأنها مجتمعات زراعية ، قائمة على أساس روابط عائلية وقبلية، يغلب عليها التصرفات والمواقف القدرية ، وتتوفر هذه المجتمعات على بنيات اجتماعية تدرجية (هيراركية) لاتسمح للحراك الاجتماعي .

ولما كان الطابع الزراعي ميزة هذه المجتمعات فإنها أيضا إمكانيات الفرد فيها محدودة في إنتاج السلع ، حيث بدائية مستوى تطور الاقتصاد الزراعي ، وأن السلطة الحقيقية في هذا المجتمع لمالك الأرض ، ولذا يرى "روستو" أن تاريخ

الإنســـانية لما قبل الرأسمالية كـــان خـــاليا من التطور الحقيقي إذ هو عبـــارة عن (مستنقع راكد يدعى بالمجتمع التقليدي)(في رابح كعباش، 2000 :172).

المرحلة الثانية (المجتمع الانتقالي)

وهي مرحلة التهيؤ والانطلاق، ويتميز المجتمع فيها بنشوء الصناعات الحديثة والبنوك مع بروز رجال الأعمال الذين يأخذون بزمام المبادرة ، مستعدون لاستغلال الإبداعات والمستحدثات في سبيل الحصول على ربح كبير يمثل القوة الفعالة لدفع المجتمع التقليدي نحو المجتمع الصناعي ، كما يجعل روستو من النزعة القومية دافعا آخر نحو التطور .

وحين حاول أن يموقع هذه المرحلة جعلها تتوافق زمنيا مع الانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية.

يتضح من خلال حصر كافة الثورات خلال القرون 18،19،20 انه ينكر المحتوى الاجتماعي ــ الاقتصادي لسير العمليات الاجتماعية ، ويتجاهل طابع العلاقات الإنتاجية مركزا اهتمـــامه على النـــاحية العمـــلية التقنيـــة للتطور الاجتماعي و الاقتصادي.

ــ المرحلة الثالثة (الثورة الصناعية)

تتسم هذه المرحلة بالتغلب على عوائق النمو و المقاومة التقليدية ، والسمة البارزة في هذه المرحلة هي النمو السريع للصناعة و الزراعة ، مع الزيادة في تراكم رأس المال .

وتحدث عمليـــة الانطـــلاق بحدوث دافـــع قـــوي يأخذ شكـــل ثورة سيـــاسية ، تؤثر في البنـــاء الاجتمـــاعي و السيـــاسي و الاقتصـــادي و الثقـــافي القـــائم ، وبعد 20 عاما من مرحلة الانطلاق تستقر الأبنية الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية (رابح كعباش2000:173)

ـ المرحلة الرابعة (السير نحو النضج)

و في هذه المرحلة يتحقق تفوق ثابت في إنتاج المنتجات على نمو السكان، حيث يرتفع الدخل نسبيا و تتطور الصناعة بقوة، خاصة الثقيلة منها، مع ظـــهور فـــروع جديدة، و يتجه الاقتصـــاد نحو التصـــدير مع تحـــولات اقتصـــادية و اجتمـــاعية و ثقافية، فتنخفض نسبة العاملين في الزراعة، و تنتقل القيادة إلى المنظمين بدل المالكين.

- المرحلة الخامسة (عصر الاستهلاك الوفير)

و في هذه المرحلة يتجه المجتمع إلى إنتـــاج البضائع و الخدمات الاستهلاكية و يرتفع فيها دخل الفرد بنسب عالية، و يصبح استهلاكهم يتعدى حاجاتهم الأساسية، و أهم مظهر في هذه المرحلة سيادة دولة الرفاهية.

إن الدارس لهذه النظرية يكشف أنها تقيم مقارنة بين جوامد لا حياة فيها و ليس هناك أي توضيح عن كيفية الانتقال من مرحلة لأخرى.

إن هذه النظرية تظل عاجزة عن فهم التنمية والتخلف ، لأن المسألة تتطلب صياغة قوانين مستقاة من واقع مجتمعات العالم الثالث، ومراعاة التجربة التاريخية .

وأخيرا فهي نظرية تدافع عن مصالح الدول الرأسمالية، وما اهتمامها بالدول النامية إلا من قبيل استمالة تلك الدول النامية وتبعيتها للغرب الرأسمالي، يقول (إيموند تراوست): ((من بيـــن الأسبـــاب التي تجعلهم يهتمـــون بشؤون الـــدول النـــامية هو المصلحة الخاصة)) (في كعباش،2000:174)

3-1-5 الاتجاه الانتشاري:

يعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن التنمية شكل من أشكال التغير الاجتماعي تتم بواسطة الانتشار الثقافي والحضري من الغرب إلى الدول النامية .

وهذا يعني أنه على الدول النامية أن تشهد عملية تثقيفية إذا رغبت في تحقيق التنمية، ويتم هذا الانتقال عبر مراحل ومستويات معينة.

يبدأ الانتقال من عواصم الدول الغربية إلى عواصم الدول النامية ثم من عواصم هذه الأخيرة إلى مناطقها الداخلية الأقل تطورا إلى أن يغمر جميع المناطق والأقاليم لدى هذه الدول.

والملاحظ أن مثل هذه التصورات والأفكار ليست جديدة في الفكر الغربي بل تضرب بجذورها إلى القرن التاسع عشر، حين رأى كارل ماركس بأن التوسع الذي تحققه الرأسمالية الأوربية في مختلف أرجاء العالم وما تخلفه من نظام اقتصادي عالمي واحد يحول البلدان النامية إلى بلدان رأسمالية الطابع (كعباش رابح،2000 176).

وحسب تصور وأفكار هذا الاتجاه فإن الانتشار والانتقال يتجلى في العناصر المادية والثقافية وفي مقومات التقدم التالية:

- تدفق رؤوس الأموال .
- نقل التكنولوجيا .
- نشر وترويج النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية .

ـ تدفق رؤوس الأموال :

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من فكرة افتقار الدول النامية إلى الرأسمال الضروري الذي يتطلب التنمية، ومن ثم فإن مهمة الدول المتقدمة هي نقل وتوفير رؤوس الأموال تلك حتى تنهض وتقيم عملية التنمية .

والسؤال المطروح ما هو واقع تدفق رؤوس الأموال واتجاها ؟.

يشير (بيير جاليه) أن رؤوس الأموال أصبحت تتجه من الدول النامية إلى الدول الرأسمالية، وحتى تلك رؤوس الأموال والاستثمارات التي اتخذت اتجاه الدول النامية فقد حالت دون تحقيق تنمية اقتصادية حالية .

فبالإضافة إلى أن الرأسمال الأجنبي لا يستجيب لمتطلبات والحاجيات الضرورية للدول النامية ، فإن ما يسمى بالمساعدات الخارجية تتجاوز معناها الاقتصادي ، لأن لها دلالات وأبعاد سياسية ذات أهمية بالغة فهي تؤدي إلى خضوع الدولة النامية في سياساتها الخارجية وينعكس ذلك حتى على السياسة الداخلية.

ـ نقل التكنولوجيا:

تنطلق هذه الفكرة من أهمية ودور التكنولوجيا في التنمية والتحديث ، ومن ثم فإنه على الدول النامية – من وجهة نظر الاتجاه الانتشاري- طلب واقتناء ونشر التكنولوجيا لديها وبذلك يتم القضاء على التخلف والتعجيل بالتنمية .

ويستدل هؤلاء بأن الاستعمار كان قد أحدث تقدما في الدول النامية من خلال إقامة منشآت و طرق ومرافق عامة في تلك الدول المستعمرة .

إلا أن واقع الأمر أن تلك المنشآت كانت بالأساس من أجل خدمة المصالح الاستعمارية، بل لعب الاستعمار دورا كبيرا في كسر المقاولين الوطنيين ، كما أحدث أضرارا بالغة تجاه الصناعات الحرفية دون إحلال محلها النظام الإنتاجي المستند إلى المصنع، والاستعمار الفرنسي في الجزائر خير دليل على ذلك .

وبعد الاستقلال حتى وإن حصلت دول على تكنولوجيا فإنها ضلت ذات مستوى معين لأن التكنولوجيا الحديثة والمتطورة من نصيب الدول المتقدمة فقط .

ومن جانب آخر فإن استيراد التكنولوجيا استدعى في كل الظروف الخبرة الأجنبية لنقلها وصيانتها ، وهذا ما جعل الدول النامية تدفع تكاليف باهظة للمستثمر الأجنبي لنقل التكنولوجيا الجديدة .

والحقيقة أن الانتقال التكنولوجي ليس ببساطة الوسيلة المثلى التي تضمن بها الدول النامية تحقيق تقدم تكنولوجي يساعدها على تجاوز تخلفها بل لابد من الأخذ بعين الاعتبار مدى قدرتها على استيعابها وتطويرها

وهــذا ما حــدا بـــ (صولو -Solo) إلى القول: بأن لابد من تكامل وتفاعل عوامل معينة لتوضح إمكانية نقل التكنولوجيا وملاءمتها وهي :

- القدرة على إدراك إمكانية النقل المباشر للتكنولوجيا المتطورة و مواءمتها
- القدرة على تطويع التكنولوجيا للإطار الفيزيقي والإطار الاجتماعي والاقتصادي .
- القــدرة على تطويــع الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمتطلبات التكنولوجيا . (في كعباش رابح،2000، 182)
-

ولهذا يرى عبد الهادي محمد والي : ((إن الاعتماد على نقل التكنولوجيا لا يمكن أن يكون حلا دائما لمواجهة مشكلات التنمية بل إن الحل السليم هو العمل على بناء القدرة التكنولوجية الذاتية ودعمها بشكل مستمر (في كعباش،183،2000).

ـ نشر وترويج النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية :

من الواضح أن النظم التي يروج لها أصحاب هذا الاتجاه الانتشاري هي نظم المجتمع الرأسمالي، من نظام سياسي ديمقراطي وحرية اقتصادية وقيم ليبرالية .

ومن ثم فهم يطالبون الدول النامية بضرورة تبني الليبرالية بأشكالها المختلفة فعلى الصعيد الاقتصادي يطالبون بضرورة تشجيع رجال الأعمال والمقاولين والتجار لإنجاز المهمات الاقتصادية الأساسية، وعلى المستوى الاجتماعي يطالبون بتوسيع نطاق الطبقة الوسطى وإفساح المجال لغرض تحقيق الحراك الاجتماعي .

وحين يروج أصحاب الاتجاه الانتشاري للأفكار الليبرالية فإنهم يزعمون أنها تؤدي إلى خلق مجتمع ديمقراطي مفتوح يقوم بدفع عملية التنمية الاقتصادية خطوات إلى الأمام .

والنتيجة الأولية لانتشار الليبرالية الاقتصادية قد تجلت في تقوية وتدعيم الاحتكارات الاقتصادية ن مما أدى إلى دعم التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة في حين كرست في الدول النامية كل مظاهر التخلف الاقتصادي .

وعلى الصعيد الاجتماعي فإن أصحاب هذا الاتجاه يعولون على الحراك الاجتماعي كوسيلة للتنمية ، إلا أن ذلك الحراك ظل حراكا فرديا ولم يؤدي إلى تحول جذري في البناء الاجتماعي .

كما يسود الاعتقاد لدى أصحاب هذا الاتجاه بأن القيم التقليدية في الدول النامية هي التي تؤدي إلى الفساد، إلا أن واقع الأمر أن الفساد كان نتيجة عوامل خارجية ومنها الاستعمار.

لقد أوضح بارينجتون مور (Barrington Moor) بأن القوى الاستعمارية لعبت دورا أكبر في تدعيم الطبقة الوطنية الجديدة ثم قامت بإفسادها لكي ترتبط مصالحها ارتباطا وثيقا بمصالح القوى الاستعمارية (في كعباش رابح،2000 ، 185).

وعموما فإن فقدان المنظور التاريخي في التحليل والمعالجة لهذا الاتجاه نجم عنه نوع من الخلط بين النظم التقليدية والنظم الاستعمارية وبين الأبنية الاجتماعية التقليدية والأبنية الاجتماعية الاستعمارية ، ومن ثم فإن أفكار هذا الاتجاه تنطوي على تزييف، لأنها تتجاهل واقع وتاريخ مجتمعات الدول النامية والدول المتقدمة ، لأنه إذا نجحت الرأسمالية في تطوير وتنمية المجتمعات الرأسمالية فلا يعني ذلك بالضرورة أن النموذج الليبرالي يمكن تكراره من قبل الدول النامية .

5-1-4 اتجاه الثنائيات :

يكشف هذا الاتجاه عن نوعين من الثنائية تتمثل الأولى في الازدواجية الاجتماعية السوسيولوجية، وتتمثل الثانية في الازدواجية الاقتصادية التكنولوجية .

فنجد بويك (Boeke) يمثل فكرة الازدواجية السوسيولوجيةن حيث أقام تفسيراته على تجاربه في اندونيسيا وعلى التغلغل الرأسمالي الهولندي في جزيرة جاوا الاندونيسية حيث لاحظ أن الأراضي الزراعية المملوكة من طرف الملاكين الأوربيين تسير بطريقة عقلانية وبكفاءة عالية بجانب قطاع زراعي بيد السكان المحليين عبارة عن اقتصاد مزدوج مكون من قطاع متقدم وآخر متأخر .

وقد عبر عن هذه الثنائية الحسيني بقوله « إن المجتمع الواحد يخضع لسيطرة نمطين متباينين أشد التباين من الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وعادة ما يتصف النمط الأول بتركيز رؤوس الأموال والتكنولوجيا الحديثة وارتفاع معدل الإنتاجية ، بينما يتصف النمط الثاني بغلبة الطابع التقليدي عليه لأنه يقوم أساسا على النشاط الزراعي والصناعات الصغيرة الحرفية » "(في : رابح كعباش، 2000 ،187).

إلا أن هجنز (Higgins) يرفض الازدواجية الاجتماعية ويقر بالازدواجية القطاعية للنظام الاقتصادي ليشير إلى وجود قطاعين أساسين .

الأول يقوده الغرب وتحت نفوذه ويتسم في التطور في تقنياته ويتميز بمستويات اجتماعية واقتصادية راقية ومتقدمة، والثاني تتصف فيه المستويات التقنية والاقتصادية بالتذبذب والتخلف .

فالأول يتشكل من مزارع كبيرة وحديثة ومناجم وحقول بترول وصناعات حديثة وتجارة مزدهرة وبنى تحتية متطورة ، بينما يعتمد القطاع المحلي على الزراعة بدرجة كبيرة وعلى الحرف اليدوية وصناعة محدودة .(في :رابح كعباش ،2000 ،189)

ولكن ما يكمن قوله أن النظرة الازدواجية للمجتمع تنطوي على تضليل لأنه لا يمكن عزل نمطي التنظيم الاجتماعي والاقتصادي لأنهما تربطهما علاقة تكاملية .

كما أن الازدواجية تفتقد إلى النظرة البنائية الشاملة للقطاعين الحديث والتقليدي لأنه يصعب أن نقيم تصورا ملائما عن الفلاحين دون رؤية علاقاتهم بالمراكز الحضرية، أي أنه لا يمكن أن نتصور في مجتمع ما مدينة دون ريف أو ريف بدون مدينة .

5-1-5 الاتجاه السيكولوجي الثقافي:

يستند هذا الاتجاه إلى السمات السيكولوجية للأفراد، إذ يعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن درجة الدافعية الفردية أو الحاجات للإنجاز هي أساس التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي.

وتعتبر مثل هذه الآراء امتدادا لفكر ماكس فيبر (M.Weber) الذي كان يرى أن التنمية الرأسمالية في أوربا لم تكن نتيجة لتوفر الشروط الاقتصادية فقط ،وإنما لوجود روح الرأسمالية ومجموعة من الموجهات والقيم ، هذه القيم والموجهات نتاج الديانة البروتستانتية التي أكدت على ذاتية الفرد واستقلاليته، بدل خضوعه للكنيسة وشعائرها الدينية .

إلا أن أصحاب هذا الاتجاه أضافوا إلى فكر فيبر العامل السيكولوجي ليطبع بالطابع الفرويدي .

فقد أوضح (Me.Clelland) بأن التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي يحدثان عن طريق البناء الاجتماعي، ولا يحدثان عن العمومية والإنجاز والتخصص ، كما يرى (Hoselits) وإنما إذا ما توافرت درجة عالية من الدافعية لدى الأفراد، وإذا ما أحسوا بالفعل خاصة إلى الإنجاز .

ثم يقول إن القضية العامة التي ينهض عليها فهمنا للتنمية الاقتصادية والتغير الثقافي هي أن المجتمع الذي يشهد درجة عالية من الإنجاز يؤدي إلى ظهور طبقة نشطة من أصحاب المشروعات تسهم بدورها في الإسراع بالتنمية الاقتصادية .

فآراء (Me.Clelland) تنطلق من أن هناك حاجة للإنجاز، وهذه الحاجة هي جزء لا يتجزأ من الشخصية البشرية ،ولينتهي إلى نقطة هامة مفادها أن الأفكار تلعب الدور الهـــام في تشكيـــل التـــاريخ وأن الجوانب المـــادية لم ولن تلعب هذا الدور (في كعباش،2000 ،192)

وإذا كانت آراء (Me.Clelland) تنظر إلى أن القيم والدوافع أو القيم السيكولوجية هي التي تحدد بدقة معدل التنمية الاقتصادية ، نجد أن هناك من نفس الاتجاه من يؤكد على عوامل أخرى تأسيسية واقتصادية .

فـــ (إيفرت هيجن-Everet Hagen) يرى بأن الشخصية النمطية الموجودة في المجتمعات التقليدية غير خلاقة، وتتميز بأنها تسلطية بسبب طبيعة وخصائص المجتمع التقليدي ، والبناء الأسري المحافظ هذه المجتمعات، ويذهب إلى أن متطلبات التحـــول إلى التنمية الاقتصـــادية تتمثـــل في خلق الإبداع ونشره ثم تدعيم اتجـــاهات معينة نحو العمـــل الفني اليدوي بحيث تصب طـــاقته الإبداعيـــة فيمـــا أطلـــق عليه (هيجن) التجديد أو الاستحـــداث في مجـــال تكنولـــوجيا الإنتاج (في كعباش، 2000 ،194)

5-2 النظرية الماركسية:

احتل الفكر الماركسي مكانة بارزة لفترة طويلة في مجال الدراسات السوسيولوجية المعنية بواقع التنمية في الدول النامية، ذلك ان النظريات المحافظة ظلت تعاني من ضعف لفقدانها الشواهد المدعمة و لقوة التحليل، و لإغفالها للصراع الطبقي و اللامساواة في القوة و للتجارب التاريخية المتمايزة للدول النامية.

و يمكن استعراض هذه النظرية من خلال:

- الماركسية التقليدية و قضايا التخلف و التنمية
- الماركسية المحدثة و واقع التنمية و التخلف.

5-2-1 الماركسية التقليدية و قضايا التخلف و التنمية

إن مصدر هذه الأعمال ترجع إلى ما قدمه كارل ماركس في القرن التاسع عشر، حيث انصب اهتمامه على دراسة الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في أوربا الغربية و في بعض المناطق الأخرى من العالم لتتوج أعماله بتقديم نموذج عام عن تطور المجتمعات الإنسانية.

و بالرغم من الدراسات التي قام بها في بعض الدول النامية و إبرازه للدور الذي لعبته الرأسمالية، إلا أن الإطار الفكري الذي قدمه في هذا المجال لا يمكن أن يعد نظرية متكاملة في التنمية (مريم أحمد مصطفى و إحسان حفظي، 2005، 47)

و يمكن بلورة أفكار ماركس فيما يتعلق بالتنمية و التخلف في ضوء الأبعاد التالية:

5-2-1-1 بدا المفهوم الديالكتيكي واضحا في فكر ماركس، فالمرء لا يستطيع أن يفهم الظواهر الاجتماعية و النظام القائم دون أن يقدم نقيضه و يضع له قضية عكسية. و يقوم تصوره هذا على أساس دراسة الأشياء كحقائق في حركة دائبة، فكل إثبات لحقيقة ما تحمل داخلها نفيا لها، و هذا النفي يتضمن بدوره إثباتا، و من التقاء النفي بالإثبات ينتج تركيب جديد يمثل تأليفا بين النقيضين، و عليه

يصبح هذا التأليف بين النقيضين أساسا لفهم الحقيقة، إلا أن التأليف بين النقيضين ليس في حالة ثبات فهو يمثل فكرة تحمل بدورها بذور نقيضها ومن الفكرة الجديدة و نقيضتها يتكون تأليف جديد بين النقيضين و بهذه الكيفية يستمر التطور.

5-2-1-2 إن القوى الحقيقية الدافعة للتغير لدى ماركس تكمن في الأساس الاقتصادي للمجتمع، فهو يؤكد أن مستوى القوى المنتجة في أي مجتمع من شأنه أن يحدد المستوى العام للثقافة و المعرفة و الأيديولوجيا، و أن الأولوية للتغيرات التي تحدث في الأساس الاقتصادي ثم تتبعها التغيرات في البناء الفوقي، و ترتبط فاعلية التغيرات في البناء الفوقي بالأفكار كالدين و القانون و الفكر .

و يرى ماركس أنه من خلال الإنتاج الاجتماعي الذي يمارسه الناس فهم يقيمون علاقات محدودة . هذه العلاقـــات الإنتاجية هي البنـــاء الاقتصادي للمجتمع و هذا البناء هو الأســـاس الحقيقي الذي ينهض عليه بنـــاء فوقي من النظم القانونية و السياسية (ليس وعي الناس هو الذي يحدد الوجود الاجتماعي بل على العكس فإن الوجود الاجتماعي يحدد وعي الناس) .

و هكذا يرى ماركس أن المجتمع يتكون من بناء ين:

البناء التحتي و البناء الفوقي، حيث يتكون الأول من نظم الإنتاج بينما يظم الثاني كل الأفكـــار و النظريـــات الســـائدة في المجتمع و القانون و المعتقدات الدينية و الخلقية

5-2-1-2- باعتمـــاد ماركس على تحديد الدور الذي تلعبه علاقـــات الإنتـــاج في تاريخ البشرية فقد طرح نموذجا عـــاما لتطور المجتمعـــات الإنســـانية محددا بذلك خمس مراحل:

المرحلة الأولى (مرحلة الإنتاج البدائي):

و تميزت هذه المرحلة بالملكية الجماعية لوسائـــل الإنتـــاج و على بدائية أدوات الإنتاج، و اعتمد الإنتاج على الصيد و جمع الثمار، فكان المجتمع خاليا من الطبقات الاجتماعية .

المرحلة الثانية(مرحلة العبودية):

و اتسمت بملكية وسائل الإنتاج و أدواته حيث بسط الأغنياء سيطرتهم على الفقراء فتحول الفقراء إلى رقيق ملزمين بالعمل .

ـــ المرحلة الثالثة(مرحلة الإقطاع)

حيث أصبح الإقطاعي يملك وسائل الإنتاج (الأرض) ويعمل الأقنان في الأرض مقابل نصيب معين يستلموه من الإقطاعيين .

لكن التطور العلمي و الصناعي أدى إلى ظهور المصانع و ازدهار التجارة في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الإقطاع

ـــ المرحلة الرابعة(المرحلة الرأسمالية)

مع أفول النظام الإقطاعي برز نظام إنتاجي جديد هو الرأسمالية الصناعية فتركزت الثروة الخاصة و استخدم العمل المأجور على أوسع نطاق مما أدى إلى وجود طبقتين:

- الطبقة البرجوازية : و هي المالكة لوسائل الإنتاج الأساسية.
- الطبقة البروليتارية: وهي المحرومة من هذه الملكية .

إلا أن الصراع بين الطبقتين يؤدي إل التعجيل بسقوط هذا النظام الرأسمالي وظهور النظام الاشتراكي .

المرحلة الخامسة (المرحلة الاشتراكية)

حيث تصبح وسائل الإنتاج ملكا للمجتمع ، ويعتقد ماركس بأن المجتمع يصبح خاليا من الطبقات وتمحى الدولة بتطور وسائل الإنتاج بصفة حرة.

4-1-2-5 إن استعراض المراحل تلك يقودنا إلى مسالة (أسلوب الإنتاج الآسيوي) ذلك أن تلك المراحل تنسحب على أوربا فقط ، ومن ثم فهو يرفض تعميم أسلوب الإنتاج الاقتصادي خارج أوربا.

و يتميز أسلوب الإنتاج الآسيوي بالخصائص التالية:

أ - غياب الملكية الخاصة للأرض مع وجـود قرى منعزلـة تمارس الحرف اليدوية و الفلاحية في وحدة واحدة، و تتمتع بملكية مشاعية للأرض.

ب ــ وجود مشروعات ري ضخمة مع وجود مدن بيروقراطية راكدة تعيش على الريع، و ليس لها دور حقيقي في الإنتاج مما أدى إلى تكوين دولة استبدادية مسيطرة تستحوذ على الجانب الأكبر من فائض الإنتاج و تعمل ليس بوصفها جهازا للقمع فقط و لكن كأداة مركزية للاستغلال الاقتصادي .

ج ــ غياب قوى اجتماعية أو اقتصادية بين القرى التي تعيد إنتاج وجودها في قاعدة المجتمع و الدولة في قمته، و تأثير الدولة على الجماعات القروية تأثير خارجي صرف متمثل أساسا في جمع الضرائب، و من ثم فإن هذه الجماعات الفردية لم تكن تتأثر بما يطرأ على الدولة من تغيرات .

د ــ يعتقد ماركس بأن التاريخ السياسي للشرق هو دوري أساسا لأنه لا ينطوي على تراكمات تطورية أو تقدمية، و يؤكد على أن هيمنة الأشغال العامة في المجتمع الآسيوي و كذلك على تعايش القرى المكتفية ذاتيا .

فقد كان يرى ماركس أن العالم الشرقي مقاوم للتغير إنه عالم راكد، وكان يرى بأن الهند ليس لها تـاريخ على الإطـلاق، كما نظر إلى الصين على أنـها مجتمـع راكـد حيث كان يقول بأن الصـين هي "فضـلات متخلفـة راكـدة في أسنـان الزمـان"(محمود عودة ، 1998 ،51).

5-1-2-5- لقد بدا فكر ماركس متحيزا للرأسمالية حيث أعطاها دورا في عملية التحديث باتساع نطاقها و تأثيرها خارج أوربا. جاء في البيان الشيوعي " تجتذب الرأسمالية معظم الشعوب البربرية إلى طريق الحضارة من خلال دورها الإيجابي في عملية تطوير وسائل الإنتاج و استخدام أساليب الاتصال الحديثة (في:مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي ، 2005 ، 50)

كما أكد ماركس في مجالات أخرى على دور الرأسمالية في عملية تطوير لأساليب الإنتاج، و استكمالا لهذا الدور الذي لعبته الرأسمالية في أوربا حاول ماركس من خلال دراسته للمجتمع الهندي أن يكشف الدور الذي لعبه الاستعمار البريطاني في الهند حيث قامت بريطانيا بمهمة مزدوجة في الهند، فمن ناحية يمكن وصفها بأنها تد ميرية حيث حطمت أركان المجتمع الآسيوي القديم، و من ناحية أخرى تجديدية حيث وضعت الأسس المادية للمجتمع الغربي في آسيا (مريم أحمد مصطفى، ـــ 2005، 50)

6-1-2-5 حتمية الثورة حيث يستمر تحليل ماركس للرأسمالية التي تصبح من وجهة نظره معوقة للتقدم في مراحلها المتقدمة ،حيث يؤدي نمو رأس المال و تراكمه لدى الطبقة البرجوازية مع نمو الثروة و انتشار البطالة و التفقير و مع تزايد الوعي لدى الطبقة العاملة و حدة صراع بينها و بين الطبقة البرجوازية لينتهي هذا الصراع بثورة الطبقة البروليتارية و بناء المجتمع الاشتراكي ، فالثورة هي الوسيلة التي يمكن من خلالها وضع حد لعلاقات الإنتاج البالية التي تعيق التقدم الاجتماعي (مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي ،2005، 51)

وهكذا عالجت النظرية الماركسية قضية التخلف و التقدم من خلال مفاهيم الصراع كقوة دافعة للتقدم و العوامل الاقتصادية كمحددة لوضع المجتمع التاريخي و بنائه الاجتماعي والمراحل التاريخية كمراحل حتمية بفعل التطور

الجدلي للمجتمع والعلاقة بين قوى الإنتاج و علاقات الإنتاج ، والطبقة كوسيلة لإحداث التغيير و التنمية .

5-2-2 الماركسية المحدثة

ظهر هذا الاتجاه في محاولة من الماركسيين المحدثين من تطوير آراء ماركس بما يتفق مع الظـــروف الدولية الجديدة التي شهدها القـــرن العشرين و بما يتماشى و متطلبات دراسة الواقع الذي تعيشه دول العالم الثالث .

من وجهة نظر الماركسية المحدثة أن التنمية تعني شيئا اكبر من مجرد النمو ، فهي تتضمن تحسينا حقيقيا في المستوى العام للحيـــاة عن طريـــق التغذية الكـــافية و الإسكان و الرعاية الصحية و التعليم الخ..... بالإضافة إلى تقليل التفاوت الكبير في توزيع الثروة و الدخل (مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي ، 55:2005)

انطلقت الماركسية المحدثة من ضرورة الدراسة في ضوء إطار نظري عالمي وهو إطار يقوم على وجود اقتصاد دولي متحد موضوعيا وذي طابع جماعي .

كما أن منطلقها أيضا كان نقد النظرية البرجوازية وبخاصة إغفالها الواقع التاريخي في البلدان المتخلفة .

وإذا كان التناقض بالنسبة لماركس يتمثل في التناقض بين طبقة مالكة لوسائل إلا نتاج وأخرى معدومة لا تملك تلك الوسائل ، فإن التناقض الأساسي لدى الماركسية المحدثة هو التناقض القائم بين الامبريالية وشعوب العالم النامي .

وتكاد تمثل قضية الامبريالية (الاستعمار الجديد) الاهتمام الأساسي للماركسيين المحدثين المعنيين بدراسة التخلف والتنمية ، وقد ظهرت الامبريالية بعد انحسار الطراز التقليدي من الاستعمار لتشكل ظاهرة أساسية من ظواهر القرن العشرين.

إن من أهداف هذا الاستعمار الجديد هو المحافظة على العلاقات الاقتصادية التي كانت و ما تزال قائمة بين الامبريالية و العالم المتخلف ،و تشجيع هذه الدول على إتباع الطريق الرأسمالي في التنمية و الاكتفاء بإجراء تعديلات طفيفة في البناء الاقتصادي القائم في هذه الدول، و من شأن ذلك جعل من الدول المتخلفة مناطق منتجة للمواد الخام ثم سوقا للبضـــائع الأجنبية. و جدير بالذكر أن تشجيع الاستثمـــارات الأجنبيـــة و القروض التي تقدم إلى الدول المتخلفة إنما تخدم أهدافا استعمارية خالصة .

و هكذا رفض بول باران(Paul Baran) الأسلوب التدريجي كوسيلة للتنمية في الدول النامية و أكد على التنمية الثورية، كما انتقد بشدة تلك النظريات المحافظة خاصة إغفالها المتعمد للواقع التاريخي و التنوع و الخصوصية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقـــافية للبلـــدان النـــامية. و من ثم فإن أي محـــاولة لفرض و تعميم وصفـــة تنمـــوية عـــالمية للعـــالم النـــامي لن يؤدي إلا إلى تشـــويه الـــواقع و تـــراكم تخلفـــه (مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي ، 2005، 57)

كذلك قدم شارل بتلهايم (Bettelheim) وجهة نظر ماركسية محدثة في مشكلة التخلف تنطوي على جانب كبير من الأهمية، فقد انطلق من محاولة تبديد الغموض و الخلط في مفهوم الدول المتخلفة، لينتقد بذلك القول بأن الدول المتخلفة هي دول تعاني من مجرد التأخر عن الدول المتقدمة و بالتالي التجاهل الملحوظ للتفسير التاريخي للتخلف و إغفال لعلاقات السيطرة و الاستغلال القائم بين الدول.

إن الدول التي أصبحت صناعية لم تكن دولا تابعة اقتصاديا حتى وإن كانت آنذاك قليلة التصنيع إلا أن اقتصادياتها لم تكن مشوهة.

لـــقد أرجـــع " بتلهايم " أسبـــاب التـــخلف إلـــى ثـــلاثـــة عـــوامـــل أســـاسية (السيد الحسيني وآخرون ، 1979 ، 134):

- التبعية: وتظهر على المستويين السياسي و الاقتصادي كوجود أنظمة موالية و سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية.
- الاستغلال : سواء كان ماليا أو تجاريا.
- التجميد: أي أن يظل النمو الاقتصادي للدول المتخلفة في حالة تكبيل دائم

و يحاول بتلهايم توضيح شروط التنمية لينتهي إلى:

- الشرط الأول: تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي المرتبطين بالأمبريالية.
- الشرط الثاني: تحقيق الاستقلال و الاقتصادي بالتأميمات .
- الشرط الثالث: التحول الاجتماعي العميق الذي يفضي إلى اختفاء الطبقات الطفيلية و المرتبطة بالاستعمار .

و يتناول غوندر فرانك (Frank) تحليل ظاهرة التخلف باعتباره يمثل نتاجا للعلاقات الاقتصادية التاريخية بين الدول المتقدمة و المتخلفة .

فالوقائع التاريخية تؤكد أن الجزء الأكبر من واقع التخلف الحالي تعود إلى تلك العلاقة ، و أن هذه العـــلاقة هي في حقيقة الأمر تشكـــل جزء ا أساسيـــا من بنية و تطور النظام الرأسمالي .

و من زاوية أخرى فإن ما يروج من أن التخلف مرده عدم تدفق و انتقال رؤوس الأموال و المؤسسات و القيم من الدول المتقدمة ، فإن فرانك يرى أنه لا يمـــكن إحـــداث تنمية بهذه الدول إلا بالاستقـــلال و فـــك الارتبـــاط بين معظم علاقـــات التدفق (رابح كعباش،2000 ص 223)

و في محاولة منه صياغة نظرية للتنمية استخدم المنهج التاريخي لإثبات صحة فرضياته و هذه الفرضيات هي:

- الفرضية الأولى: و مؤداها أن بنية المتروبول التابع في إطارها العالمي تولد اتجاها نحو تنمية هذا المتروبول و تطوره و الاتجاه الآخر نحو تخلف التابع.

- الفرضية الثانية: و تتمثل في أن التوابع تحقق أقصى ما يمكن من النمو الاقتصادي الرأسمالي كلما و حينما يضعف ارتباطها بميتروبولها .

- الفرضية الثالثة: و هي نابعة من طبيعة بنية الميتروبول التابع، حيث أن المناطق التي تبدو اليوم أكثر تخلفا هي التي كانت أكثر ارتباطا بالميتروبول في الماضي و المصدر الأساسي للمواد الأولية.

و انتهى فرانك إلى أن الطريقة المثلى للتنمية هي قطع سلسلة التبعية، و أن من يستطيع عمل ذلك هو الطبقة العاملة، و السلاح الوحيد هو الثورة الاشتراكية.

و من أمريكا اللاتينية انتقل مفهوم التبعية و مصطلحي المركز و المحيط إلى أوربا و إفريقيا ، و كان في مقدمة من تبنى هذا المفهوم الاقتصادي المصري (سمير أمين) في صياغة نظرية عامة بين العالم الرأسمالي العالي التطور(المركز) و العالم الثالث (المحيط) ، و مفادها أن المظهر الأساسي للتناقض في النظام الرأسمالي العالمي هو الذي يضع وجها لوجه مركز ذلك النظام المتقدم و المسيطر (أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان) و تخومه المختلفة التي تسمى بالعالم الثالث. و يؤكد (أمين) مستخدما مفهومي المركز و التخوم (المحيط) استخداما خاصا و ذلك برفعهما إلى مرتبة المفاهيم التفسيرية لواقع محدد و هو العالم الثالث .

إن نموذج النمو في التخوم يختلف جوهريا عنه في القلب أو المركز، فهو في القلب نمو ذاتي في حين أنه يتجه دائما إلى خدمة مصالحة في دول التخوم، إلى أن

يخلص في تحليله الطويل إلى أن مصير البشرية لن يتغير إلا بتحرر العالم الثالث من كل نماذج النمو الحالية التي جربته دوله المختلفة ليبني نماذج نمو ذاتية المركز. و عندئذ لن يتحرر العالم الثالث وحده، بل ستكون تلك نهاية الرأسمالية و البداية الحقيقة لحضارة جديدة (محمود عبد المولى، 1988: 97)

ا لباب الثاني

سوسيولوجة المجتمع الجزائري

الفصل السادس: البناء الاجتماعي لمرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي والجذور التاريخية

الفصل السابع: البناء الاجتماعي بعد الاستقلال والسياسات التنموية

الفصل الثامن : البناء الاجتماعي والتحولات الجديدة

الفصـــــــل السادس

البنـــــاء الاجتمـــاعي لفترة ما قبل الاستقلال

6-1 البنـــاء الاجتمـــاعي في العصـــور القديمـــة

6-2 البنـــاء الاجتمـــاعي في العصـــور الوســـطى

6-3 البنـــاء الاجتمـــاعي في الفتـــرة العثمـــانيـــة.

6 -4 البنـــاء الاجتمـــاعي إبـــان الاستعمـــار الفرنسي

6-1 البناء الاجتماعي في العصور القديمة:

لم تعد فكرة تشكيل المجتمع الجزائري والدولة الجزائرية وليدة الاستعمار، لا الاستعمار الروماني قديما ولا الاستعمار الفرنسي حديثا فكرة مقبولة ، كانت بداية هذا التشكل وقيام الدولة منذ القرن الثالث قبل الميلاد ، ففي تلك الفترة وفي ظل الصراع الدائر بين قرطاجة وروما كأكبر قوتين آنذاك هيأ هذا السياق العالمي شروطا سانحة لبناء الدولة النوميدية.

إن علاقة نوميديا الاقتصادية بهاتين الدولتين تكون قد قوت تيارات التبادل التجاري داخل المجتمع النوميدي، والصراع بينهما سمح بتطور استقلالي للمجتمع النوميدي.

لقد استغل ماسينيسا إ نتصار حلفائه الرومان ليوسع ويضم الشعوب النوميدية في إطار جغرافي موحد تحت سلطة ملكية واحدة ، أدى ذلك إلى نهضة اقتصادية وتطورات اجتماعية .(عبد القادرجغلول،1982،11)

لقد تمثل التطور في ثلاث اتجاهات:

- تحضر القبائل نتيجة تعميم الزراعة وحياة الاستقرار.
- نمو العلاقات الاجتماعية غير القبلية بفعل غرس الحياة الحضرية.
- توسيع الملكيات الخاصة بالدولة .

إلا أن محاولة ملوك نوميديا بناء الدولة وتقوية جهازها اصطدم بالتدخل الروماني لتسقط نوميديا تحت ضربات الجيش الروماني وبعد مقاومة استمرت أكثر من قرن.

إن الاستعمار الروماني والذي شكل الاستعباد أهم خصائصه ، لم يحدث أي تطور يذكر، حيث اكتفوا بالاستفادة من مستوى الإنتاج الذي وصلت إليه نوميديا ولتبقى النشاطات الاقتصادية على حالتها (زراعة وتربية الماشية) ، إلاماتعــلق بالمشاريع المائية كالسدود والقنوات إضافة إلى منشآت الطرقات .

وهكذا فالاستعمار الروماني لم يحدث أي تطور يذكر، بل أدى تجميد القوى المنتجة، فالاعتماد على الاكتفاء بزراعة القمح أدى إلى كسر التوازن الزراعي والبيئي ، وإلى تراجع التقنيات الزراعية.

إن القول بازدهار بلاد المغرب إبان الاستعمار الروماني أكذوبة بل حمل الاستعمار الروماني لمجمل السكان الفقر المطلق، لأنه امتلك الأراضي الخصبة وترك للقبائل الأمازيغية الأراضي القاحلة ذات التربة غير الصالحة للزراعة.

وهكذا وجدنا وضعية الأراضي في ظل الحكم الروماني على الشكل التالي: (بلقاسم بوقرة،،2004، 121)

- أراضي الامبراطور.
- الأراضي الخاصة وتمتلكها عائلات مجلس الشيوخ.
- ملكية البلدية.
- الأراضي القبلية.
- الغابات والمناجم وهي مملوكة للإمبراطور.

هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية تكون قد ميزت المناطق التي وصلها الحكم الروماني ، قدرت في بداية القرن الخامس بحوالي: 900 ألف كلم2 ، ثم تقلصت هذه المساحة إبان الحكم الوندالي (429-533) إلى ما دون 100 ألف كلم2 .(بلقاسم بوقرة،2004،130).

ثم إن المناطق التي عرفت كثافة سكانية أمازيغية في الجبال والصحراء لم تخضع لأي محتل بفعل المقاومة الشديدة للسكان.

إن ما يمكن استخلاصه أنه بالرغم من عمليات العنف والقتل والاستعباد من طرف الرومان ومن بعدهم الوندال والبيزنطيون للقضاء على القبائل الأمازيغية، إلا أنها صممت وحافظت على بيئتها وثقافتها ولغتها بالمقاومة تارة وبالهجرة إلى الجبال والصحراء تارة أخرى .

و في ظل الصراع الذي خاضه الفلاح الجزائري مع كل دخيل أن أظهر تمسكه بالأرض وتمكن من اكتساب تقاليد زراعية ومعارف فلاحية ، وبرهن على قدر كبير من التكيف والتوسع ، فغطى المزارعون الأمازيغ بحضارتهم الزراعية وأقاموا حياة زراعية لا تزال آثارها باقية (سمير امين،1981،16).

6-2 البناء الاجتماعي في العصور الوسطى

يبدو أن السمات السوسيو اقتصادية للفترة المتوسطية تتميز بعدم الوضوح، لضحالة المصادر التاريخية العلمية خاصة فيما يتعلق بالمعطيات الاجتماعية والاقتصادية.

وإذا كانت أطروحة المؤرخين الاستعماريين تجعل من هذه المرحلة مرحلة وفترة ركود وتقهقر، إلا أن المعطيات المتوفرة تبين أن المغرب والمغرب الأوسط – كجزء منه - عرف تطورا اقتصاديا واجتماعيا مهما بتطور تجارة القوافل والتجارة البحرية من جهة وازدهار الزراعة من جهة ثانية.

لقد نعتت (قوطيي Gauthier) هذه الحقبـــة بالقرون المبهمة ووصفت (فالانسي Valansi Lucatte) المجتمع آنذاك بأنه مجتمع بدائي لم يعرف أي تطور طيلة حياته.

إنه بدخول الإسلام هذه الربوع وإن حدثت تحولات في البناء الاجتماعي والاقتصادي بفعل البعد الديني الجديد ونمط حياة الوافدين الجدد ، إلاأن تلك البنية الاجتماعية والاقتصادية للقبائل المغربية قد تدعمت وبقيت القبيلة هي الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بناء المجتمع.

ففي المجال الاقتصادي فقد ظلت جهود الحكام على اختلاف دولهم ،بدءا بالأئمة الرستميين ، إلى تصرفات السلاطين الزيانيين ، مرورا بالخلفاء الفاطميين وحكام الدولتين الزيرية والحمادية ،وألأمراء المرابطين ، ثم الخلفـــاء الموحـــدين.

هذه الجهود ظلت تستهدف تنمية الإنتاج الزراعي وتطويره في ظل أحكام الشريعة الإسلامية وإقامة صناعات وحرف مختلفة (ناصر الدين سعيدوني1986ــ 15 ،16).

فقد أخبرنا اليعقوبي (القرن9) وانبهر بالكميات الهائلة من منتوج الحبوب ومختلف الفواكه وبمناجم الفضة والحديد ، وتعجب ابن حوقل (القرن10) من معاصر الزيتون ومصانع الحرير والصوف ودباغة الجلود وصناعة القطن وغيرها، ألم يخبرنا المراكشي والإدريسي بالمنتجات الزراعية والمواشي.

أو ليست هذه المعلومات دليلا على أن هذا المجتمع لم يعرف الركود ، ولم يكن في يوم ما متوحشا يذبح الواحد الآخر على حد وصف قوطيي Gauthier (بلقاسم بوقرة،2004،141).

والحقيقة أن الاقتصاد المغربي طيلة تلك القرون شهد تطورا كبيرا، وأن هذا التطور لم يكن وليد التجارة الدولية -كما يزعم الكثيرون-لأن هذه التجارة الدولية لم تكن وحدها المحدد الأول للبناء الاقتصادي والاجتماعي.

إن هناك من المناطق والقبائل من قامت حياتهم على الزراعة ، ومنهم من قامت على التجارة ، وثالثة على التجارة والزراعة معا .

فقد أخبرنا اليعقوبي أن قبائل الشرق الجزائري كانت تعيش على الزراعة ، بينما قبيلة زناته قامت حياتها على الزراعة والتجارة ، كما أن الأغالبة في الشرق كانوا يعتمدون على الزراعة ، حيث أقاموا سدودا وأنشأوا خزانات للمياه ، الأمر الذي جعل من هذه المنطقة منطقة مزدهرة ، بل أكثر من ذلك حيث مارست القبائل النشاط الزراعي واستعملت السقي الاصطناعي في المناطق الصحراوية (سلجماسة) (بلقاسم بوقرة،2004،115).

وإزاء تلك الجهود وذاك الواقع فإن هناك أحداثا كان لها التأثير على الواقع الزراعي ، يذكر المؤرخون أعمال التخريب التي نسبت إلى الكاهنة ، ثم ثورات الخوارج، إضافة إلى الصراع بين القبائل ، وأخيرا تدفق القبائل الرحل من بني

هلال وبني سليم في القرن الحادي عشر مما أدى إلى الإضرار بالزراعة وتحويل مساحات شاسعة إلى مراعي بعد أن كانت توصف بالخصب ووفرة الإنتاج.(ناصر الدين سعيدوني ،1986،18)

في خضم هذا الواقع الاقتصادي والتطور الحضاري بدت مسألة التجارة الخارجية والتي جعل منها المؤرخون المحدد الأساسي للحضارة العربية عموما والمغرب العربي خصوصا أمثال(الف لاكوست ، و سمير أمين) ، ويبدو أن هؤلاء الكتاب يكونون قد توصلوا إلى هذه الفكرة من خلال إطلاعهم على كتابات المؤرخين والرحالة العرب - سيما إبن خلدون – هذا الأخير كانت معلوماته مصدرها التجارة والرحالة فجاء وصفهم للمدن والطرق والمسالك من خلال القوافل التجارية التي رافقوها.

3-6 البناء الاجتماعي في الفترة العثمانية

شهد تنظيم السلطة في الجزائر العثمانية مراحل أربعة.

- باي لرباي 1518-1586
- الباشوات (1586-1659)
- الأغاوات (1659-1671)
- الدايات (1671-1830)

وقسمت الجزائر إلى أربع ولايات إدارية (بايلك) وهي:

1- دار السلطان.
2- التيطري.
3- بايلك الغرب.
4- بايلك الشرق.

وكان كل "بايلك" مقسمة إداريا إلى عدة مناطق وكل منطقة يترأسها "قايد "، وكل " قايد" له سلطة على قبيلة يترأسها شيخ من مجلس الشيوخ يسمى "الجماعة" وكل مجمع يتشكل من عدة عائلات.

6-3-1 البناء الاجتماعي الحضري

على مستوى التنظيم الاجتماعي ،وفي مستوى الحواضر خاصة العاصمة فقد ضمت المدينة ثلاث فئات اجتماعية (الأتراك- جاليات غير إسلامية- جزائريون).

فالأتراك وبحكم امتلاكهم للسلطة ، فقد تولوا الوظائف الإدارية والعسكرية ليشكلوا أرستقراطية عسكرية لتفتح في مستوياتها الدنيا على ما عرفوا ب(الكراغلة) وهم المنحدرون من آباء أتراك وأمهات جزائريات .

أما الجاليات غير المسلمة من مسيحيين ويهود فقد شكلوا فئة التجار الوسطاء، يضاف إليهم "المورسيكيون " وهم النازحون من الأندلس ومن محاكم التفتيش ليشكلوا برجوازية منظمة احتكرت الصناعة المحلية .

أما الجزائريون فقد أسندت إليهم الوظائف الحقيرة من خدم للبيوت إلى حمالين ومنظفي الشوارع .

6-3-2 البناء الاجتماعي الريفي

أما الريف والذي ضم معظم السكان فإن البناء الاجتماعي القبلي هو المسيطر، فقد ظلت القبيلة هي الوحدة الاجتماعية الأساسية ، حيث قسمت كل قبيلة إلى عشائر وبطون .

أما البنية الاقتصادية على مستوى الأرياف في ظل الظروف التاريخية وتحت وطأة الأحداث أن تميز الوضع الزراعي في الجزائر خلال فترة الحكم التركي ــ خاصة الفترة الأخيرة منه ــ بجملة من الخصائص طبعت البنية الاجتماعية ، ومن هذه الخصائص:

6-3-2-1 سواد زراعة الاكتفاء الذاتي:

تميزت الزراعة الجزائرية خلال هذه الفترة عموما بانسجام وتجانس في مستوى تطور القوى الإنتاجية- بالرغم من تعدد وتنوع الاستغلاليات-.

لقد كانت ظاهرة زراعة الاكتفاء الذاتي الوطني من المواد الغذائية هي النمط السائد ، فكانت العائلة الجزائرية تباشر هذا النوع من الزراعة بإمكانياتها المادية المحدودة ،وبتقنيات متخلفة وضغوطات بيئية، إذن كان الهدف إشباع حاجات السكان من الغذاء والتصدير حين يزيد الإنتاج عن الحاجة(حسن بهلول،ا،1976،119).

وإذا كانت الجزائر قد ساهمت في التجارة الدولية بتصديرها القمح فإن هذه المساهمة كانت من قبيل التلقائية.

6-3-2-2 تعدد أنواع الملكيات العقارية:

كان نظام الملكية في عهد الدولة الجزائرية (قبل 1830) بسيطا معتمدا على الشريعة الإسلامية والأعراف ويقوم على أربع أشكال من الاستغلاليات(محمد السويدي،1990،73) .

ـ أراضي الدولة (البايلك):

هي الأراضي التي استحوذ عليها الحكام عن طريق المصادرة والشراء أو عدم وجود ورثة أو ترحيل أهلها وأي شكل من أشكال الاستيلاء والمصادرة.

وتستغل هذه الأراضي من طرف الحكام باستخدامهم العمال المستأجرين أو بتسخيرهم القبائل في شكل أعمال تطوعية، وقد تعطى لبعض كبار الموظفين وذوي النفوذ مقابل خدماتهم.

وهذه الأراضي هي الوحيدة التي كانت لها عقود ومثبتة في سجلات خاصة.

ـــ أراضي العرش:

وهي الأراضي التي يعود التصرف فيها إلى أفراد القبيلة أو العرش ، حيث يقومون باستغلالها جماعيا وعلى نحو مشاع بين أفرادها، إذ لكل بيت نصيب حسب الإمكانيات والحاجة ، مع ترك جزء من الأرض للاستغلال الجماعي في شكل مراعي أو تركه بورا لتتجدد خصوبته.

وانطلاقا من كون هذا الشكل من الأراضي ملكية جماعية ،فهي لا تقبل القسمة ولا تخضع لعملية البيع والشراء الوراثة (ناصر الدين سعيدوني ،451986).

ـــ أراضي الوقف:

وهي الأراضي التي أوقفت للإنفاق على الأعمال الخيرية ، أولرعاية المؤسسات الدينية أو الخاصة بالمساجد والزوايا والأضرحة.

وهذه الأراضي يمكن أن تصنف من حيث الاستغلال إلى:

- وقف خيري: حيث يعود مردوده إلى المصلحة العامة.
- وقف أهلي: حيث يتوقف تنفيذ الحبس على انقطاع نسل صاحب الأرض المحبسة.

ولقد انتشر هذا النوع من الملكيات بفعل عوامل مختلفة كانتشار النزعة الصوفية ، وعزوف الناس عن الحياة المادية، إضافة إلى رغبة المحبس في توفير رزق دائم لنفسه ولأسرته ، وللحيلولة دون مصادرة أرضه ، لأن الأحكام الشرعية المتعلقة بالوقف تحول دون إجـــراء المصـــادرة وبالتـــالي فهي أفضـــل وسيلة لحفظ الأمـــلاك من تعسف الحكـــام (ناص الدين سعيدوني،1980،51).

ـــ أراضي الملك:

وتتمثل في ملكيات صغيرة يستغلها أصحابها مباشرة، وتتواجد هذه الملكيات خاصة بالقرب من المدن وبالمناطق الجبلية وبعض السهول الداخلية.

ومما يلاحظ أن هذه الملكيات وبفعل الوراثة والبيع والشراء تحولت إلى قطع صغيرة متناثرة تتصف بعدم الاستقرار وتتعرض إلى المصادرة والحيازة من طرف الحكام.

ولإعطاء صورة بالأرقام عن هذه الأراضي نورد ما سجله كارل ماركس في كتاباته عن الجزائر عندما زارها سنة 1882 من أن الأراضي الزراعية كانت موزعة كما يلي(حسن بهلول،ا،1976،126):

حوالي 1.500.000 هـ أراضي الدولة.

حوالي 5.000.000 هـ أراضي العرش.

حوالي 3.000.000 هـ أراضي الوقف.

حوالي 3.000.000 هـ أراضي الأشخاص.

إلى جانب تلك الأنواع من الملكيات العقارية نشير إلى الأراضي الموات والتي تركت دون استغلال ولم تكن في حوزة مالك أو متصرف، وعلى الرغم من أن إمكانية امتلاك الأرض الموات وسهولة الاستغلال والانتفاع لها إلا أن السكان كانوا يعزفون عن ذلك بل يلاحظ تحويل مساحات شاسعة من الملكيات الخاصة والمشاعة إلى أراضي الموات.

ففي السنوات الأخيرة للوجود العثماني قدرت المساحات المستغلة في المناطق الشمالية بـ: 5 مليون هكتار من 9 ملايين هكتار صالحة للزراعة(ناصر الدين سعيدوني،1986،41) .

6-3-2-3 انتشار الطابع الرعوي:

ظلت الزراعة في هذه الجهة تتصف بمظاهر صراع واحتكاك بين أسلوبين من الإنتاج أحدهما يرتكز على الارتباط بالأرض وحيازتها وزراعتها والآخر يتميز بامتهان الرعي وحياة البداوة (سمير أمين،1981،17).

يذكر بعض المؤرخين أن الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا كان نقطة تحول في انتشار ظاهرة البداوة.

فخلال القرون الثلاثة الأولى استقر العرب الفاتحون والأمازيغ المستعربون في المدن القديمة والحديثة تاركين الأرياف للفلاحين الأمازيغ ، فحافظوا على ازدهارها وطابعها الزراعي، لكن تدفق القبائل الرحل من بني هلال وبني سليم..الخ (في القرن 11) وتحالفهم مع البدو الأمازيغ في الجنوب ثم تخطيهم اللمس (limes) بقوة السيف بدأ الطابع الرعوي يأخذ في الانتشار(سمير أمين،1981،18)

يقول استوبلون (ESTOUBLON) وليفي بور (LEFEBURE) يعيش ثلثا السكان المحليين في الواقع من حياة الرعي، يوفر القطيع لا سيما الماعز الحليب الذي يشكل الطعام الأساسي للعربي وعائلته ويستخدم صوف الخروف لصنع الثياب والبرنس كما يستعمله بعد مزجه بالوبر لتحسين الخيمة مسكن البدوي ، هكذا نفهم أهمية الخراف والماعز في حياة أبناء المنطقة "(عدي الهواري،1983،18).

لكن هذا لا يعني أن الحياة الحضرية قد تلاشت ،وأن الملكية الخاصة والطابع الزراعي لم يعد موجودا ، وإنما هي فكرة روج لها الاستعمار من أجل أن يضم إلى أملاك الدولة الاستعمارية أكبر قسم من الأراضي.

ولكن الحقيقة التي يجب أن تذكر أنه خلال الفترة التركية وبفعل الهجمات الأوربية –خاصة الإسبانية منها- ثم السياسات الجبائية جعلت المزارعين يتخلون أحيانا عن الزراعة وحياة الاستقرار ويلجأون إلى تربية الماشية وحياة الترحال ليصبحوا سريعي الانتقال والهروب من بلاد البارود وليكونوا في منأى عن ظلم وتعسف الحكام.

وبذلك لم يبق من المناطق المحافظة على الطابع الزراعي سوى فحوص المدن والمناطق الجبلية في بلاد القبائل والشمال القسنطيني والتيطري ومتيجة وفي بعض الأودية في جبال الأوراس والونشريس (ناصر الدين سعيدوني،1986،22)

6-4 البنـــاء الاجتمـــاعي أثناء الاحتلال الفرنسي وسياسة التفكيك الاجتماعي والاقتصادي

بعد الاحتلال الفرنسي مباشرة بدأت فرنسا في تنفيذ سياستها الاستعمارية ، وبرزت سياسة الاستيطان الجماعي العنيف منذ الوهلة الأولى ،"فحالما احتلت مدينة الجزائر أنقض على البلاد رف من البشر المتوحشين تكسب بالمتاجرة بأبنية المدن وحاولوا احتكار الأرض وقطع الغابات"(أجرون،1982،41).

فكانت الجماعات الأولى التي استقرت بالجزائر تتشكل من جنود وضباط الحملة العسكرية الأولى (1830) وتمكن البعض منهم من شراء الأراضي بأبخس الأثمان من أصحابها الفارين تحت ضغط المستوطنين لتتواصل بعد ذلك عمليات الإستيلاء وبشتى الطرق والوسائل.

6-4-1 البناء الاجتماعي للريف وسياسات فرنسته

كان الاهتمام الأول منصبا على القطاع الزراعي ، باعتبار الزراعة النشاط الاقتصادي السائد ، مستهدفة الاستحواذ عليها ولتعيد تشكيلها في قالب جديد يتماشى وسياستها الاقتصادية الاستعمارية ، وفي تطرقنا لهذه الفترة سوف يكون التركيز على حركة الاستيطان والسياسات التي سلكها الاستعمار في فرنسة الأرض ونتائج هذه السياسات اجتماعيا واقتصاديا.

6-4-1-1 فرنسة الأرض وسياسة الإستيلاء

يعتبر الاستعمار الفرنسي للجزائر استعمار استيطان لا مجرد استعمار استغلال ومن ثم انتقلت جموع كثيرة من الأوروبيين واستوطنوا الجزائر.

ولتحقيق هذا الاستيطان اعتمد الاستعمار على شتى الأساليب والممارسات هادفا زعزعة المجتمع وضرب توازنه الاجتماعي للإستيلاء كلية على أرضه ومن هذه السياسات

6-4-1-2 التشريع العقاري:

لعبت التشريعات العقارية الاستعمارية دورا في انتزاع الملكية العقارية ومصادرة الأراضي لتوزع على ملاكين جدد استقدموا من مناطق مختلفة من أوربا

وخلال فترة قصيرة تم إصدار عدة تشريعات لتتم بمقتضاها عدة مصادرات وانتزاع الملكيات :(حسن بهلول،1976،125) .

1) قرار مصادرة أراضي العرش في سنة 1832.

2) مرسوم 22 جويلية 1884 والتي حدد الوضعية القانونية للجزائر بالنسبة لفرنسا والأراضي التي ستطبق عليها النصوص التشريعية.

3) قرار أكتوبر 1844 لمصادرة أراضي الأوقاف.

4) قرار 3 جويلية 1846 لمصادرة أراضي القبائل الرحالة.

5) مرسوم 21 أوت 1846 الخاص بمصادرة الأرضي التي ليس لها سندات ملكية، وكذا الأراضي البور.

6) قرارات 1871 لمصادرة أراضي الأشخاص الذين ساهموا في ثورة المقراني والشيخ الحداد وغيرهم.

هذه القرارات والمراسيم وغيرها زعزعت توازن المجتمع بشكل خطير وراحت الأرض تشهد تناقص تدريجيا ، وقد ترتب عن ذلك استحواذ المعمرين لأكبر من 2.700.000 ه (حسن بهلول،1976،126) .

ولكن نهب الاستعمار للأراضي كان كبيرا، حتى أن هذه القوانين والمصادرات رأوا فيها أنها لم توفر لهم إلا النزر اليسير فجاء قانون وارنيي (warnier) في 1873/07/26 ليخضع جميع الأراضي إلى التشريع الفرنسي وليدعم تلك المصادرات الجماعية وبهدف فرنسة كل الأراضي(عدي الهواري،1983،66).

وإذا كانت عملية انتزاع الملكية قد أخذت في التقلص بعد تطبيق قانون 1926 فلإصطدامها بالحدود الطبيعية للأرض ، حيث استولى المعمرون على أجود الأراضي ، وزحزحوا المواطنين نحو المناطق الجبلية الجرداء ، أو مناطق النجود المتاخمة للصحراء ، إضافة إلى تزايد الاهتمام بالاستثمار في القطاع الصناعي والتوجه نحو هذا القطاع.

ولعل أكثر ما يعطينا صورة عن تطور قطاع المعمرين هذا الجدول الإحصائي

جدول رقم(1) يبين تطور قطاع المعمرين

السنة	المساحة (بالهكتار)	الرقم القياسي للتطور
1850	115.000	100
1880	1.245.000	1082,6
1900	1.912.000	1662,6
1920	2.581.000	2244,3
1940	3.045.000	2647,8
1954	3.028.000	2633،0

Djilali sari 1970 97

3-1-4-6 تعميم الملكية العقارية الفردية:

استهدفت جميع القوانين العقارية تكوين الملكية العقارية، ليس باعتبارها شكلا أعلى تطورا أو دفعها لحالة الركود التي يعرفها المجتمع الجزائري،وإنما كان الهدف سهولة إمكانية التخلي عنها للمستعمرين لقاء بعض من المال ، وفي هذا المعنى نقرأ اقتراح أحد الحكام المحليين على الحاكم العام "تكوين الملكية فورا

وإقرار الحرية الفردية المطلقة في عمليات بيع الأراضي وذلك بحيث تنتقل تسعة أعشار الأراضي في سنة واحدة إلى أيدي الأوربيين.(عدي الهواري،1983،67)

وفي هذا الموضوع كتب كارل ماركس في مذاكراته في سياق تعليقه على أسلوب الإنتاج الزراعي في الجزائر ليتبين الهدف من السياسة الاستعمارية في الاستيلاء على الأرض"...وقد اعتبر الفرنسيون أن الملكية المشتركة تشجع على انتشار الشيوعية في الأذهان...لما فيها من مقومات التماسك الاجتماعي الفعالة...وأنها خطر على الجزائر وعلى فرنسا نفسها ولهذا فرض الاحتلال على الجزائريين أن يقوموا بتوزيع الأراضي وتقسيمها لتحقيق هدفين:

فالهدف الأول: هو إضعاف الروح الجماعية بين الجزائريين حيث أن توزيع الأرض خير وسيلة للقضاء على وحدة القبيلة التي ستبقى دائما على استعداد للثورة ما دامت محتفظة بوحدتها وقوتها.

والهدف الثاني: هو اتخاذ مسألة توزيع الأراضي طريقة لنقل هذه الأراضي إلى أيدي المعمرين الأوربيين"(حسن بهلول،1976،127).

وإذا كان كارل ماركس قد أورد هذا التحليل دفاعا عن أفكاره وطروحاته الشيوعية ، فإنه كان على جانب من الصواب لان كل السياسات والممارسات التي قام بها المحتل مشت في هذا الاتجاه.

وهكذا دمر تكوين ونشوء الملكية الفردية العلاقات الاجتماعية القديمة دون خلق علاقات اجتماعية أخرى أرقى منها نوعيا، وتحولت التشكيلة الاجتماعية إلى مجتمع كولونيالي حيث تتمفصل بني اجتماعية مختلفة (عدي الهواري،1983،65)

6-4-1-4 تفتيت القبائل وانشاء الدوار:

كان الاستعمار يدرك أن القبيلة هي العائق الأساسي أمام تحقيق أهدافه التوسعية ، فجاء قرار مجلس الأعيان لعام 1863 بتوزيع القبائل على تجمعات

اصطناعية تسمى الدوار، ففكك بذلك إطارا اجتماعيا كان لانهياره الأثر السيئ ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب ،بل على الصعيدين الاجتماعي والنفسي أيضا

والقبيلة أو العرش يتشكل من مجموعة من العائلات تنحدر من جد واحد ، ولذلك فهم يعتبرون إخوة ، وهذه الرابطة الدموية من شأنها تقوية الصلة الاجتماعية وزيادة التماسك الاجتماعي الأمر الذي يرهب الاستعمار ويدفعه للعمل بكل الوسائل من أجل تفكيك هذا النظام الاجتماعي لتسهيل السيطرة عليه (PIERRE BOURDIEU1985 13)

ويتشكل الدوار من مجموع غير متجانس من بقايا القبائل المفتتة أريد به أن يكون البديل للقبيلة التي ظلت تعادي الاستعمار، فمكن هذا الكيان المجرد التعسفي من تطبيق السياسة الاستعمارية بواسطة شخصيات طيعة حلت محل زعماء القبائل.(عدي الهواري،1983،65)

6-4-2 البناء الاجتماعي الحضري والسياسة الاستعمارية اتجاهه:

لم تكن البنية الاجتماعية الحضرية بمنأى عن سياسة التفكيك، فقد استمرت سيرورة تفكيك النسيج الاجتماعي للمجتمع وبطرق وأساليب شتى لعل أهمها:

6-4-2-1 تدمير الصناعات التقليدية:

لقد بدت معالم انحطاط الصناعة التقليدية مع بداية الاحتلال الفرنسي فقد أدت سياسته إلى تدمير شروط إعادة إنتاج النظام الحرفي وتحويل العمال المباشرين إلى كادحين.

فعلى المستوى التشريعي وفي عام 1868 أصدرت السلطة الاستعمارية الفرنسية قانون إلغاء النظام الحرفي، وعلى المستوى التشريعي كان توسيع دائرة التبادل والتوجه نحو التصدير، إن ارتفعت أسعار المواد الأولية بالنسبة للحرفيين فكان هذا الواقع أن ألحق ضررا كبيرا بالصناعة التقليدية.

إن تطور وسائل النقل ،وتأسيس المصارف وغرف التجارة ، وتدفق رؤوس الأموال ،أدى إلى تضاعف البيع والشراء، فانتزعت المواد الأولية لصالح الصناعة الأوروبية التي شرعت ترسل منتجاتها المصنوعة وتقدمها للاستهلاك المحلي.

فكانت هذه المنافسة غير المتكافئة كارثة بالنسبة للإنتاج المحلي ، مما أدى بحرفي الجزائر إلى التخلي عن مهنتهم وإقفال الورشات والدكاكين وهجرهم المدن والكثير منهم لجأوا إلى تونس والمغرب(عبد اللطيف بن أشنهو،1979،244-245).

6-4-2-2 الصناعة المحدودة:

إذا كانت الصناعات التقليدية قد اضمحلت بفعل المنافسة الشرسة وغير المتكافئة من قبل الصناعة الحديثة، فإن هذه الأخيرة مصدرها أوروبا وفرنسا.

ذلك أن الصناعة المحلية تميزت بضعف التراكم الرأسمالي ، لأنها اقتصرت على النشاطات التي تحقق حاجات المصانع الفرنسية، فكانت مقتصرة على قطاعي الصناعات التحويلية (تحويل الإنتاج الزراعي)، والصناعات الاستخراجية، كما كانت الغلبة في ذات الوقت لصالح الرأسمال التجاري على حساب الرأسمال الصناعي.

إن المتتبع للواقع الصناعي مع حلول القرن العشرين يلاحظ ضعف الحجم المتوسط للمؤسسات التي لا تستخدم أكثر من 5 عمال مأجورين وأن أعلى متوسط كان في صناعة النسيج حيث تتقاسم 619 مؤسسة ما يقارب 29500 عاملا بمتوسط حسابي 47 أجيرا (عبد اللطيف بن أشنهو،1979،21).

إن واقع العمالة يبرز أن هناك 120.000 عاملا مستقلا و 463187 أجيرا، وأن هؤلاء المستقلين هم إما حرفيون أو تجار صغار يستخدمون أقل من 30.000 عاملا أجيرا. وعلى مستوى التصنيف المهني ظل الجزائريون يشكلون 95% من العمال اليدويين، 68% من الاختصاصيين لكنهم لا يشكلون سوى 17.6% من الفنيين، 7.2% من الوظائف العليا (اجيرون،1983،134)

3-4-6 النتائج الإجتماعية والإقتصادية للسياسة الإستعمارية:

لا شك أن مختلف الأساليب والوسائل التي انتهجها المستعمر من أجل الإستلاء على الأرض– وإن اختلفت بين فترة وأخرى- لم تخل من العنف والإجبار فكانت تعاليمهم "احتلوا البلد بالسيف والمحراث" (*).

وبذلك تمت السيطرة على ما يزيد عن 2700.000هـ وانقسم القطاع الفلاحي في الجزائر إلى قطاعين متميزين ، فكانت البداية التاريخية لنشوء ازدواجية زراعية ظلت لصيقة بالقطاع حتي بعد الاستقلال ، وهذان القطاعان هما:

_ القطاع الزراعي التقليدي : وهو خاص بالجزائريين ويضم ما تبقى من الملكيات الفردية وأراضي العرش والأوقاف ، وتمارس فيه الزراعة بطرق ووسائل تقليدية.

_ القطاع الزراعي الحديث : ويشمل المساحات التي استولى عليها المعمرون والواقعة في السهول الخصبة ، وتمارس فيه الزراعة بطرق ووسائل متطورة.

وبصورة عامة فإن الوضعية التي آل إليها الفلاح الجزائري تبرزها الإحصائيات الفلاحية لسنة 1951-1952 حيث تشير الإحصائيات إلى أن 438483 استغلالية تابعة للجـزائريين، وأن 69 % من مجموع الاستغـلالات تقـل مسـاحتها عن 10هـ (Djilali sari 1970 97)

وهكذا فإن المتأمل في البنية الاجتماعية في الأرياف الجزائرية يخلص إلى تمركز قوى الملكية للأرض بين أيدي برجوازية أوربية وجزائرية وفي المقابل إلى حركة تكديح عميقة في وسط السكان الجزائريين(عبد اللطيف بن أشنهو،1979،291).

ويمكن أن تصنف إلى :

(*) كتمة مأثورةعن المرشال بوجو

أولا: البرجوازية العقارية :

1) - البرجوازية العقارية الكبرى: وتتألف من الملاكين الأوروبيين الكبار وللأكبر من 100 هــ ويشكلون الفئة المسيطرة اقتصاديا وسياسيا.

2)-البرجوازية الوسطى: وتضم الملكين الأوروبيين لمساحات ما بين 10-50 أو 100 هــ أو المستأجرين للأراضي من كبار الملكين، وإذا كان بالإمكان إدراج بعض الملاكين الجزائريين ضمن هاتين الفئتين اقتصاديا إلا أنهم مبعدون سياسيا بحكم الواقع الاستعماري.

3)-البرجوازية الصغيرة:و تتقسم إلى شريحتين متميزتين:

- برجوازية صغيرة أروبية: وهي متخصصة في الإنتاج السلعي و تتمركز حول المدن الكبرى.

- برجوازية صغيرة جزائرية: فهي ذات ملكيات صغيرة .

ونظرا لسيطرة الطبقة التجارية و تقلبات الطقس والصعوبات المختلفة تلجأ إلى المرابين مما يؤدي إلى نزع الملكية ليجدوا أنفسهم يبيعون قوة عملهم للأوروبيين أو يصبحون خماسين أو يهاجرون نحو الداخل أو الخارج.

ثانيا: جماهير كادحة

كشفت عملية نزع الملكية العنيفة للفلاحين عن بروز تكديح واسع ففي سنة 1910 تجاوز عدد الفلاحين غير المالكين بكثير عدد المالكين ، وإذا أضفنا لهم المالكين لقطع صغيرة تظهر هذه الشريحة أكثر اتساعا.

وفي سنة 1830 كان هناك 78.8 % أي ثلاثة أرباع سكان العاملين في الزراعة هم من الفلاحين الفقراء أو الفلاحين الذين لا يملكون أرضا.

وفي هذا المجال أيضا نشير أن عدد الخماسين والعمال الزراعيين قد تزايد من سنة 1910 ، و أن قسما كبيرا من هؤلاء العمال الزراعيين هم عمال موسميون، يشتري المعمر قوة عملهم عند الحاجة ثم يبعدهم دون أي ارتباط بهم.

أما الخماسون فيحتلون ضمن الجماهير الكادحة موقعا خاصا لأنهم يشكلون الشريحة الأكبر عددا والأكثر خضوعا للإستغلال.

وفي الأخير كان لهذه السياسة الاستعمارية آثارا وانعكاسات على أكثر من صعيد.

فعلى صعيد الاستثمار فقد وجه إلى المجال الزراعي بعد تركيز الملكيات الزراعية في أيدي المعمرين، ولم يبد أي اهتمام بإقامة الصناعات التي من شأنها تنمية البلاد، وعلى مستوى التشغيل فإن السمات التي طبعت العمل الاجتماعي هي التميز بالموسمية، وندرة العمل في القطاعات غير الزراعية ، وفي ظل الظروف القاسية وبالتالي انتشار البطالة – بشتى أنواعها- بين السكان وبشكل فضيع.

وإزاء ذلك فإن الهجرة بأشكالها واتجاهاتها شكلت الواقع الأكثر مرارة سيما في السنوات 1930 م – 1948م ، وبفعلها تراكمت أكواخ من القصدير حول المدن اكتظت بالفلاحين الباحثين عن لقمة العيش، إلا أنه سجلت خلال هذه الفترة موجة من الهجرة العكسية من المدينة إلى الريف لأن المهاجرين تأكد لديهم أن الهجرة لم تكن حلا لمشكل البطالة (عبد اللطيف بن أشنهو،1979،103

الفصـــــل الســـــابع

البناء الاجتماعي بعد الاستقلال وسياسات التنمية

7-1 المجتمع الجزائري غداة الاستقلال

7-2 السيـــاســـات التنمـــويـــة وإشكـــالاتها

7-2-1 التنميـــــة الـــــزراعيـــــة

7-2-2 التنميـــــة الصـــــناعيـــــة

7-2-3 التنميـــــة الاجتمـــــاعيـــــة

7-3 النتـــائج الاجتمـــاعية والاقتصـــادية للسيـــاســـات التنموية

1-7 المجتمع الجزائري غداة الاستقلال

في نوفمبر 1954 انطلق الكفاح المسلح بعد احتلال استيطاني بغيض فخاض الشعب الجزائري حرب ضروسا دامت سبع سنوات و تحقق الانتصار.

جاء الاستقلال ليجد هذا الشعب نفسه على حافة الهاوية ، فالخسائر البشرية فادحة، والقرى مدمرة، والحقول بورا، والقطعان مبادة، ويجتازأكثرمن 500 ألف لاجيء جزائري الحدود المغربية التونسية عائدين إلى بلدهم . ونجد أكثر من مليوني عاطل عن العمل .

من ناحية أخرى غادر الجزائر 800.000 معمرا، ليتركوا أكثر من مليون هكتار مهجورة، بعد أن كانوا يملكون الجزء الأساسي من وسائل الإنتاج في الزراعة و الصناعة والتجارة والنقل و غيرها.

و هكـــذا رافـــق الاستقـــلال اضطراب في البنى الاجتماعية و الاقتصادية و بدت سمات التخلف بارزة ، فالصناعة الزراعية ضعيفة و عدد العاملين في الزراعة كبير، و بصورة عامة اقتصاد هش وتابع.

في ظل هذه الظروف الاستثنائية و في مقابل هذه الصورة الكالحة ، كان في صفوف هذا الشعب المحروم رجـــال عرفوا كيف يطورون تجربة اقتصاديـــة و سياسية و يخلقون أمة و دولة و اقتصاد و علاقات اجتماعية جديدة (مازواييه،1970، 271 ــ273)

كانت الانطلاقة على المستوي النظري بما تضمن برنامج طرابلس من إعطاء أهمية كبرى للزراعة و تحديد عناصرها(إصلاح زراعي، تحديث الفلاحة المحافظة على الثروة العقارية) و بالاعتماد على منع بيع الأراضي و مجانية توزيعها على الفلاحين و إنشاء التعاونيات....الخ (ح.ج.ت.و،1982،86)

إن الوضع الزراعي غداة الاستقلال و المورث عن العهد الاستعماري و ما آل إليه بعد الرحيل الجماعي للمعمرين اقتضى اتخاذ عدة تدابير عملية و عاجلة.

كانت أولى الإجراءات حملة الحرث للموسم 62-63، ففي مواجهة الظروف الصعبة والناجمة عن الهجرة الجماعية وأعمال التخريب لوسائل الإنتاج الفلاحية وبدافع من الحماس الوطني، شنت مهمة حرث واسعة النطاق، عبئت لها كل الوسائل والإمكانيات (1500 جرار) ورجال من مختلف الشرائح، فتوجت بنجاح باهر (بذر أكثر من 3 مليون هــ) فكان الموسم كريما جدا (23 مليون قنطار من الشعير والقمح)([مارسال مازواييه،1970 ،274-275])

ومن التدابير الأخرى لمواجهة الوضع الاستيلاء على المزارع التي يستغلها المعمرون وفق سرية تامة وبتدخل جيش التحرير الذي طوق المزارع منعا للتخريب فكانت هذه العملية بمثابة نواة لقيام التسيير الذاتي [(عمر صدوق،1988،10)]

7-2 السياسات التنموية وإشكالاتها

كان الخيار الاشتراكي للجزائر أن أفضى إلى سياسات تنموية سارت في نفس الاتجاه الاشتراكي إيديولوجية وممارسة ، واتخذت من بعض التجارب والفلسفات سبيلا .

فاستوحت تجربة التسيير الذاتي من التجربة اليوغسلافية ، وتبنت سياسة صناعية متأثرة بالمدرسة الفرنسية ، و بخاصة أعمال"(ف. بيرو)" حول أقطاب النمو، و بمقاربة(دستان دي برنيس) المبنية على الصناعة المصنعة .

و قد هدف هذا الخيار الاشتراكي للتنمية إلى التطور الاقتصادي و العدالة الاجتماعية من أجل القضاء على الاستغلال و الظلم الذي تعرض له الشعب الجزائري خلال الفترة الطويلة من الاستعمار.

إلا أن هذه الاشتراكية قد فشلت و تكرس هذا الفشل بالنتائج السيئة المسجلة في الاقتصاد وبجهاز بيروقراطي في التسيير لتولي الجزائر وجهتها نحو النظام الرأسمالي وفلسفته الليبرالية .

وسنقوم في المحاور الموالية باستعراض تلك السياسات التنموية بنجاحاتها وإخفاقاتها.

7-2 -1 التنمية الزراعية:

في إطار التنمية الزراعية سوف نتناول :

- تجربة التسيير الذاتي.
- تجربة الثورة الزراعية .
- إعادة تنظيم القطاع الزراعي .
- القطاع الخاص وموقعه.
- تجربة استصلاح الأراضي الزراعية .
- إنعاش القطاع الزراعي .

7-2-1 -1 تجربة التسيير الذاتي في القطاع الفلاحي:

قام أسلوب التسيير الذاتي في الجزائر بصورة تلقائية، إذ بعد الهجرة الجماعية للأوروبيين والتي أحدثت فراغا كبيرا كان يمكن أن يهز البناء الاجتماعي والاقتصادي للبلاد جاءت مبادرة العمال الزراعيين في مواصلة العمل والإحلال محل هؤلاء الأوروبيين.

فخلافا للتسيير الذاتي الذي ظهر في اوروبا حيث ظهر في الجزائر في ظروف صعبة وفي مرحلة تاريخية متميزة عن طريق المبادرات التلقائية للعمال وذلك قبل ظهور القوانين المنظمة وذلك استجابة للضرورة الملحة بعد المغادرة الجماعية للمعمرين وهذا ما جعل العمال يتسارعون للتصدي لكل التحديات في غمرة الاستقلال فكانت التجمعات تلقائية على مستوى الوحدات الاقتصادية من أجل استمرارية تسيير هذه الوحدات التي تعتبر الدعامة الأساسية للاقتصاد الوطني وقت ذاك(Ben amrane Djilali 1980 99)

ولذا يمكن أن نقول أن تجربة التسيير الذاتي في الجزائر لم تظهر كفكرة ونظام إلا أثناء مؤتمر طرابلس (جوان 1962) حيث طرح الوضع الزراعي للمناقشة فجاءت هذه التجربة كحل للإشكال القائم حيث كانت الخيارات (حسن بهلول،1976 ،301 ــ302):

1 ــ بيع أو تأجير المزارع الشاغرة للجزائريين ، ولكن لوحظ أن هذا لا يخلوا من مخاطر سياسية واقتصادية، اجتماعية لأنه يفتح الباب أمام توسيع الرأسمالية العقارية.

2 ــ توزيع هذه الأراضي على الفلاحين الفقراء ولكن سجل إن هناك عقبات فنية واقتصادية علاوة على تفتيت المزارع الكبرى.

3 ــ التسيير الجماعي تحت إشراف الدولة.

ونتيجة لتلك المخاطر أن تجسد الخيار الثالث وأقيم نظام التسيير الذاتي .

مرت هذه التجربة بمراحل مختلفة ، ومع تاريخ 1963/10/02 أصبح هذا القطاع يغطي مساحة 2.632.000 هـ بعد أن كانت مستغلة من طرف 22000 معمرا(محمد السويدي،1986 ،123) .

والتسيير الذاتي للمزارع كنوع من الإصلاح الزراعي –فقد كان وسيلة لتغيير العالم الريفي وأداة لتطويره وازدهاره وهو يقوم على مبادئ رئيسية : (عمرصدوق،1988،11)

ـ أنه تنظيم سياسي اقتصادي اجتماعي يفضي محتواه الإيديولوجي إلى الاشتراكية .

ـ مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

ـ اللامركزية في التسيير.

أما هياكل وأجهزة التسيير الذاتي فهي:

ـ الجمعية العامة : وتضم جميع عمال المزرعة

ـ مجلس العمال : وينتخب من طرف الجمعية العامة

ـ لجنة التسيير : وهي هيئة منتخبة أيضا

ـ رئيس المزرعة: يعين من طرف الوزارة (وزارة الفلاحة).

والجدير بالملاحظة أن هذه التجربة لم تدم طويلا حتى بدأت المساوئ تطفو على السطح ولعل أبرز هذه المساوئ الطابع العشوائي والارتجالي الذي اتسمت به التجربة.

وإذا كانت التجربة قد تم تبنيها من طرف السلطة فقد ولدت إحراجا لدى الكثير من الفئات الاجتماعية وأدى إلى تبلور المصالح الطبقية ، فالأعضاء البرجوازيون في الحكومة منهم من استقال ومنهم من انتقل على المعارضة (عبد العالي دبلة،1989،157)

وفي مستوى الوحدات الإنتاجية فقد أفرزت مراسيم التسيير فئات بيروقراطية أخذت من الفلاحين كل سلطة وكل امتياز وحولتهم إلى مجرد أدوات تنفيذية على مستوى الإنتاج ،وفي الفوضى والصراعات سواء على مستوى السلطة أو على مستوى الأبنية الاجتماعية فقد تدنى الإنتاج وراح ينخفض من سنة إلى أخرى.

وعموما يمكن القول أن خصوصية الوضع الزراعي في الجزائر غداة الاستقلال يكمن في أن العلاقة لم تكن صراعا بين المالكين لوسائل الإنتاج والبروليتاريا وإنما بين فئات بورجوازية على التصرف بالأملاك الشاغرة كفريق يطرح حلا رأسماليا وبين فريق وجماهير الفلاحين الذين يطرحون التأميم والتسيير الذاتي(عبد العالي دبلة،1989،163).

وإذا كان هذا الصراع قد حسم لصالح الجماهير الفلاحية بانقلاب 19 جوان 1965 فإن المظاهر السلبية لانخفاض الإنتاج وبروز ثغرات تتعلق بالتسيير والتنظيم وتفشي ظاهرة اللامبالاة جعلت هذا التنظيم والتسيير عديم الأثر من الوجهة السياسية والاقتصادية والاجتماعية . فكان على الدولة أن أصدرت عدة قرارات ومراسيم إصلاحية خلال السنوات 1966، 1968، 1969، 1971، 1772، 1975، لكن في حقيقة الأمر كانت عبارة عن إصلاحات مست الشكل دون المضمون (Benamrane Djilali 1980 101) ، ومن ثم ظلت تلك السلبيات لصيقة بالتنظيم لأن إرادة التغيير عن طريق النصوص القانونية أثبتت التجربة عدم جدواها.

7-2-1-2 الثورة الزراعية:

إذا كان قطاع التسيير الذاتي قد نما في الأراضي الخصبة و في مساحة تتعدى المليوني هكتار (أي 3/1 الأراضي الصالحة للزراعة) فإن ما يدعي بالقطاع التقليدي بقي في الجبال والسفوح الرديئة، فبالإضافة إلى هذا الاختلال في تقسيم

مصادر الثروة وفي توزيع الأرض هناك اختلال في مستوى القطاع التقليدي نفسه والناجم عن التفاوت في الملكية الخاصة.

ونتيجة لهذه الأوضاع جاءت الثورة الزراعية كعملية ثورية لتقضي على هذه الإختلالات، ولتضع حدا لمظالم تاريخية طالما عانى منها الفلاح الجزائري.

والقراءة المتأنية لميثاق الثورة الزراعية تفضي إلى إدراك فلسفتها ومضمونها وطرق تطبيقها والتي نوجزها فيما يلي:

ـ ضرورة الثورة الزراعية :

جاء في ميثاق الثورة الزراعية أنها ضرورة اقتضتها عدة عوامل: (وزارة الفلاحة،1972 ،11ـ17)

ـ التوزيع الغير المتساوي للأرض:

حيث استحوذ قطاع التسيير الذاتي على ثلث المساحة الصالحة للزراعة، بينما لا يشغل إلا 135 ألف عاملا، في حين أن الثلثين الباقيين يعيش عليهما ما يزيد عن الخمسة مليون نسمة ويعمل بهما 1100.000 فردا إلى جانب وجود مساحات كبيرة يملكها أشخاص لا يمارسون مهنة الفلاحة.

ـ مخلفات الاستعمار:

إن الخلل في توزيع الأراضي مردة الاستعمار الاستيطاني ، وكيف كانت عمليات المصادرة والبيع تحت الضغوط والفاقة وما قام به بعض عملاء الاستعمار من الاستحواذ على الممتلكات بطرق غير مشروعة ، وعليه فإنه من العدالة إعادة هذه الأراضي إلى الفلاحين أصحابها الشرعيين.

ـ الظروف الغير مستقرة بالنسبة لاستغلال الأرض: هذا الوضع يتطلب تطوير حوالي 70% من المستغليين الزراعيين وتقديم لهم يد المساعدة وهذا لا

يتأتى إلا في إطار تنظيم يمكنهم من الاستفادة من طرف الدولة ويقضي على جميع أشكال الاستغلال.

ـ أهدافـــــها:

إن ثورة الزراعية ليست مجرد عملية تأميم وتوزيع ولا مجرد عملية تجديد التقنيات بل تستهدف (عمر صدوق،1988،16):

ـ أحداث التغيير الجذري والتحويل العميق للريف.

ـ إعادة توزيع الأراضي وتنظيم المزارعين ووضع شروط ترقيتهم وإدماجهم في مجهود تنمية للبلاد.

ـ قلب الأوضاع السائدة للملكية العقارية الواسعة وضمان حقوق المستغلين الصغار ووضع حد لحالات الإهمال.

ـ تصفية الاستعمار والقضاء على أشكال الاستغلال والعمل على أساس مبدأ (الأرض لمن يخدمها)

ـ سير العملية ونتائجها:

تم تطبيق الثورة الزراعية عبر مراحل ، حيث انطلقت في شهر جانفي من عام 1972 في مرحلة أولى، لتشمل عمليات الشرح والإحصاء وتصنيف الملكيات الزراعية وإنشاء الأجهزة والهيئات ، وتواصلت في سبتمبر من نفس العام لتتناول إجراءات التأميم والتوزيع على المستفيدين وإنشاء التعاونيات المختلفة .

وهكذا تمخضت العملية عن ميلاد ما يقرب من 5000 تعاونية إنتاجية تتربع على مساحة 1.10.000 هـ من الأراضي الصالحة للزراعة، وإقامة العديد من هياكل الدعم والإسناد.

وقد استفاد منها ما يقرب من 100.000 مستفيدا، إلا أن هذا العدد ما أنفك يتناقص ليصل إلى 80.000 مع نهاية سنة 1981(وزارة الفلاحة، م . إحصائيات،ع 17،1984).

وللتقييم نشير إلى أن الإصلاحات التي أتت بها الثورة الزراعية بالرغم من التجنيد المادي والبشري الذي حضيت به ، لم تكن في مستوى الطموحات وربما يعود ذلك إلى الصعوبات والضغوطات التي كان يعانيها الفلاحون من جراء الروتين البيروقراطي، ثم موقف البورجوازية من الثورة الزراعية حيث انتقلت بعد تأميم أراضيها إلى الجهاز الإداري وإلى ميدان التسويق فشكلت بذلك عقبة أمام الفلاحين المستفيدين.

ويذهب البعض الآخر إلى أن الثورة الزراعية هي قبل كل شيء عملية سياسية وأيديولوجية من طرف النظام وتستجيب لإرادة السلطة ولا تمثل بأي شكل من الأشكال تحركا عفويا للفلاحين.(عبد العالي دبلة،1989،184)

وإضافة إلى ذلك هناك سوء تطبيق النصوص والارتجال في إنشاء وتشكيل التعاونيات والجري وراء الكم على حساب الفعالية.

والواقع أن فشل التجربة كان نتاج عوامل متعددة ومتشابكة، وأن مرد هذا الفشل يعود أساسا إلى افتقادها إلى عنصر التمليك والذي يعد خير حافز للنشاط الإنساني.

7-2-1-3 تنظيم القطاع الزراعي:

لقد تمثلت عملية تنظيم القطاع الزراعي في الاجراءات التالية:

7-2-3-1 إعادة هيكلة القطاع الزراعي العمومي:

ظلت السياسات التنموية للزراعة خلال العشريتين لما بعد الاستقلال تهدف إلى إنشاء هياكل ووحدات مختلفة في إطار من نظام وتوجه واضحا ا لمعالم ، أما المراحل التي تلتها فتوجهت بعمق نحو الهياكل ومدى فعاليتها ضمن الواقع الجديد.

وفي هذا السياق عرف القطاع الزراعي عدة إصلاحيات وتجسدت في عمليات إعادة الهيكلة لهذا القطاع.

فإعادة هيكلة القطاع العمومي شهد عمليتين ،حيث جرت العملية الأولى عبر مرحلتين مست العملية الأولى القطاع المسير ذاتيا في مرحلة أولى ثم قطاع الثورة الزراعية في مرحلة ثانية، في حين شملت العملية الثانية القطاع الزراعي بشقيه (المسير ذاتيا- الثورة الزراعية) ، وهي ما عرفت بعملية تنظيم المستثمرات الفلاحية.

وبهذه العمليات فككت المزارع الاشتراكية البالغ عددها 3429 مزرعة إلى ثلاث أشكال تنظيمية هي :(حسن بهلول،162،1993)

ـــ مستثمرات فلاحية جماعية وعددها 22356 مستثمرة.

ـــ مستثمرات فلاحية فردية وعددها 5677 مستثمرة.

ـــ مزارع نموذجية وعددها 199 مزرعة.

وتعود هذه الإجراءات إلى أن القطاع المسير ذاتيا ظل يعاني من عجز مزمن وبيئة قاسية حتى فقد روح التسيير الذاتي وأصبح مجرد إجراء ، فجاءت عملية إعادة الهيكلة هادفة إلى تطهير الوحدات وتحدد مساحتها وتنظم تسييرها والوصول إلى إنشاء وحدات اقتصادية قابلة للاستثمار.

أما إعادة هيكلة قطاع الثورة الزراعية فتهدف إلى تطوير القطاع وتشجيع مبادرة المنتجين.إلا أن هذه الإجراءات لم تكن كافية لتحقيق الفعالية الاقتصادية المتوخاة.

ومع اشتداد حدة الأزمة الاقتصادية وتزايد الاحتياجات الوطنية في مجال المواد الغذائية عادت فكرة إعادة الهيكلة من جديد، وفي شكل جديد يكون أكثر مرونة وفعالية مستهدفـــا : (عمرصدوق،1988،70)

ـــ تحديد قواعد استغلال الأراضي الفلاحية.

ـــ تحديد حقوق وواجبات ومسؤولية المنتجين وفق متطلبات الفعالية الاقتصادية.

ـــ توزيع عقاري للمستثمرات يسهل التحكم فيها واستغلالها.

وبالرغم من المرونة والفعالية التي تميزت بها المستثمرات، إلا أنه يبدو أن المشكلة ليست في حجم المستثمرة بقدر ما هي في ضعف الثقافة الجماعية بين المنتجين.

أما ما كان يسمى بقطاع الثورة الزراعية فإن الإصلاحات توالت عليه متسارعة لتنتهي عند إعادة الأراضي المؤممة إلى مالكيها.

7-2-3-2 تشجيع القطاع الخاص الزراعي وإعادة الاعتبار إليه:

إن الحديث عن القطاع الخاص ودوره في مجموع الزراعة يستلزم الإشارة إلى أنه لم يكن وليد الاستعمار الفرنسي ، بل يمتد وجوده إلى أعماق التاريخ ، لأن الفلاح الجزائري عرف الملكية العقارية الفردية منذ أن عرف حياة الاستقرار بالرغم من أنه كان يجنح في بعض المراحل التاريخية عن حياة الاستقرار والمزارعة تحت الضغوط الخارجية وتعسف الحكام لكنه كان يركن إلى الزراعة كلما كانت ظروف الاستقرار متاحة.

والقطاع الخاص بشكله وحجمه الحالي وليد الاستقلال فالمرحلة الاستعمارية أحدثت تغييرات جذرية في التركيب البنيوي للاقتصاد كما في ذلك تركيب الزراعة والتي شكلها وجود نمطين زراعيين:

- قطاع زراعي تقليدي يقوم عليه السكان الأصليون.
- قطاع زراعي حديث يسيطر عليه المعمرون الأوروبيون .

وبعد الاستقلال ورثت الجزائر هذه الازدواجية ، وبرزت في شكلين من أشكال علاقات الإنتاج ، أحدهما الشكل التعاوني الجماعي الذي شخص في قطاع التسيير الذاتي ، والثاني شكل الفردية نجده في القطاع الخاص.

و على الرغم من أن القطاع الخاص أكبر مساحة(أكثر من 4 مليون هكتار)، إلا أنه ظل أقل أهمية من حيث المساهمة في تحقيق الفائض الاقتصادي و الحصول على العملة الصعبة و تكوين رأس المال الوطني ، لأنه يتكون من حيث التشكيلة الاجتماعية و الاقتصادية من قطاع متطور في قواه الإنتاجية المستخدمة و قطاع متخلف في درجة قواه الإنتاجية.

و نظرا للتوجه الاشتراكي الذي انتهجه البلاد و الذي يستوجب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بات القطاع الخاص يعاني الضغوطات و التهميش.

فعلى المستوى النظري أكدت جميع المواثيق على الاستغلال الجماعي للأراضي و تحديد الملكيات العقارية الكبيرة.

أما على المستوى العملي فكانت البداية بمشروع الإصلاح الزراعي (1964) الذي وضع على عجل والهادف إلى توزيع الأراضي على الأفراد وتشكيل تعاونيات فيما بينهم فقد تم فعلا تأميم بعض الأراضي الخاصة وتوزيعها على قدماء المجاهدين.

أما مشروع الثورة الزراعية لعام 1966 الذي أكد على تحديد الملكية العقارية والاستغلال الجماعي، إلا أنه ل لم يدخل حيز التطبيق وبقي مجرد مشروع.

أما ميثاق وقانون الثورة الزراعية لعام 1970 والموافق عليه من طرف مجلس الثورة والحكومة يوم 14 جويلية 1971 وقد تم التوقيع على أمر تطبيقه في 1971/11/08 فقد أحدث ثورة في عالم الريف بأهدافه ومراميه وبالصدى الذي أحرزه في التطبيق.

وبتطبيق الثورة الزراعية دخل القطاع الخاص مرحلة حصار وتهميش ولم يعد يحظى بالدعم المادي والمعنوي إلا نادرا، وعلى سبيل المثال نورد قروض الاستثمارات والتي يمكن أن تعبر عن حالة التهميش حيث انخفضت هذه القروض انخفاضا ملموسا انطلاقا من: 1970 ، لضآلة إعتمادات الدفع

المخصصـــة وتردد الفـــلاحين بعد مرحلـــة تحديد الملكيـــات المدرجـــة في إطـــار الثورة الزراعيـــة (وزارة الفلاحة، م إحصائيات،1984،23) .

ومع بداية الثمانيات بدأ القطاع الخاص يستعيد مكانته ضمن العالم الريفي بفضل الإجراءات التي اتخذت إزاءه والتحول نحو تشجيع الملكية الفردية الخاصة ولعل أبرز مظاهر التحول تخصيص دورة كاملة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني لدراسة وضعية القطاع الخاص، ثم صدور القانون المتضمن الحيازة على الملكية العقارية الفلاحية بواسطة الإستصلاح ، والذي عد علامة بارزة في هذا التحول بالنظر إلى تاريخ صدوره (1983) وباعتبار مضمونه ومحتواه.

وتأتي أحداث أكتوبر 1988 لتعجل بهذه التحولات ولتضع حدا لصراع ظل قائما بين فئة تحبذ الاتجاه الليبرالى (اقتصاد السوق) وفئة رافضة لهذا الاتجاه.

وجاء دستور 1989 ليعزز هذا التوجه الجديد وليدخل تغييرات جذرية في عالم الاقتصاد خاصة، فحدد العلاقة بين الدولة والاقتصاد وضيق مجال تدخلها فحصر ملكية الدولة في الثورات الطبيعية الحية أو الميتة والمرافق العمومية.

وأقر حق الملكية الخاصة دون أي قيد سواء كانت فردية وقفية أو ملك للجمعيات الخيرية ولا يتم نزعها إلا في إطار القانون وبتعويض عادل ومنصف (حسن بهلول،1993،152) .

7-2-3-3 تجربة الاستصلاح كجزء من الإصلاحات الزراعية:

جاءت هذه التجربة في وقت مبكر نسبيا وفي ظروف كان الحديث فيه عن القطاع الخاص يشوبه التحفظ والحذر ومن الطابوهات.

ورد في الميثاق الوطني لسنة 1986 (أن الثروة الحقيقية في جنوب البلاد لا تكمن فقط فيما يدخره باطن الأرض من نفط وغاز، بل وكذلك فيما سيفتح أمامها

من آفاق للزراعة وبالتالي توطين الإنسان الذي يستطيع استصلاح الأراضي بفعل عمله ومهاراته وعبقريته (ح،ج،ت،1987،231)).

واستنادا إلى روح الميثاق الوطني أصدرت اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني قرارا يقضي بأن يصبح كل مواطن يصلح أرضا بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيدا منها طبقا للقانون (ح،ج،ت،1982،150)

وقد صدر القانون المتضمن الحيازة على الملكية العقارية الفلاحية بواسطة الاستصلاح خلال صائفة 1983، وانطلقت العملية انطلاقة بطيئة خلال العام 1984 وتوسعت بسرعة بعد ذلك لتشمل معظم منطلق الجنوب والسهوب بل وحتى بعض المناطق الشمالية من الوطن هادفة العملية إلى:

- زيادة القدرة الإنتاجية والمساهمة في توفير المواد الغذائية الضرورية.
- إتاحة الفرصة للزراعة الحديثة باستغلال الحيازات الكبرى، كما تتيح لعنصر العمل المجال لإظهار قدراته في زيادة الإنتاج وتطويره .
- توفير فرص عمل جديدة للمواطنين حيث أن التوسع الأفقي يساهم في خلق فرص عمل جديدة.
- تنمية المجتمع الريفي القائم على هذه الأراضي وتحسين الحالة الاجتماعية لسكان هذه المناطق.
- إيقاف النزوح الريفي نحو المدن .
- توفير ظروف الاستقرار للبدو وتحويلهم إلى مزارعين

إن الحماس الذي أثارته والرغبة الجامحة للإنسان في الحصول على الأرض أدى ذلك إلى استصلاح مساحات واسعة وغرس الآلاف من النخيل.

فحتى تاريخ 1994/12/31 وعلى مدى 10 سنوات فقط كـــانت الحصيلة منح 271277 هـــ استفـــاد منـــها 45413 مستصلحـــا ليتم استصـــلاح 78161، (CADAR S1994, .7)

والملاحظ أن المساحات المستصلحة بقيت دائما ضئيلة بالنسبة للمساحات الممنوحة وهذا راجع إلى:

- النقص المسجل في تعبئة الموارد المائية والنجم عن ضعف الوسائل المادية والمالية.
- قلة القروض وضعف استخدامها.
- عدم توفر التجهيزات الخاصة بالفلاحة والري بالصورة المطلوبة.

هذه النقائص أدت إلى ركود نسبي مما استدعى فتح المجال أمام المستثمرين في المجال الزراعي بتبني تقنية الامتياز كأداة للاستصلاح والتزام الدولة بالمساهمة في الأشغال الكبرى الأساسية وهي :

ـــ استخراج المياه .

ـــ التزود بالطاقة الكهربائية .

ـــ شق الطرق والمسالك.

7-2-3-4 تنمية القطاع الزراعي وإنعاشه

في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق ، عرفت المسألة الزراعية عدة تغيرات واتخذت السلطة إزاءها إجراءات وسياسات ، وهي:

ـــ التخلي عن قانون وتجربة الثورة الزراعية ، لأنها عجزت عن التحول إلى ثورة خضراء ، فقد فتح دستور 1989 المجال أمام الملكية الخاصة ، وجاء القانون المتعلق بالتوجيه العقاري (1990) ليفرد حيزا كبيرا للعقار الفلاحي وليكفر عن

ذنوب الثورة الزراعية ، وذلك بما تضمنه من رد الأراضي المؤممة لملاكها الأصليين .

وإذا كانت عملية الرد جاءت متسرعة وغير مخططة ــ كما يرى البعض ــ إلا أنها كانت ضرورية ــ كما يرى البعض الآخر ــ لأنها جاءت متماشية مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خاصة فيما تعلق بالتخلي عن الخيار الاشتراكي والتحول نحو اقتصاد السوق (عجة الجيلالي،2005، 259ــ260)

ــ إنعاش القطاع الزراعي ،وذلك انطلاقا من قناعة مؤداها أن الجزائر بلد زراعي يحوز على قدرات كبيرة قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي ومن خلاله الأمن الغذائي .

ولتحقيق هذا الهدف فقد وضعت الدولة مخططا وطنيا للتنمية الفلاحية يستهدف إصلاح القطاع الفلاحي ،وذلك من خلال :

ــ تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية .

ــ تكثيف أنظمة الاستغلال في المناطق الجافة وشبه الجافة لصالح الأشجار المثمرة .

ــ تشجيع الاستصلاح عن طريق الامتياز .

ونظرا لارتفاع الاحتياطات المالية للدولة أن خصصت لهذا المخطط أكثر من 520مليار دينار ليتم توزيعها على الآلاف من المستفيدين .

إلا أن السؤال المطروح :إلى أي حد كان هذا السخاء قد أنعش الفلاحة ؟ .

إن القراءة الأولية تبرز ضعف النتائج المحققة بسبب العوامل الطبيعية من جهة والعوامل الاجتماعية و الاقتصادية من جهة أخرى كان أولاها وجود ذهنيات تفضل المضاربة على العمل المنتج (عجة الجلالي ،2005،298)

3-7 التنميـــة الصنـــاعية

انطلقت التنمية الصناعية في الجزائر من تحليل نظر إلى التصنيع على أنه القوة الديناميكية الرئيسية التي بمقدورها تحريك عجلة التطور للمجتمع ، بفضل التوسع السريع في عملية الإنتاج الذي يؤدي إلى التطور الاقتصادي، ومن ثم الاجتماعي، فكافة قطاعات المجتمع ، هذا التطور سوف يعجل بإخراج البلاد من حـــالة التخلـــف والتبعيـــة واللحـــاق بركب البلدان الصنـــاعية المتقدمـــة ومن الناحية النظرية فإن هـــذا المشـــروع انطلـــق من تصـــور الاقتصـــادي الفـــرنسي فرنسوا بيرو((F Perroux))

والمتأثر بالتجربة الصناعية الأوروبية وبالتحليل الماركسي لمفهوم إعادة الإنتاج الموسع ، حيث نجده يؤكد على الدور المركزي الذي يلعبه قطاع التصنيع .

فالتصنيع هو سيرورة من خلالها تقوم الصناعة الجديدة بإحداث نوع من الاستقطاب فتؤثر على كافة الأنشطة الاقتصادية الراكدة ، وتتكون الأنشطة الجديدة التي تمثل أقطاب نمو أو أقطاب تنمية من صناعة محركة أو صناعات أساسية يرافقها نمو وازدهار صناعات أخرى .

إن هـــذا الـــنوع من الصنـــاعات هو ما أطلـــق عليه ج،د،ي برنيس (G. De Bernis) بالصناعات المصنعة، حيث يعرفها بأنها ((الصناعة التي وظيفتها الاقتصادية الأساسية إحداث بقع سوداء شاملة لكل المصفوفة الاقتصادية وفي وظائف الانتاج بفضل إمداد الاقتصاد بمجموعة من الآلات التي تزيد من إنتاجية العمل وتعمل على إعادة بناء الهيكل الاقتصادي والاجتماعي))

وإذا كان هذا المشروع قد انطلق مع المخططات التنموية فكيف كانت البدايات الأولى للتجربة الصناعية ؟

7-3-1 تجربة التسيير الذاتي في القطاع الصناعي:

لقد تمت حركة التسيير الذاتي في الصناعة كما حصل في الزراعة لمجابهة رحيل المعمرين وتركهم لمنشآتهم ، فكان رد العمال الانتظام في تعاونيات مسيرة ذاتيا لمواصلة النشاط في تلك الوحدات.

إلا أن هذه التجربة لم تعرف النمو والاتساع، بل راحت تناقص تدريجيا حتى تلاشت، ومرد ذلك ضعف التركة التي تم الاستلاء عليها، حيث لم تتعد عام 1964 الـــ 330 مؤسسة صغيرة، يعمل بها حوالي 3000 عاملا فقط ، ذلك أن الشركات الأجنبية الكبرى لم تغاد ر عموما الجزائر عام 1962 بل بقيت وحافظت على ممتلكاتها، أما التي غادرت وتركت ممتلكاتها للتسيير الذاتي فهي مؤسسات المعمرين المقيمين في الجزائر.

ورغم محاولات التجميع في مركبات وفي اتحادات بقي قطاع التسيير الذاتي على هامش النشاط الاقتصادي، ليتم فيما بعد ضم وحداتها الإنتاجية تدريجيا تحت إشراف الشركات الوطنية حين أخذ القطاع العام في النمو.

وللتدليل على هذا التناقض نسوق الجدول التالي المتعلق بتناقص العمالة في القطاع الصناعي المسير ذاتيا.

جدول رقم(2) يبين تناقص العمالة في القطاع الصناعي المسير ذاتيا

السنة / الاستخدام	1969	1970	1971	1972	1973
عددالعمال	184 92	169 27	122 02	107 63	9903
الاستخدام الصناعي %	12. 8	10. 1	9.1	5.8	4.7

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التخطيط والتنمية ص 28.

والملاحظ أنه في عام 1973 لم يعد يمثل أكثر من 1.7 من الاستخدام غير الزراعي وأقل من 0.3 من الاستخدام الإجمالي(عبد اللطيف بن أشنهو،1982،29)

7-3-2 الثورة الصناعية :

انطلاقا من تلك الأوضاع المتردية التي ميزت الاقتصاد الوطني غداة الاستقلال، وطيلة سنوات المرحلة الانتقالية (1962- 1965) ، كان على السلطة التي قامت بما عرف بالتصحيح الثوري (19 جوان 1965) أن تضع مخططا لمشروع وطني يخلص البلاد من حالة التخلف والتبعية، وأن تعمل على تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

كان واقع الصناعة الجزائرية وحتى عام 1966 تعايش أربعة قطاعات (عبد العالي دبلة،2004،87،86):

1- قطاع التسيير الذاتي.

2- قطاع أجنبي ويتمثل في المؤسسات المحلية التابعة للمؤسسات الفرنسية أو المتعددة الجنسيات..

3- قطاع خاص يملكه الجزائريون.

4- قطاع الدولة ، وهو في طور التكوين.

وانطلاقا من هذه البنية الاقتصادية المشوهة، كان على الدولة ضرورة القيام بعمل لنقل البلاد نقلة نوعية ، فكان أن رأت في الصناعة عموما والصناعة الثقيلة خصوصا السبيل إلى تحديث الاقتصاد والمجتمع.

وابتداء من سنة 1967 تشكلت الإستراتيجية الصناعية حيث وضع برنامج واسع للنهوض بالصناعة.

كانت الانطلاقة بالإصلاحات في البنى الاقتصادية الأساسية وتمثلت أولى الإجراءات في التأميمات المختلفة: (دادي عزون،1998،158)

ـــ تأميم المؤسسات المنجمية (1966).

- تأميم الجهاز المصرفي (1969).
- تأميم شبكة توزيع المحروقات (1968- 1970).
- تأميم ما يزيد عن 45 مؤسسة في مختلف الصناعات.

ـــ قرارات 24 فبراير 1971، والقاضية بتأميم مجمعات الغاز الطبيعي، 51 % من ممتلكات الشركات البترولية الفرنسية ،

وبموازاة هذه الإجراءات التأميمية كانت الدولة تقوم باستثمارات ضخمة ، إذ في هذه المرحلة أقيم مصنع الحجار للصلب بعنابة ، والمجمع الصناعي للبتروكيميا بأرزيو، ومركب المحركات والجرارات بقسنطينة ، وغيرها من المركاب والمصانع، وما إن حلت سنة 1975 حتى أصبح للجزائر 49 شركة وطنية في المجال الصناعي ، 19 شركة للخدمات، 8 تنظيمات بنكية ومالية ، حيث أصبح هذا القطاع يوظف أكثر من 225000 عاملا. (غبد العالي دبلة،2004،89)

ويظهر الدور الذي أعطى للصناعات ضمن الاستراتيجية الجزائرية للتنمية من خلال الأهداف الاستثمارية سيما المخططات التنموية (1967-1979) ، إلا أنه وبدء من 1980 وفي اطار المخطط الخماسي الاول ، بدا القطاع الصناعي يفقد الاهتمام فقد انخفضت حصته من الاستثمارات بشكل كبير من 50,5 في المخططات الأولى إلى 25,5 في المخططين اللاحقين والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (3) يبين تطور هيكل الاستثمارات من 1967 –1990

المخططات / القطاعات	79-67	80 - 1984	85 - 1989	1990
الزراعة	%" 8,8	9.9 %	"11.42 %	9.3%
الصناعة	50,50 %	%28,0	23,10 %	%25.4
القطاع الثالث	%40,7	%62,1	65,48 %	% 65,3

المصدر : حسن بهلول :الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية،ص 50

على الرغم من التطور الكمي إلا أن مسيرة التصنيع اعترضتها مصاعب جمة وعانت من مشاكل عدة ومن أهمها :

_ كبر المؤسسات وضخامتها وتركيزها ، حيث تقوم الواحدة بإنتاج أغلب العناصر أو كلها ، فأدى ذلك إلى تبعثر الطاقات وضعف الاستغلال لها.

ـــ عدم التلاؤم بين المنصب والشاغر له للنقص في التكوين أو للتكوين غير مناسب للمنصب، ثم إن التكنولوجيا المستوردة لم تأخذ بعين الاعتبار نوعية التكوين مما استدعى اللجوء الدائم إلى الخبرة الأجنبية.

ـــ درجة التكامل والترابط الكبير بين المؤسسات الوطنية وبين المؤسسة وفروعها، حتى وصل الأمر انه حين تتوقف إحدى الوحدات تتسبب في توقف كل المركب الصناعي .

ــ ضعف التكامل الاقتصادي بين الصناعات جعلها تشكو دائما من فقدان ونقص في قطع الغيار وفي المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة.

ــ اتجاه المؤسسات الصناعية المختلفة إلى نشاطات اجتماعية وتلبية الحاجات الاجتماعية للعمال على حساب الدور الاقتصادي المنوط بها.

7-3-3 إصلاح المؤسسات الاقتصادية :

إن التطورات التي مرت بها المؤسسة الجزائرية، والصعوبات التي شهد تها أن وصلت إلى نقطة كان فيها ضرورة اتخاذ قرارات للخروج من هذه المعيقات وتخطي العقبات التي تراكمت عبر السنين ، فكانت أولى الخطوات إعادة الهيكلة العضوية والمالية .

وحسب المرسوم رقم 80 / 242 لــ : 14 أكتوبر 1980 فإن إعادة الهيكلة هذه تهدف إلى:

ــ تحسين شروط عمل الاقتصاد .

ــ التحكم أكثر في جهاز الإنتاج .

ــ وجوب تماشي نتائج نشاطات المؤسسة بالنظر إلى الأهداف المسندة إليها .

ولتحقيق هذه الأهداف فقد استند ت العملية على المبادئ التالية: (دادي عزون،1989،179،178)

’ــ مبدأ الاختصاص في نشاط المؤسسات والفصل بين الوظائف.

ــ مبدأ استقلالية النواة القاعدية.

ــ لامركزية مقرات المؤسسات.

والسؤال المطروح: ما مدى فعالية هذه الإجراءات ؟ وهل حققت عملية إعادة الهيكلة الأهداف المسطرة ، سيما ما تعلق بتحسين التسيير، والتحكم أكبر في نشاطات المؤسسات ؟

لقد أثبتت الوقائع أن الأزمة أعمق، فعلى مستوى التنظيم ، فالتقليص من حجم المؤسسات لم يؤدي إلى النتائج المرجوة ، حيث تشتتت طاقات المؤسسات ، وعلى المستوى البشري، فإن سياسة الأجور الموحدة ، ثم عدم ربطها بالمردود ، أدى إلى هدرالطاقات وقتل روح المبادرة ، وبشكل عام اقتصاد يتميز بـــ: (دادي عزون،1998،193)

- تضخم يقدر بحوالي 30 % .
- نسبة البطالة في حدود 25 % .
- عدم التوازن في ميزانية الصادرات من طرف جهاز إنتاجي يعمل بنسبة 50% فقط من الناتج الداخلي الخام.

هذه الوضعية المتردية للاقتصاد والمؤسسات أكدت وجود أزمة حقيقية في التسيير الاقتصادي للبلاد، مما يستدعي خطوة أكثر جرأة ، فكانت عملية استقلالية المؤسسات الاقتصادية (1988) مما تضمنت من تحرير للاقتصاد ، و ديمقراطية أكثر، والفصل بين مفهوم ملكية الدولة وتصرف المؤسسة فيها ، والقطيعة مع الطرق السابقة المسيرة للاقتصاد.

ومن ثم يمكن القول أن هذه الاستقلالية جاءت في إطار سياسي واجتماعي متغير ، حيث جاءت الإصلاحات الاقتصادية كنتيجة منطقية لتغيرات وإصلاحات سياسية وإدارية، من أجل إحداث التغير الجذري للمجتمع الجزائري، وحتى يتماشى مع الاتجاه العام الدولي نحو الديمقراطية والانفتاح الاقتصادي .

إن أحداث أكتوبر 1988 ثم صدور دستور 1989 تكون قد عجلت بتلك الإصلاحات، وعملت على تحديد المؤسسات التي تمر إلى اقتصاد السوق عبر عقد النجاعة وخصخصة المؤسسات التي ليست لها إمكانية الاستمرار.

7-4 التنميـــة الاجتمـــاعية:

لم يحظ القطاع الاجتماعي بنفس الاهتمام الذي حظي به القطاع الصناعي ، سيما خلال العشريتين الأوليتين من الاستقلال ، حتى وإن كان هذا القول فيه شيء من المبالغة، ذلك أن البعد الاجتماعي ظل حاضرا حتى في عمق التنمية الصناعية والاقتصادية، فكثيرا ما أرجعنا سبب فشل التنمية الصناعية والاقتصادية إلى غلبة البعد الاجتماعي على البعد والجدوى الاقتصادية في المؤسسات الاقتصادية.

لقد بذلت الدولة جهودا كبيرة من أجل النهوض بالجانب الاجتماعي ،غاية ما في الأمر أن النتائج ظلت دون المستوى المطلوب ، لأن التركة الاستعمارية في هذا المجال ثقيلة ومسارات التنمية ظلت غير متوازنة بين القطاعات.

7-4-1 التعليـــم:

يشكل التعليم أحد المتغيرات الأساسية في جميع البرامج التي شهدها العالم ، ومرد ذلك الدور الذي يلعبه في تنمية القدرات الفعلية التي تتحكم في عملية التنمية ذاتها.

والفرضية الرئيسية السائدة في الكتابات المتعلقة بهذا الموضوع هي أن التعليم عامل حاسم في عملية التنمية ومن مستلزماتها ، لأنه يشجع النمو ويساعد في التنسيق الاجتماعي لأعضاء المجتمع، وفي نظم القيم الثقافية والسياسية السائدة.

وانطلاقا من هذا الدور الرائد للتعليم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ركزت التجربة الجزائرية على هذا المتغير في عمليتها التنموية قياسا بالجوانب الأخرى كالصحة والإسكان.

لقد كانت سياسة التعليم في الجزائر منذ البدء تستهدف : (عبد العالي دبلة،2004،104).

1- الاستجابة للمطلب الاجتماعي للتربية وذلك بواسطة الديمقراطية.

2- ربط التعليم باحتياجات التنمية الاقتصادية وذلك بإعطاء الأولية للمواد العلمية.

3- جعل التعليم اجتماعيا وذلك بالتعريب والجزأرة.

وهكذا تمت إتاحة فرص التعليم لجميع الأطفال الجزائريين، وعممت المدارس حتى في المناطق النائية ، ووفرت الكتب ، كل ذلك كان تحت إطار مجانية التعليم في جميع الأطوار.

لقد وجدت الجزائر نفسها غداة الاستقلال في وضع تعليمي كارثي ، فالأقسام الدراسية محدودة ، ثم كان رحيل أغلب المدرسين الفرنسيين.

فكان على الجزائر أن تواجه هذا الوضع بتشييد المدارس في مختلف الأطوار وهكذا كانت النتيجة ارتفاع عدد التلاميذ المتمدرسين ، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (4) يبين تطور تعداد التلاميذ في مختلف الأطوار(1966ـ1986)

السنوات	الأساسي		الثانوي	الجمع
	الابتدائي	المتوسط		
66 – 67	1.370.357	115.225	18.196	1.503.808
85 – 86	81.178	4.8	423.502	5.304.680

المصدر: الدليل الاجتماعي والاقتصادي ص:245

وعلى مستوى التأ طير كان عدد المعلمين سنة 1962ــ1963 في حدود 20.000 مؤطرا ، فأصبح سنة 1986 : 227.882 مؤطرا.

وفي المستوى التعليمي الجامعي، فالأمر سار على نفس الوتيرة ، فقبل سنة 1966، كان هناك جامعة واحدة تضم حوالي 3718 طالبا، ووصل العدد إلى 53841 طالبا خلال السنة الجامعية: 1979/1978.

كانت فلسفة الجزائر في ميدان التعليم العالي تتجه إلى الجانب النوعي بالاعتماد على:

- انتشار ديوان للمطبوعات بهدف تطوير الكتاب.
- التكوين بالخارج لتحقيق مبدأ الجزأرة.
- الاهتمام بالفروع العلمية.

وفي مجال محو الأمية فقد بلغت سنة 1954 (92%) لتنخفض إلى (61%) بحلول عام 1966.

وابتداء من 15 أكتوبر 1970 قامت الجزائر بحملة كبيرة في مجال محو الأمية، وتعليم العربية ،لمختلف الشرائح والأعمار، وشملت هذه الحملة كل القطاعات وفي مختلف المؤسسات ومختلف وسائل الإعلام آنذاك. فبدت النتائج في انخفاض تعداد الأميين إلى 7 ملايين سنة 2001 بعد أن كان أكثر من 9 ملايين مع ملاحظة تعداد السكان في كلتا الفترتين.

والسؤال المطروح هو: ما هي نسبة استفادة المدرسة الريفية من هذه المجهود ا ت والانجازات ؟

تؤكد الدراسات التي تناولت الموضوع أن نسبة التمدرس ظلت لصالح المناطق الحضرية.

إنه بالنظر إلى خريطة المنظومة التربوية في مجال التمدرس يتضح أن معظم الأرياف الجزائرية باستثناء الساحل تبقى الأقل تمدرسا.

ويبدو هذا الضعف واضحا في الأقاليم الداخلية الفقيرة كالجلفة (31%) والأغواط (43%) وتقترب كل من المسيلة و سعيدة من 50% والجدول التالي يوضح نسبة التمدرس في المرحلة الأساسية.

جدول رقم (5) يبين نسب التمدرس لفئات 6-14 سنة

الفئات	النسبة %	البنات %	المجموع %
المعدل الوطني	80	85	83
مقر الولاية	87	88	88
المدن الثانوية	80	84	83
الأرياف	60	74	67

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 1999، 102

وبالمقارنة مع المراحل السابقة، يتضح أن تطور التمدرس اتخذ منحى تصاعديا خلال الفترة 1966-1998 ، حيث ارتفع المعدل الوطني من 48.2 إلى 80.7 %، وعلى مستوى تعداد التلاميذ فقد وصل العدد الإجمالي سنة 1998 إلى 7.435000 تلميذ ليشكلوا ربع سكان الوطن (د،و،إ 1999،14).

7-4-2 الصحـــة:

بذلت الدولة جهودا كبيرة من اجل توفير الشروط الصحية الملائمة لكافة أفراد الشعب، ويعتبر العلاج المجاني أحد المكاسب التي حققتها السياسة الجزائرية

في مجال الصحة. لقد عرف هذا القطاع التطور أو النمو سواء من حيث عدد الأطباء أو عدد المستشفيات.

وعلى العموم فإن الاهتمام بالصحة يبدو من خلال الأرقام المسجلة في الاحصاءات الرسمية .

جدول رقم (6) يوضح تطورالتأطير في القطاع الصحي من 1963 إلى 1984

التأطـــــــــير	1963	1984
أطباء	1278	12082
جراحو أسنان	147	2880
صيادلة	240	1197

المصدر: دبلة عبد العالي ،الدولة الجزائرية الحديثة ص: 120

إلا أن الجانب النوعي ظل دون المستوى المطلوب ، إضافة إلى التوزيع السيء للمرافق الصحية ، حيث استحوذت المدن الكبرى على أهم الانجازات.

جدول رقم (7) يبين تطور المنشآت الصحية

المنشآت الصحية	1963	1984
عدد المستشفيات	149	189
عدد الأسرة	20471	49680
المراكز الصحية	200	869
قاعات صحية	-	279
قاعات علاج	1013	2198

المصدر: دبلة عبد العالي الدولة الجزائرية الحديثة: ص 120

وخلال عشرية التسعينات وحتى تتضح صورة الواقع الصحي والتغطية الصحية فقد جاءت في أطلس الصحة في الجزائر لعام 2000.

فمن حيث التغطية بالأطباء فالأرقام توضح أن عدد السكان بالنسبة لكل طبيب بقي في حدود 9 ولايات فقط أقل من المعدل الوطني (1000/ن) أما باقي الولايات فالتغطية مقبولة بالرغم من أنها لم تصل إلى المعدل العالمي (1 طبيب لكل 984) (كمال بوناح،2001،239).

وبشان الأطباء المختصين فقد استحوذت الحواضر الكبرى على أعلى النسب وهي : عنابة وقسنطينة ووهران والعاصمة، حيث فاقت نسبتها المعدل الوطني (45%).

أما من حيث الصيادلة فقد قدر عددهم بـ : 3948 صيدليا، إلا أنهم يتركزون بالجهات الشمالية من الوطن وبالحواضر والمدن الكبرى بشكل خاص تحت ظروف العوامل الجغرافية والكثافة السكانية.

أما المستشفيات وعدد الأسرة فإن 14 ولاية بها تغطية مقبولة وقريبة من المعدل الوطني (560 سرير/ساكن) كما أن الفروق بين الشمال والجنوب تظل واضحة في صالح الجهات الشمالية من الوطن بسرير لكل 500 ساكنا مقابل سرير لـ 625 ساكنا بالجنوب ،

أما العيادات الخاصة المتعددة الخدمات فيوجد على المستوى الوطني قرابة 482 عيادة أي بمعدل 10 لكل ولاية وفي حدود 61239 ساكنا لكل عيادة.(كمال بوناح،2001،242)

7-4-3 الإسكان:

إن الظروف السكنية كانت وما تزال تعد مشكلا حادا في الجزائر، ويمكن رد هذا المشكل إلا أسباب تاريخية وديمغرافية، فالظروف التاريخية تعود إلى الإرث الاستعماري .

فخلال الفترة الاستعمارية تم هدم الآلاف من البيوت ، وأكثر من مليوني شخص وضعوا في المحتشدات ، إزاء هذه الإرث كانت الهجرة الريفية الحضرية التي زادت في تعقيد مشكل الإسكان.

وإذا كان هذا الوضع يتطلب جهودا كبيرة للتقليل من حدته على الأقل إلا أن النموذج التنموي لم يعط السكن في الأول الأسبقية حيث لم يحظ إلا بـــ 5% من مجموع الاستثمار خلال المخطط الرباعي الأول ، و 8% خلال المخطط الرباعي الثـــاني(علي مانع،1996،158).

ومما زاد في الطلب على السكن الازدياد المرتفع للسكان وبمعدلات عالية خاصة في المناطق الريفية ، فخلال الفترة من 1966 وحتى1977 تم انجاز 171.781 فقط بعجز قدر بـــ 358.399 بسبب سوء التسيير والنقص في مواد البناء(علي مانع،1996،159،158).

وإذا كان المشكل ظل مطروحا على مستوى الكم ، فإن الاكتضاض على مستوى المسكن الواحد بسب كبر حجم العائلة الجزائرية واحد من المشاكل أيضا لتأثيره الواضح على الحالة الصحية للأفراد وعلى العلاقات الأسرية.

ولما كان من أهداف سياسة الدولة توفير الشروط الضرورية للمواطن بإطراد وخلال عدة سنوات ، فإنه من البداهة أن تستفيد المناطق الحضرية والصناعية أكثر من المناطق الريفية.

إلا أنه وخلال فترة الثمانينات أحست الدولة الجزائرية بضخامة المشكل وأدركت حدته وتأثيره على المستوى المجتمعي، فابتعدت عن سياستها السابقة اتجاه السكن والأرياف، حيث أعطت الأسبقية في المخطط الخماسي الأول 1980-1984

للتنميـــة الريفيـــة وللسكن فحظي الـــريف بمشـــروع بنـــاء 580.000 مسكن جديـــدا (علي مانع،1996،166).

4-4-7 الشـــــغل:

تميزالوضع غداة الاستقلال في ميدان الشغل بمشاكل حادة أهمها البطالة بأنواعها المختلفة وسيادة النشاط الزراعي (65%إلى70%) من السكان العاملين(ج،ت،و،1964،88).

فقد سجل أن الصناعة لم تستطع أن توفر سوى 65000 منصب عمل فقط عام 1962، زيادة على ذلك فإن البطالة والبطالة المقنعة كانتا منتشرتين وسط السكان في الريف.

إن التعطل الذي كانت تعانيه القوى العاملة هو من النوع الموسمي ، فحسب تقدير 1967 كان يمس هذا النوع من التعطل 1.154.000 شخص يعملون فقط أقل من 30 يوما في السنة ، وما يزيد عن المليون متعطلين تعطلا مقنعا ، وحوالي 50.000 متعطلا تعطلا سافرا.

وعليه فقد سطرت الدولة برامج اقتصادية كبيرة لتوفر الآلاف من مناصب العمل.

فخـــلال فتـــرة 1965- 1974 سجـــل خلـــق 600.000 شغـــلا عن طريـــق التصنيـــع (علي مانع،1996،138).

وحتى عـــام 1977 كـــان وضـــع العمـــالة كالتـــالي:

جدول رقم (8) يبين وضع العمالة (1977)

العمالة	النرع	الحضر	الريف
القادرون عن العمل	3.325.126	1.391.685	1.933.432

العاملون	2.379.129	1.100.193	1.278.931
عدد العاطلين	945.93	291.692	654.901
	% 28.4	% 20.9	% 33.8

المصدر: بن اشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ص 38

7-5- الآثار الاجتماعية والاقتصادية للسياسات التنموية:

إن ما يمكن استخلاصه من السياسات التنموية ، وما أفرزت هذه السياسات من آثار سيما على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، أدت إلى اختلا لات جسيمة بين الحاجيات الواجب تلبيتها وبين وضعية جهاز إنتاج أبدي فعالية ضعيفة ، فتجربة التسيير الذاتي والثورة الزراعية وما أعقبتهما من إجراءات ، قصد خلق الظروف الأساسية لتنمية اجتماعية واقتصادية، إلا أن تلك الإجراءات لم تكفل في معظم الحالات من تحقيق الأهداف المرجوة.

وإذا كانت تجربة التسيير الذاتي من منظور التنمية الاجتماعية قد غيرت من طبيعة العامل، حيث أصبح يشارك في التسيير بواسطة الهيئات التي أنتخبها بعد أن كان مجرد عامل أجير، فقد لازم تطبيق أسلوب التسيير الذاتي ظهور فئة استأثرت بالمزايا المادية ، وأخذت من الفلاحين كل سلطة وحولتهم إلى مجرد أدوات تنفيذية.

وإذا كان العنصر البشري هو العامل الحاسم في أي تنظيم ، فإن التدابير الاجتماعية المتميزة في هذا المجال خاصة بعد 1971 م أدت إلى نوع من الاستقرار في مجال العمالة ، إلا أنه ظل يضم اليد العاملة المسنة ،وغير المؤهلة مهنيا وبقى التأ طير محدودا جدا، لأن المتخرجين من معاهد التكوين الفلاحي ظلوا يوجهون لصالح الهياكل والمصالح الإدارية.

وباختصار أن تطبيق هذه التدابير أدت إلى تغيير في المستوى الاجتماعي والاقتصادي والاستفادة من بعض الرعاية العمالية، إلا أن هذا المستوى ظل دون مستوى الفئات الأخرى المنتجة في القطاعات الأخرى.

وعلى المستوى السياسي فإن التجربة والمتبناة من طرف السلطة تكون قد ولدت إحراجا لدى الكثير من الفئات الاجتماعية ، وأدت إلى تبلور المصالح الطبقية فالأعضاء البرجوازيون في الحكومة منهم من استقال ومنهم من انتقل إلى المعارضة.

ولذا يمكن القول أن خصوصية الوضع الزراعي في الجزائر غداة الاستقلال تميز بأن الصراع لم يكن بين المالكين لوسائل الإنتاج والبروليتاريا، وإنما بين فئات برجوازية تبغي التصرف بالأملاك الشاغرة كفريق يطرح حلا رأسماليا ، وبين فريق يطرح التأميم والتسيير، وإذا كان الصراع قد حسم لصالح الفريق الثاني بانقلاب 19 جوان 1965، فإن المظاهر السلبية وبروز ثغرات تتعلق بالتسيير والتنظيم جعلت هذا التنظيم عديم الأثر من الوجهة السياسية والاقتصادية، مما أفضى إلى اتخاذ إجراءات وإصدار مراسيم وقرارات إصلاحية ، إلا أن هذه الظاهرة ظلت لصيقة بالتنظيم ، لأن إرادة التغيير عن طريق النصوص وحدها أثبتت التجربة عدم جدواها.

أما الثورة الزراعية فقد أريد لها أن تكون ثورة في عالم الريف وتغيير المجتمع الريفي ، فكان لها من الأ ثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، أن وضعت حدا لمظالم تاريخية وقضت على الاستغلال ، إلا أنها ظلت قطاعا ضعيفا عاجزا عن الارتقاء إلى إمكانياتها الحقيقية فتدنى الإنتاج ، وتقهقر تقهقرا شديدا ، فلم تستطع بأهدافها وإمكانياتها التي سخرت لها أن ترفع شأن الجهد الشخصي للمنتج باعتباره عنصرا هاما في عملية الإنتاج، وأن تعيد تلك العلاقة الحميمة بين الإنسان والأرض، وأن تحفزه في الارتباط بالأعمال الفلاحية، فبقي التزام الفلاح اتجاه الثروة التي منحت له ضعيفا، فكانت النتيجة أن راح المستفيدون يتناقصون من سنة إلى أخرى ولوحظ إهمال كبير في مستوى التعاونيات ، والاستفادة الفردية بالرغم من الإصلاحات التي أدخلت على أنماط التسيير.

وفي الأخير نشير إلى الإصلاحات التي أتت بها الثورة الزراعية ظلت حبيسة الشعارات ، ويعود ذلك في كثير من الحالات إلى تلك الضغوطات التي كان يعاني منها الفلاحون من جراء الروتين البيروقراطي، ثم موقف البرجوازية من الثورة الزراعية ، حيث انتقل هؤلاء بعد تأميم أراضيهم إلى الجهاز الإداري ، وإلى جهاز التسويق ، فشكلوا بذلك عقبة أمام الفلاحين، أما القطاع الخاص فقد بقي على هامش الانشغالات ، في حين أن طاقاته كان بالإمكان إدراجها بصورة أفضل في جهود التنمية الوطنية ، فكانت الحصيلة تدهور في الإنتاج ونفور من العمل الزراعي والبحث عنه في قطاعات أخرى تضمن أجرا أعلى.

والخلاصة أن القطاع الزراعي في ظل هذه التحولات عرف صعوبات جمة فالقطاع الاشتراكي خضع لقيود محيط مشل وبيروقراطي ، كما كانت تنقصه الفعالية ، والقطاع الخاص لم يحظ بالعناية ، واستمر ضعف التشغيل في الأرياف والبوادي لأن اليد العاملة اتجهت نحو القطاعات الأخرى وأصبح من الصعوبة بمكان الحصول على أيدي عاملة، وعلى وجود مستفيدين، وهكذا لم يتمكن القطاع الزراعي من سد الاحتياجات الوطنية في مجال الغذاء، ومع سهولة اللجوء إلى الاستيراد أن تفاقمت التبعية الغذائية للخارج لتتعمق عاما بعد عام.

إلاّ أن التحولات الاجتماعية الجديدة و التوجه نحو اقتصاد السوق تكون قد خلصت الزراعة من جهاز بيروقراطي كان قد أشلها زمنا. فتجربة استصلاح الأراضي الزراعية قد أضافت مساحات جديدة، و سياسات الدعم الفلاحي و برامج الإنعاش ساهمت في تطور الزراعة ، حتى و إن لم تحقق النتائج المرجوة، إلا أنها حققت أمنا غذائيا في بعض الزراعات سيما الخضر و الفواكه.

و على صعيد التنمية الصناعية، و إذا كانت تجربة التسيير الذاتي في المجال الصناعي لم تعمر طويلا لصغر وضعف المؤسسات التي عرفت هذا النوع من التسيير ، إلا أن الثورة الصناعية قد أرست قاعدة صناعية خاصة بعد تلك

الإجراءات التأميمية و التوجه نحو نظرية الصناعات المصنعة حيث أدت هذه السياسة إلى زيادة معتبرة في كثير من المنتجات ، سيما الحديد و الصلب و الكهرباء و صناعة الجرارات، و حتى الصناعات التحويلية عرفت بعض التحسن بالرغم من وجود بعض الإ ختلالات التي سايرت العملية ككل (Benjamin stora 1995 37).

إلاّ أن هذا التطور لم يدم طويلا حيث أن التركيز على قطاع المحروقات سيما في مجال الاستثمارات، واللجوء إلى الخبرة الأجنبية في مجال استيراد التكنولوجيا، و سياسة المفتاح في اليد ، ثم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، بالإضافة إلى التسيير المركزي.

هذه العوامل و غيرها كانت سببا في كبح العملية التصنيعية ، و سبيلا إلى ظهور بوادر رهن الاستقلال الاقتصادي و قد تجلت هذه الاختلالات في تدني الإنتاج حيث لم يعد يتعدى في أحسن الحالات 30- 40 % (Benjamin stora 1995 38).

و حتى و إن اتخذت إجراءات إعادة هيكلة هذه المؤسسات ثم استقلاليتها أواخر الثمانينات ، إلا أن المسألة أعمق من أن تحل بإجراءات إصلاحية، و من ثم فمع هبوب رياح الخوصصة في ظل التحولات الاجتماعية و الاقتصادية فلم تستطع أن تصمد طويلا فكانت النتيجة حل الكثير من هذه المؤسسات و تسريح الآلاف من العاملين.

وعلى الصعيد الاجتماعي، فعلى الرغم من المجهودات المبذولة في شتى القطاعات ، إلا أن التركة الاستعمارية كانت أثقل من أن تعالج بإقامة مصحات و بناء مدارس ، لأن المسألة تتعلق ببناء إنسان و مجتمع جديدين، و إذ أخذت الدولة على عاتقها ذلك في ظل النظام الاشتراكي ذي البعد الاجتماعي ، إلا أن التحولات الأخيرة أفضت عن تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي و السماح للمجتمع المدني

من خلال جمعياته و هيئاته للاضطلاع بهذا الدور ، إلا أن النتائج أظهرت عجزا في مواجهة الكثير من المشكلات التي أفرزتها التحولات ، فلا المؤسسات الاقتصادية الخاصة حلت محل المؤسسات العمومية في التخفيف من معضلة البطالة و لا الهيئات و التنظيمات الأهلية المختلفة قامت بدورها في مواجهة التحديات الجديدة و المشكلات الاجتماعية التي أفرزتها التحولات المجتمعية الجديدة.

الفصل الثامن :الجزائر والتـــــــحول في النموذج التنموي

8-1 البيئة الدولية وتحولاتها

8-2 المجتمع الجزائري والتحولات الجديدة

8-2-1 الإرهاصات الأولى للتحولات (في ظل النظام الاشتراكي)

8-2-2 التحول نحو الليبرالية والغطاء السياسي القانوني

8-2-2-1 التحولات والإصلاحات السياسية

8-2-2-2 التحولات والإصلاحات الاقتصادية

8-2-2-3 التحولات وانعكاساتها الاجتماعية

8-1 البيئة الدولية وتحولاتها

لعل أهم سمات البيئة الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين هو انهيار النظام الاشتراكي في أوروبا الشرقية وتفكك الاتحاد السوفياتي وبالتالي انتصار الرأسمالية التي أضحت نظاما عالميا .

إن النظام الرأسمالي استطاع أن يحقق هذا الانتصار بعد قرنين من التطور الاقتصادي ، بتحقيق تقدم تقني وعلمي كبير مع تحسين الفعالية التنظيمية والإنتاجية بالرغم من أنه ظل يتميز با للا مساواة الاجتماعية والاقتصادية ، وبتجميع الثروات في أياد قليلة ، واستمرار الفقر والبطالة والآفات الاجتماعية من مختلف الأشكال.

قامت الرأسمالية والحضارة الغربية منذ عصر التنوير على فكرة أولوية القوة والغنى المادي على حساب القيم الروحية وعلى حساب الإنسان والمجتمع ، فالسوق مقدسة، وكذلك الثراء، ومع ذلك فإن السوق تتجه نحو تقليص قيمة الكائنات والأشياء إلى قيمتها النقدية ، وتقترح فكرة أن الثراء هو المقياس الأخير لنجاح الإنسان والمجتمعات ، وتفترض هيمنة المادة على الروح بتحويل الطاقات والذكاء عن الحاجيات الأكثر أساسية (عبد الحميد براهيمي 1996 :376)

فمنذ أكثر من قرنين من الزمن والأسس الأيديولوجية للحضارة الغربية والنظام الرأسمالي تستند إلى القوة والصراعات المسلحة على حساب التعاون والعدالة .

فبالإضافة إلى الظاهرة الاستعمارية خلال القرون الأخيرة والتي احتلت فيها بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية أشعلت حربين عالميتين ، وأقامت مؤسسات دولية سياسية واقتصادية ومالية وتجارية تخدم مصالحها ، ومع مطلع القرن الواحد والعشرين احتكرت القوى السياسية والعسكرية وكذلك الثروة والتكنولوجيا على المستوى العالمي .

ومع تفكك المنظومة الاشتراكية اعتبر الغرب أن انتصاره على الشيوعية انتصار نهائي لهيمنته منحه حقوقا مطلقة ، ومن ثم فإن عالم اليوم يتشكل من نوعين

من البلدان عالم غربي وعالم غير غربي، فالعالم الغربي غني يضم 16 % من سكان العالم و82 %من الثروة العالمية ، بينما الـ 61%من سكان الأرض لا يملكون سوى 5% فقط من الخيرات .

ويضاف إلى هذا التقسيم تقسيمات أخرى ليست حضارية وعرقية فقط ، لكنها سياسية واقتصادية ومالية .

إن هناك تحولات عميقة تتراكم في مختلف الميادين منذ بعض الوقت ، إنها تطورات تحدث بوتائر سريعة أدت إلى بعض التحولات الجديدة وتغير في البنى والتي تبقى تأثيراتها وحدودها غير محددة .

والسؤال الذي تجب الإجابة عنه كيف هي هذه البيئة الدولية ؟ وماهي هذه التحولات التي تحدث في عالم اليوم ؟

1-1-8 اقتصاديا:

إن الإطار العالمي الحالي يتميز بثلاث ظواهر أساسية :(عبد الحميد براهيمي،1996، 383)

ـ عولمة الاقتصاد :

لم تأت ظاهرة العولمة الاقتصادية طفرة، وإنما تشكلت عبر عملية طويلة من تكامل المجالات الدولية من قبل الشركات الكبرى، حيث ظلت هذه الشركات منذ حقب طويلة تستحوذ على جزء من النشاط الاقتصادي والاستثمار العالمي، هذه الظاهرة – ظاهرة العولمة- تفسر بخاصية بتدويل السوق والاستثمار والإنتاج والتسيير والتمويل .

ولعل أهم مظاهر هذه العولمة الاقتصادية ذلك الانتقال اليومي لمئات المليارات من الدولارات بين المراكز المالية العالمية وازدياد مبالغ سوق تحويلات العملة

الصعبة في الأسواق المالية من 188 مليار دولار عام 1986 إلى 623 مليار دولار عـــام 1995 .

الثلاثية القطبية :

يتميز عالم اليوم بالتوجه نحو خلـــق مجموعات اقتصادية جهـــوية وبروز ثلاثة أقطاب اقتصادية (الولايات المتحدة، اليابان، أوربا الغربية)

وتظهر هذه الثلاثية القطبية في :

- الولايات المتحدة بامتدادها إلى المكسيك وكندا في إطار اتفاقية (التبادل الحر للشمال الأمريكي ALENA) ، ثم إن تبعية أمريكا اللاتينية للولايات المتحدة يجعل من (ألينا) المجال الاقتصادي والسوق الأكبر أهمية في العالم .

- اليابان باعتمادها على الامتداد الطبيعي لمجالها الاقتصادي إلى السوق الآسيوية لتشكل قطبا اقتصاديا هاما .

- أوربا الغربية وتوسعها لقيام الاتحاد الأوربي لتشكل قطبا اقتصاديا مهما .

هذه القطبية الثلاثية تجسدت ميدانيا بتداخل مصالح الشركات العملاقة ذات الأصل الأمريكي والياباني والأوربي والاتفاق الموقع بين (SIEMENS،TOSHIBA،IBM) عام 1992 يمثل التحولات القطاعية الإستراتيجية للقطاع العالمي .

لكن هذا لا يخفي الصراع بين الأقطاب الثلاث لتعارض مصالحها دائما خاصة في مجال ومن أجل السيطرة على الأسواق الخارجية .

وللتدليل على هذا الصراع :

- الحرب التجارية بين الولايات المتحدة من جهة وأوربا واليابان من جهة أخرى .

- الصراع الفرنسي الأمريكي التقليدي.

- الصراع التقليدي الفرنسي الألماني

التكتلات الجهوية والإقليمية :

في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى وجود عملاقين آسيويين خارج الأقطاب المشار إليها، وهما الصين والهند الذين يعتبر مجالهما الاقتصادي مثيرا للغاية.

ومن جهة أخرى هناك تجمعات حيوية ، منها ما تشكلت ومنها ما هي في طور التشكل نذكر منها :

1- تجمع بلدان شرق آسيا (الأسيان ASEAN) الذي يشكل تجمعا اقتصاديا جهويا مهما وحيويا، وتكمن أهميته في أنه غير الكثير من المفاهيم الاقتصادية الكلاسيكية من حيث تجارب دوله التصنيعية وأبعاده التخطيطية التنموية التي تختلف عن تصورات التنمية الصناعية في أوربا الغربية .

وإذا كانت اليابان قد أقامت علاقات مع بلدان هذا التكتل فإن الولايات المتحدة بعرقلة هذا التجمع بتجمع آخر (التعاون الاقتصادي الآسيوي في المحيط الهاديAPEC) .

ومادمنا بصدد استعراض التكتلات الإقليمية نشير إلى أنه بالرغم من الانقسامات التي يشهدها الوطن العربي، فإن هذا الوطن يمكن أن يشكل تجمعا إقليميا منسجما قادرا على بناء مجال اقتصادي قوي ودائم لأنه يتربع على مساحة 14 مليون كلم^2 وطاقة بشرية تتعدى الـــ 300 مليون نسمة ويمتلك ثروات معدنية إستراتيجية كبيرة سيما النفط والغاز (أكبر من65% من الاحتياط العالمي) .

8-1-2 اجتماعيا :

إنه لا يمكن تجاهل التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي شهد ته الإنسانية خلال العقود الماضية فقد تراجع الفقر وظهرت نتائجه، كما تراجعت معدلات وفيات الأطفال إلى أكبر من النصف ، وانخفضت سوء التغذية، وبنفس الصورة كان

تراجع اللا تمدرس ، وقد بدا هذا التراجع كارتفاع متوسط عمر الإنسان، لكن ما يعيب هذا التطور هو استمرار الهوة الكبيرة بين الشمال والجنوب .

ففي عام 2000 أظهرت نتائج تشخيص التنمية البشرية أن مئات ملايين البشر مازالوا يعانون من الحرمان في العديد من جوانب الحياة: L(حسين علي،2002، 21 ــ 22)

- ففي المجال الصحي 968 مليون نسمة ليس لديهم إمكانية الحصول على مياه محسنة، وأن 34 مليون نسمة ماتوا بمرض الإيدز، وأن 2.2 مليون نسمة يموتون سنويا بسبب التلوث الهوائي .

- وفي مجال التعليم تشير الإحصائيات أن 854 مليون نسمة لا يعرفون القراءة ولا الكتابة ، وأن 325 مليون طفل لم يلتحقوا بالمدارس .

لكن الملاحظ أن هذه الأوضاع المأسوية لا تقتصر على الدول النامية كما يشير تقرير التنمية البشرية وإن كانت بمعدلات منخفضة .

لا شك في أن التطورات الديموغرافية المستقبلية سوف تزيد من صعوبة مكافحة حالات الفقر .

حتى عالم الأغنياء بدأ يتقلص ويزداد تمركز الثروة فيه ففي عام 2001 كان هناك 538 مليارديير بمتوسط ثروة لكل منهم مقدارها 3.2 مليار دولار وفي عام 2002 فقط انخفض هذا العدد إلى 479 مليارديير بمتوسط ثروة لكل منهم مقدارها 301 مليار دولار .

وأمام هذا الوضع المقلق مازالت المنظمات الدولية والدول الصناعية تعتبر أن إستراتيجية مكافحة الفقر يجب أن تعتمد على إصلاحات اقتصادية تستهدف تحرير الاقتصاد وتتبنى آلية السوق .

3-1-8 سياسيا :

أما على الصعيد السياسي فقد شكل غياب الاتحاد السوفييتي ومعه الإيديولوجية الشيوعية فراغا سرعان ما دفعت الشعوب المغلوبة على أمرها ثمنه ، لقد كانت

دول العالم الثالث تستغل حالة التنافس بين القوتين العظميين للمحافظة على أمنها واستقرارها بانحيازها إلى جانب أحد المعسكرين رغم انتمائها إلى حركة عدم الانحياز .

إن النظام العالمي الجديد الذي بشر به سرعان ما تحول إلى نظام عالمي تكرست فيه الهيمنة الأمريكية ، على العالم وبدا نظام سادت فيه شريعة الغاب .

4-1-8 علميا ومعرفيا :

في ظل العولمة وفي سياق التحولات المجتمعية، بزغ شكل جديد للتطور المجتمعي يعتمد في نمط سيطرته ونفوذه على المعرفة العلمية المتقدمة ، وعلى استخدام المعلومات في جميع مجالات الحياة بكفاءة عالية ، فتعاظم دور صناعة المعلومات، وتعززت فيه الأنشطة المعرفية ليتبوأ الأماكن الأكثر حساسية وتأثيرا في منظومة الإنتاج الاجتماعي، فبينما اعتمد المجتمع الصناعي في تطوره على التجارة والميكانيك والطاقة وعلى قوة العمل الإنساني، فإن المجتمع الحالي استند بالأساس إلى قوة العقل البشري والالكترونيات الرقمية والهندسة الحيوية وثورة الاتصالات الذكاء الصناعي .(نبيل علي 2001، 173))

إن هذه الثروة المعرفية التي يعرفها العالم اليوم في مختلف مجالات العلم والمعرفة لم تنفصل على الاختراعات والتطبيقات التي ساهمت في تغيير وجه العالم

تشير الإحصائيات أن 90% من العلماء الذين أنجبتهم البشرية حتى الآن هم يعيشون بيننا اليوم وأن هذا العصر أنتج من العلوم والتكنولوجيا والفنون والآداب واللغات والإيديولوجيات يعادل ما أنتجه الإنسان عبر تاريخه الطويل .

لكن ما ميز هذا الفيض المعلوماتي هو أن استفرد به العالم الغربي ، ففي تقرير التنمية البشرية لعام 1999 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يؤكد أن 10 دول غنية تسيطر على 84% من أعمال البحث والتطوير العلمي ، وتتحكم

الولايات المتحدة في 95% من براءة الاختراع العالمية خلال العشرين سنة الأخيرة من القرن الماضي (أنس حبيب، ، 48)

8-2 المجتمع الجزائري والتحولات الجديدة :

نعني بهذه التحولات تلك التحولات والتغيرات الاجتماعية التي مست المجتمع بدءا بالعشريتين الأخيرتين من القرن العشرين وانتقال المجتمع الجزائري من نظام اجتماعي اشتراكي إلى نظام ليبرالي يستند إلى قوانين السوق وآلياته .

8-2-1 الإرهاصات الأولى للتحولات (في ظل النظام الاشتراكي) :

مع رحيل الرئيس بومدين (27-12-1978) بدأت المسيرة التنموية تعرف تحولات في شتى جوانبها بدعوى المراجعة حينا وتجاوز الأخطاء والسلبيات أحايين أخرى .

لقد اعتبرت هذه نتيجة طبيعية لتراكمات كثيرة ، فالنتائج التي تحققت في عقد السبعينيات في مجالات التعليم والصحة لم يحالفها الحظ في بعض المجالات الأخرى كالزراعة والسكن، ربما لأنها لم تكن مطروحة بحدة ، كما أن نمط التنمية المتبع ولد جهازا بيروقراطيا انفصل عن الطبقات الشعبية .

وفي هذه الفترة بدأت الأزمات الثقافية تطفو على السطح ، لتكشف عن سياسة أد لجت عناصر الهوية، كما بدا انسداد آفاق التطور الاقتصادي واستحالة حصول الرقي الاجتماعي ، لقد بات واضحا ضرورة سلسلة من التغيرات تستجيب للمطالب الاجتماعية التي أغفلت في خضم التجربة التنموية السابقة وتراعي المستجدات في مجال التسيير الاقتصادي ، وقد تجسدت هذه الصياغات وتلك التوجهات في تشجيع الاستثمار الوطني الخاص وتحرير المبادرات خاصة حين صادقت اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في دورتها السادسة (22-24/12/1981) على ملف

القطاع الخاص (ج ت و ،1985، 347) ويتوج هذا التوجه في المجال الفلاحي بصدور قانون الحيازة على الملكية العقارية بواسطة الاستصلاح (1983) حيث شكل بذلك هذا الإجراء خطوة جريئة في اتجاه الطريق الرأسمالي وخطوة نحو حتف الاشتراكية والثورة الزراعية كدعامة أساسية لها.

لعل من أهم الإجراءات أيضا في مسار التوجه الاقتصادي الليبرالي ما تعلق بسياسة إعادة الهيكلة العضوية ثم إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الوطنية، بهدف إدخال قدر من المرونة في اقتصاد بفضل تنويع المصادر القرار العمومي (نور الدين زمام، 2002،168) .

إلا أن البعض يرى أن هذه العمليات ما هي إلا عمليات ذات هدف سياسي ، وقد سار في هذا الاتجاه "جيلالي اليابس ' حين نفى (أن يكون إصلاح المؤسسات قد استهدف النجاعة الاقتصادية والمردودية ورأى ذلك تعبيرا عن علاقات القوة بين الفاعلين في مجال التنمية) (نور الدين زمام،2002، 169) .

وهذا ما أكدته الدراسات التي اعتبرت العملية الإصلاحية مجرد قرارات فوقية طبقت دون إشراك أو مساهمة المسيرين وممثلي العمال ولذلك لم تعط النتائج المرجوة (زمام نور الدين،2002 169)

8-2-2 التحول نحو الليبرالية والغطاء السياسي القانوني :

بقدر ما كانت البدايات الأولى للتحولات الاجتماعية والمجتمع الجزائري حثيثة فقد عبرت عن خلل كبير في أداء النظام الاجتماعي، وأثبتت أن الأزمة أعمق من أن تحل بعملية إعادة الهيكلة، بل لا بد من غطاء سياسي قانوني يهيء الأجواء لانطلاق العمل وفق منطق آليات الأثمان، تلك الآليات التي تمثل المحور الذي يدور حوله اقتصاد السوق في سيره .

وإذا كان الصراع في السلطة بين المؤيدين والرافضين للتحولات قد أبطء هذه التحولات فإن أحداث أكتوبر 1988 تكون قد عجلت بتلك التحولات.

8-2-2-1 التحولات والإصلاحات السياسية :

تمثلت الخطوة الأولى في مجال الإصلاحات السياسية بالاستفتاء على تعديل الدستور (3 نوفمبر 1988) لتصبح الحكومة مسؤولة أمام البرلمان كخطوة ضرورية لتحقيق الانسجام بين أهداف الهيكلة الاقتصادية التي تسعى لتحرير أداء المؤسسات وقواعد تسيير و تنفيذ ومتابعة ذلك سياسيا وقانونيا .

وهكذا يكون قد تم إقرار دستور جديد للبلاد في 23 فيفري 1989 ليفسح المجال للبدء في إقامة نظام جديد يرتكز على (زمام ،2002 ،188) :

- الفصل بين الحزب والدولة كضرورة سياسية تفرضها التوجهات الجديدة ، ويفرضها الواقع الاقتصادي والسياسي الجديد وليلغى نظام الأحادية فيما بعد ويفسح المجال للتعددية الحزبية والمنافسة السياسية .
- حصر مهمة الجيش في نطاق تخصصه بعيدا عن الحقل السياسي .
- التخلي عن الأيديولوجية الاشتراكية كمرجعية وكقاعدة للعمل وكأساس للشرعية

ولما كانت عمليات التحول نحو الليبرالية والديمقراطية عملية معقدة وحساسة، فقد كانت المرحلة الانتقالية التي وصلت بين النظام الشمولي وقيام النظام الجديد واحدة من أصعب وأخطر المراحل فقد ذهب ضحيتها (أحداث أكتوبر 1988) الكثير من أبناء الوطن مجانا .

لقد سارت الإصلاحات السياسية بوتائر متسارعة ،إلا أن المعاملين الاقتصادي والاجتماعي ظلا حاضرين في كل المراحل، حيث توالت الحكومات الإصلاحية ،إلا أن تفاقم الوضعية المالية، وتدهور القدرة الشرائية، والظروف الاجتماعية للسكان كانت قد حدت من نجاح أي تجربة حكومية .

وفي سياق التعددية الحزبية فقد تكاثرت الأحزاب السياسية ولتجعل من الساحة الإعلامية مسرحا للصراعات الجانبية بدلا من معالجة المشكلات الاجتماعية

والثقافية التي أصبح المجتمع يعيشها ، ثم كان النجاح الساحق للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات المحلية والتشريعيات، مما فتح الباب واسعا أمام كل الاحتمالات ، فقد استطاعت جبهة الإنقاذ أن توظف الغضب الشعبي وتستثمر البعد الديني بشكل غذى ثقافة الحشد الغير متزنة .

وبتوقف المسار الانتخابي وإعلان حالة الحصار دخلت الجزائر عشرية حمراء أتت على الأخضر واليابس كانت حصيلتها :

جدول رقم (9) يبين تطور أ عمال العنف في المجتمع الجزائري

شكل العنف	العدد	نسبةالزيادةمقارنة بالفترة (1981-1990) %	
القتل العمدي	85500	800	
الشرع في القتل دون حدوثه	48000	400	
التهديد بالقتل	1.625000	1000	
الضرب والجرح العمدي	2.250000	2250	
تخريب الممتلكات	835000	1050	
الإحتجاجات المفضية إلى العنف	625000	650	
اخرى	32000	300	

المصدر : علي سموك، إشكالية العنف في المجتمع الجزائري،ص 364

8-2-2-2 التحولات والإصلاحات الاقتصادية :

لقد تعمد دستور 1989 أن يدخل تغيرات جذرية على النظام الاقتصادي وعلاقة الدولة بالاقتصاد، وليتخلص بصورة كلية من جميع النصوص التي جاء بها دستور 1976 ذو الطابع الاشتراكي .

وفي هذا السياق راجع دستور 1989 مفهوم ملكية الدولة وجماعتها الإقليمية ، إلا أن السؤال المطروح هو ما طبيعة الإصلاحات التي وضع إطارها القانوني دستور 1989 ؟ وكيف طبقت هذه الإصلاحات ؟ وما هي انعكاسات ذلك اقتصاديا واجتماعيا ؟.

لقد تلخصت الأحكام الدستورية في شأن الإصلاحات الاقتصادية في :

- إسقاط مفهوم الاشتراكية كنظام اقتصادي .
- حصر الملكية العامة في الثروات الطبيعية الحية أو الميتة والمرافق العمومية
- جعل علاقة الدولة بالاقتصاد أكثر مرونة وتحجيم دورها الاقتصادي .
- إقرار حق الملكية الخاصة دون قيد .
- التخلي عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية .

والفكرة الأساسية في هذه الإصلاحات الاقتصادية هي تحرير الاقتصاد من التسيير الإداري .

وهكذا عرف الاقتصاد الجزائري ومؤسساته الاقتصادية خلال العشريتين الأخيرتين تحولات جذرية وعميقة ويمكن تصنيف مراحل تلك التحولات إلى :

- **مرحلة التعديل الهيكلي الأول (التثبيت) 1993-1994** :

إن مرحلة التثبيت والتعديل الهيكلي كانت نتاج الإختلالات التي عرفها الاقتصاد الجزائري التي منها انخفاض سعر البترول والنقص في التمويل الخارجي وارتفاع المديونية ثم محنة الإرهاب فكانت الإجراءات التالية :

- تحرير الأسعار والتجارة الخارجية والحد من تدعيم معظم السلع الأساسية .
- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 50 % .
- تثبيت كتلة الأجور .
- صدور قانون الاستثمار (12/93) .

إلا أن عملية التثبيت تكون قد انتهت إلى :

- انخفاض في عجز الميزانية وفي نسبة التضخم .
- تحسن في احتياط الصرف .
- كما تم حل 88 مؤسسة عمومية .

- **مرحلة التصحيح الهيكلي (1995-1998)** :

ولأن مرحلة التثبيت الاقتصادي لم تحقق نتائجها بالصورة المطلوبة، لجأت الجزائر وباتفاق و إملاءات صندوق النقد الدولي إلى عملية تصحيح هيكلي ثانية بهدف:

- تحقيق نمو متوسط (5%)
- تخفيض نسبة التضخم .
- تحرير التجارة الخارجية والأسعار .
- الشروع في الخوصصة .

وهكذا نلاحظ أن أهم إجراء كان له التأثير الكبير مجتمعيا هو صدور قانون خوصصة المؤسسات العمومية ودخول هذه العملية حيز التطبيق سنة 1996 حيث

مست هذه العملية 200 مؤسسة عمومية لتتواصل بخوصصة 800 مؤسسة محلية وببيع 250 مؤسسة كبـــرى وليتم تسريـــح آلاف العمـــال 80.000 عـــاملا في قطـــاع البنـــاء فقـــط (كربالي بغداد ، 2005، ع8 ، 63) .

- مرحلة التحولات لما بعد 1998 :

إن التحول النسبي في الوضع الأمني وفي الاستقرار السياسي أن قامت الدولة بإعداد برنامج طموح للنهوض بالاقتصاد الوطني انطلاقا من التعديلات التي تجري بين الحين والآخر في تشريعاتها الاقتصادية تماشيا مع المستجدات الدولية و الوطنية

ولعل أولى تلك الإجراءات قانون الاستثمار وقانون الخوصصة المعدلين سنة 2001 بهدف خلق مناخ ملائم للاستثمار ورفع القدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية

ولتشجيع الاستثمار فتح المجال في إطار التمويل للخواص الوطنيين والأجانب بإنشاء مصارف خاصة فكانت الحصيلة في 2001 ظهور 26 مصرفا وبهذا تكون الدولة قد قامت بعدة إصلاحات في جميع المجالات الاقتصادية فقد وقعت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي وهي الآن ما تزال في محاولة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

8-2-2-3 التحولات والانعكاسات الاجتماعية

كان للتحولات التي مست البناء الاجتماعي الجزائري في العقدين الماضيين آثار طالت كل المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية، و لعمقها و إفرازاتها الخطيرة عبّر عنها بأزمة المجتمع الجزائري.

وإن تمت الإشارة لتلك التحولات في تجلياتها الاقتصادية و السياسية فإننا هنا سوف نستعرض تجلياتها و انعكاساتها على المستوى الاجتماعي.

إن تشجيع العلاقات الاقتصادية الليبرالية فتحت الباب على مصراعيه أمام القطاع الخاص و الاستثمارات الأجنبية و الاختراق القوي لآليات النسق الرأسمالي و هيمنته، و في ظل ظروف و ضغوطات خارجية و أزمات داخلية أدى ذلك إلى

مزيد من التناقض بين مكونات البناء الاجتماعي و إلى مزيد من الركود و فقدان القدرة على تحقيق تنمية حقيقية فكان لهذه التحولات تأثير على كثير من الأنساق والنظم الاجتماعية وسنحاول استعراض بعضا من مظاهر التأثير .

ـ البطالة و التشغيل:

ظلّ التشغيل واحدا من أهم المكاسب التي أمّنها النهـــج الاشتراكي التنمـــوي و سياسات التخطيط المركزي، إلاّ أنه و ابتداء من سنة 1987 و مع بداية الأزمة الاقتصادية بعد انهيار سعر البترول، و أمام هذا الوضع الاقتصادي اتخذت الدولة و المؤسسات الوطنية العمومية و في ظل الإصلاحات التي شهد تها عدّة إجراءات، كان منها إعادة النظر في سياسات التشغيل سيما ما تعلق بالبعدين الاقتصادي أم الاجتماعي حيث بدا ضرورة الأخذ بالبعد والحساب الاقتصادي، والتخلي عن البعد الاجتماعي، فأفضت هذه المراجعة لسياسة التشغيل إلى تسريح الآلاف من العمال و غلق باب التشغيل أمام القوى العاملة الجديدة، و بالموازاة مع حل المؤسسات فقد شهدت سنة 1998 مثلا حل 1000 مؤسسة و تسريح أكثر من 40.000 عامل ليتصاعد منحنى البطالة حتى تعدى 28% (قيرة، و غربي ، 2000، 37).

وهكذا تنوعت البطالة في ظل هذه الظروف إلى نوعين :

1- بطالة الإدماج وتخص أولئك الذين لم يسبق تهم العمل من قبل وقدرت نسبتهم بـــ 76 % .

- بطالة إعادة الإدماج وتعني أولئك الذين فقدوا مناصب عملهم الأول وقدرت نسبنهم ب 24% (قيرة ، غربي ، 2000 ، 44).

و ما هو جدير بالملاحظة أن نسبة البطالة لم تقتصر على القطاع العام الذي عرف حل المؤسسات و التقليص في عدد العاملين و إنما مست الظاهرة أيضا القطاع الخاص الذي حظي بتشجيع متزايد، إذ عرف بطالة عالية وصلت إلى 48%

مقابل نسبة 52% بالقطاع العام و السبب في ذلك التسرع و نقص الخبرة و عدم الاستقرار (قيرة، و غربي2000، 45).

و حسب المركز الوطني للإحصاء فإن ظاهرة البطالة انتشرت بنسبة أكبر لدى فئة الذكور، كما أنها لم تمس فئة غير المؤهلين فحسب بل شملت أيضا حملة الشهادات و خرّيجي الجامعات، كما ارتفعت نسبتها في الوسط الحضري عنها في الوسط الريفي و مرد هذه الأخيرة الهجرة الإجبارية الواسعة للريف الجزائري مع استفحال ظاهرة الإرهاب و العنف المسلح (الخبر، 1999، ع 2276).

و ما أفرزت هذه التحولات إزاء ظاهرة البطالة ارتفاع نسبتها لدى شباب المدن

جدول رقم (10) يبين نسبة البطالين الشباب في المناطق الحضرية

(1989 - 1999)

المنطقة الحضرية	%
الجزائر العاصمة	78
وهران	81
قسنطينة	86
سطيف	80
عنابة	84
سيدي بلعباس	73
الشلف	65
عين الدفلى	71

المصدر: وزارة العمل و الحماية الاجتماعية، في: علي سموك، إشكالية العنف المجتمع الجزائري،ص 369

هذا الجدول يعطي انطباعا عن انتشار هذه الظاهرة في الحواضر و الحواضر الكبرى بشكل خاص، وأن هذه الحواضر ما تزال تستهوي الشباب و ذوي المستويات التعليمية العليا بالرغم من التضخم الذي تشهده.

على صعيد المستوى المعيشي:

لقد بدت الآثار الأولى لهذه التحولات مروعة، فحـــوالي 14 مليون جزائـــري باتـــوا في حاجة ماسة إلى مساعدات اجتمـــاعية، منهم أكثر من 4,5 مليون ليس لهم أي دخل، ومرد ذلك رفع عملـــية الدعم عن المواد الأســـاسية، كمـــا أن الفـــروق الاقتصـــادية و الاجتماعية ازدادت فجوتها لدى فئات المجتمع حين انسحبت الدولة و قلصت من دورها الاجتماعي.

إن هذا الانسحاب تجلى أيضا في رفع دعم الدولة عن قطاعات حساسة من خـــلال الزيـــادة في فواتير الكهربـــاء و الغاز و الإيواء و نقص التغطية الصحية

و في هذه الأخيرة تم حذف ما يزيد عن 100 دواء منتج محليا من قائمة الأدوية المعوضة من قبل صندوق الضمان الاجتماعي (قيرة، و غربي، 2000، 37- 38).

وإذا كان منظرو الفكر الليبرالي يجعلون من التحول الديمقراطي سبيلا إلى اتساع الطبقة الوسطى و ازدهار مؤسسات المجتمع المدني كبديل للدور الاجتماعي للدولة الذي تنحت عنه ، فإن هذه التحولات في الجزائر أدت إلى اتساع الطبقة الفقيرة، حيث ازدادت نسبة الذين تحت عتبة الفقر ــ حسب تقرير البنك الدولي لسنة 2000 ــ من 12,2 % (سنة 1988) إلى 25,5 % (سنة 1995) (في: أحمد عبد الناصر تركي، 2005، 114).

وإذا كانت انعكاسات التحولات الاجتماعية على المستوى المعيشي للأفراد ظهرت من خلال ارتفاع معدلات الفقر و الحرمان ، فإن هذه الظاهرة اعتبرت لدى

الدوائر المالية و الاقتصادية أمرا عاديا و متوقعا، ذلك أن الإصلاحات ــ كما يقولون ــ تؤدي إلى شيء من البطالة و انخفاض في مستوى المعيشة، و من ثم فلا ضير في تقديم تضحيات اجتماعية في سبيل تنمية اقتصادية.

على صعيد القيم والعلاقات الاجتماعية

يعترف الكثير من العلماء الغربيين بأن النظام الرأسمالي نظام مادي، وأن فلسفته الليبرالية حولت حياة الأفراد إلى حياة لا مكان فيها للأخلاق ولا للقيم ، لأن (الإنسان الاقتصادي) دافعه الوحيد هو مصلحته الذاتية دون خضوع لأي تأثيرات مهما كان طابعها أو مصدرها، ومن ثم فقد جعلت من الإنسان عبدا للمال فهددت بذلك القيم الحقيقية له .

لقد كان تأثير هذه الفلسفة على المجتمع الجزائري واضحا من خلال تأثره بالقيم الغربية المادية ، فاحتلت القيم الاقتصادية أعلى السلم وأصبحت قيمة الإنسان تتحدد من خلال ما يملك ، أما القيم الجمعية والإنسانية فأصبحت أسفل الهرم القيمي ، كما إن طغيان القيم المادية أدى إلى تغليب المصلحة الخاصة على مصلحة المجتمع .

لقد أفرزت هذه المرحلة نشاطات اقتصادية لم يعهد ها المجتمع الجزائري من قبل، فأحدثت حركية اقتصادية، لكنها أفضت إلى فوضى كبيرة على مستوى نسق القيم . فقد احتلت قيم الكسب السريع محل العمل المنتج ، وقيم الاستهلاك محل الادخار، وحلت قيم الانحراف والخداع والتزوير والرشوة والفساد الأخلاقي مقابل القيم الأخلاقية الروحية ، وتطالعنا الصحف ووسائل الإعلام المختلفة كل يوم عن كثير من مظاهر الفساد هذه .

إن انتشار ظاهرة الفقر وتحت تأثير النزعة المادية أن اتسعت دائرة الانحرافات من سرقة وسطو وتعد على الممتلكات وإن مارسها الفقراء فقد طالت هذه الانحرافات الأغنياء من خلال جرائم الرشوة وغش المستهلكين وسرقة العلامات التجارية وغيرها الكثير .

وعلى صعيد العلاقات الاجتماعية فإذا كان الإنسان لا يستطيع أن يعيش منعزلا عن الآخرين ، فالذين يعيشون في مجتمع يجب أن يتفاعلوا بشكل أو بآخر في محيط العمل ومع الأصدقاء وفي نطاق الأسرة والأقارب وتنظم كل علاقات التفاعل اختيارات معينة تتجسد في النهاية في شكل أنواع من العلاقات .

وإذا كان الأمر على هذا النحو فإلى أي حد تكون قد أثرت التحولات المجتمعية الجديدة بحقن القيم الليبرالية في جسم البناء الاجتماعي للمجتمع وفي العلاقات الاجتماعية بين أفراده ؟

فعلى مستوى الأسرة والعلاقات الأسرية فقد أجمع الباحثون الاجتماعيون والاقتصاديون على الأثر الكبير الذي تحدثه الفلسفة الليبرالية ونظام اقتصاد السوق على الأسرة والعلاقات الأسرية ، وحتى الذين يدافعون عن الليبرالية أقروا بوجود آثار سلبية على العلاقات الاجتماعية الأسرية ، فالكثير من المشكلات الأسرية نجمت عن النظر للأسرة نظرة ليبرالية فساد التضامن العضوي مكان التضامن الآلي بين أفرادها .

ويذهب محمد عمر شابرا إلى أن انتشار النزعة الفردية لا يمكن أن ينسجم مع ما تحتاجه تربية الأطفال من توفير المحبة والعناية والتربية التي يحتاج إليها الأطفال من كلا الأبوين ، فمراكز الرعـــاية لا يمكن أن تحـــل محـــل الأمهـــات ، لذا أخذ جـــنوح الأحـــداث يتصـــاعد باستمرار مما أفرز جيـــلا لا يملك أي احترام للقيم الاجتماعية (في:احمد عبد الناصر تركي ،2005، 92)

إن تأثير التحولات الاجتماعية على الأسرة بدا حين تدهور المستوى المعيشي فالفقر وشظف العيش أديا إلى الإحساس بالحرمان مما أدى إلى الكراهية والحقد والعزلة الاجتماعية لدى أفراد الأسرة .

كما أدت التحولات إلى حراك اجتماعي وتفاوت طبقي واضح كان له التأثير على التنشئة الاجتماعية ، فشريحة واسعة لا تتوفر الأسرة فيها على أبسط شروط ووظائف التنشئة ، وفئة قليلة تستأثر أسرها بنوعية خاصة من التعليم والامتيازات .

كما كان لتلك التحولات الأثر في وظائف الأسرة سيما وظيفة الإنجاب ، حيث أصبحت الأسر نحرص على إنجاب عدد محدود من الأطفال بهدف تحقيق توازن بين إمكانيات الأسرة واحتياجاته.ا

الفصـــل التـــاسع الـــريف والحضـــر والهجـــرة في الجزائر
والمعـــادلة الصعبـــة

9 -1 التحضر في الجزائر وإشكالاته

9 -2 الريف الجزائري وإمكانيات تطويره

9 -3 الهجرة الريفية في الجزائر

الفصل التاسع

الحضر والريف والهجرة في الجزائر والمعادلة الصعبة

9-1 التحضرفي الجزائروإشكالاته

ترتكز الزيادة السكانية في الوسط الحضري على عاملين :

ــ الزيادة الطبيعية للسكان .

ــ صافي الهجرة (الداخلية والخارجية) أي الفارق بين المهاجرين القادمين والمهاجرين المغادرين.

وتشهد هذه الظاهرة نقاشا حادا في مختلف دول العالم، خاصة وأن العالم يعرف انفجارا سكانيا عنيفا ، ويتضح ذلك من خلال الإحصائيات الواردة في برنامج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994، والتي تبين أن عدد السكان تضاعف أكثر من مرة ، وبات يتزايد بنسبة 90 مليون نسمة سنويا .

وطبقا لإسقاطات الأمم المتحدة فمن المرجح أن تصل الزيادات السنوية أكثر من مليون عام 2015 ، وباستشراف المستقبل لمدة 20 سنة نجد أن الإسقاطات البديلة تتراوح من إسقاط منخفض يبلغ 7.27 مليارا في عام 2015 ، إلى إسقاط عال يبلغ 7.92 مليار نسمة، وإذا ما توغلنا لمسافة أبعد زمنيا (2050) يظهر الإسقاط المنخفض للأمم المتحدة تعدادا سكانيا عالميا يبلغ 7.8 مليار، ويظهر الإسقاط العالي تعدادا سكانيا يبلغ 12.5 مليار نسمة (زكي حنوش، 223،1999)

وعلى مستوى الوطن العربي فإن حجم السكان في الدول العربية عام 1950 كان في حدود 75 مليون نسمة، منهم 23.7% يعيشون في المناطق الحضرية في

فترة كانت نسبة التحضر في العالم في حدود 29.2%، ثم ارتفعت تلك النسبة إلى 30.2% في الدول العربية مقابل 34.3% في بلدان العالم ، إلا أنه وابتداء من أواخر الستينات بدأت معدلات التحضر تتقدم بوتائر سريعة ، إذ وصلت نسبة التحضر إلى 37.8% ولتصل على 50% سنة 1990 بمعدل يعد الأسرع من أي كيان جغرافي آخر (كمال بوناح 2001، 35)

والملاحظ أن الدول العربية ظلت تعاني من خلل في النمو السكاني بربطه بالتنمية والنمو الاقتصادي ، حيث انتشرت ظاهرة التحضر دون تأمين مستلزماتها .

لقد نفذت الدول العربية جميعها خططا متتالية للتنمية، وساهمت وفرة الأموال في تمثيل هذه الخطط ، إلا بعضها تعثر لعدم الانسجام مع عدد السكان واحتياجاتهم وتقاليدهم، حيث أربك هذا التزايد السكاني عملية التنمية ، وساهمت الهجرة الريفية في حالة الإرباك وفي عدم التوازن بين الريف والمدينة وبين الزراعة والصناعة والتجارة .

ولعل مقارنة متغير معدل الزيادة السكانية مع معدل نمو الدخل القومي تعبر عن أحد أهم العلاقات الاقتصادية السكانية، وتعبر عن مشكلة حقيقة تواجه البلدان العربية، وتتجسد هذه الأخيرة في قصور مستويات الإنتاج في شتى قطاعاته عن إمكانية تلبية الحاجات الأساسية، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتباك الأداء الاقتصادي أدى إلى انخفاض نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان وإلى سوء توزيعها بين القطاعات الاقتصادية، حيث يلاحظ تزايد نسبة المشتغلين في القطاعات الخدمية على حساب العاملين في القطاعات الإنتاجية والسلعية.

ونتيجة لهذا التشوه الذي أصاب الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي فقد ارتفع معدل التحضر بمعدل أكبر من حركة التصنيع والنشاط الإنتاجي المديني .

إن العديد من المتغيرات السكانية تبدو ذات علاقة محدودة وضعيفة الأثر في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، كمعدل الولادة ومعدل الخصوبة في حين تبدو متغيرات سكـــانية أخرى أكثر تـــأثيرا كالتحضـــر والهجرة (ريفية-خارجية). والحقيقة أن جميع المتغيرات السكانية تؤثر وتتأثر ولو بدرجات متفاوتة بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المختل.

وفي الجزائر فإن ظاهرة التحضر ظاهرة قديمة جديدة، فهي قديمة قدم حضارة حوض البحر المتوسط، فقد وجدت بقايا مستوطنات حضارية يعود تاريخها إلى مل قبل الميلاد.

وهكذا تكون الجزائر قد عرفت حياة حضارية متنوعة عبر تاريخها الطويل وعبر تعاقب الأجناس البشرية وحضارتها عليها ، لتترك بصماتها واضحة في ثقافتها وفي تراثها العمراني ولتساهم في تشكيل الشبكة الحضرية الحالية .

مرت عمليات التحضر في الجزائر الحديثة بمراحل عدة يمكن حصرها في :

- المرحلة الاستعمارية (الاستعمار الفرنسي):

إذ بعد استكمال عملية الاستعمار وتوسيع نفوه وتجريد الجزائريين من أراضيهم الزراعية، أن تراجع الأهالي إلى الأراضي الجبلية الوعرة والأقل خصوبة، ولأنها لم تعد تفي بحاجاتهم مما جعلهم يتخلون عنها ويتجهون نحو المناطق العمرانية طلبا للرزق ،في أعمال حقيرة وشاقة وبأجور زهيدة، وليشكلوا أحزمة من الأحياء القصديرية حول المدن.

وباندلاع الثورة التحريرية 1954 وبسبب السياسة الوحشية التي انتهجها الاستعمار الفرنسي حيال سكان الأرياف من تقتيل وتهديم للبيوت وإقامة المحتشدات أن غادر سكان الريف بيوتهم نازحين نحو المدن وباتجاه الحدود التونسية والمغربية.

- مرحلة الجزائر المستقلة:

مع الاستقلال كان قد بلغ السكان الحضريون 30% ، إذ ارتفع التعداد من 3ملايين نسمة عام 1959 إلى أكثر من 4 ملايين نسمة عام 1966 ، مع ملاحظة أن عدد السكان بلغ 10ملايين (Benjamin stora 1995 33) وقد تواصل ارتفاع معدل نسبة الحضريين تحت تأثير مخلفات الاستعمار، ثم السياسات التي تبناها القادة الجدد للدولة الجزائرية المستقلة في المجالين الزراعي والصناعي .

ففي المجال الزراعي فإن التسيير الذاتي والثورة الزراعية ، فبدلا من أن تعملا على استقرار الريفيين دفعت بهم نحو المدن، فشكلت بذلك تلك السياسات عامل طرد .

وفي مقابل ذلك كانت الخريطة الصناعية تتسع ، بالإضافة إلى ذلك توفر الكثير من الخدمات والمرافق الضرورية في الحواضر، للتراوح معدلات نمو السكان الحضر ما بين 4 و 8 % سنويا خلال عشرية السبعينات (بشير التيجاني،2000،24)

إلا أنه مع منتصف الثمانينات وبداية الأزمة الاقتصادية كانت المدن قد تشبعت فكثرت الأزمات من سكن وبطالة ونقص في الخدمات الاجتماعية المختلفة .

ولإعطاء صورة عن تطور النمو الحضري نقدم الجدول التالي :

جدول رقم (11) يوضح نمو السكان في الجزائر 1830-1987

السنة	إجمالي السكان	%	سكان المدن	%	سكان الأرياف	%
1830	3.000.000	100	150.000	05	2.850.000	95
1886	3.752.000	100	587.000	15.64	3.165.000	84.36
1906	4.721.000	100	878.000	18.59	3.843.000	81.41
1926	5.444.300	100	1.227.000	22.53	4.217.300	77.47
1936	6.509.600	100	1.609.000	24.71	4.900.600	75.29
1948	7.569.700	100	2.066.000	27.29	5.503.700	72.71
1954	8.811.200	100	2.416.000	27.41	6.395.200	72.95
1966	11.776.845	100	3.714.632	31.54	8.062.213	68.46
1977	16.948.000	100	6.840.858	40.36	10.107.142	59.64
1987	22.971.558	100	11.444.249	49.81	11.527.309	50.19

المصدر: بشير التيجاني ، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ص[34]

ولإبراز بعض خصائص التحضر في الجزائر يمكن القول :

- يغلب على الشبكة الحضرية – حسب تعداد 1987- طابع المدن الصغرى والمتوسطة .

- تعادل سكان الأرياف مع الحواضر مع نهاية 1990 بحصة 11.5 مليون لكل صنف.

- شكلت الهجرة الريفية التأثير الكبير في ارتفاع عدد سكان المدن خاصة في المرحلة 1954-1966 .

- يتركز السكان الحضريون في الولايات الشمالي القريبة من الشاطئ الساحلي.

وفي تعداد 1998 كانت المعايير التي اعتمدها الديوان الوطني للإحصائيات قد سمحت بتصنيف 447 تجمعا في 5 فضاءات حضرية L(و م م ت ر ،2006، 181)

- فضاء حضري بحد أدنى من السكان لا يقل عن 10.000 نسمة ولا تتجاوز نسبة السكان الفلاحين 2000 نسمة (121 تجمعا) .

- فضاء شبه حضري يضم 68 تجمعا سكانيا أو مدنا تابعة بقرب الحواضر الجهوية الأربعة الكبرى.

- الفضاءات نصف الحضرية بحد أدنى من السكان لا يقل عن 10.000 نسمة ويبلغ عدد السكان الفلاحين 1000 نسمة على الأقل (175 تجمعا) .

- الفضاءات نصف الحضرية المحتملة التي يمكن لها بفضل وضعها كمركز إداري أن تطمح في الأجل القصير إلى تطوير التجهيزات وإلى اجتذاب السكان (58 تجمعا سكانيا)

- الفضاءات التي لا تتوفر فيها هذه الشروط ولكنها تعتبر حضرية بفضل وضعها كمركز دائرة (25 تجمعا سكانيا) .

فهذه المعايير سمحت بتصنيف بعض التجمعات السكانية ضمن الفضاءات الحضرية رغم أنها لا تتوفر على شروطها، وإبعاد بعض التجمعات من التصنيف ضمن تلك الفضاءات الحضرية رغم احتمال توفر شروطها .

إلا أنه من الواضح أن المعايير المستخدمة والمصاعب التي تلاقيها تترجم درجة تعقيد مهمة التصنيف ، ومن ثم فإن الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية تكـــون قد اعتمـــدت في تصنيف الحـــواضر والأريـــاف إلى عدة معـــايير ومؤشرات (و م م ت ر ،2006 ،104)

أولا: مؤشر التنمية البشرية والاجتماعية ويضم:

1- مؤشر تنمية الصحة أي:

- طبيب/ 1000 ساكن
- شبه طبي/ 1000 ساكن
- التجهيزات الصحية
- وفيات الأطفال

2- مؤشر تنمية التربية:

- نسبة التمدرس
- نسبة استغلال الأقسام
- نسبة الذكور إلى الإناث

3- مؤشر الشغل:

- نسبة طاقة التشغيل المحتمل
- نسبة التبعية

4- مؤشر مستوى المعيشة:

- نسبة شغل السكنات
- نسبة السكنات البدائية
- نسبة التزود بالكهرباء
- نسبة التزود بالماء الشروب
- نسبة صرف المياه المستعملة

5- مؤشر العزلة الرقمي:

- الكثافة الهاتفية
- كثافة الطرقات
- التغطية المصرفية

ثانيا: مؤشر تنمية الاقتصاد الريفي

1- مؤشر تنمية الاقتصاد الفلاحي:

- نسبة الشغل في الفلاحة
- قيمة الإنتاج الفلاحي

2- مؤشر تنمية الاقتصاد خارج الفلاحة:

- نسبة الشغل في الخدمات
- نسبة الشغل في الأشغال العمومية والبناء
- نسبة الشغل في الإدارة

ثالثا: مؤشر البيئة:

1- مؤشر تدهور البيئة :

- حمل المراعي
- نسبة التمدن

2- مؤشر حماية البيئة:

- حماية البيئة

وبالاستناد إلى تلك المؤشرات تعتبر حضرية كل بلدية يبلغ معدل التمدن فيها 50% والكثافة السكانية فيها أعلى من متوسط الكثافة في المنطقة التي توجد فيها (الشمال-الهضاب العليا- الجنوب) ، ليصبح واقع العالم الحضري في الجزائر كالتالي:

في سنة 1998 بلغ عدد سكان الحضر 17 مليون من مجموع 29.1 مليون وهو عدد السكان على مستوى الوطن.

وفي سنة 2005 بلغ عدد سكان الحضر 20.5 مليون من مجموع 33.9 مليون نسمة.

بلغ عدد البلديات الحضرية 568 منها 384 تقع في الشمال و 120 توجد في الهضاب العليا و 58 في الجنوب ، و إذا كان هــذا واقع الحواضر في الجزائر فماذا يمكن أن نفعل اتجاه ظاهرة التحضر والتوسع العمراني ؟

هناك العديد من المحاولات والاستراتيجيات والبدائل التي يمكن أن تقي من النمو الحضري الجارف التي منها (بشير التيجاني،2000، 2) .

-تحديد الطاقة الاستيعابية المتوقعة والممكنة لكل مدينة وفق محدداتها وإمكانياتها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية.

إلا أن السؤال المطروح ما هو العدد الأمثل؟

فأفلاطون (القرن الرابع قبل الميلاد) اعتبر العدد الأمثل 5040 نسمة ، واقترح متخصصون معاصرون عددا يتراوح ما بين 250.000 إلى 500.000 .

إلا أنه من الصعب تحديد عدد السكان لأن كل مدينة لها أوضاعها وخصوصياته.

- بناء هيكلة حضرية متزنة عبر مختلف جهات التراب الوطني، مع عدم التركيز على العواصم والمدن الكبرى مع توزيع فرص العمل والاستثمارات.

- تهيئة إقليم المدينة للتخفيف من الضغط المركز على المدينة إداريا واقتصاديا.

- تشجيع الهجرة الريفية العكسية أي من المدن إلى الأرياف ، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات تحفيزية، كتنمية المناطق الريفية، وتطوير وسائل النقل

والمرور بين المدينة والمستوطنات الريفية ، وبشكل عام خلق ظروف في الريف تجعل منها منطقة جذب عمراني.

9-2 الريف واقعه وإمكانيات تطويره

تتميز الحيات الاجتماعية في الوسط الريفي بالتعقيد و التركيب ، لأن الباحث في تفاصيل الحياة سوف يواجه صعوبات حقيقية ،حتى وإن كان هذا المجتمع لا يتوفر على تكنولوجيا متطورة ، إلا أنه معقد في بعده الاجتماعي والثقافي .

والمجتمع الريفي الجزائري لم يشذ عن هذه القاعدة ، لأنه يتميز بالتنوع في ثقافته ، هذه الثقافة تشكلت عبر سلسلة من المراحل والمحطات .

9-2-1 واقع الريف الجزائري:

يمكن تناول واقع الريف الجزائري وتشخيص فضاء ا ته من المنطلقات التالية (و م م ت ر ،2006، 53 ــ 64)

9-2-1-1 أهمية الريف وتزايد سكانه

بالرغم من الظروف الصعبة التي عاشها الريف الجزائري خلال العشريتين الأخيرتين (جفاف، نقص في الاستثمارات ، انعدام الأمن ..الخ) إلا أنه حافظ على حيويته.

يقدر عدد سكان الأرياف مع نهاية 2005 بـــ 13 مليون نسمة أي 40% من مجموع السكان مقابل 12,2 مليون سنة 1998 .

ومرد هذه الزيادة تحسن الظروف الأمنية وظروف المعيشة في الوسط الريفي ، هذه الأرقام تبين أن عدد سكان الأرياف ما يزال مهما .

9-2-1-2 التحضر والاستقطاب في الوسط الريفي

يبين تطور سكـــان الريف أن تمركز سكـــان الريف وتحضرهم يتم بوتيرة سريعة ، هذا التحضر يمثل معطى قويا ، لأنه بلا شك سوف يسمح بتخفيف ضغط الهجرة على المراكز الحضرية .

بين سنتي 1996،و 2005 سجلت 877 بلدية من مجموع 979 رصيدا إيجـــابيا للهجـــرة أو ثـــابتا ، مقـــابل 613 بلديـــة بين سنتـــي 1987 و 1998 ، و 102 بلدية فقط تواصل تسجيل رصيد هجرة سلبي مقابل 366 بين 1987 ،1998 ومن 102 بلدية يقع 78 % منها في محيط المدن الكبرى .

9-2-1-3 تزايد مؤشر التنمية الريفية المستدامة

لقد تزايد متوسط مؤشر التنمية الريفية المستدامة بـــ 19% وانتقل من 0,3 في سنة 1998 إلى 0,5 مع نهاية 2005 ، وقد استعمل هذا المؤشر لأول مرة لقياس التنمية من فترة لأخرى .

ويؤكد هذا المؤشر، وخاصة مؤشراته المركبة (مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية) والجهود المبذولة في مجال الاستثمار الرامية إلى تحسين ظروف معيشة السكان .

9-2-1-4 البنية الهشة للشغل في الوسط الريفي

تؤكد بنية التشغيل على مستويات البلديات الريفية حقيقة التنوع الاقتصادي ومدى نوسعه ، إلا أنه لا يمكن إخفاء بنية التشغيل وهشاشته ، فنقص التشغيل في الأرياف هو معطى حقيقي وإن اختلفت شدته من ولاية لأخرى ، لأن فرص التشغيل تتوقف على الفرص التي يوفرها الاقتصاد المحلي والوضعية الجغرافية للمنطقة .

وتبين نسبة التشغيل الوطنية على مستوى البلديات الريفية أن معدل التشغيل في الوسط الريفي هو 11 % بالنسبة للخدمات ، 14 % بالنسبة للأشغال العمومية

والبناء والصناعة ، 21 % بالنسبة للإدارة ، 16 % بالنسبة للقطاعات الأخرى ، 38 % بالنسبة للفلاحة .

إن غلبة الفلاحة والنشاطات المرتبطة بها من استصلاح وغابات لا تخفي تنوعا في الأنشطة الاقتصادية ، سيما الصناعات التقليدية التي بدأت تستعيد مكانتها ضمن تنظيم الاقتصاد الريفي المتنوع .

9-2-1-5 تحسن ظروف معيشة سكان الريف

أمكن معرفة تحسن ظروف معيشة سكان الريف انطلاقا من مؤشر التنمية البشرية والاجتماعية، والذي استند إلى المؤشرات الخاصة بالصحة والتربية والسكن والكهرباء والماء الشروب والصرف الصحي ..

9-2-2 نظريات واتجاهات التطوير الريفي

إن واقع الحياة الريفية في الجزائر وفي غيرها من دول العالم الثالث وللحد من الهجرة الــريفية يتطلب تهيئة ريفية متوازنة ، وقد ظهرت نظريات واتجاهات عديدة نذكر منها :

9-2-2-1 التنمية الريفية المتكاملة :

وتهدف هذه النظرية إلى توفير كل المقومات التي تجعل من الريف مكانا تطيب فيه الحياة ، ولتحقيق هذا الهدف ظهرت فكرة المجمع القروي ، وهي فكرة لإدارية جغرافية تقوم على تجميع القرى المتجاورة في وحدات جغرافية إدارية يكون مركزها أكبر قرية في المنطقة بحيث تصبح هذه القرى الكبيرة كنموذج لعاصمة قروية للمجتمع الريفي ، ويذهب "فريدمان " في هذا الصدد إلى التفكير في إنشاء مدينة قروية تكون عاصمة منطقة ريفية ، يبلغ عدد سكانها حوالي 50 ألف نسمة هذه العاصمة القروية تنال تشجيعا تنمويا من الدولة، وتكون إلى حد بعيد

منعزلة عن المدن الكبيرة الحجم والعلاقة بينها وبين المدن الكبيرة نحدد وتطور وفق أسس يتم اختيارها بإمعان .

9-2-2 -2 التقـــرية

وتقوم هذه الفكرة حين تكون المد اشر والقرى الصغيرة والتجمعات الريفية مبعثرة مما يصعب توصيل الخدمات والمرافق إليها ،حيث تجمع المد اشر والقرى الصغيرة في وحدات قروية كبيرة تجمع مواطني هذه البقاع للاستيطان فيها مثل ما وقع في الجزائر حين عمدت إلى بناء القرى الاشتراكية.

9-2-2-3 الترويح الربيعي

تنطلق ه الفكرة من ضرورة ربط التنمية الريفية بخلق روح الانتماء الريفي أو الوعي الريفي أو الهوية الريفية التي تتسم بمزايا إنسانية خاصة بها تدفعها إلى اختيار الإقامة في الر يف عند المفاضلة بين الريف والمدينة.

وانطلاقا من تلك النظريات والتصورات ومن تجارب العديد من البلدان وبعد تشخيص طويل المدى أصدرت الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية وثيقة حول ما أسمته بالتجديد الريفي .

انطلقت الوثيقـــة من محـــاولة فهم المـــاضي وتحليلـــه من أجـــل إدراك أفضـــل للمستقبـــل ولتضع الأهـــداف الرئيسيـــة لسيـــاسة التجديد الـــريفي كالتـــالي : (و م م ت ر ،2006، 35)

ــ الساهمة في إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل ، وإعادة الحياة للنسيج الاقتصادي ، وضمان مستوى معيشي عادل للجماعات الريفية .

ــ تثبيت السكان والحفاظ على عالم ريفي حي وفاعل ، بتحسين ظروف الحياة وشروط عمل سكان الريف .

ـــ تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة، وتعزيز دور الفلاحة، التي ما تزال مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي .

ـــ المساهمة في حماية الإمكانيات المتوفرة من موارد طبيعية ورد الاعتبار للتراث الثقافي .

وأخيرا فإن الهدف الأساسي هو المساهمة في تدعيم التماسك الاجتماعي والتنمية المتوازنة للأقاليم ، مع الأخذ في الحسبان خصوصياتها ومؤهلاتها ومعوقاتها .

ولتحقيق تلك الأهداف اعتبرت سياسة التجديد الريفي فرصة لحل الإشكالات والملفات المفتوحة والتي منها:

ـــ سهولة الحصول على الموارد الطبيعية والعقار الفلاحي ، وتوضيح الوضع القانوني له ، سيما تحديد وضع المستثمر الفلاحي .

ـــ سهولة الحصول على الموارد المالية، وتكفل أفضل بالعمليات المصرفية

ـــ نظام الحماية الاجتماعية، وحق العمل، وضرورة انسجامهما مع واقع العمل الفلاحي .

ـــ تدعيم التنظيمات الريفية من نقابات وجمعيات وغرف الفلاحة.

ـــ جهاز تشريعي مكيف يسمح بإعطاء قاعدة قانونية قوية لمفاهيم التنمية الريفية المستدامة .

والخـــلاصة فإن إشكـــالية التحضر كـــانت وما تزال مرتبطة بالعـــلاقة بين المدن والأريـــاف لأنهما يشكـــلان طرفي المعـــادلة ، وان الأولويـــة ظلت تستحوذ عليـــها المدن (بشير التيجاني 2000،6)

ـــ إن أصحاب القرار مقيمون في المدن ، وبالتالي فهم محتكون بالمشاكل التي تعاني منها المدن، بينما ظلت الأرياف بمشاكلها بعيدة عنهم ، مما جعلهم يعطون

أهمية للحواضر خاصة حين توزيع الإعتمادات ورصد المصادر المالية ، وكذلك الأمر بالنسبة لرجال الأعمال ولأنهم يقيمون بالمدن فإن استثماراتهم كانت بالتــقرب من سكناهم .

ــ تواجد أحسن المهارات الفنية ومعظم القوى البشرية المدربة، وكذا الجامعات ومراكز التكوين ، فيما تفتقر إليها الأرياف .

ــ يفضل الاستثمار دائما في المدن الكبرى، حيث تتوفر التجهيزات الأساسية والشروط الضرورية للنشاط الاقتصادي من خدما ت ومرافق .

ــ ظهور نظريات اقتصادية تدعو إلى الاستثمار في المدن الكبرى (قطب النمو)، بدعوى أن ذلك يؤدي حتما إلى انتشار إشعاع من المدن الكبرى إلى المدن المتوسطة، والصغرى، ثم إلى المناطق الريفية، وذلك عن طريق التبادل التجاري والاقتصادي .

وفي مقابل ذلك فإنه من خلال التطورات يلاحظ أن تطور العالم الريفي لم يكن خطيا ومنسجما .

إن سيادة مقاربات مساعي التنمية التي اعتبرت الفضاء الريفي فضاء ا ملحقا بالمدينة، وموضوع أعمال ظرفية وقطاعية ودون أي تماسك أو تكامل فيما بينها .

ولأن العالم الريفي كان ضحية نظرة مبسطة وقاصرة، حاصرة إياه في الفلاحة فإنه لم يعرف تطبيق مشروع اقتصادي واجتماعي منسجم .

والسؤال المطروح كيف يمكن معالجة هذه العلاقة الحضرية الريفية وتوجيهها من أجل بناء شبكة استيطان متوازنة ؟

إن عزل الريف عن المدينة وحل مشكلات الريف لحدها أمر يكاد يكون مستحيلا، لأن الاستيطان البشري في أي جزء من الوطن كل ترابطت أجزاؤه ، وبينها تفاعل دائم ومستمر .. يضاف إلى ذلك أن حل مشكلات الحضر لوحدها أمر غير مجد لأنه يؤدي إلى تعقد المشكلات لا إلى حلها .

إن الخروج من هذه الحلقة المفرغة يتطلب إعادة النظر في تنمية الشبكة الاستيطانية البشرية الكلية،وفي مراجعة العلاقات بين المستوطنات البشرية المختلفة.

9-3 الهجرة الريفية الحضرية في الجزائر:

إن الهجرة الريفية في الجزائر إحدى الظواهر الاجتماعية القديمة الحديثة، ذلك أن المجتمع الجزائري عرف هذه الظاهرة منذ فجر التاريخ ، وحداثتها تكمن في أنها اتخذت طابعا مميزا وجديدا من حيث الحجم والاتجاه والنتائج والآثار، والمتتبع لهذه الظاهرة يمكن أن يميز بين ثلاث مراحل أساسية:

- مرحلة ما قبل الاستعمار الفرنسي.
- مرحلة الاستعمار الفرنسي.
- مرحلة الجزائر المستقلة .

9-3-1 مرحلة ما قبل الاستعمار الفرنسي:

إنه لمن الصعوبة بمكان توضيح السمات السوسيولوجية في هذه المرحلة لأن المصادر التاريخية ضئيلة ومتضاربة.

ففي العصور القديمة وفي مرحلة ما قبل انتشار الإسلام في هذه الربوع تشكل الشمال الإفريقي من بيئتين ريفية وحضرية ، إلا أن العلاقة بين المدينة والريف يبدو أنها محدودة ، لأن الحواضر ظلت تضم المحتلين من فينيقيين ورومان و وندال وبيزنطيين أما الأرياف فقد ظلت معقل السكان الأصليين (الأمازيغ).

وحتى تلك الأرياف فقد مارس الغزاة اتجاهها سياسيات تهجير من عنف وقتل وطرد ، في سبيل الاستيلاء على الأراضي فلم يجد السكان بدا من الهجرة نحو الجبال والمناطق الصحراوية.

وخلال الفترة الإسلامية حافظ المغرب الإسلامي على البيئتين الحضرية والريفية إلا أن العلاقة بين الريف والمدينة لم تكن ذات طابع عدائي ، وإن تميزت

بسيطرة هذه الأخيرة ، لأنها أصبحت مركزا تجاريا هاما ومركزا سياسيا أيضا يحدد العلاقات التي تقوم بين السلطة المركزية والقبائل (عبد العزيز رأس المال،114،1993).

والسؤال المطروح: هل عرفت هذه المرحلة شكلا من أشكال الهجرة الريفية ؟

الجواب: نعم ، فقد عرفت الفترة هجرات نحو المدن ، تشير بعض المصادر أن حكام "تيهرت" احتاروا في كيفية التخفيف من هذه الهجرة حيث بلغت هذه الفئة الاجتماعية الجديدة درجة كبيرة من الثروة والنفوذ (عبد العزيز رأس المال،1993،114).

وخلال الفترة العثمانية فإن الظاهر هو أن المدن كانت مهمشة ومنطوية على نفسها وأن الريف هو السائد ، إلا أن هذه نظرة خداعة حيث كثرت المدن المحصنة سكنها الأتراك وملكوا الأراضي الخصبة وطبقة من الأهالي التي لا تملك إلا قطعا صغيرة لا تتعدى المستوى الضروري للمحافظة على قوة العمل، فكانت هذه المدن مراكز للقبائل المهاجرة ، وبهذا لم يكن هناك انفصال بين المدينة والريف (مغنيةالأزرق،1980،37) ،فأدى هذا الواقع وعدم المساواة تلك إلى زيادة الهجرة الريفية كلما اتجهنا من الشرق إلى الغرب (عبد العزيزرأس المال،1993،117).

وفي سبيل معرفة مصدر هذه الهجرة نحو مدينة الجزائر ــ كواحدة من المدن الكبرى التي اسقطبت المهاجرين ــ فقد تشكلت من :

1ــ الزنوج: الذين جلبوا من الجنوب .

2 ــ بلاد القبائل: حيث يعملون ببأس للحصول على قوتهم ويعودون إلى عائلاتهم في الريف ، بعد أن يكون قد جمعوا بعضا من المال.

3- ــ البرانيون: ويتشكلون من (البساكرة، السوفيين، والميزابيين) وهم يشكلون الفئة الكادحة(عبد العزيز رأس المال،1993،119)

9-3-2 مرحلة الإستعمار الفرنسي:

عمد الاستعمار الفرنسي بعد دخوله الجزائر سنة 1830 على تفكيك الشعب الجزائري وزعزعة استقراره ، فعشية الغزو الفرنسي لم يتعد سكان المدن 6 % والبقية هم سكان الأرياف والبوادي.

ونتيجة للسياسة الاستعمارية الهادفة إلى الاستيطان، والاستيلاء على أراضي الفلاحين بشتى الأساليب أن زعزعت استقراره، مما أدى إلى ظهور حركات سكانية وهجرة.

اتخذت الهجرة اتجاهين : اتجاه تخطى حدود الوطن نحو فرنسا وأوربا والشرق العربي، وهجرة نحو المدن الداخلية وباتجاه مزارع المعمرين .

فقد سنت السلطة الاستعمارية قوانين مختلفة استهدفت كلها الاستحواذ على الأراضي، فاستولت على ممتلكات الأتراك، وصادرت ممتلكات القبائل الثائرة، واستحوذت على الأراضي الوقفية وأراضي العرش، فكان من شأن هذه السياسات والممارسات أن جردت السكان من أراضيهم، فتدفق سكان الأرياف بأعداد كبيرة اتجاه المدن الجزائرية علها توفر لهم أمنا وعيشا ، فسجلت بذلك المدن الجزائرية زيادة سكانية كبيرة فسرها البعض تضليلا بالنمو الطبيعي، إلا في أنها في الواقع تعبر عن نزوح ريفي كثيف، ذلك أن الريف في تناقص مستمر بينما سكان المدن في تزايد مضطرد.

وإذا كان الاستعمار الفرنسي منذ دخوله الجزائر ظل يمارس سياسة التهجير إلا أن أعلى إحصائيات الهجرة الداخلية سجلت إبان الثورة التحريرية ، حين عمد الاستعمار إلى إخلاء الأرياف من سكانها ، لأنهم كانوا دعامة الثورة والإمداد الطبيعي لها، فبدا النمو الحضري واضحا ، وطغت على السطح الأحياء القصديرية في محيط المدن بما حملته من مظاهر سلبية ما تزال حتى الآن.

وهكذا فإن العمـــران الجزائري شهد تخلخلا كبيرا خـــلال عشيـــة الثـــورة وغداة الاستقـــلال ، تميز بنمو المـــراكز الحضـــري على حســـاب فراغ الريف ،

حيث بلغت نسبة سكان الحضر فيما بين 1954 و 1966 (10 %) تقريبا (Bisson Jean et autres 1985 151).

و سجلت أيضا إحصاءات الأمم المتحدة مساهمة الهجرة الريفية في الزيادة السكانية ما بين 1960-1965 ما يساوي 54 % وهذا ما يعبر عن ضخامة الهجرة نحو المدن، ويبرز سياساته وتركته ومخلفاته (حسين خريف،2005،124).

9-3-3 مرحلة الجزائر المستقلة:

يمكن أن نميز في هذه الفترة ثلاث مراحل ومحطات : أولاها كانت غداة الاستقلال ، وثانيها مرحلة البناء الاشتراكي، وثالثها حين حولت الجزائر وجهتها نحو اقتصاد السوق.

فغداة الاستقلال تميزت هذه السنوات الأولى من الاستقلال (62-66) بوطأة مخلفات الاستعمار وتركته الثقيلة على مستوى الهجرة.

فقد عرف معدل النمو الحضري السنوي في الجزائر أعلى ارتفاعات في تاريخ الجزائر ، حين احتل سكانها الحضريون 30% من مجموع السكان لتحتفظ الأرياف بـ 70 % الباقية (بشير التجاني،2000،81).

ومرد هذا النزوح الريفي:

- العائدون من تونس والمغرب ، والذين هم من أصول ريفية ، لم يعد منهم إلى الريف سوى 10% ، والبقية الباقية اتجهت نحو المدن حيث البيوت والعمارات الشاغرة التي تركها المعمرون بعد رحيلهم المكثف مع بداية الاستقلال.

- تبني السلطة لسياسة زراعية (التسيير الذاتي) في المجال الزراعي دون مراعاة خصائص المجتمع وذهنيات فلاحيه ، فشكلت بذلك حاجزا بين الفلاح والأرض فولى وجهته شطر المدينة ونحو القطاعات الأخرى (بشير التجاني،2000،21).

وابتداء من 1966 وحتى 1977 وهي مرحلة البناء الاشتراكي بما حملته من مخططـــات تنموية : المخطط الثـــلاثي (67 ــ 69) والمخططيـــن الربـــاعيين (70-73/74-77) ، إضافة إلى البرامج الخاصة بالولايات ، مما أدى إلى تغيرات جذرية في الخريطة الصناعية، بإقامة سلسلة من الوحدات الصناعية ومناطق وأقطاب صناعية مهمة ، مع توسيع شبكة الطرق وإقامة منشآت جامعية، فكانت النتيجة أن هزت هذه المخططات الاقتصادية السكان هزة قوية جعلت سكان الأرياف يتوافدون على المدن حيث فرص التشغيل المتوفرة ، فكان أن هجر الريف أكثر من 1.7 مليون نسمة (بشير التجاني،2000،24).

ومع حلول 1987 بلغ سكان الحواضر في الجزائر 49.8% من مجموع السكـــان، وبالمقـــارنة مع سنة 1977، يكون معدل النمو الحضري في حدود 4% إلا أن نصيب الهجرة نحو المدن يكون قد انخفض إلى 1%.

وفسر ذلك بتوقف الاستثمارات في القطاع الصناعي ، وعودة الحياة إلى القطاع الزراعي ، بفضل تشجيع القطاع الزراعي الخاص، واستقلالية المستثمرات الفلاحية ،وتحقيق تجربة الاستصلاح لنتائج مشجعة. وبشكل عام إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي.

وفي مقابل ذلك صعوبة العيش في المدن بسب الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الحادة في مجالات التشغيل والسكن ومرافق الاستعمال بشكل عام.

ومع حلول تسعينيات القرن 20 دخلت الجزائر مرحلة جديدة، فقد تخلت عن النهج الاشتراكي كلية، فكانت نتيجة هذا التحول أن تخلت الدولة عن الاقتصاد ، فكان أن خصخصت الكثير من المؤسسات العمومية وغلق الكثير منها مع التقليص من عدد العاملين في المؤسسات التي تعاني من التضخم.

وفي مقابل ذلك توسيع تجربة الاستصلاح وباتخاذ تقنية الامتياز وإعادة الممتلكات المؤممة في إطار الثورة الزراعية إلى أصحابها الأصليين.

فكانت هذه الظروف أن شكلت عوامل طرد من المدن وعوامل جذب إلى الأرياف فعاد الكثير من العمال ذوي الأصول الريفية إلى مواطنهم الأصلية ودخل عالم الاستثمار في المجال الزراعي أعداد من المستثمرين مما فتحوا باب التشغيل واسعا. بالإضافة إلى عدم تحرج العاملين في القطاعات غير الزراعية من العمل في الأرياف هروبا من البطالة وبحثا عن عمل ودخل .

إلا أن الأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر منذ 1991 إثر توقف المسار الانتخابي وتدهور الوضع الأمني وانتشار ظاهرة الإرهاب، كان لها انعكاسات خطيرة على الأرياف خاصة في المناطق الساخنة مما أجبر الكثير من سكان الأرياف إلى الهجرة نحو المدن فرارا من المجازر التي ارتكبت في حقهم، والجدول التالي يوضح جزء من تلك الصورة المأساوية .

جدول رقم (12) يوضح الهجرة الريفية نحو بعض المدن لأسباب أمنية

الفـــــــترة	1995 ــ 1992	1999 ــ 1996
المدينـــة	عدد المهاجرين	عدد المهاجرين
الجزائر العاصمة	125000	38000
البليدة	320000	68000
عين الدفلى	75000	35000
الشلف	65000	420000
معسكر	45000	250000
باتنة	35000	16000

المصدر: علي سموك، إشكالية العنف في المجتمع الجزائري ، ص 361

الباب الثـــــالث

الدراســـــة الميدانيـــــة

الفصـــل العاشـــــر : الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

الفصل الحادي عشر : تحليل البيانات وتفسيرها و نتائج الدراسة

الفصل العاشر الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

مدخـــل

10-1مجالات الدراسة

10-2تساؤلات الدراسة وفرضياتها

10-3المناهج المعتمدة في البحث

10-4أدوات البحث

10-5العينة وطريقة استخراجها

الفصل العاشر : الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

مدخل

تتوقف أهمية كل بحث ودرجة علميته على طرق وكيفيات إنجازه، وعلى الإجراءات والخطوات التي اتبعها الباحث ، ومدى توافقها مع خطوات البحث العلمي.

ومن ثم فسوف نحاول تبيان تلك الخطوات تماشيا مع تساؤلات البحث وفرضياته.

10-1 مجـــالات الدراســـة:

يعد تحديد مجالات الدراسة المختلفة من الخطوات المنهجية الهامة ، ولقد اتفق كثير من المشتغلين في مناهج البحث الاجتماعي أن لكل دراسة محالات ثلاثة رئيسية هي:

- المجال الجغرافي.
- المجال البشري.
- والمجال الزمني .

10-1-1 المجـــال الجغـــرافـــي:

يقصد بالمجال الجغرافي النطاق المكاني لإجراء الدراسة ، وهو بالتحديد مدينة بسكرة وهي إحدى الحواضر الجزائرية وتشكل نموذجا ممثلا للمدينة الجزائرية.

ولأنها تقع في محيط شكل أكبر مصدر للهجرة إليها ارتأى الباحث التعريف بهذا المحيط الكبير .

لعل من أهم الاعتبارات التي أدت إلى اختيار مدينة بسكرة كمجال للبحث الميداني يكمن في:

- موقعها المتميز بين الشمال والجنوب فهي بوابة الصحراء وعلى تخومها الشمالية وغير بعيدة عنها مناطق ذات طبيعة جبلية تختلف عنها مناخيا وتضاريسيا.

- تعرف حركة اقتصادية خاصة في المجال الزراعي ذلك أن أريافها ما تزال قبلة للراغبين في الحيازة على الملكية الزراعية بواسطة الاستصلاح ،وإقامة بعض هؤلاء في حاضرة الولاية .

- ظلت طيلة فترة المأساة الوطنية بمنأى عن ظاهرة الإرهاب فكانت ملجأ للفارين من ويلاته .

- أنها مقر إقامة الباحث وهذا ما يجعله قريبا من مجتمع البحث وأدرى بمسائل الهجرة وقضاياها .

- أن هذا الاختيار هو من قبيل توفير الجهد والمال .

التعريف بالولاية كإطار جغرافي للدراسة:

ـ تاريخيا:

يمتد تاريخ المنطقة إلى فجر التاريخ ، فقد ظلت منذ القدم حلقة وصل بين الشمال والجنوب .

ونظرا لأهميتها الإستراتيجية فقد مد الرومان بهـــا خط الليمس (le limes) الجنوبي خلال القرن الثالث الميلادي (محمد الصغيرغانم د.ت،4)

عرفت المنطقـــة في العصـــور القديمـــة عـــدة حواضر كـــان أهمها: بسكرة (فيسيرا VESCERA) ، و بادس (باديـاس BADIAS) وتهودة (تابيدوس THABUDEOS (محمد الصغير غانم د ت 4)

تعاقبت على المنطقة دويلات وخلافات: الزيريون ، الهلاليون، الحفصيون ، العثمانيون، وبدخول الاستعمار الفرنسي للجزائر لم تمكث طويلا حتى سقطت تحت الاحتلال سنة 1844 بعد مقاومة عنيفة بين الأهالي والقوات الاستعمارية .

وخلال الثورة التحريرية الكبرى لعب مجاهدوها دورا بطوليا إلى أن أنعم الله على الشعب الجزائري بالاستقلال .

ـ جغرافيا:

تقع ولاية بسكرة في الجنوب الشرقي من الوطن وعلى السفوح الجنوبية لكتلة جبال الأوراس التي تمثل الحد الطبيعي بينها وبين الشمال .

تتكون تضاريسها من الجبال في الشمال، والهضاب في الجنوب الغربي، والسهول في الوسط ، والمنخفضات في الناحية الجنوبية الشرقية .

مناخ الولاية جاف يتميز فصل الصيف بالحرارة، والشتاء بالبرودة ، بمتوسط حرارة 21.8^0م ، أما الأمطار فهي تقع في منطقة (0-200 ملم) ، وبمعدل عام قدر بحوالي 156ملم .

ـ ديموغرافيا:

تطور عدد سكان الولاية منذ الاستقلال تطورا كبيرا حيث قدر سنة 1966 بـ 135.901 نسمة، ليرتفع في سنة 1977 إلى 206.856 نسمة بنسبة نمو تقدر بـ 3.8% ، ليتضاعف سنة 1987 ، ليصل إلى 430.202 نسمة ، بنسبة نمو قدرت بـ 6.88% ومرد ذلك تحسن الأوضاع المعيشية وكذا عامل الهجرة .

وحسب التعداد العام للسكان والسكن لعام 1998 ارتفع عدد السكان إلى 589.697 نسمة .

تبلغ الكثافة السكانية 35 ن/كلم ولتتباين من منطقة إلى أخرى، فتصل إلى 1695 ن/كلم بعاصمة الولاية ، مقابل 3 ن/كلم ببلدية البسباس (جنوب غرب الولاية) .

يتوزع السكان بين حضريين وريفيين إلى 55.04% هم حضريون ، مقابل 44.96% متمركزون في الأرياف، وهذا من منطلق أن الولاية تضم سبعة تجمعات فقط مصنفة كمناطق حضرية -كما سبق أن أشرنا- .

يقدر عدد العاملين بحوالي 218.720 عاملا (سنة 2006) ويتوزعون حسب القطاعات على النحو التالي :

جدول رقم (13) يبين توزيع العاملين في الولاية حسب القطاعات

القطاع	عدد المشتغلين	%
الفلاحة	101.100	%46.22
البناء والأشغال العمومية	27.266	%12.47
الصناعة	7221	%3.30
الإدارة	29.856	%13.65
الخدمات	33.991	%15.54
قطاعات أخرى	19.286	%8.88
مجموع المشتغلين	218.720	%100

المصدر: مديرية التخطيط لولاية بسكرة

ـ اقتصاديا:

في المجال الفلاحي تعد ولاية بسكرة من الولايات الرائدة في مجال الفلاحة بمناخها الملائم، وغناها بالمياه الجوفية ، مما أعطى لها ميزات تجعلها تحتل الصدارة من حيث الإنتاج المبكر و تنوعه .

تقد المساحة الفلاحية الإجمالية بـــ 1.652.751 هـــ أي ما يقارب 77% من المساحة الإجمالية للولاية ، كما تقدر المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة 175.305 هـــ بنسبة 8.15% من المساحة الفلاحية .

وتعد ثروة النخيل الثروة الفلاحية الأساسية بالولاية (4.074.668 نخلة) ، كما تختص الجهة الشرقية ببعض الزراعات الحقلية ، أما الجهة الشمالية فتعرف بالمنتجات الحمضية كالمشمش والتفاح .

تشكل الثروة الحيوانية مصدرا هاما من مصادر الثروة بالولاية ، إذ تقدر عدد رؤوس الماشية بأكثر من 979.610 رأس لتشكل الأغنام وحدها 778.560 رأس .

وفي مجال الموارد المائية فإن المياه المسخرة على مستوى الولاية تقدر بـــ 801 مليون $م^3$ منها 22 مليون $م^3$ سطحية (2.75%) ، و 779 مليون $م^3$ مياه جوفية (97.25%) وتتوزع هذه المياه كالتالي: (86.90% للفلاحة، و 12.53% للشرب، و0.57% للصناعة) .

في المجال الصناعي تضم الولاية تسع مؤسسات تابعة للقطاع العام تستخدم 2155 عاملا، و58 مؤسسة تابعة للقطاع الخاص توظف 2941 عاملا، كما تتوفر الولاية على 18 موقعا منجميا مستغلا من القطاعين العام والخاص ، أهمها جبل الملح بلوطاية، وتلال الطين لإنتاج المواد الحمراء بجمورة .

ـــ اجتماعيا وثقافيا:

في مجال السكن والتعمير فإن الحضيرة الإجمالية تقدر بـــ 130.469 مسكنا منها 78.533 مسكنا تقع في التجمعات الرئيسية والباقي خارج مقر البلديات وبنسبة شغل 7.57 فردا في السكن الواحد .

في مجال التربية والتكوين فإن واقع التعليم الابتدائي يتكون من 345 مؤسسة تحتوي على 2881 قسمـــا و 100.906 تلميـــذا بمعدل شغـــل 35 تلميذا في القسم يؤ طرهم 3375 معلما بمعدل 30 تلميذا/معلم، أما الطور المتوسط فإن عدد المؤسسات 93 مؤسسة تضم 1229 قسما بمجموع 56.338 تلميذا بمعدل 45.84 تلميذا في القسم يؤطرهم 2157 أستاذا.

أما التعليم الثانوي فإن مجموع المؤسسات هو 39 مؤسسة يشغلها 21.480 تلميذا يؤطرهم 1142 أستاذا.

و بشأن التعليم العالي فإن جامعة بسكرة شهدت تطورا كبيرا ماديا وبشريا حيث أصبح العدد الإجمالي للطلبة خلال السنة الجامعية 2007/2006 يبلغ 20.772 طالبا، موزعين على أربع كليات تحتوي على 30 قسما بتأطير 667 أستاذا.

وفي مجال الصحة والحماية الاجتماعية ، فإن الولاية تتوفر على أربع مستشفيات و عيادتين استشفائيتين و 12 مجمعا صحيا و23 مركزا صحيا و 114 قاعة علاج ، بالإضافة إلى القطاع الخاص الذي أصبح يساهم مساهمة فعالة في التغطية الصحية بواقع 3 عيادات طبية جراحية و 3 مخابر للتحاليل الطبية و 3 مؤسسات للنقل الصحي و 3 مؤسسات لتوزيع الأدوية و34 وكالة صيدلانية .(مديرية التخطيط لولاية بسكرة،2007)

1- التعريف بالمدينة (بسكرة) (مديرية التخطيط لولاية بسكرة 2007)

بسكرة (عاصمة الولاية) قرية بربرية عتيقة أطلق عليها في العهد الروماني فيسيرا (VESCERA) ثم تحولت التسمية إلى بسكرة مع الفتوحات الإسلامية .

تقع المدينة شمال الولاية عند تقاطع عدة طرق وطنية مما أكسبها موقعا متميزا .

ـ السكان والسكن:

تتربع المدينة على مساحة 127.70 كلم^2 ، وبلغ عدد سكانها 172.905 نسمة حسب تعداد 1998 بحجم زيادة 43.981 نسمة مقارنة بتعداد 1987 وليتعدى هذا الرقم 216.398 حسب تقديرات 2006، ويعود هذا التزايد في جزء منه إلى ظاهرة الهجرة الريفية .

بلغ عدد الأسر 34.429 أسرة بمتوسط 6.29 فردا للأسرة .

تقيم هذه الأسر في حظيرة سكنية بلغت 24.514 مسكن حسب تعداد 1998 بعد أن كانت هذه الحظيرة في حدود 17.223 حسب تعداد 1987، وحسب تقديرات 2006 فإن الرقم يتعدى 30.695 مسكنا ، ليعبر هذا التطور عن نمو حضري وبمعدلات مرتفعة، إلا أن الجانب المظلم هو تلك الأحزمة من البيوت القصديرية التي أحاطت بالمدينة .

ـ الفلاحة:

كانت المدينة وإلى عهد قريب زاخرة ببساتين النخيل والزراعات المختلفة إلا أن الزحف العمراني قد أتى على الأخضر واليابس، فلم يبقى من الأراضي الزراعية إلا 3285 هـــ والمسقية منها لم تتعد 2253 هـــ .

ـ الصناعة:

تعرف المدينة نسيجا صناعيا يتشكل من 3 مركبات صناعية كبرى تابعة للقطاع العام وتخص صناعة بالكوابل الكهربائية والنسيج وتكييف التمور، تستخدم في مجموعها 1538 عاملا من مجموع 2155 عاملا على المستوى الولائي .

كما تتوفر المدينة على 18 مؤسسة تابعة للقطاع الخاص تستخدم 1604 عاملا من مجموع 2941 عاملا على المستوى الو لا ئي وبهذا تكون قد استحوذت على أكثر المؤسسات الصناعية ولتشكل عامل جذب لليد العاملة من الأرياف .

ـ **الخدمات التعليمية**:

إن النمو الحضري الذي شهد ته المدينة تطلب شبكة من المؤسسات التعليمية حتى تلبي الحاجيات، فعلى مستوى الطورين الأول والثاني (الابتدائي) فقد تم انجاز 66 مؤسسة بلغ عدد التلاميذ بها 29.175 تلميذا وعدد من المعلمين بلغ 942 معلما، إلا أن الجانب النوعي يمكن الوصول إليه من خلال بعض المؤشرات ومنها شغل الحجرة (38.44 تلميذا في القسم) ونسبة تسرب بلغت 4.20% .

أما الطور الثالث (المتوسط) فتتوفر المدينة على 38 مؤسسة يدرس بها 18.499 تلميذا يؤطرهم 727 أستاذا ويبلغ معدل شغل الحجرة 45.12 ت/قسم ونسبة التسرب ارتفعت إلى 8.33% مقارنة بالمرحلة الابتدائية.

أما المدارس الثانوية فيوجد بالمدينة 8 مؤسسات و 6955 تلميذا .

ـ **الخدمات الصحية**: تتوفر المدينة على الخدمات الصحية التالية :

-ماديا : مستشفيان بطاقة 472 سرير وعيادتين استشفائيتين بطاقة 131 سريرأ ، بالإضافة إلى 3 مجمعات صحية و 3 مراكز و9 قاعات للعلاج و62 صيدلية .

-بشريا : 38 طبيبا أخصائيا في القطاع العمومي و70 في القطاع الخاص، أما الطب العام فيوجد بالمدينة 71 طبيبا يتواجدون في القطاع العمومي و67 في القطاع الخاص .

ـ **الخدمات الاتصالية والمالية**:

بالولاية 10 مراكز بريدية موزعة على أحياء المدينة وعدد من البنوك والمصارف المالية .وهذه الأرقام أوردناها كمؤشر لمدى توفر الخدمات الاجتماعية ولكن الجانب النوعي سوف نجده في ثنايا البحث وبياناته الميدانية.

10-1-2 المجال البشري

يشكل المجال البشري الإطار المرجعي وإطار العينة ، وهو في هذه الدراسة

جمهور المهاجرين من الريف إلى مدينة بسكرة خلال الفترة 1988 -2008 وهي فترة التحولات الاجتماعية والانتقال إلى اقتصاد السوق.

ولما كانت ليست هناك إحصائيات مضبوطة للحركات الهجرية لغياب هيئة في أي مستوى كان تتبع حركة السكان . ومن لم يجد الباحث بدا من اللجوء إلى مديرية التنظيم العام (مصلحتي: الاحصاء، والانتخابات) على مستوى ببلدية بسكرة –المجال المكاني للدراسة- ، لأنها الوحيدة التي تقوم بتتبع وتسجيل طالبي الإقامة ، وهكذا تم الوصول إلى الأعداد والإحصائيات التقريبية ،لأنها لم تتضمن كافة سنوات مرحلةالدراسة، لغياب بعض السجلات المتعلقة بالسنوات الاولى من مرحلة التحولات الديمقراطية ، ومن ثم لجأ الباحث إلى اخذ عينة من تلك السنوات فكان الاختيار للسنوات (1995، 2000، 2005) ،لتوفر السجلات لهذه السنوات ولأنها سنوات في تقدير الباحث تعد ممثلة للمرحلة ككل .

وبعد استثناء المهاجرين الوافدين من الحواضر لطبيعة الدراسة ، والمهاجرات من النساء لاسباب موضوعية تتعلق بطبيعة مجتمع البحث ، تم تحديد وحصر مجتمع البحث في 1230 مفردة.

10-1-3 المجال الزمني

وقد تحدد هذا المجال وفقا لما استغرقته مراحل الدراسة المختلفة :

ـــ مرحلة الإعداد النظري ، حيث انتهي من إعداد فصول الدراسة وصياغتها مع نهاية صائفة 2007 على وجه التقريب .

ـــ مرحلة الإعداد للعمل الميداني ، حيث تم تصميم أداة البحث وعرضها ومناقشتها مع الأستاذ المشرف وبعض من الزملاء الأساتذة.

.ـــ مرحلةاختبار الأداة وذلك بقيام دراسة استطلاعية على عينة من المهاجرين

ـــ مرحلة جمع البيانات من المبحوثين .

ـــ مرحلة تفريغ البيانات وجدولتها وتحليلها وتفسيرها .

ـــ مرحلة صياغة البحث في صورته النهائية.

وقد أنهى الباحث هذه المراحل مع نهاية سبتمبر 2008 ، وعلى القارئ أن يضع في اعتباره هذا التاريخ عند قراءة نتائج الدراسة.

10-2 تساؤلات البحث وفرضياته

يتفق الباحثون على أن البحث العلمي لابد من أن يبدأ بفروض محددة ،ذلك أن البحث يرتبط ارتباطا وثيقا بالفروض ،لذلك تعد مرحلة صياغة الفروض واختبار صحتها من أهم المراحل المنهجية في الدراسات الاجتماعية .

والفروض هي مواقف مبدئية أو تخمينات ذكية يقدمها الباحث لتنظيم تفكيره في حل مشكلة البحث ، وهي مجموعة آراء ومفاهيم تتعلق بموضوع البحث، وتعد صورة دقيقة للمشكلة تغطي أبعادها من كافة الجوانب (محمد شفيق،1985،67)

وبالنسبة لهذا البحث فإن الفروض كانت نتاج دراسات سابقة للباحث ومعايشة وتجارب عاشها .

ولما كانت الفروض تبدأ دائما في ذهن الباحث بفكرة متخيلة تضع أساس الدراسة في أحد جوانبها ، فقد دار في ذهن الباحث عدد من التساؤلات أثارتها مشكلة البحث الرئيسية انتهى منها إلى وضع فرض عام ومؤداه ((أدت التحولات الاجتماعية الجديدة إلى خصوصية الهجرة الريفية في أنماطها وفي دوافعها وآثارها وفي الخصائص الاجتماعية للمهاجرين)) .

أما الفروض الفرعية التي ارتبطت ارتباطا عضويا تكامليا بالفرض العام فكانت على النحو التالي محاولا أن تغطي جوانب الدراسة ، وتدور حول تحقيق الهدف الأساسي لها .

فقد دارت أولى التساؤلات حول الخصائص الاجتماعية للمهاجرين وهذا انطلاقا من تلك الخصائص التي انتهت إليها العديد من البحوث والدراسات حول

الهجرة الريفية وإلى أي حد تكون تلك التحولات قد أثرت في تلك الخصائص ، ومن أجل معرفة تلكم الخصائص، والوقوف على مدى ارتباط الهجرة بجنس المهاجر، وسنه ، وهل كانت هجرة عزاب أم متزوجين، ثم ماهي العلاقة بين الهجرة والمستوى التعليمي ؟

ومن أجل الوصول إلى ذلك وضعت الفروض الفرعية التالية:

1- الهجرة من الريف إلى المدينة مست الذكور أكثر من الإناث.

2- أصابت الهجرة الريفية الشباب والكهول .

3- المتزوجون أكثر هجرة من غير المتزوجين.

4- ذوو المستويات التعليمية العليا أكثر هجرة من غيرهم .

5 –العاملون في النشاطات غير الزراعية أكثر ميلا للهجرة .

6- يعد قطاع الخدمات القطاع الأكثر استقطاب للمهاجرين.

ومن أجل معرفة أنماط الهجرة وأنواعها والوقوف على مدى ارتباط المهاجر بالمسافة ، ثم ما هي أنواع الهجرات من حيث أبعادها الزمانية والمكانية والعددية والنفسية ؟

وللتحقق من هذه الأبعاد المختلفة وضعت الفرضيات الفرعية التالية:

6- يتناقص عدد المهاجرين تدريجيا كلما زادت المسافة.

7- الهجرة الريفية الدائمة أكثر أشكال الهجرة ظهورا .

8- كانت الهجرة هجرة فردية أكثر منها هجرة جماعية.

9- أكثر المهاجرين هاجروا بمحض إرادتهم.

ومن أجل معرفة عوامل الهجرة ودوافعها، سواء أكانت عوامل طرد أم جذب ، والوقوف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والوزن النسبي لكل منها جاءت فرضياتها على النحو التالي:

10- ليس بالضرورة أن يكون العمل والبحث عنه أكثر العوامل دفعا للهجرة.

11- عدت مسألة حيازة الأرض من محددات الهجرة الريفية.

12- يساهم المسكن في دفع المهاجرين نحو المدن .

13- تساهم المرافق العامة والخدمات الاجتماعية في الهجرة نحو المدن.

14- ساهمت ظاهرة الإرهاب في النزوح نحو المدن .

وفي سبيل الوصول ومعرفة آثار الهرة ونتائجها سلبا وإيجابا وعلى المستويات الثلاثة : الريف والحضر والمهاجرين أنفسهم وضعنا الفرضيات الفرعية التالية :

16 أدت الهجرة الريفية إلى توسع عمراني واكتضاض المدن.

17 ساهمت الهجرة الريفية في ارتفاع معدلات البطالة في المدن.

18 أدى انتقال الريفيين بثقافتهم الريفية إلى ترييف المدينة.

19 أفضت الهجرة إلى تخفيف الضغط على الريف.

20 أدت الهجرة إلى تحسن المستوى المعيشي لأسر المهاجرين.

21 ساهمت الهجرة في خلخلة البناء الأسري وحدوث مشكلات اجتماعية.

10-3 منهج البحث

يعتقد البعض أن الباحث يملك الحرية المطلقة في اختيار منهج دراسته ،لكن الواقع أثبت عدم صحة هذا الاعتقاد ، فطبيعة المشكلة المطرو، والأهداف المتوخاه ، ومستوى المعلومات المتوفرة تفرض على الباحث منهجا معينا .

وفي هذا البحث وبالنظر إلى إلى موضوع البحث والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها، يمكن استخدام المنهج الوصفي كمنهج أساسي .

10-3-1 المنهج الوصفي

لقد حقق البحث الوصفي درجة كبرى من التطور والنمو، لأنه يلائم طبيعة الواقع الاجتماعي ، لأن الأمر لا يقتصر على مجرد تشبيه علم الاجتماع بالعلوم الطبيعية لكي يرقى إلى مصاف العلوم ، وإنما المسألة في أن نبحث عن الطريقة التي يمكن من خلالها أن نحقق فهما أفضل للظواهر التي ندرسها ، والمنهج الوصفي من أكثر مناهج البحث الاجتماعي ملاءمة للواقع الاجتماعي وخصائصه وهو الخطوة الأولى نحو تحقيق الفهم الصحيح لهذا الواقع (محمد علي محمد،1986،181)

وقد حاول الباحث توظيف المنهج الوصفي على مرحلتين :

مرحلة الاستكشاف والصياغة حيث حاول تلخيص ما توفر لديه من تراث سوسيولوجي حول مشكلة البحث ، سيما ما تعلق بالتاريخ الاجتماعي والاقتصادي للجزائر وما تعلق بنظرية الهجرة ومداخل تحليل دراسة المجتمعين المحليين الريفي والحضري .

وبموازاة ذلك تمت استشارة أساتذة باحثين من ذوي الخبرة في الموضوع مجال الدراسة وبعض مسؤولي المصالح الإدارية ذوي العلاقة بالسكان .

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التشخيص والوصف والتحليل وفيها حاول الباحث تشخيص الظاهرة ولفت النظر إلى أبعادها المختلفة انطلاقا من تساؤلات الدراسة وفرضياتها.

وهكذا تم جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها وتعلق التحليل بخصائص المهاجرين الاجتماعية وأنماط الهجرة ودوافعها والآثار الاجتماعية والاقتصادية لها

10-4- أدوات البحث

لم تخرج الأدوات المستخدمة عن نطاق المناهج المعتمدة ، حيث اعتمدت الدراسة على استمارة المقابلة كأداة أساسية واستعان الباحث بالمقابلة والملاحظة وكذا الوثائق.

10-4-1 استمارة المقابلة :

تعني استمارة المقابلة مجموعة من الأسئلة أو استمارة يقوم الباحث باستيفاء بياناتها من خلال مقابلة بينه وبين المبحوث .

ونظرا لأن المبحوثين الذين شملهم نطاق العمل الميداني غير متجانسين من حيث التعليم مستوى ولغة ، فمنهم الأميون ومنهم من لا يحسن اللغة العربية. ومن ثم فقد فضل الباحث اعتماد استمارة المقابلة كأداة أساسية.

تضمنت الاستمارة مجموعة من الأسئلة تمت صياغتها لتخدم فروض الدراسة واشتملت على المحاور التالية:

ـــ المحور الأول :وخصص للبيانات الأولية ووصف العينة.

ـــ المحور الثاني : ودارت بياناته حول الخصائص الاجتماعية و الديمغرافية للمهاجرين وتعلقت بالنوع والسن والحالة الزواجية والمستوى التعليمي والمهنة.

ـــ المحور الثالث : وتعلقت أسئلته بأنماط الهجرة الريفية وأشكالها .

ـــ المحور الرابع : وتمحورت أسئلته حول العوامل الطاردة والعوامل الجاذبة

ـــ المحور الخامس : وتناولت أسئلته آثار الهجرة الريفية ونتائجها.

ولتدعيم البيانات الكمية فقد حاول الباحث تعزيزها بشواهد ومعلومات وبيانات كيفية تم جمعها عن طريق:

10-4-2 المقابلة

وقد شملت المقابلة مقابلات مسؤولي المصالح المعنية ذات العلاقة بالهجرة وعالمي الريف والحضر على المستويين الولائي والبلدي .

فعلى المستوى الولائي أجريت مقابلة مع مسؤولي مصالح مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية وكذا الأمر مع مديرية الفلاحة .

أما على المستوى البلدي (بلدية بسكرة وهي الإطار المكاني للبحث) فقد تمت مقابلة مدير التنظيم والمكلفين بمصلحتي الاحصاء والانتخابات

كما شملت المقابلة أيضا أفراد مجتمع البحث حين الدراسة الاستطلاعية وحين مل ء الاستمارة .

10-4-3 الملاحظة

ظلت الملاحظة – كاداة بحث – حاضرة منذ تبني مشكلة البحث من لدن الباحث خاصة وأن الباحث يعد واحدا من المهاجرين ، ومن ثم فقد حاول الباحث توظيف مشاهداته وملاحظاته سيما ما تعلق بتلك السلوكات والثقافة الريفية التي عمت مدننا .

10-4-4 الوثائق والسجلات

تم الاطلاع واستخدام الوثائق التالية :

- سجلات طالبي الاقامة على مستوى بلدية بسكرة.
- ما تعلق بالاحصائيات والتعدادات السكانية على مستوى مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية .
- وثائق تعلقت بالاستصلاح والتنمية الريفية .

10-5 العينة وطريقة استخراجها

لما كان من المتعذر القيام بالبحث على جميع المهاجرين الريفيين كان لابد من اللجوء إلى أسلوب العينة .

والعينة في أبسط تعريف هي الجزء الذي يتم اختياره من الكل بهدف دراسته وتعميم ما نحصل عليه من نتائج على الكل .

وفي سبيل اختيار عينة بحثنا هذا قمنا بالخطوات التالية:

10-5-1 تحديد وحدة العينة :

في نطاق هذه الدراسة تم اختيار المهاجرين من مختلف الأرياف إلى مدينة بسكرة ليكونوا وحدة العينة ، و توجه اهتمامنا نحو هؤلاء لجمع البيانات منهم

10-5-2 تحديد إطار العينة:

إن إطار التحقيق هو الأصل الذي تؤخذ منه العينة ، وهو تلك السجلات أو الاحصائيات أو القوائم المتعلقة بوحدات محددة .

والإطار الذي اعتمد ناه هو عبارة عن قوائم بأسماء مهاجرين استقيناها من سجلات المصالح البلدية والمتعلقة بطالبي الإقامة بالبلدية ، وروعي في الاختيار توزيعها حسب الأحياء

10-5-3 تحديد حجم العينة :

يقصد بحجم العينة عدد الأفراد الذين سيختارون ، ولما كان الأساس في الاختيار هو مدى تمثيل العينة للمجموع فقد حاول الباحث أن تكون مناسبة وكافية ، ووفق الإمكانيات المتوفرة للباحث.

ومن ثم فإنه من خلال الدراسة الاستطلاعية وسجل المصلحة البلد ية لعام 2000 كعينة أظهرا لنا أن حي "العالية" يضم أكبر نسبة من المهاجرين الريفيين ، يليه حي" سيدي غزال " ثم المنطقة الغربية ، فأحياء بسكرة القديمة ، ثم حي البخاري ، وتتضاءل أعداد المهاجرين في أحياء وسط المدينة .

وعلى أساس هذا الواقع الإحصائي تم اختيار العينات الفرعية حسب وجود المهاجرين في كل حي .(جدول رقم: 14)

وهكذا بلغ حجم العينة 120 مفردة وهو عدد يعد مقبولا بالنظر إلى أعداد المهاجرين خلال السنوات المختارة من فترة الدراسة والبالغ عددهم 1230 مهاجرا لأنها تقترب من 10% وهي نسبة تعد مقبولة .

جدول رقم (14) يتعلق بتوزيع أحجام العينات حسب الأحياء

الحي	حجم العينة الفرعية
العالية	43
سيدي غزال	28
المنطقة الغربية	23
أحياء وسط المدينة	26
المجموع	120

10-5-4 طريقة اختيار العينة:

إن كبر المجتمع الأصلي وعدم تجانس أفراده دفعا بالباحث إلى إتباع المراحل والخطوات التالية :

ـــ اختيار السنوات الثلاث (1995-2000-2005) لتوسطهما سنوات مرحلة الدراسة ، ولأنها الأكثر تمثيلا قي تقدير الباحث .

ـــ اعتماد أعداد مفردات العينة بنسب وجودها تقريبا في أحياء المدينة .

ـــ اختيار والوصول إلى مفردات العينة بأخذ أسماء من سجلات البلدية والاعتماد على معرفة الباحث ببعض الأشخاص من مجتمع البحث ، وهؤلاء قادونا إلى أشخاص آخرين ممن هاجروا خلال السنوات الثلاث.

وهكذا انتقل الباحث إلى الأحياء المعنية يحمل الكثير من ألأسماء للمقيمين في كل حي، ولكن دون معرفة عناوينهم بدقة لعدم توفرها لدى المصالح مما

صعب من مهمة الباحث ، لكن معرفة الباحث ببعض الأشخاص من مجتمع البحث استطاع الوصول إلى الأشخاص الآخرين ، وهكذا تشكلت العينة بطريقة تراكمية، وجل ما توخيناه هو أن تمثل هذه العينة فئات المهاجرين الريفيين على اختلف مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية تمثيلا صحيحا .

وبهذا يكون الباحث قد جمع أكثر من شكل من أشكال المعاينة، فهي قصدية في المرحلة الأولى ، حصية في المرحلة الثانية، وقريبة من التراكمية (الكرة الثلجية) في المرحلة الثالثة.

فقد لجأ الباحث إلى العينة القصدية لظروف ذاتية وموضوعية ، واعتمد العينة الحصية حينما توفرت له معطيات توزيع المهاجرين عبر أحياء المدينة، واختار الكرة الثلجية لأنها السبيل إلى الوصول إلى أفراد البحث .

وقد اعترضتنا أثناء قيامنا بهذه الدراسة مصاعب جمة عاقت عملية وصولنا إلى النتائج الوافية ولعل من أبرز هذه الصعوبات :

ـــ الافتقار إلى البيانات الإحصائية التي توضح الحركات الهجرية الريفية منها وحتى الداخلية .

ـــ حساسية الظاهرة موضوع الدراسة مما حدا ببعض أفراد العينة التحفظ في الإدلاء ببعض البيانات والمعلومات .

ـــ صعوبة الاتصال بغالبية أرباب الأسر أثناء النهار بسب انشغالهم بأعماله مما اقتضى الأمر التردد على مساكنهم وفي بعض الحالات زيارتهم في مواقع عملهم كلما أمكن ذلك .

الفصل الحادي عشر: تحليل البيانات وتفسيرها و نتائج الدراسة

11-1بيانات أولية

11-2الخصائص الاجتماعية للمهاجرين (من هم المهاجرون؟)

11-3أنماط الهجرة وأشكالها

11-4دوافع الهجرة وعواملها

11-5آثار الهجرة ونتائجها

11-6 نتائج الدراسة الميدانية

الفصل الحادي عشر : تحليـــــل البيـــــانات وتفســـــيرها

مدخل

بعد جدولة البيانات وتصنيفها تم تحليلها تحليلا إحصائيا لإعطاء صورة وصفية لمضمون الجداول وما شملته من نتائج ، مع تدعيم تلك النتائج ببيانات كيفية استقاها الباحث من الوثائق والإحصائيات الرسمية، ومن خلال ملاحظات الباحث ومعايشته لمجتمع البحث .

وخلال مرحلتي التحليل والتفسير فقد اعتمد الباحث طريقة التحليل بالاستناد على الجداول كبيانات كمية مع مقارنتها بنتائج الدراسات السابقة ،والبيانات الكيفية التي استقاها الباحث من ملاحظة ومعايشة المبحوثين دون إغفال توظيف التراث السوسيولوجي في هذا المجال .

ملحوظة:

يلاحظ فيما يخص بعض النسب المئوية في بعض الجداول والتي يدلي فيها المبحوث بأكثر من رأي أنه قد اعتبرت كل خانة وحدة مستقلة ، ولذا يلاحظ أن مجموع النسب تتجاوز الــ 100% وأن التكرارات تتعدى 120 ، وهذا مرده أن استمارة البحث مصممة على أساس قياس رأي المبحوثين في أكثر من موضوع في جدول واحد وبالتالي فإن المبحوث سوف يدلي بأكثر من إجابة في نفس الجدول .

11-1 بيانـــات أولـــية:

11-1-1 النـــوع:

يبدو أن اعتماد المهاجرين لأن يكونوا وحـــدة العينة ووحدة التحليل، واعتبارهم دون الإناث مصدر البيانـــات يكون قد أثر في خاصيـــة العينة من حيث النوع (الجدول رقم :15)

جدول رقم (15) يبين توزيع أفراد العينة حسب النوع

الفئات	التكرارات	%
ذكور	133	94.17
إناث	07	5.83
المجموع	120	100

حيث جاء في الدراسة أن 94.17% من مجموع أفراد العينة من الذكور، بينما كان عنصر الإناث في حدود 5.83% لتشير هذه النسبة إلى حالات الترمل أو إعالة المرأة لأسرتها في حالات أخرى وبالتالي أمكن التعامل معهن.

11-1-2 السـن:

إن توزيع المهـاجرين حسب فئة السن كمـا أظـهرت الدراسـة يكشف عن مـلامح عديدة لا يمكن التقليـل من أهميتـها وآثـارها الاجتمـاعية والاقتصاديـة (الجدول رقم 16) **J**

جدول رقم (16) يبين توزيع أفرد العينة حسب السن

الفئات	التكرارات	%
20 فأقل	00	00
30-21	22	18.83
40-31	39	32.5
50-41	38	31.67
60-51	16	13.33
أكبر من60	05	4.17
المجموع	120	100

يتضح من الجدول:

- أن سن المهاجرين يتركز مابين 21-50 سنة ، وهي سنوات الشباب والإنتاج والعطاء ولتعبر هذه النسب عن استفادة الحواضر من هذه الطاقات وحرمان الأرياف منها.

- فقد شكلت الفئة العمرية 31-40 أعلى نسبة وهي 32.5% ولم تقل عنها إلا قليلا فئة 41-50 سنة، إذ بلغت نسبتها 31.67% وتلتهما فئة 21-30 بنسبة 18.33% لتتجه درجة التزايد إلى الفئة العمرية الأكبر سنا .

11-1-3 الحالة الزواجية:

لقد كشفت نتائج البحث أن :

- أغلب أفراد العينة متزوجون 90%.
- جاءت فئة العزاب في حدود 7.5 % .
- أما حالة الترمل فلم تتعد 2.5% .

جدول رقم (17) يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة الزواجية

الفئات	التكرارات	%
أعزب	09	7.5
متزوج	108	90
أرمل	3	2.5
المجموع	120	100

11-1-4 الحالة التعليمية:

لقد كشف البحث عن تناقض في المستوى التعليمي، فبينما بلغت نسبة الذين لم يتلقوا تعليما رسميا من أميين 28.33% ، وممن تلقوا أبجديات القراءة والكتابة في الكتاتيب والمدارس القرآنية الذين بلغت نسبتهم 5% لتقترب نسبتهم من 33.33% .

نجد في مقابل ذلك المستويات العليا ممن التحقوا بالمدارس الثانوية والبالغة نسبتهم 25% والذين تلقوا تعليما عاليا بالجامعات والمعاهد الوطنية والذين بلغت نسبتهم 12.5% لتصل نسبتهم إلى (37%) (الجدول رقم: 18)

جدول رقم (18) يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة التعليمية

الفئات	التكرارات	%
أمي	34	28.33
قراءة وكتابة	06	5
م.ابتدائي	18	15
م.متوسط	17	14.17
م.ثانوي	30	25
م.جامعي	15	12.5
المجموع	120	100

ومن دراسة هذه الخصائص يمكن استخلاص السمات العامة للعينة وهي :

ــ أن عنصر الذكور هو العنصر البارز والمهيمن .

ــ أن الفئة العمرية الأعلى نسبة هي فئة 31 ــ 40 .

ــ أن المتزوجين هم الفئة الغالبة.

ــ يجمع أفراد العينة بين المستويات التعليمية العليا والمستويات الدنيا.

11-2 الخصائص الاجتماعية للمهاجرين

(من هم المهاجرون؟) :

11-2-1 خاصية النوع:

لقد بدا واضحا اهتمام مختلف الدراسات الميدانية ذات العلاقة بالهجرة بالذكور دون الإناث ، بحجة عدم وجود بيانات علمية واقعية حول هجرتهن، و من ثم جاءت نتائج تلك البحوث والدراسات لتشير إلى أن الذكور أكثر قابلية للهجرة بالرغم من التعميمات التي انتهى إليها " رافنستن " ذات النتائج العكسية.

ومن ثم فقد حاولت هذه الدراسة تخطي هذا الحاجز و إدخالهن ضمن مفردات عينة البحث (الجدول رقم 19).

جدول رقم (19) يبين خاصية النوع

الفئات	العــدد	%
ذكور	299	%54.74
إناث	247	% 45.24
المجموع	546	100

وانطلاقا من أن الهجرة الريفية هي انتقال من الريف إلى الحضر، بصرف النظر عن سن الهاجر ودوافع الهجرة، وعن من اتخذ القرار، فقد حاولت الدراسة أن تحصر تعداد المهاجرين وقت الهجرة من ذكور وإناث وحصر نسبة كل نوع لتنتهي الدراسة أن عدد المهاجرين كان في حدود 299 فردا بنسبة 54,76 % وأن المهاجرات وصل عددهن إلى247 عنصرا بنسبة 45,25 % ،إلاأن سجلات المصالح البلدية والني اعتمدها البحث ومن خلال العينة المختارة سجلنا أن هجرة

الإناث كانت في حدود 38% ، وما لدينا من معطيات أيضا في هذا الإطار نتائج التعداد العام للسكان والسكن لعام 1998 الذي أحصى أن عدد الذكور بمدينة بسكرة بلغ 87173 بنسبة 50,42 % وان عدد الإناث 85732 بنسبة 49,58 % لنصل إلى استخلاص أن الذكور سوف يضلون أكثر هجرة من الإناث ، خاصة في دول العالم الثالث ، وأن تعميمات " رافنستن" القائلة بأن الإناث أكثر هجرة من الذكور تبقى صادقة في إطارها الزماني والمكاني

11-2-2 خاصية الســـن:

جاء في الدراسات ذات العلاقة بالهجرة و الهجرة الريفية أن الشباب في سن النشاط و الإنتاج هم أكثر ميلا إلى الهجرة، و أظهرت تلك الدراسات و البحوث الفروق في عامل السن.

ففي الولايات المتحدة تصل الهجرة إلى القمة في أعمار 25-29 سنة ، بينما تنزل إلى سن 15-24 سنة في دول إفريقية و آسيوية كنيجيريا و الفلبين .

جدول رقم (20) يبين خاصية السن

الفئات	التكرارات	%
20 فأقل	18	15
30-21	40	33,33
40-31	32	26,67
50-41	21	17,5
60-51	7	5,83
أكبر من60	2	1,67
المجموع	120	100

إلا أن هذه الدراســة ومن خــلال الرجــوع إلى سن المهــاجرين إبان الهجــرة (جدول رقم :20) انتهت إلى أن أكبر الفئات العمرية هي الفئة من21 إلــى 30 سنة حيث بلغت 33,33 % من مجموع أفراد العينة المهاجرين إلى المدينة ، ولتتجه درجة التزايد إلى الفئتين العمريتين الأكبر سنا من 31 إلى 40 سنة ،ومن 41 إلى 50 سنة وبنسبة 26,67 % ، 17,5 %على التوالي، وهذا يعني أن الهجرة الريفية ارتبطت بسني الشباب والعمل والإنتاج ، إلا أنها في هذه الدراسة أظهرت اتجاهها نحو الفئات العمرية الأكبر.

وتقودنا هذه الدراسة إلى استنتاج أنه إذا كانت احتمالات الهجرة الريفية ترتبط ارتباطا عكسيا بالسن فكلما كان السن أصغر زادت احتمالات هجرة الشخص. إلا أن دراستنا هذه أظهرت أيضا الميل نحو الفئات العمرية الأكبر- كما أشرنا-.

11-2-3 خاصية الأصول الريفية-البدوية:

إذا كان ثمة دراسات و بحوث أثبتت أن الريفيين أكثر هجرة من الحضريين تحت تأثير عامل التصنيع، و بحثا عن فرص عمل، فإن سكان البادية ظلوا تابعين لسكان الأرياف.

جدول رقم (21) يبين الأصول الريفية البدوية

مكان الميلاد	التكرارات	%
مدينة	7	5,83
قرية	84	70
بادية	29	24,17
المجموع	120	100

إلا أن دراستنا (جدول رقم 21) و إن سارت في نفس الاتجاه، وسجلت ارتفاع نسبة المواليد بالأرياف (70 %) إلا أنها أضافت البادية كمصدر للهجرة ، لان ظاهرة البداوة كانت و لا تزال تشكل نمط حياة في مناطق عدة من مناطق الولاية وفي الجزائر ككل ، و من ثم سجلت الدراسة أن 24,17% من المهاجرين كان مولدهم البادية فعاشوا حياة البداوة بما تحمله من قيم متميزة و أنهم أصعب إلى التكيف مع الحياة الحضرية مقارنة بالريفيين.

و تتميز مدينة بسكرة بوجود هذه الفئة من المهاجرين إليها موقعها شمال الصحراء ، كما أن الولاية تتمتع في مناطقها الغربية و الجنوبية بالطابع الرعوي و أن هذه المناطق ظلت لمئات السنين المرابع الشتوية للقبائل الرحالة و الذين عرفوا ببدو الزاب .

11-2-4 خاصية الحالة الزواجية:

انتهت الدراسات و البحوث السابقة إلى أن غير المتزوجين أكثر ميلا للهجرة من المتزوجين، لأنهم أكثر حرية في اتخاذ القرار لظروفهم الخاصة.

جدول رقم (22) يبين خاصية الحالة الزواجية

الفئات	التكرارات	%
أعزب	38	31,67
متزوج	74	61,66
مطلق	5	4,17
أرمل	3	2,5
المجموع	120	100

إلا أن بيانات الدراسة الحالية أفضت إلى أن هجرة المتزوجين اكبر عددا من غيرالمتزوجين ، إلا أن نسبة المهاجرين غير المتزوجين (31,67 %) تعتبر ذات

دلالة، و لتعبر هذه البيانات عن واقع الهجرة الريفية و أن المتغيرات الجديدة سيما ضآلة فرص العمل بالمدينة جعلت من غير المتزوجين اقل دافعية ، لتشير هذه النتائج أيضا أن دوافع الهجرة ليست بالضرورة دوافع اقتصادية . ولارتباطها بمتغيرات أخرى كالسن مثلا.

11-2-5 الخاصية التعليمية

ما تزال الهجرة الانتخابية تبعا لمستوى تعليم المهاجرين موضوعا شائكا لقلة الشواهد وتضارب نتائج الدراسات والبحوث.

إذ يلاحظ أن المهاجرين من الريف إلى المدينة منهم ممن ينحدرون من مستوى ثقافي عالي فيشغلون وظائف عالية، وفي مقابل ذلك نرى كثرة من مستويات تعليمية دنيا يمارسون أعمال التنظيف والبناء وكباعة متجولين.

والسؤال أين تتموقع نتائج الدراسة هذه ؟

جدول رقم (23) يبين الخاصية التعليمية

الفئات	التكرارات	%
أمي	36	30
قراءة وكتابة	05	4,17
م.إبتدائي	30	25
م.متوسط	11	9,17
م.ثانوي	25	20,83
م.جامعي	13	10,83
المجموع	120	100

فقد جاء ت نتائج هذه الدراسة لتعبر عن هذا التضارب، إذ اقتربت المستويات التعليمية العليا (10,83 %) من حملة الشهادات الجامعية ، و (20,83 %) ممن تلقوا تعليما في المدارس الثانوية، مع نسبة الأميين (30 %) وهي نسبة تعد عالية نسبيا ،و إذا ما أضفنا 4,17 % من الذين يحسنون القراءة و الكتابة و 25% من الذين لم يتخطوا المرحلة الابتدائية ، تبدو نسبة المستويات الدنيا عالية ، هذه البيانات تؤكد ذلك التضارب ــ كما اشرنا ــ و لتشير إلى أن المدينة مازالت محل استقطاب من كافة المستويات التعليمية. وأن فرضيتنا القائلة بأن المدينة تستقطب الفئات الأكثر تعليما لم تصمد أمام طبيعة المرحلة وبيانات الدراسة.

11-2-6 الخاصية العملية والمهنية

يتميز العالم الريفي بالمزاوجة بين الزراعة وممارسة نشاطات أخرى ، وللوصول إلى الخاصية العملية والمهنية فقد اعتمدنا على النشاط الرئيسي والعمل الأساسي ، وانتهت الدراسة إلى أن العاملين بلغت نسبتهم 70% من مجموع أفراد العينة ، تركز نصفهم في القطاع الزراعي بينما توزعت البقية الباقية على مختلف القطاعات والنشاطات الأخرى ،وهكذا بدت هيمنة القطاع الزراعي وليظهر تأثير الهجرة الريفية واضحا على عالم الزراعة .

أما ظاهرة البطالة فجاء ت في حدود 17,5% ، أما الخارجون عن قوة العمل من صغار وعجزة ومتقاعدين ومن أصحاب المنح فقد بلغت نسبتهم 12,5%

هذه صورة مصغرة عن واقع العمالة في الريف الجزائري ، ولتشير هذه المعطيات إلى أن الدوافع الاقتصادية ليست بالضرورة الدافع الأساسي للهجرة الريفية ، بل هناك عوامل ودوافع كان لها الدور في هذا الحراك السكاني .

جدول رقم(24) بين الخاصية العملية والمهنية

الفئات	التكرارات	%	
الفلاحة	42	50	35
الصناعة و الحرف	03	3,57	2,5
البناء والأشغال العمومية	07	8,33	5,83
الإدارة	09	10,71	7,5
التربية والتعليم	10	11,90	8,33
التجارة والأعمال الحرة	05	5,95	4,17
أعمال أخرى	08	9,52	6,67
المجموع الجزئي	84	100	70
في حالة بطالة	21		17,5
خارج القوى العاملة	15		12.5
المجموع الكلي	120	100	100

11-3 أنماط الهجرة الريفية وأشكالها :

لقد حفل التراث العلمي الاجتماعي حول موضوع الهجرة والهجرة الريفية بمعايير كثيرة ووفق اعتبارات مختلفة.

وانطلاقا من تساؤلات الدراسة وفرضياتها والأهداف المتوخاة منها ، وباعتبار أن هذه الهجرة الريفية لا تعدو أن تكون شكلا من أشكال الهجرات الداخلية، فقد حاول البحث توظيف تلك التصنيفات والاستفادة من تلك المعايير آخذا بعين الاعتبار الأبعاد الزمانية والمكانية من جهة ومن جهة ثانية نواحي سيكولوجية وأخرى عددية وهكذا تم تصنيف هذه الهجرة الريفية إلى:

11-3-1 الهجرة الريفية والبعد المكاني:

حاول البحث دراسة الظاهرة من زاوية بعدها المكاني للوصول إلى: ما هو مصدر الهجرة الريفية؟

جدول رقم (25) يبين مصدر الهجرة(المناطق الطاردة)

المناطق الطاردة	التكرارات	%
أرياف الولاية	67	55,83
أرياف ولاية المسيلة	18	15
أرياف ولاية باتنة	14	11,67
أرياف ولاية خنشلة	9	7,5
أخرى	12	10
المجموع	120	100

إن تلكم البيانات تؤكد الفرضية القائلة بان حجم الهجرة يتباين و يختلف مع درجة الاختلافات البيئية التي تتميز بهـــا منطقتي الإرسال و الاستقبال ، و هذا

يعني أن اختلاف مدينة بسكرة و الولاية بشكل عام عن مصادر الهجرة جعل منها منطقة جذب ، وإن سجلت الدراسة أن أعلى نسبة (55,83 %) من المهاجرين جاءوا من أرياف الولاية فان البقية الباقية قدموا من الولايات المجاورة.

وهكذا شكلت الولايات المجاورة مصادر الهجرة لتحتل ولاية المسيلة صدارة الترتيب (15 %) تلتها ولاية باتنة (11,67 %) فولاية خنشلة بنسبة (7,5%) ، أما الولايات الأخرى فكانت أولاها ولايتي سطيف والوادي لتصل إلى ولاية تلمسان في أقصى الغرب .

و في سياق هذا البعد المكاني (جدول رقم: 26) ومن أجل معرفة ارتباط

جدول رقم (26) يبين المسافة الفاصلة بين نقطتي الانطلاق و الوصول

المسافة	التكرارات	%
100 كلم فاقل	70	58,33
101كلم ــ 200 كلم	38	31,66
اكبر من 200 كلم	12	10
المجموع	120	99,99

المهاجرين الريفيين بالمسافة ، وانطلاقا من أن عدد المهاجرين الريفيين يتناقص كلما زادت المسافة ، فان بيانات الدراسة قد أكدت صدق الفرضية و تبين أن نسبة المهاجرين لمسافة ال 100 كلم و ما دون ذلك في حدود 58,33% ، و أن المهاجرين لمسافة اكبر من 100 وأقل من 200 جاءت نسبتهم 31,66%، بينما المهاجرون من مسافة أكبر من 200 كانوا في حدود 10% فقط .

والملاحظ أن تفيئة المسافة على هذا النحو جاءت من منطلق أن المسافة بين مدينة بسكرة مكان الوصول وحدود الولايات المجاورة في حدود الـــ100 كلم.

11-3-2 الهجرة الريفية والبعد الزمني:

اعتمد البحث في تحديد هذا البعد من خلال:

ـــ فترة ومدة الإقامة في منطقة الوصول.

ـــ إجابات المبحوثين حول ما إذا كانت إقامتهم دائمة أو مؤقتة.

إن دراسة الهجرة في ضوء هذا البعد وان بدا هذا المعيار بمعنى من المعاني دقيقا ، إلا أنه أربك الباحث في أي الفترة الزمنية التي يقضيها المهاجر في مكان المهجر حتى تعد هجرته هجرة دائمة ، لأن المحاولات التي تصدت إلى تحديد الفترة الزمنية ظلت محدودة ، ومن ثم فقد استند البحث إلى محاولة "كلايد ميشيل- C. Michel" التي أشار من خلالها أنه إذا ما استطاع الإنسان أن يكيف حياته وأن يعيش في المدينـــة عشر سنوات فأكثر دون العودة عد مهـــاجرا هجـــرة دائمـــة.(عبد الباسط عبد المعطي،1997 ،398) .

وباعتماد هذا الرأي وتوظيفه في موضوع الهجرة الريفية (جدول رقم 27)

جدول رقم (27) يحدد مدة الإقامة في الريف

الفئات	التكرارات	%
أقل من 10 سنوات	46	38,33
10 سنوات فأكثر	74	61,67
المجموع	120	100

فأن بيانات الدراسة أظهرت أن (61,67%) من مجموع أفراد العينة تعتبر إقامتهم إقامة دائمة بينما (38,33%) تعد هجرتهم هجرة مؤقتة .

ولتدعيم هذه النتيجة فقد عبر (46,67%) من أفراد العينة عن موقفهم ورغبتهم في الإقامة الدائمة (الجدول رقم 28) و جاء ت إجابات 20% بان إقامتهم مؤقتة، لكن تبقى نسبة المترددين عالية (33,33%) .

جدول رقم (28) يتعلق البعد الزمني للهجرة

الفئات	التكرارات	%
الإقامة بصورة دائمة	56	46,67
الإقامة بصورة مؤقتة	24	20
لاأعرف(حسب الظروف)	40	33,33
المجموع	120	100

11-3-3 الهجرة الريفية والبعد الكمي العددي:

أوضحت بعض الدراسات التي تناولت الهجرة الريفية واهتمت بهذا البعد أن المهاجر يميل للهجرة بمفرده ولو للمرحلة الأولى حتى يرتب أموره ، و في دراستنا هذه فان المقيمين فرادى لا تكاد تصل نسبتهم إلى 19,17% بينما جاءت إجابات 16,67% بأنهم يقيمون مع بعض من أفراد الأسرة لتصل نسبة المقيمين مع كامل أفراد الأسرة 64,16% ، لتعبر هذه الظاهرة عن حالات عدم الاستقرار و ربما أفضت إلى شكل من أشكال التفكك الأسري كما جاء على لسان أحد المبحوثين

جدول رقم(29) يبرز البعد العددي

الفئات	التكرارات	%
منفردا	23	19,17
مع جزء من أفراد العائلة	20	16,67
مع كامل أفراد العائلة	77	64,16
المجموع	120	100

11-3-4- ا لهجرة الريفية والبعد السيكولوجي:

حاولت الدراسة أن تعالج الناحية السيكولوجية، وبعبارة أصح زاوية قرار الهجرة، فكم من المهاجرين من اتخذ قرار الهجرة بنفسه وكم منهم من أجبر على الهجرة ، وبالرغم من الصعوبة في تحديد الهجرة الاختيارية والهجرة القسرية ، ذلك أن كثيرا من حالات الهجرة القسرية هي في واقع الحال تهجيرا وليست هجرة وكذلك الأمر بالنسبة للهجرة الاختيارية لأن تلك الإرادة هي في الواقع مدفوعة بعوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية .

ومن ثم فقد استند البحث إلى مؤشر هامشي اعتمد على إجابات المبحوثين (جدول رقم 30)

جدول رقم (30) يبين البعد النفسي للهجرة

الفئات	التكرارات	%
هجرة اختيارية	77	64,17
هجرة قسرية	43	35,83
المجموع	120	100

فقد جاءت إجابة 64,1 7،%) من أفراد العينة بأن قرار الهجرة كان بمحض إرادتهم بينما عبر(35,83 %) من أن هجرتهم جاءت تحت ظروف قسرية

11-4 عوامل الهجرة الريفية ودوافعها:

تتفق معظم دراسات الهجرة على تصنيف عواملها إلى مجموعتين: عوامل الطرد في مكان الهجرة وعوامل الجذب إلى مكان الهجرة .

وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن الهجرة كظاهرة اجتماعية هي بالضرورة نتاج العديد من القرارات الشخصية ، هذه القرارات ترتبط بالتفاعل مع كثير من عوامل الطرد وعوامل الجذب ، وتخضع لتقييم مزايا الهجرة وعيوبها في مجالات العمل والسكن والعلاقات الاجتماعية .

وسوف لن نكتفي باستعراض وحشد تلك العوامل بل نعمل على تحليل متغير السكن باعتباره شهير المتغيرات في المنبع والمصب، وعلى العمل باعتباره الدافع الاقتصادي الأكثر بروزا وتأثيرا، وعلى مدى توفر المرافق والخدمات الاجتماعية المختلفة لأنها تشكل عوامل طرد او جذب .

11-4-1 العوامـــل الطـــاردة:

اعتمد البحث في تحديد العوامل الطاردة على جملة من المؤشرات اعتبرها الباحث كافية ، وهذه المؤشرات هي :

11-4-1-1 السكن الريفي:

يعد السكن متغيرا بالغ الأهمية فهو واحد من العوامل الاجتماعية التي تعمل على الاستقرار أو الهجرة.

حاول البحث دراسة هذا المتغير لتبيان مدى إسهام السكن في الهجرة إلى المدينة من خلال :

11-4-1-2 موقع المسكن في الريف:

باعتبار أن الموقع له تـــأثير على الهجـــرة لأنه يحدد مدى توفـــر المرافـــق و استفادة قاطنيه من الخدمات الاجتماعية المختلفة (جدول رقم 31)

جدول رقم (31) يبين موقع الإقامة السابقة في الريف

الفئات	التكرارات	%
مقر البلدية	29	24,17
التجمعات الثانوية	36	30
مناطق التشتت	55	45,83
المجموع	120	100

فقد بينت الأرقام أن الإقامة الفردية في المناطق المبعثرة شكلت النسبة الأعلى (45,83 %) بما تحمله هذه المناطق من دلالات ، فهي كثيرا ما افتقرت إلى المرافق العمومية و نقص الخدمات الاجتماعية، ليشكل هذا الواقع دافعا للهجرة نحو المدينة بحثا عن حياة أفضل .

و جاء في الدراســـة أن الذين أقامـــوا في التجمعـــات الثـــانوية هم في حدود (30%) فهم اقرب إلى الحضر من ساكني المناطق المبعثرة لتوفر بعـــض المرافـــق العمـــومية و الخدمات الاجتماعية .

أما المقيمون في مقر البلدية فبلغت نسبتهم (24,17 %) و هي تبدو اقل من سابقيـــها ولتشير إلى أن ساكني مقر البلديـــات اقـــل هجـــرة لتـــوفر شـــروط الإقـــامـــة من مرافق و خدمات اجتماعية مختلفة .

11-4-1-3 الطبيعة الفيزيقية للمسكن:

إذا كان الحي يلعب دورا في الهجرة فان الطبيعة الفيزيقية للمسكن لها دور أيضا.

فقد كشفت الدراسة عن تنامي بناء المســـاكن بالاسمنت و التخلي عن بيـــوت الطـــين و الصفيح ،إذ بينت الأرقام أن البناء بالاسمنت جاء في حدود (46,67 %) أما المساكن المقامة بالحجر والطين لم تتعد نسبة (22,5 و 20,83 %)علي التوالي.

و حتى و إن لم تتعد بيوت القش و الصفيح نسبة (10%) إلا أنها ذات دلالة لأنها تعبر عن مستوى اجتماعي متدني (جدول رقم 32)

جدول رقم (32) يبين الطبيعة الفيزيقية للمسكن الريفي

طبيعة المسكن	التكرارات	%
حجر	27	22,5
طين	25	20,83
اسمنت	56	46,67
قش و صفيح	12	10
المجموع	120	100

11-4-1-4 الطبيعة القانونية للمسكن:

للوصول إلى الطبيعة القانونية للمساكن في الأرياف باعتبارها عوامل طرد فقد انتهت الدراسة (جدول 33) إلى أن شكل الملكية العائلية هو السائد ليعبر عن نمط العائلة الممتدة التي ما تـــزال السمـــة الســـائدة في الأريـــاف بلغت نسبة هـــذه الملكية العائلية(48,33 %) أما الملكية الخاصة فجاء ت نسبتـــها في حـــدود (28,33%) وبنسبة اقل بدت صيغة الإيجار (7,5%) و الإقامة لدى صاحب العمل(10,83%).

و ما يمكن استخلاصه أن أشكال الملكية السائدة في مجملها لا تساعد على الاستقرار في الريف بل ساهمت في الهجرة نحو المدينة أملا في الإقامة في مسكن أحسن.

جدول رقم (33) يبين الطبيعة القانونية للمسكن

الفئات	التكرارات	%
ملكية فردية خاصة	34	28,33
ملكية عائلية	58	48,33
إيجار	9	7,5
سكن وظيفي أو لدى صاحب العمل	24	20
حالات أخرى	4	3,33
المجموع	120	100

11-4-1-5 العمـــــل:

يعد العمل - كمتغير اقتصادي- واحدا من أهم من أهم عوامل الطرد التي تلعب دورا بارزا إزاء العوامل الأخرى.

ففي القطـــاع الفلاحي شكل نسبة 50 % من مجموع أفراد العينـــة العاملين و 35% من مجموع أفراد العينة ككل.

وهكذا شكلت النشاطات و القطاعات الأخرى نسبة 50% الباقية ، حيث سجل قطاع التربية والتعليم 11,90% ،تلاه القطاع الاداري بنسبة 10,90 % ، فقطاع الأشغال العمومية والبناء بنسبة 8,33% .

وبنظرة استقرائية فاحصة تتضح صورة النشاطات الاقتصـــادية في الأرياف، و تظهر الأهمية النسبية للقطاع الزراعي و هيمنته على الرغم من وجود نشاطات أخرى لها أهميتها و دلالتها، إلا أن هذه البيانات لا تعبر عن واقع البطالة في الأرياف فقد جاءت في حدود 17,5% ، لكنها تشير أن الدوافع الاقتصادية ليست

بالضرورة الدافع للهجرة من الريف إلى المدينة، و أن هناك عوامل أخرى كان لها الدور في هذا الحراك السكاني الجغرافي.

جدول رقم (34) يتعلق بالعمل السابق

الفئات	التكرارات	%	
فلاحون	42	50	35
صناعيون وحرفيون	03	3,57	2,5
عمال فيالبناء والأشغال العمومية	07	8,33	5,83
إداريون	09	10,71	7,5
معلمون	10	11,90	8,33
تجاروأصحاب أعمال حرة	05	5,95	4,17
أعمال أخرى	08	9,52	6,67
المجموع الجزئي	84	100	70
بطالون	21		17,5
خارج القوى العاملة	15		12.5
المجموع الكلي	120	100	100

11-4-1-6 ملكية الأرض:

إذا كانت حيازة الأرض واحدة من محددات الهجرة، لأن المهاجرين في الغالب كما تشير الكثير من الدراسات لا يملكون حيازات زراعية ففي هذه الدراسة، فإن المالكين للحيازات الزراعية لا يتعدون 29,17% و إذا ما أضيفت إليهم ضآلة الحيازات الصغيرة و انخفاض مدخولها ، فإن هذه النسبة سوف تكون أدنى من ذلك بكثير، ليصبح اعتبار الحيازة من العوامل الدافعة و محددا قائما. (الجدول رقم 35)

جدول رقم (35) يبين ملكية الأرض و مصدرها

الملكية	المصدر	التكرارات	%
نعم	إرث	29	24,17
	شرا	2	1,67
	استصلاح	4	3,33
	المجموع الجزئي	35	29,17
لا		85	70,83
	المجموع الكلي	120	100

11-4-1-7 مصدر الحيازة:

يعد مصدر الحيازة مؤشرا لمدى ارتباط الإنسان بالأرض و مدى الإقبال على استثمارها، و في هذه الدراسة فإن24,17% من أفراد العينة آلت إليهم عن طريق الميراث و ما يشكله التوارث من تفتيت الملكيات إلى حيازات صغيرة، و بالتالي يصبح ليس إلا من قبيل ميراث الأجداد، أما حالات الاستصلاح في إطار الحيازة على الملكية العقارية التي شكلت 3,33 % هي تعبر عن حالات انتقال و نزوح من أرياف الولايات الأخرى إلى ولاية بسكرة.

11-4-1-8 المداخيل السابقة:

ظلت الدراسات في إطار الهجرة الريفية تؤكد العلاقة بين دخل الريفي و الدافع النفسي لاتخاذ قرار الهجرة، و في هذه الدراسة فإن مداخيل أفراد العينة جاءت على الشكل التالي:

جدول رقم (36) يبين المداخيل السابقة

المداخيل	التكرارات	%
10.000د.ج فأقل	38	42.22
11.000 20.000 د.ج	19	21,11
21.000 30.000 د.ج	9	10
31.000 – 40.000 د.ج	7	7,77
41.000 -50.000 د ج	3	3,33
أكبر من 50.000 د ج	2	2,22
لم يصرح	12	13,33
المجموع	90	100

ـ (42,22 %) من أفراد العينة العاملين يحصلون على دخل 1000 دينار جزائري أو ما دون ذلك.

ـ(21,11 %) من أفراد العينة يحصلون على دخل ما بين 11000 و 20000 دينار جزائري .

ـ (10 %) يحصلون على دخل مابين 21.0000 و30.000 دينار جزائري.

ـ(13,32 %) فقط يحصلون على دخل يفوق الـ 30.000 دينار جزائري

ـ (13,33%) لم يصرحوا بمداخيلهم لاعتبارات مختلفة.

هذه الصورة تعبر عن واقع المداخيل خلال العشريتين الأخيرتين بما فيها من مفارقات، لأنها كانت فترة اضطراب في المداخيل.وهي في الوقت نفسه تعبر عن تدني المداخيل في الوسط الريفي ، وبالتالي كانت دافعا قويا للهجرة.

و في محاولة للوصول إلى مصادر الدخل لهؤلاء المهاجرين و هي صورة تقريبية لمصادر الريفيين بشكل عام فكانت هذه الصورة (جدول رقم 37)

جدول رقم (37) يبين مصدر مداخيل المهاجرين

مصادر الدخل	التكرارات	%
أجور و مرتبات	54	45
منح و معاشات	6	5
تجارة و أعمال حرة	5	4,17
فلاحة	26	21,66
محاصصة(في إطار النشاط الفلاحي)	7	5,83
المجموع	98 أ.ع (120)	81,99 (100)

جاءت إجابـــات 45 % من أفراد العينـــة أن مصـــادر دخولهم في شكل أجور ومرتبات، و لتعبر عن واقع العمل المأجور في الأرياف سواء فيما يعرف – اقتصاديا- بالقطاع الأول أو في القطاعين الأخرين، و بنسبة قليلة منها جاء ت الفلاحة كمصدر للمداخيل و بنسبة 21,66% ، و إذا ما أضيف لها 5,83% من أفراد العينة و هم من الذين تشكل المحاصصة و المشاركة في الزراعة كمصدر دخل لديهم تعطي صورة للنشاط الزراعي في الأرياف ، و تشير إلى ظاهرة المزاوجة بين الفلاحة و الأعمال الأخرى، و هي ظاهرة تشهدها أريافنا و أرياف العالم الثالث بشكل عام .

و لأن صورة و واقع المداخيل لا تكتمل إلا بمدى رضا المهاجرين و مدى كفايتها من وجهة نظرهم (جدول رقم 38)

جدول رقم (38) يتعلق بمدى كفاية المداخيل

مدى كفاية المداخيل	التكرارات	%
كافية	12	10
غير كافية	39	32,5
إلى حد ما	24	20
المجموع	104 (م.أ.ع 120)	62,5 (100)

فقد عبّر 10%) من أفراد العينة بأن المداخيل تعد كافية ، بينما الذين عبّروا بعدم الكفايـــة كانوا في حدود(32,5%)، أما الذين أجـــابوا بين الكفـــاية وعدمها فكانت نسبتهم (20%) و هي نسبة ذات دلالة ، لأنها تعبر عن الرضا النسبي و أن حياة الأرياف و مطالب الإنسان الريفي تختلف عنها في الحواضر.

11-4-1-9 ا لمرافق و الخدمات الاجتماعية:

كانت المرافق و الخدمات الاجتماعية ما تزال إحدى عوامل الطرد و الجذب، فقد أكدت الدراسات المختلفة في الجزائر و غيرها أن الهجرة الريفية بسبب عدم توفر المرافق العامة و الخدمات الاجتماعية الضرورية احتلت أهمية بارزة .

و من خلال البيانات الكمية للدراسة كان واقع المرافق و الخدمات كالتالي:

المرافق العامة:

يبدو أن الريف الجزائري لم يعد بتلك الصـــورة القـــاتمة التي ظـــل يعرفها، و تجلى ذلك من خلال تصريح أكثر من 75% من أفراد العينة عن توفر الماء الشروب، سيما في التجمعات الكبرى، كما أكدت البيانات أن التغطية الكهربائية مقبولة، فهي في حدود 71,67% ، أما الصرف الصحي فجاءت الإجابات في حدود 53,33%.

جدول رقم(39) يبين مدى توفر المرافق العمومية بالريف

المرافق العامة	التكرارات	%
الماء الشروب	90	75
الكهرباء	86	71,67
الصرف الصحي	64	53,33
المجموع	240	100

الخدمات التعليمية:

أثبتت الدراسة أن الخدمات التعليمية في الريف ترتفع معدلاتها باتجاه المراحل التعليمية الأولى، ففي الطور الابتدائي انتهت الدراسة إلى توفر المدارس الابتدائية حيث عبّر عن هذا الواقع 79,17%، و تقل هذه النسبة في المدارس المتوسطة لتصل إلى 58,33% ، أما الثانويات فلم تتعدى حدود 23,33% حسب تصريحات أفراد العينة.

جدول رقم (40) يبين الخدمات التعليمية

الخدمات التعليمية	التكرارات	%
دور الحضانة	15	12,5
المدارس الابتدائية	95	79,17
المتوسطات	73	60,83
الثانويات	28	23,33
المجموع	221	100

هذه الخريطة المدرسية تشير إلى الجهد المبذول في ميدان التربية و التعليم من الناحية الكمية، أما الجانب النوعي فإن الأرياف تظل تعاني من بعد المؤسسات التعليمية، و هذا البعد يبرز أساسا في المستويين المتوسط و الثانوي و إلى نوعية المدرسين و ظروفهم. (الجدول رقم 40)

الخدمات الصحية

جاء في الدراسة أن الخدمات الصحية على مستوى الأرياف وعلى المستوى الكمي على الشكل التالي :

ــ جاءت إجابات (20,83%) من مجموع أفراد العينة تشير إلى توفر العيادات الخاصة .

ــ أما المراكز الصحية والمستوصفات فعبرت إجابات (48,33 %) عن وجودها.

ــ بينما أشار(23.33 %) من مجموع أفراد العينة إلى توفر قراهم على الصيدليات الخاصة .

جدول رقم (41) يتعلق بالمرافق والخدمات الصحية

المرافق والخدمات الصحية	التكرارات	%
العيادات الطبية الخاصة	18	15
المستوصفات ومراكز العلاج	82	68,33
الصيدليات	38	31,67
المجموع	138	100

وإذا كان واقع الخدمات الصحية على هذا النحو فإن الجانب النوعي يشير إلى واقع آخر فنوعية الخدمات الطبية متدنية نتيجة انعدام التجهيزات ونقص التأطير.

الخدمات الاتصالية والمالية

يبدو أن الخدمات الاتصالية وإلى عهد قريب كانت إحدى عوامل الطرد من الأرياف ، إلا أن الصورة الآن لم تعد كذلك للتغطية الواسعة للهاتف المحمول ، ومن ثم فقد عبر 70,83 %من أفرد العينة عن وجودها ،

أما بشأن المراكز البريدية كمراكز اتصالية ومالية وهي متواجدة بنسبة (51,66 %) وهي تغطية مقبولة ، إلا أنها تتركز في التجمعات السكانية الكبيرة.

جدول رقم(42) يتعلق بالمسالك والخدمات الاتصالية والمالية

خدمات اتصالية ومالية	التكرارات	%
شبكة الهاتف النقال	22	18,33
البريد	62	51,66
طرق ومسالك	45	37,5
المجموع	129 (م.أ.ع 120)	107,49 (100)

11-4 -1-10 دوافع وعوامل الهجرة وترك الريف

انطلقت الدراسة من فرضية مؤداها أن دوافع الهجرة وترك الريف ليست بالضرورة اقتصادية بل هناك عوامل اجتماعية وسياسية وحتى طبيعية كانت الدافع لترك الريف .

وفي محاولة لحصر تلك الدوافع التي جعلت هؤلاء المهاجرين يتركون أريافهم انتهت الدراسة إلى :

ـــ العوامل الاقتصادية الطاردة:

أوضحت البيانات أن العوامل الاقتصادية ـــ كعوامل طرد ـــ ما تزال تحتل مكانا مهما من بين عوامل الطرد :

فقد عبر (58,33 %) من أفراد العينة أن تخليهم عن الريف سببه عدم توفر فرص العمل ، وإذا ما أضيف إلى ذلك عامل الانتقال في إطار العمل وبداعي الوظيفة الحكومية (47,5 %) يصبح دافع العمل عاملا مهما ..

وعبر(70,83 %) من أن هجرتهم من الريف بسبب عدم حيازتهم ملكية زراعية .

جدول رقم(43) يتعلق بأسباب ودوافع ترك الريف

الأسباب والدوافع	التكرارات	%
عدم توفر فرص العمل	70	58,33
الانتقال في العمل	57	47,5
عدم وجود الملكية الزراعية	85	70,83
الملكية الزراعية غير كافية	33	27,5
عدم توفر السكن	45	37,5
عدم توفرالخدمات الاجتماعية	93	77.5
المشكلات العائلية	29	24,17
الظروف الأمنية(الارهاب)	40	33,33
الظروف الطبيعية القاسية	38	31,17
المجموع	490 (ع:120)	376,66 (100)

و(27,5 %)، بسبب أن الملكية الزراعية ضئيلة المساحة ، وبالتالي فهي غير كافية لمعيشة أسرته ، فهذين العاملين الاقتصاديين ساهما أيضا في هجر الريف وأكدا أن حيازة الأرض ما تزال تشكل عامل استقرار .

- **العوامل الاجتماعية الطاردة** :

لقد أفضت هذه البيانات والأرقام إلى أن العوامل الاجتماعية تكون قد احتلت درجة متقدمة .

لعل أول الدوافع النقص في الخدمات الاجتماعية المختلفة من تعليمية وصحية وغيرهما.حيث عبر (77,5 %) عن هذا الدافع .

وثانيهما عدم توفر الوسائل الحضارية (55 %)، وهذا يظل شعور بعض الريفيين وخاصة الميسورين منهم بعدم الرضى عن نمط الحياة السائدة في الريف مما يدفعهم إلى تركه .

كما جاء في إجابات (37,5 %) من أفراد العينة أن الدافع للهجرة هو عدم توفر السكن .

وفي حقيقة الأمر أن عدم توفر السكن يعنى به في حالات عدة السكن الفردي لأن المساكن في الأرياف يتميز بالطابع الجماعي وحيث يضم الأسرة الممتدة ، وبدافع الاستقلالية يهاجر الفرد إلى المدينة .

وفي نفس الاتجاه عبر (24,5 %) من أن ترك الريف كان بدافع البعد عن المشاكل الاجتماعية وعن الخلافات العائلية .

العوامل السياسية والأمنية

إن تردي الأوضاع الأمنية خلال العشريتين الأخيرتين نتيجة تفشي ظاهرة الإرهاب والعنف والمجازر البشعة التي كان ضحيتها الريف بشكل أساسي أدت إلى نزوح ريفي خاصة من تلك المناطق الساخنة ، فكانت الولاية ــ وخاصة عاصمتها ــ قبلة للمهاجرين القادمين من المناطق الجبلية للأوراس وغيرها، وهكذا عبر

(33,33 %) من أفراد العينة أن دافع الهجرة كان تحت ضغط الإرهاب والعنف بمختلف أشكاله سيما وأن حاضرة الولاية ظلت في مأمن من العمليات الإرهابية.

هذه باختصار أهم الأسباب التي دفعت بالأسر الريفية إلى الهجرة وهي كما هو ملاحظ اجتماعية بالدرجة الأولى واقتصادية بالدرجة الثانية وسياسية بالدرجة الثالثة

11-4-2 العــوامل الجــاذبة:

إذا كانت الأسباب الطاردة والتي أظهر البحث بشأنها احتلال الأسباب الاجتماعية صدارة الترتيب وبدرجة لا تقل كثيرا الأسباب الاقتصادية ، ثم كانت العوامل الأمنية كأسباب جديدة تبرز خصائص الهجرة الريفية في هذه المرحلة .

وفي مقابل ذلك فإن عوامل الجذب إلى المدن لم يعد لها ذلك البريق ، ذلك أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتوجه نحو اقتصاد السوق أفضت إلى أزمة اجتماعية واقتصادية وسياسية تجلت في ركود القطاع الاقتصادي وتراجع دور القطاع العمومي ، وفي تشبع حضري وأزمة سكانية حادة ، ومع ذلك فإن تيار الهجرة نحو المدن ما يزال مستمرا وإن اختلف في حجمه وفي دوافعه وفي أسبابه .

والسؤال: ما هي عوامل وأسباب الجذب ؟ وما هي الأهمية النسبية لكل دافع ؟

11-4-2-1 العمــل الحــالي:

كان العمل وما يزال يحتل مكانا متقدما بين العوامل الجاذبة ، وفي محاولة لمعرفة واقع العمل لدى المهاجرين وكدافع للهجرة نحو المدينة اعتمدنا العناصر التالية :

ـ علاقة المهاجرين بقوة العمل :

إذا كانت الرغبة في الحصول على العمل إحدى دوافع الهجرة ، فهل تحقق لهم هذا المسعى ؟

فقد جاء في الدراسة أن العاملين بلغت نسبتهم 76,67 % بينما كانت ظاهرة البطالة في حدود 14,17 % من مجموع أفراد العائلة، بينما لا تكاد تصل نسبة المهاجرين المحالين على التقاعد 5,83% ، أما الخارجون عن القوة العاملة من عجزة و غير الباحثين عنه فبلغت نسبتهم 3,33% .(الجدول رقم 44)

جدول رقم (44)يوضح علاقة المهاجرين بقوة العمل في المدينة)

الفئات	التكرارات	%
العاملون	92	76,67
المتقاعدون	7	5,33
البطالون	17	14,17
الخارجون عن قوة العمل	4	3,33
المجموع	120	100

11-4-2-2 الوضع المهني :

جاء في الدراسة أن المهاجرين الريفيين يمارسون مهنا مختلفة و هذه المهن هي:

جدول رقم (45) يتضمن الوضع المهني للمهاجرين في المدينة

الفئات	التكرارات	%
صنا عيون و حرفيون	11	11,96
عمال في البناء والأشغال العمومية	23	25
تجار	7	7,61
إداريون	20	21,74
معلمون	11	11,96
ممارسون لأعمال حرة	10	10,87
عسكريون و أسلاك أمن	5	5,43
أعمال أخرى	5	5,43
المجموع	92	100

لقد جاء في الدراسة أن:

- الأكثرية العظمي من أرباب الأسر أفراد العينة يمارسون نشاطهم في البناء و الأشغال العمومية و في الإدارة (25، 21,74%) على التوالي، لتشير هذه الظاهرة إلى استقطاب الإدارة ذوي المؤهلات العلمية و البناء و الأشغال العمومية ذوي المستويات الدنيا .

- احتلت الصناعة و الحرف مع قطاع التعليم نسبة 11,96% لتعبر هذه الأرقام على أن القطاع الصناعي لم يعد القطاع الذي يستقطب اليد العاملة الريفية - كما هو شائع- و لتعيد هذه الصورة إلى الأذهان واقع القوى العاملة سنة 1982 حينما لم تستقطب الصناعة سوى 6,95% من اليد العاملة الريفية، بينما استقطب قطاع البناء 25,5% .(عنصر العياشي،1999 ،118)

- أما الأعمال و النشاطات الحرة من محامين و مهندسين و أطباء فشكلت نسبتهم 10,87% ، ثم جاء القطاع التجاري (7,61%) بمختلف أنواعه من تجار قارين إلى باعة متجولين.

- أما العسكريون و أسلاك الأمن فهم في حدود 5,43% .

- و تشكلت البقية من المهن الأخرى من حمالين و حراس و سواق و غيرهم.

هذه الصورة تعكس واقع النشاط الاقتصادي وواقع العمالة و انعكاسات التحولات الاجتماعية، حيث بدأ التوجه واضحا نحو النشاطات غير المنتجة بالاتجاه نحو الإدارة و الخدمات.

11-4-2-3 موقع المهاجرين ضمن القوى العاملة:

و لإعطاء صورة عن موقع هؤلاء المهاجرين في إطار اليد العاملة فقد انتهت الدراسة إلى :

جدول رقم (46) يبين موقع المهاجرين ضمن اليد العاملة

الفئات	التكرارات	%
رب عمل	8	8,70
يعمل لحسابه الخاص	24	26,09
عامل أجير	60	62,22
المجموع	92	100

- 8,70% من أفراد العينة من أرباب العمل.
- 26,09% يعملون لحسابهم الخاص.
- تشكل ظاهرة العمل المأجور الصورة البارزة 62,22% .

11-4-2-4 المسكن في الحضر:

إن الريفيين عادة عندما ينزحون إلى المدن يميلون إلى السكن في الأحياء وفي المساكن التي تناسب أوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية، و من ثم أفضت الدراسة إلى مايلي:

الأحياء السكنية:

يتركز الريفيون عادة في الضواحي و الأحياء الجديدة و هكذا تمركز النازحون إلى مدينة بسكرة في ضواحيها ، كسيدي غزال و العالية والمنطقة الغربية ليشكلوا نسبة (78,34 %) بينما سكن أحياء وسط المدينة ما يقارب (21,66 %) من أفراد العينة (جدول رقم 14.)

و تبقى البيوت القصديرية التي شكلت أحزمة حول المدينة، و نظرا لتوسع المدينة أصبحت تلك البيوت القصديرية تشكل جيوبا وسط الأحياء الجديدة.

الطبيعة القانونية للمسكن:

إن الطبيعة القانونية للمسكن واحدة من محددات الإقامة في المدينة خاصة من حيث مدى الإقامة (دائمة أو مؤقتة) ، و من ثم جاءت بيانات الدراسة تشير إلى ان طابع الملكية الخاصة هو الطابع المميز ، حيث بلغت نسبتها (51,67%) لتعتبر مؤشرا لهجرة دائمة ، بينما الملكية العائلية جاءت في حدود (15%) و بنفس النسبة ظهرت حالات الكراء، إلا أن الإقامة في مساكن الأقارب أو لدى صاحب العمل فجاءت نسبتها متدنية.(جدول رقم 47)

جدول رقم (47) يبين الطبيعة القانونية للمسكن في المدينة

الفئات	التكرارات	%
ملكية خاصة	62	51,67
ملكية عائلية	18	15
ملك لأحد الأقارب	9	7,5
كراء	20	16,67
ملك صاحب العمل	3	2,5
سكن وظيفي	8	6,67
المجموع	120	100

11-4-2-5 المرافق العامة:

عبرت إجابات المبحوثين عن توفر المرافق العامة من ماء شروب و كهرباء و صرف صحي باستثناء المقيمين في البيوت القصديرية خارج المدينة.

و لما كانت هذه البيانات تعبر عن الجانب الكمي فإن الجانب النوعي يختلف عنه، فقد جاء في إجابات المبحوثين حين مقابلتهم من تسجيل ملاحظة انقطاع التيار الكهربائي بيت الحين و الآخر في فصل الصيف ، و أن الماء غير متوفر على مدار الساعة، و يتميز بالملوحة و نسبة الكلس العالية ، و من ثم فهم يحصلون على الماء الشروب من تلك الصهاريج التي تجوب أحياء المدينة صباح مساء.

جدول رقم (48) يتعلق بمدى توفر المرافق

الفئات	التكرارات	%
الماء الشروب	108	90
الكهرباء	103	85,83
الصرف الصحي	99	82,5
المجموع	310 (ع:120)	283,33 (100)

الخدمات الاجتماعية :

لعل من أهم العوامل الجاذبة للريفيين و نزوحهم باتجاه المدن ، تلك النهضة العمرانية و اهتمام الحكومة بتنظيمها و توفير جل الخدمات لحياة سكانها مما يجعل المدينة هدفا لموجات متتالية من الهجرات .

و الخدمات التي تعمل على جذب الريفيين كثيرة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

الخدمات التربوية و التعليمية :

بذلت الدولة جهودا معتبرة في مجال التربية و التعليم ، و من ثم جاءت إجابات المبحوثين لتعبر عن هذه الصـــورة ،فقد عبر (90%) عن وجـــود مدارس ابتدائية

في أحيـــائهم ، و بسبة أقـــل جـــاءت نسبـــة مدى توفر المدارس المتوسطة (73,33 %) .

إلا أن المدارس الثانوية لم تكن بتلك الصورة من التواجد ، إذ أجاب بتواجدها (56,67%) فقط ، و رغم ذلك فهي ليست ببعيدة عن أحيائهم.

و كذلك الأمر بالنسبة لدور الحضانة ، ورياض الأطفال فإن وجودها جاء في حدود (48,38%) حسب تصريحات المبحوثين.

و هكذا فإن واقع هذه الخدمات كان الدافع للعديد من المهاجرين إلى النزوح نحو المدينة جريا وراء تعليم أبنائهم.

.جدول رقم (49) يبين مدى توفر الخدمات التعليمية و التربوية

الفئات	التكرارات	%
دور الحضانة ورياض الأطفال	58	48,33
المدارس الابتدائية	108	90
المتوسطات	88	73,33
الثانويات	68	56,67
المجموع	322 (ع:120)	268,33 (100)

الخدمات الصحية :

إذا كانت الصحة من الحقوق الإنسانية ، فإن الخدمات الصحية و نوعيتها في الحواضر ظلت تشكل عامل جذب للسكان الريفيين نحو المدن ، و في هذه الدراسة فإن وضعية الصحة كانت كالتالي:

- عبر (48,33%) عن وجود العيادات الطبية بأحيائهم .
- أما المستوصفات فقد جاءت إجابات (60%) من أفراد العينة بوجودها ،

- و صرح (36,67%) بوجود مستشفى في حيهم.
- أما الصيدليات فقد بدت تعرف تواجدا كثيفا حيث عبر (45,83%) من أفراد العينة بوجودها في أحيائهم .

هذه صورة عن الجانب الكمي، و لأن المسألة خدمات أكثر منها هياكل ، فقد عبر الكثير من المبحوثين عن سوء الخدمات الطبية خاصة في المراكز الصحية العمومية. جدول رقم(50) يبين الخدمات الصحية

الفئات	التكرارات	%
عيادات طبية خاصة	58	48,33
مستوصفات و مراكز صحية	72	60
مستشفيات	44	36,67
صيدليات	55	45,83
المجموع	229 (120)	190 (100)

الخدمات الثقافية و الترفيهية و الرياضية:

يبدو أن الخدمات الثقافية الترفيهية و الرياضية و من خلال الهياكل المخصصة لها بدت متواضعة ، و من ثم جاءت إجابات المبحوثين حول مدى توفر النوادي و المراكز الثقافية و الرياضية ، فقد أشار (30 %) من أفراد العينة عن وجود نوادي رياضية و عبر (16,66 %) عن وجود مراكز ثقافية.

جدول رقم (51) يتعلق بالخدمات الثقافية والرياضية

الخدمات الثقافية والرياضية	التكرارات	%
النوادي والملاعب الرياضية	36	30
نوادي ثقافية	20	16,67
المجموع	56 (120)	46,76 (100)

خدمات مصرفية ونقل:

و تركزت الخدمات الأخرى حول الخدمات المالية و المصرفية ، فقد جاء في الدراسة أن مراكز البريد متوفرة نسبيا (70%) بينما جاءت إجابات المبحوثين في حدود(20%) إزاء البنوك والخدمات المصرفية . أما النقل الحضري فقد عبر أكثر من 70% من أفراد العينة بتوفره.

جدول رقم (52) يتعلق بالخدمات المالية و النقل

الفئات	التكرارات	%
البريد	84	70
الخدمات البنكية	24	20
مواصلات ونقل حضري	85	70,83
المجموع	193 (120)	160 (100)

دوافع الهجرة إلى المدينة (بسكرة)

إن ثمة صعوبة في تصنيف الدوافع الجاذبة لأن هناك علاقة تسا ندية وتداخل بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية حتى أن "باترسون "كان قد استبعد العوامل الاقتصادية واعتبرها عملية تحسين ظروف المعيشة وبالتالي فهي لاتخلو من البعد الاجتماعي .

إلا أنه ومن قبيل تسهيل إجراءات الدراسة فقد اعتمد البحث تصنيف دوافع وعوامل الجذب إلى:

- دوافع وعوامل ا.اقتصادية .
- دوافع وعوامل اجتماعية .
- دوافع وعوامل سيكولوجية

أولا : العوامل الاقتصادية:

يبدو أن خصوصية المرحلة تكون قد زحزحت العوامل الاقتصادية وحالت دون احتلالها الصدارة ، ومع ذلك ما تزال العوامل الاقتصادية عوامل أساسية .

فقد أفضت الدراسة إلى أن الباحثين عن فرص العمل كانوا في حدود (58,33 %) وأن الذين نزحوا في إطار الانتقال للعمل بلغت نسبتهم (47.5 %) بينما لم تحظ مسألة زيادة الدخل إلا بنسبة (36.67 %) .

هذه الصورة تعتبر مؤشرا لواقع العمالة في الحواضر وفي ظل تلك التحولات التي جعلت من فرص العمل في الحواضر محدودة ومن الحياة الحضرية غير ذات العيش الرغيد .

ثانيا : العوامل الاجتماعية :

احتلت العوامل الاجتماعية كعوامل جذب موقع هاما، ومهما تظا فرت في الحياة الحضرية من مساوئ فإن مظاهر التحضر والتمدن وتعدد مجالات الترف وتوفر المرافق العامة والخدمات فلاغرو في أن يكون نمط الحياة هذه مطلب لكل إنسان ريفي يتطلع لحياة أفضل .

هذا الواقع الاجتماعي دفع بالكثير من الريفيين إلى الهجرة، فقد أيدت الدراسة هذا الاتجاه وعبر (66,67%) من مجموع أفراد العينة من أن دافعهم للهجرة إلى المدينة هو توفر الخدمات .وتوفر الوسائل الحضرية (55%) ، كما كان السكن سبيلا للهجرة وعبر عن ذلك (52,5%) من أفراد العينة

جدول رقم (53) يبين أسباب الهجرة إلى المدينة (بسكرة)

الفئات	التكرارات	%
توفر فرص العمل	70	58,33
ارتفاع الأجر والمداخيل	44	36,67
الإنتقال في العمل	57	47,5
السكن	63	52,5
توفر الوسائل الحضارية	66	55
توفر الخدمات	80	66,67
تمدرس الأبناء وتعليمهم	23	19,17
المجموع	403 (120)	335,84 (100)

11-5 آثار الهجرة الريفية ومصاحباتها :

لقد ترتب على الهجرة الريفية آثار عدة سواء في المجتمع المهاجر إليه أو المهاجر منه وكذلك بالنسبة للمهاجرين أنفسهم . ولعل من أهم هذه الآثار مايلي :

11-5-1 على صعيد الوسط الحضري:

يبدو أن تأثير الهجرة على الوسط الحضري المستقبل لهؤلاء الوافدين واضح وتجسد هذا التأثير في الظواهر التالية:

11-5-1-1 النمو الحضري والتوسع العمراني :

ساهمت الهجرة الريفية في المدن بصورة كبيرة، فهجرة الريفيين جعلت من سكان المدن يزدادون ازديادا متعاظما .

ففي مدينة بسكرة ــ كإطار مكاني للدراسة ــ تكون قد جذبت أفواجا من المهاجرين الذين تدفقوا إليها من أنحاء مختلفة من الوطن، لأسباب اقتصادية واجتماعية وجغرافية ، ليرتفع عدد سكانها من 128.924 حسب تعداد 1987 إلى 172.905 حسب تعداد 1998 ، وليستمر في الارتفاع ليصل عدد السكان وحسب تقديرات 2006 إلى 216.398 أي بفارق 43.981 نسمة .

وإذا كان مرد هذا التزايد أو الزيادة الطبيعية فقد كان للهجرة دور كبير في ذلك .

كما كان للهجرة الريفية نتائج على العمران فقد ساعدت على التوسع العمراني عن طريق تشييد مساكن وإقامة أحياء ، فمدينة بسكرة مثلا عرفت توسعا عمراني حيث تم بناء بين سنتي 1987 و 2006 ما عدده 13.472 .

وفي سياق هذا التوسع العمراني والذي كان للهجرة الريفية دور كبير أدى إلى زيادة الطلب على الأراضي ، فانتعش سوق العقار وزحف على الأراضي الزراعية، فاغتنم الحضريون مالكو تلك الأراضي الفرصة لترتفع أسعارها ، ولتتحول غابات وبساتين النخيل التي كانت وإلى عهد قريب تغطي مساحات واسعة أراضي قاحلة وليحل محل النخيل الاسمنت المسلح .

وللتدليل على هذا الواقع ومن خلال إجابات المبحوثين فقد سارت تلك الإجابات في نفس الاتجاه فقد عبر أكثر من 78% من أن التأثير كان كبيرا إزاء النمو الحضري والتوسع العمراني ، كما كانت إجابات المبحوثين لتشير إلى أن الأحياء المتخلفة وانتشار البيوت القصديرية هي نتاج الهجرة الريفية (جدول رقم 54)

جدول رقم (54) يبين آثار الهجرة على الوسط الحضري

الظواهر الحضرية	كثيرا		قليلا		لاأثر	
	ت	%	ت	%	ت	%
النمو الحضري والتوسع العمراني	94	78	12	10	14	11,66
اكتظاظ المدن وتشبعها	78	65	28	23.33	14	11,66
أزمة إسكان	85	70,83	23	19,16	12	10
انتشار ظاهرة الأحياء المتخلفة والبيوت القصديرية	66	55	40	33,33	14	11,6
تدهور الخدمات الاجتماعية	13	10,83	84	70	23	19,1
ترييف المدن	65	52,5	45	37,5	35	29,1
المجموع	401 (ع 120)		232 (ع 120)		112 (ع 120	

11-5-1-2 اكتظاظ المدن والأزمة الإسكانية :

إذا كان النمو الحضري والتوسع العمراني هو سبيل التحضر، لكن حين يكون بوتائر سريعة متسما بالطابع الفوضوي، فاستمرار تدفق المهاجرين الريفيين أدى إلى اختلال التوازن بين حاجات هؤلاء الوافدين وإمكانيات وطاقات المدينة، مما خلق أزمة إسكانية خانقة ، فالكثافة السكانية على مستوى مدينة بسكرة فاقت 1371 ساكن في الكلم^2 الواحد حسب تعداد 1998، وعلى مستوى المسكن فإن عدد الأفراد في المسكن الواحد في حدود 7.05 فردا مما يعبر عن احتقان سكني .

هذا الواقع الحضري القاتم تزيده قتامة ذلك الحزام وتلك البيوت القصديرية والتي بلغ عددها على مستوى المدينة 1075 مسكن تأوي أكثر من 6450 فردا وهم بلا شك نتاج الهجرة الريفية .

إن تأثير الهجرة الريفية في المساهمة في أزم الإسكان وفي انتشار الأحياء المتخلفة لم يخفها المهاجرون أنفسهم، فقد عبر أكثر من70 % عن واقع أزمة الإسكان وجاءت إجابات 55% لتشير إلى ظاهرة انتشار الأحياء المتخلفة وبيوت الصفيح .

11-5-1-3 تدهور وتدني مستوى الخدمات :

ساهمت الهجرة الريفية إلى حد كبير في تدهور الخدمات الاجتماعية من تعليمية وصحية غيرهما ، وذلك أن هؤلاء المهاجرين كثير منهم ما كان دافعهم للهجرة تعليم أبنائهم وحاجة ماسة إلى رعاية اجتماعية وصحية طالما افتقروا إليها .

وبدا هذا التدهور على سبيل المثال في الخدمات التعليمية حيث تعدى معدل شغل الحجرة 38.44 في الطور الابتدائي و45.12 في الطور المتوسط ، وفي الخدمات الصحية حينما تكون التغطية الصحية 2.19 سرير استشفائي لكل ألف ساكن و3.92 طبيب أخصائي لكل 10.000 ساكن .

إلا أن المهاجرين ــ أفراد العينة ــ لم يحملوا المهاجرين مسؤولية تدني الخدمات وحدهم لأنها ظاهرة عامة مست الحواضر والأرياف ، ومن ثم لم يعبر بالتأثير الكبير إلا10,83 % من أفراد العينة.

11-5-1-4 ترييف المدينة

يقصد بترييف المدينة تلك الأنماط والسلوك الريفية والتي تنتشر في المدينة جنبا إلى جنب مع أنماط السلوك الحضرية مما يحدث آثارا في الأنساق والوظائف الاجتماعية، وتعتبر الهجرة الريفية من أهم العوامل في بروز وانتشار هذه الظاهرة

وإذا كان هؤلاء المهاجرين يرتكزون دائما في أطراف المدينة وفي أحيائها المختلفة كما هو الحال في مدينة بسكرة فلا عجب أن ترى الحيوانات المختلفة تجوب تلك الأحياء ومواكب الأعراس بالخيول تجوب شوارع وسط المدينة وممارسة الكثير من الألعاب التقليدية .

11-5-2 على صعيد الوسط الريفي :

يمكن تلخيص الآثار الناجمة على الهجرة في المجتمع الريفي في :

جدول رقم (55) يبين آثر الهجرة على الوسط الريفي

التكرارات / الفئات	كثيرا		قليلا		لاأثر	
	ت	%	ت	%	ت	%
تخفيف الضغط على الأرياف	97	81,79	9	7,5	8	6,66
إفقار الأرياف من طاقاتها	83	69,16	30	25	7	5,83
إهمال الزراعة	92	76,66	15	12,5	13	10,72
المجموع	272 (120) .227,61 /54		45		28	23,21

- تخفيف الضغط على الريف من خلال امتصاص الحضر للطاقات الزائدة والتي ظلت تشكل بطالة سافرة وبطالة مقنعة، ومن ثم جاءت إجابات المبحوثين تسير في هذا الاتجاه (أكثر من 81,79 %) من أفراد العينة، بينما جاءت الإجابات أن لا أثر في حدود (6,66 %) .

لكن برأي البعض أن تخفيف هذا الضغط هو في واقع الأمر إفقار للريف وإفراغه من طاقاته الإنتاجية وعناصره المتعلمة ، وقد عبر عن هذه الصورة (69,66%) من أفراد العينة ، وجاء في الخصائص الاجتماعية أن هناك نسبة عالية من حملة الشهادات العليا إلا أن واقع العمالة في الريف يعطي انطباعا بأن الهجرة الريفية لن تؤدي إلى إفقار الريف وإهمال الزراعة فيه ، ذلك أن هؤلاء المهاجرين لم يمارسوا الزراعة إلا قليلا.

11-5-3 على صعيد المهاجر وأسرته :

يبدو تأثير الهجرة الريفية على المهاجر وأسرته أكثر وضوحا ذلك أنه:

جدول رقم (56) يبين آثار الهجرة على المهاجر وأسرته

التكرارات / الفئات	كثيرا		قليلا		لاأثر	
	ت	%	ت	%	ت	%
أجر منظم ودخل ثابت	55	45,83	38	31,16	27	22,5
تحسن في المستوى المعيشي للأسرة	31	25,83	70	58,33	19	15,83
التفكك الأسري	40	33,33	28	23,33	52	43,33
صعوبة التكيف	75	62,5	32	26,66	13	10,83
المجموع	201	167,49	168	139,48	111	92,49

- أدت الهجرة إلى حصول المهاجر على عمل وأجر منظم وهو واقع عبر عنه وبدرجة كبيرة أكثر من (45,83%) وهو هدف يسعى له كل مهاجر .

- أدت الهجرة إلى تحسين معيشة المهاجر وأسرته ــ نسبيا ــ ومن ثم جاء في إجابة (25,83 %) فقط لتعبر عن التحسن النسبي ، ويبدو أن غلاء المعيشة ظاهرة جعلت من ارتفاع الأجر مقارنة بما قبل الهجرة أصبح لا معنى له

- في مقابل هذه الصورة المضيئة تكون الهجرة قد أدت على التفكك الأسري وتجلى ذلك في فتور السلطة الأبوية والعلاقات الأسرية وحدوث مشكلات اجتماعية جمة هذه الظواهر أكد عليها أكثر من مبحوث..

- علاوة على ذلك فإن التكيف كان وما يزال من المعضلات التي تواجه المهاجرين ، فهو ينتقل من مجتمع تقليدي وبيئة بسيطة إلى مجتمع وبيئة مليئة

بالتناقضات ، حيث يعجز أحيانا عن التكيف مع مستويات المعيشة وأساليبها وتعتريه حالة من الضياع والاغتراب، حيث يشعر أنه غريب عن هذا المجتمع لا قيمة ولا مركز له فيه ، فغالبا ما يفشل في علاقاته الاجتماعية ، فيتقوقع ويقع في دوامة من الصراعات والأزمات .

هذا الواقع عبر عنه (62,5 %) من مجموع أفراد العينة ولاحظه وعايشه الباحث حين قابل العديد من المبحوثين.

11 -6 نتـــائج الدراســـة

إن تحليل البيانات وتفسيرها أفضى إلى جملة من الحقائق والنتائج نحاول استعراضها على النحو التالي:

ـــ الخصائص الاجتماعية للمهاجرين

كشفت الدراسة وهي بصدد البحث في الخصائص الاجتماعية نحو المدن عن حقائق عبرت عن طبيعة المجتمع الجزائري وخصوصيته ، وعن واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي بات يعيشه المجتمع الجزائري جراء التحولات الاجتماعية الجديدة.

فقد أوضحت الدراسة وأكدت هيمنة عنصر الذكور المهاجرين عن عنصر الإناث المهاجرات ، وإن سارت هذه النتيجة في ركاب الكثير من البحوث والدراسات ، إلا أن هذه الدراسة تكون قد عكست تنامي وتصاعد معدلات هجرة الإناث بفعل تأثير عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية .

إن الكثير من الشواهد تدعم هذه الحقيقة لعل أولاها ارتفاع المستوى التعليمي لدى العنصر النسوي، وأن المدن سوف تظل تستقطب الفئات الأكثر تعليما . إلا أن هذه الخاصية مازالت بحاجة إلى دراسات وبحوث معمقة للوصول إلى تعميمات تحدد أي الجنسين أكثر هجرة .

وفي سياق البحث عن أي الفئات العمرية أكثر ميلا للهجرة ، انتهت هذه الدراسة لتؤكد ثلاث حقائق :

الأولى ارتباط الهجرة بسني الشباب والإنتاج وهي النتيجة التي انتهت إليها الكثير من البحوث والدراسات .

أما الحقيقة الثانية فهي اتجاه هذا الميل نحو الفئات الأكبر عمرا ، ذلك أنه حين تتعدى نسبة من فوق الـــ 31 سنة : 51.67 % فهي نسبة ذات دلالة وتعبر عن خصوصية الهجرة الريفية في هذه المرحلة .

وتشير الحقيقة الثالثة إلى أن الهجرة تكون قد خضعت لمتغيرات مختلفة أقل ما يقال عنها أنها غير اقتصادية .

ولأن الحالة الزواجية ترتبط بمتغيرات أخرى سيما السن والعمل فقد عبرت الدراسة عن واقع أفرزته التحولات المجتمعية ، ولم تسر في ركاب معظم الدراسات ذات العلاقة بالهجرة ، والتي جاءت بياناتها أن العزاب أكثرة هجرة من المتزوجين لأنهم أكثر حرية ، فجاءت الدراسة لتشير إلى أن المتزوجين كانوا أكثر هجرة لخصوصية المرحلة.

وحين تناولت الدراسة الهجرة الانتخابية تبعا للمستوى التعليمي للمهاجرين ، أظهرت الدراسة أن مدينة بسكرة استقطبت المستويات العليا والدنيا على السواء ، وهو ما انتهت إليه بعض الدراسات ودفع بزمرمان إلى القول أن الانتخاب في الهجرة للوضع المهني والتعليمي يميل لأن يتنوع في الزمان والمكان في ظل الظروف البيئية والسكانية في كل من منطقة المنبع والمصب ، ومن ثم لم تصمد فرضيتنا القائلة بأن المدن تستقطب الفئات الأكثر تعليما.

هذه الخصائص في مجملها وبالمقارنة مع نتائج البحوث والدراسات يمكن أن نخلص إلى أن فرضية الانتخاب ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المكانية والزمانية ، وأن لا تطمح في أن تتجاوز حدود أمكنة وأزمنة معينة ــ على حد تعبير "بوج " ــ .

أنماط الهجرة وأشكالها

إذا كان التراث العلمي ذو العلاقة بالهجرة قد حفل بمعايير كثيرة ووفق اعتبارات مختلفة ، فإن أهداف الدراسة ومنطلقاتها وبالنظر إلى خصوصية الظاهرة في المجتمع الجزائري فقد اعتمدنا في تصنيف تلك الهجرات وفق أبعاد مكانية وزمانية وعددية وأخرى سيكولوجية .

انتهت الدراسة وفقا للاعتبار الأول إلى إثبات الفرضية القائلة بأن عدد المهاجرين يتناقص كلما زادت المسافة ، ولتؤكد الدراسة أيضا أن حجم الهجرة يتباين مع درجة الاختلافات البيئية التي تتميز بها منطقة الوصل عن منطقة الانطلاق. .

أما في بعدها الزمني فقد بدت الهجرة الدائمة ــ كشكل من أشكال الهجرة ــ الأكثر حضورا .

وحين تعرضت الدراسة إلى الهجرة من زاوية بعدها العددي أكدت غلبة الهجرة ذات الطابع الأسري ، وأن النمط السائد والذي انتهت إليه الكثير من الدراسات والقاضي بأن المهاجر يهاجر بمفرده وحين يستقر يقدم بقية أفراد أسرته قد سجلته الدراسة، ولكن بصورة محورة ، حيث أظهرت طابع الهجرة اليومية وهي ما تعرف بالفرنسية بـــ (navette) حيث يظل المهاجر ينتقل يوميا من مسكنه في الريف إلى عمله في المدينة ومتى بنى مسكنا أو حصل عليه انتقل واستقر في المدينة ، هذه الظاهرة مردها التطور الحاصل في وسائل النقل والمسافات القصيرة- نسبيا- بين المدينة والموطن الأصلي.

وعالجت الدراسة الهجرة من زاوية بعدها السيكولوجي وانتهت إلى سيادة طابع الهجرة الاختيارية لتؤكد صحة الفرضية ولتطرح إشكالية صعوبة تحديد الهجرة الاختيارية من الهجرة القسرية ، ذلك أن بعضا من حالات الانتقال الإرادي تكون مدفوعة بعوامل اجتماعية أوا قتصاد ية أو سياسية.

عوامل الهجرة الريفية ودوافعها

إذا كانت عوامل الهجرة ودوافعها احتلت حيزا كبيرا في هذا البحث فلأنها العنصر الأكثر جاذبية ، وبدون البحث فيها لا يمكن فهم هذه الظاهرة وتفسيرها ، ومن ثم فإن البحوث والدراسات في ظاهرة الهجرة لم يخل منها أي بحث في أسبابها وفي دوافعها.

وفي ضوء نظرية الطرد والجذب ، وانطلاقا من محاولة الربط بين دوافع الطرد ودوافع الجذب بنوع من العلاقة الدياليكتيكية ، حيث نظر البحث إلى قوى الطرد كعوامل داخلية بينما كانت عوامل الجذب بمثابة عوامل خارجية وكل منهما يؤثر ويتأثر بالأخرى ، وإذا ما بدا فصل بين عوامل الطرد والجذب فإنما هي عملية تحليلية إجرائية ومن أجل الدراسات التحليلية.

تناولت الدراسة الظروف الداخلية والعوامل الطاردة وشملت العمل والملكية والمسكن والخدمات الاجتماعية وانتهت إلى:

-وجود علاقة قوية بين الظروف الاقتصادية والهجرة أي أن هناك علاقة بين الهجرة والعمل ، وإن توصلت الدراسة إلى أن القطاع الزراعي والفلاحون قد استحوذوا 50 % من مجموع افراد العينة العاملين إلا أن البيانات قدمت أن المالكين للحيازات الزراعية لم يتعدوا 29,17 % ، وإذا ما أضيف إلي ذلك ضآلة الحيازة الزراعية تعطينا صورة عن أن الحيازة من العوامل الدافعة ومحددا يبقى قائما ، وهكذا أيدت البيانات صدق فرضيتنا.

وبشكل عام فإن الدراسة خلصت إلى عدم كفاية الموارد المحلية في إشباع حاجات المهاجرين وأكد هذا الواقع مستوى مداخيل المهاجرين السابقة للهجرة حين عبر أكثر من42,22 % من مجموع أفراد العينة أن مداخيلهم دون الـــ 10.000 دج .

إن تأثير العوامل الاقتصادية كعوامل طرد بدا واضحا فقد عبر 58,33 % من مجموع أفراد العينة أن تخليهم عن الريف سببه عدم توفر فرص العمل وأن 47,5 % منهم كانت هجرتهم في إطار الانتقال في العمل .

وفي سياق البحث عن العوامل الاجتماعية كعوامل طاردة ظهر المسكن كمتغير له دلالته خاصة من حيث موقعه حيث أظهرت الدراسة أن 45,83 % كانوا يقيمون في مناطق التشتت بما تعرفه هذه المناطق من عزلة وافتقار للمرافق

والخدمات الاجتماعية ، بينما لم تظهر الدراسة تأثير نوعية المساكن وطبيعتها القانونية كدافعين للهجرة .

إن المجهودات المبذولة من طرف الدولة في إطار التنمية الريفية تكون قد غيرت من وجه الريف فلم يظهر بالصورة التي كان يعيشها ، فقد أشار أكثر من 70 % من أفراد العينة إلى توفر المرافق الضرورية من ماء شروب وكهرباء ، وكذلك الشأن بالنسبة للخدمات التعليمية سيما في مرحلتها الابتدائية ، والتغطية الصحية في مستوى مراكز العلاج والمستوصفات ، إلا أن الجانب النوعي ما يزال يشكل عائقا أمام الاستقرار في الأرياف وعاملا دفع بالكثير إلى تركها .

إن تردي الأوضاع الأمنية خلال العشريتين الأخيرتين كان لها التأثير الواضح على الهجرة ، فقد سجلت الدراسة أن أكثر من 33,33 % من المهاجرين تركوا أريافهم تحت ضغط الإرهاب وأعمال العنف التي كانت تلك الأرياف مسرحا لها .

وإذا كانت العوامل الطاردة والتي أظهر البحث بشأنها تشابك وتظافر العوامل الاجتماعية والاقتصادية فإن العوامل الجاذبة ظهرت بنفس الصورة .

فقد احتل العمل مكانا متقدما ، إذ بلغت نسبة العاملين 76,67 % وتموقع منهم 25% في قطاع الأشغال العمومية والبناء و21,74 % في الوظائف الإدارية ، ومن جهة ثانية عكست البيانات التوجه نحو القطاعات غير المنتجة كما أظهرت أيضا هيمنة العمل المأجور الذي شكل 62,22 % .

وبشكل عام فإن العوامل الاقتصادية ما تزال تحتل مركزا متقدما في عوامل الجذب فقد جاءت إجابات 58,33 % من مجموع أفراد العينة أن من أسباب الهجرة البحث عن فرص العمل .

وبنفس القدر ظهر تأثير العوامل الاجتماعية كعوامل جذب ، فالمسكن وإن لم يظهر كعامل طرد من الريف إلا أنه في المدينة أظهرت الدراسة أهميته كعامل جذب خاصة من حيث طبيعته القانونية أي طابع الملكية الخاصة .

إن الخدمات الاجتماعية واحدة من عوامل الطرد والجذب ، وأن واقعها في المدينة جاء في الدراسة ما يؤكد أهميتها فقد عبر 66,67 % من أن الدافع للهجرة هو توفر الخدمات المختلفة وأظهرت الدراسة النتائج التالية :

- ارتفاع مستوى الخدمات التعليمية وفي جانبها الكمي وباتجاه المراحل التعليمية الأولى.
- تدني مستوى الخدمات الصحية سيما في المؤسسات العمومية منها .
- سيولة في الخدمات الاتصالية ووسائل النقل .

ومن خلال هذه المعطيات فإن العوامل الاجتماعية سيما ما تعلق بالخدمات الاجتماعية والوسائل الحضارية ما جعلها تحتل مكانا هاما ضمن وسائل الجذب .

نتائج الهجرة وآثارها

لقد كان تأثير الهجرة واضحا وعلى أكثر من صعيد ، فعلى مستوى الوسط الحضري مكان الوصول والاستقبال ظهر التأثير في ذلك النمو الحضري والتوسع العمراني الذي شهد ته المدينة حيث زاد الطلب على الأراضي وانتعش سوق العقار ، لكن هذه الظاهرة كانت على حساب الأراضي الزراعية وغابات النخيل ، ومن جانب آخر فقد خلق هذا النمو تكدسا بشريا وأزمة إسكان حادة وتدهور في مستوى الخدمات الاجتماعية المختلفة ، بالإضافة إلى ذلك ظاهرة الترييف التي عرفتها المدينة من خلال انتقال الأنماط السلوكية الريفية إليها .

وعلى صعيد الأرياف فإن الهجرة وإن كانت قد خففت الضغط على الأرياف من خلال امتصاص الطاقات الزائدة والتي كانت تشكل بطالة بشقيها السافرة والمقنعة ، إلا أنها في مقابل ذلك تكون قد أفرغتها من عناصرها الشابة والمتعلمة .

وعلى صعيد المهاجرين أنفسهم وأسرهم فقد أدت الهجرة إلى تحسين مستوى معيشتهم وتحضرهم ، إلا أن هذا التحضر كان على حساب الأسرة فقد أشار الكثير من المبحوثين إلى ظاهرة التفكك الأسري والانحلال الخلقي وسلوكات وأمراض اجتماعية لم يألفوها قي حياتهم الريفية .

إن الانتقال من مجتمع تقليدي بسيط إلى مجتمع مدني مليء بالمتناقضات يجعل المرء يعاني من صعوبات في التكيف مع الوسط الجديد والوقوع في دوامة من الصراعات والأزمات .

الخـــاتمة

إن الدراسة بشقيها النظري و الميداني هي محاولة أولية للاقتراب من التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية التي شهد تها بلادنا ، قد انصبت الدراسة حول ظاهرة الهجرة الريفية في محاولة لتحليل تلك العلاقة الجدلية بين عالمين ريف و حضر.

إن أولى الخطوات في هذا السياق هي أنه من خلال المعالجة النظرية وتحليل المعطيات التاريخية ، وعلى اعتبار أن هذه الظروف التاريخية لعبت دورا أساسيا في تشكيل المجتمع الحالي.

لقد تبين أن الإنسان الجزائري كان تاريخه الطويل تاريخ نضال و صراع من أجل الأرض ، و كشفت الدراسة أنه منذ فجر التاريخ و هو يصارع كل دخيل في الحواضر والأرياف، و إن كان يلجأ إلى الجبال و الصحراء أحيانا فمن قبيل استعادة و تجميع قواه ، و من ثم ظلت العلاقة مدن- أرياف محدودة و مشوبة بالصراع.

دخـــل العرب المسلمون هذه البـــلاد فتحالفوا مع البدو الأمـــازيغ و تخطـــوا (الليمس) و لتصبح المدن ليست حكرا على الوافدين الجدد ، و إنما كانت في هذه الفترة قبلة الأغنياء ، وطالبي العلم و العمل ، ومطمع كل عصبة – كما يشير ابن خلدون-.

و خلال فترة الاستعمار الفرنسي كشفت الدراسة أنه خلال هذه الفترة خضع الشعب الجزائري إلى عنصرية و إبادة في أريافه و حواضره و إلى أشكال من الضغوطات بهدف الاستحواذ على أرضه، فهجر أراضيه الخصبة ،وفقد عمله فتعرض إلى الجوع و الجهل و المرض ، فعاش غريبا في وطنه خماسا على أرضه، فكان أن خاض نضالات متعددة الأشكال من انتفاضات إلى امتناع عن دفع الغرامة.

جاء الاستقلال فلم يلمس الفلاح التغير المنشود ، لأن السياسات التي انتهجت حالت دونه و الأرض و دفعت به نحو المدن أو خارج الوطن ، و حتى الذين كانوا أكثر حظا و استفادوا في إطار التسيير الذاتي و الثورة الزراعية عاشوا حالة اغتراب حيث استلبت منهم كل مبادرة و تحولوا إلى مجرد أجراء و أدوات تنفيذية، فالتسيير الذاتي أفرغ من محتواه، و ألقت الثورة الزراعية الخوف في نفسية الفلاح فلم تحفزه على الارتباط بالأعمال الزراعية فدفعت به نحو المدينة .

أما السياسات الصناعية فلم تستطع امتصاص اليد العاملة القادمة من الريف، وتوالت الاصلاحات في مختلف القطاعات و لكن دون حدوث تحول في مستوى العلاقة مدن- أرياف وفي الحد من النزوح المتواصل .

و مع حلول تسعينيات القرن العشرين و في خضم التحولات و التغيرات الحاسمة و تشجيع العلاقات الاقتصادية الليبرالية المتجسدة في فتح الباب على مصراعيه أمام القطاع الخاص و الاستثمارات الأجنبية فكانت الآثار الأولى لهذه التحولات إزاء ظاهرة الهجرة الريفية حل المؤسسات و تقليص العمال في أخرى فتصاعد منحنى البطالة ليتعدى 28 % فتدنى المستوى المعيشي و تفاقمت أزمة الإسكان و تراجعت مستويات الخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى ظاهرة العنف والإرهاب فكان تأثير هذه الظواهر على الهجرة الريفية واضحا.

فقد كشفت الدراسة عن تغيرات عميقة في ملامح الهجرة سواء في عواملها أو في أشكالها و آثارها و في خصائص القائمين بها.

وإن ظل العامل الاقتصادي كدافع للهجرة دافعا قائما فإن طبيعة المرحلة قد أفرزت عوامل اجتماعية و أخرى تعلقت بالأمن و الاستقرار، و لما كانت دوافع الهجرة ليست بالضرورة اقتصادية و بحثا عن فرص العمل فقد كان تأثيرها على الخصائص الاجتماعية للمهاجرين واضحا .

فلم يعد الذكور أكثر هجرة بنفس القدر، بل إن الشواهد تشير إلى أن الإناث سوف تحتللن مركزا متقدما، بالنظر إلى ارتفاع مستوياتهن التعليمية، وأن المدينة سوف تظل تستقطب الأكثر تعليما.

وعن خاصية السن فإن الهجرة الريفية أصابت الشباب والكهول على السواء، لتتجه إلى الفئات الأكبر سنا ، فكان لهذه الخاصية علاقة بارتفاع نسبة المتزوجين خلافا لما انتهت إليه الكثير من الدراسات .

أما من حيث أنماط الهجرة و أشكالها فقد أظهرت أولى النتائج الهجرة القسرية جراء العنف والإرهاب وما دعم تلك الأبعاد الزمانية والمكانية والنفسية .

وعلى مستوى آثار الهجرة ومصاحباتها فإن الدراسة لم تقتصر على المهاجرين فقط بل حاولت رصد الظروف البنائية لكل من مناطق الطرد والجذب لتنتهي إلى أن عملية الهجرة كان لها الآثار الايجابية والسلبية وعلى المستويات الثلاثة وإن بدت عملية الهجرة وظيفية إزاء المهاجر وأسرته من حيث حصوله على عمل وأجر ثابتين ، فإنها على صعيد الأرياف والحواضر بدت غير وظيفية سيما ما تعلق بإفراغ الأرياف من طاقاتها واكتظاظ المدن بساكنيها.

وأخيرا نصل إلى أن أي بحث وأهميته لا تتوقف عند معالجة الفروض المطروحة فقط بقد ر ما تتوقف أيضا على يثير من قضايا ويبرز من ظواهر تكون محل دراسات وبحوث جديدة .

وفي هذا السياق فإن هذه الدراسة قد كشفت عن ظواهر جديرة بالحث والدراسة لعل أكثرها قيمة :

ــ الهجرة العائدة والمرتدة بإبراز ملامحها وخصائصها والتي قد تساعد في إعادة بعض المهاجرين باختيارهم لا بقانون أو قرار .

ــ ظاهرة الهجرة اليومية بإبراز ملامحها وانعكاساتها ونتائجها على على المهاجر وأسرته وعلى المجتمعين المحليين الريفي والحضري .

والسؤال الذي يطرح نفسه عند خاتمة هذا البحث هو هل هذه النتائج التي انتهى اليها هذا العمل تنسحب على كل الهجرات الريفية ؟ نقول أنها تنسحب في مجملها على الهجرات المماثلة في الخصائص والظروف بالرغم من أننا قلما نجد هجرة تتشابه تشابها كليا مع الهجرة موضوع الدراسة ، لأن هذه الأخيرة تتميز بأنها في مجتمع له خصوصياته وفي ظرف تحول من نظام اجتماعي إلى نظام آخر .

لكن مهما كانت حدود التعميم فان هذه النتائج تفتح آفاقا جديدة أمام المهتمين بالعالمين الريفي والحضري ، كما تفتح آفاقا أخرى جديدة وتقدم استبصارات لرجال البحث العلمي في هذا المجال تفيد في القيام بدراسات مكملة تساهم في الكشف عن حقائق أخرى وتبرز انعكاساتها وآثارها على المجتمع وتنميته.

قـــــائمة المراجـــــع

المراجع باللغة العربية:

أولا :الكتب

1) ــ أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1984.

2) ــ أحمد الخشاب : التغير الاجتماعي ، دار المعارف ، القاهرة، 1970 .

3) أحمد الربايعة: دراسات في نظرية الهجرة و مشكلاتها الاجتماعية والثقافية ، دار الثقافة و الفنون ، عمان ،1978 .

4) ــ أمين سمير : المغرب العربي الحديث ، ترجمة كميل .ق .داغر دار الحداثة، بيروت ،1981 .

5) ــ بشير التيجاني: التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2000.

6) ــ بلقاسم بوقرة : من الاستبداد الشرقي إلى النظام العالمي الجديد (التاريخ الاجتماعي للجزائر) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 .

7) ــ الجيلالي عجة : أزمة القطاع الفلاحي و مقاربات تسويته ، دار الخلدونية ، الجزائر، 2005.

8) ــ حسن بهلول : الجزائر بين الأزمة الاقتصادية واللأزمة السياسية ، منشورات د حلب ، الجزائر ،1993 .

9) ــ حسن بهلول : القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1976 .

10) ــ حسن الساعاتي : علم الاجتماع الصناعي ، دار النهضة العربية ، بيروت،1971 .

11) ــ حسين خريف: المدخل إلى الاتصال و التكيف الاجتماعي ، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث و الترجمة ، جامعة قسنطينة، 2005 .

12) ــ حسين علي : نهاية التاريخ أم صدام الحضارات،دار النفائس،بيروت، 2002.

13) ــ خليل الصقور: الهجرة الداخلية ــ أشكالها ودوافعها وآثارها، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان،2003 .

14) ــ سامية محمد جابر: علم الاجتماع الريفي ، دار النهضة العربية،بيروت، 1990 .

15) ــ سعد الدين إبراهيم وآخرون: استرتيجية التنمية في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1978.

16) سناء الخولي: التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية،2003 .

17) ــ السيد الحسيني وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف،القاهرة ، ط 4 ، 1979 .

18) ــ شارل روبير اجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة ، ترجمة عيسى عصفور ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983 .

19) ــ عاطف غيث: دراسات في تاريخ التفكير و اتجاهات النظرية في علم الاجتماع ، دار النهضة العربية، بيروت، .1975

20) ــ عاطف غيث : علم الاجتماع الحضري ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1995 .

21) عبد الباسط عبد المعطي وآخرون : السكان والمجتمع ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، .1997

22) ــ عبد الحميد براهيمي : المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996 .

23) ــ عبد الحميد بوقصاص: النماذج الريفية –الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري ، مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري ، جامعة باجي مختار –عنابة ، د ت ،

24) ــ عبد الرحمن بن خلدون : المقدمة ، الدار التونسية للنشر ، تونس، 1984

25) ــ عبد العالي دبلة: الدولة الجزائرية الحديثة ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2004 .

26 ــ عبد العزيز رأس المال : كيف يتحرك المجتمع ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1993 .

27) ــ عبد القادر جغلول : مقدمات في تاريخ المغرب العربي القديم والوسيط ، ترجمة فضيلة الحكيم ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت 1982 .

28) ــ عبد القادر القصير: الهجرة من الريف إلى المدن، دار النهضة العربية، بيروت،1992.

29) ــ عبد اللطيف بن اشنهو : التجربة الجزائرية في التخطيط و التنمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1982 .

30) ــ عبد اللطيف بن اشنهو : تكون التخلف في الجزائر ، ترجمة نخبة من الأساتذة ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1979 .

31) ــ عبد اللطيف بن اشنهو: الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة عبد الحميد الأتاسي، المؤسسة الوطنية للمطبعة التجارية، الجزائر ، د ت.

32) ــ عبد الله عبد الغي غانم : المهاجرون(دراسة انثرو بولوجية)المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط 2 ، 2002 .

33) ــ عبد الله عطوي: جغرافية السكان ، دار النهضة العربية ، بيروت،2001

34)علي سموك: إشكالية العنف في المجتمع الجزائري – من أجل مقاربة سوسيولوجية-مخبر التربية والانحراف والجريمة في المجتمع ،جامعة باجي مختار ، عنابة ، 2006 .

35) ــ علي مانع : جنوح الأحداث و التغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996

36) ــ عمر صدوق: تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1988

37) عنصر العياشي : نحو علم اجتماع نقدي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،1999 .

38) ــ غريب سيد أحمد : علم الاجتماع الريفي ، المكتب العلمي للنشر و التوزيع ، الاسكندرية،1999

39) ــ فادية عمر الجولاني : التغير الاجتماعي (مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ، 1993 .

40) ــ فتح الله ولعلو: الاقتصاد السياسي(مدخل للدراسات الاقتصادية) ، دار الحداثة، بيروت، 1981

41) ــ فتحي محمد أبو عيانة: دراسات في الجغرافية البشرية ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية

42) ــ مارسيل مازواوييل ، رينيه ديمون ،التجارب الاشتراكية أمام مشاكل التنمية ،ط 1، ترجمة رشيد حسن وحسن قبيسي ، دار الحقيقة بيروت ، 1970.

43) ــ مجد الدين عمر خيري خمش:علم الاجتماع-الموضوع والمنهج-دار مجدلاوي للنشر ط 1 عمان ،1999 .

44) ــ محروس محمود خليفة واخرون : كتابات اجتماعية معاصرة ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة،2003 .

45) ــ مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي : قضايا التنمية في الدول النامية،دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية 2005 .

46) ــ محمد بومخلوف : التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة (التحضر) شركة دار الأمة، الجزائر، 2001 .

47) ــ محمد بومخلوف : اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991 .

48) ــ محمد الجوهري، و علياء شكري: علم الاجتماع الريفي و الحضري ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996

49) ــ محمد السويدي :التسيير الذاتي في التجربة الجزائري وفي التجارب العالمية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،1986 .

50) ــ محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري(تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990

51) ــ محمد شفيق:البحث العلمي (الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية)، المكتب الجامعي الحديث ،القاهرة،1985 .

52) محمد الصغير غانم : مقالات حول تراث منطقة بسكرة والتخوم الاوراسية، مطبعة عمار قرفي ، باتنة ، د ت .

53) ــ محمد عبد المنعم نور: الحضارة و التحضر ، دار المعرفة، القاهرة ، 1978

54) ــ محمد علي محمد : تاريخ علم الاجتماع (الرواد و الاتجاهات المعاصرة) ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دت.

55) ــ محمد علي محمد : علم الاجتماع والمنهج العلمي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية 1986 .

56) ــ محمد وآخرون: دراسات في التغير الاجتماعي، دارالكتب الجامعية،الاسكندريةط1 ،1974 .

57) ــ محمد علاء الدين عبد القادر : علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية،2003

58)ــمحمدعمرالطنوبي: التغيرالاجتماعي، منشأة المعارف،الاسكندرية،1995

59) ــ محمود عبد المولى : العالم الثالث ونموا لتخلف،الدار العربية للكتاب، ليبيا وتونس، 1982

60) - محمود عودة : دراسات في علم الاجتماع الريفي ، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية، 1998

61) ــ مصطفى الخشاب: الاجتماع الحضري ، مكتبة الانجلومصرية ، القاهرة ، .1976

62) ــ معن خليل عمر: نظريات معاصرة في علم الاجتماع، دار الشروق ،عمان ط2 ، 2005 .

63) ــ مغنية الأزرق : نشوء الطبقات في الجزائر ، ترجمة سمير كرم ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت، 1980 .

64) ــ نبيل السمالوطي :علم اجتماع التنمية، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث ، دار النهضة الحديثة، 1981 .

65) ــ ناصر دادي عدون : اقتصاد المؤسسة ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1998

66) ــ ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986

67) ــ نبيل علي : الثقافة العربية وعصر المعلومات، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 2001 .

68) ــ نور الدين زمام : السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري (1962-1998)، دار الكتاب العربي، الجزائر،2002 .

69) ــ الهواري عدي : الاستعمار الفرنسي في الجزائر وسياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي ، ترجمة جوزيف عبد الله ، دار الحداثة ،بيروت 1983 .

70) ــ والتر رودني: أوروبا والتخلف في أفريقيا، ترجمة أحمد القصير، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1988 .

ثانيا : المعاجم

71) ــ حسين عمر : موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، مكتبة القاهرة الجديدة ، القاهرة ، 1967 .

72) ــ نخبة من أساتذة علم الاجتماع: المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، د ت.

ثالثا : الرسائل الجامعية

73) ــ أحمد براح: التغيرات الأسرية الناجمة عن هجرة رب الأسرة إلى الخارج- دراسة ميدانية بمناطق عين البانيان براقي وآزفون، رسالة دكتوراه الدولة (غير منشورة) قسم علم الاجتماع جامعة البليدة، 2005 .

74) ــ أحمد عبد الناصر تركي : الآثار الاجتماعية لانتقال الجزائر لاقتصاد السوق ــ دراسة ميدانية على شباب مدينة بسكرة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع جامعة بسكرة ، 2005 .

75) ــ رابح كعباش ، النظام السياسي والتحولات الاجتنماعية في الريف الجزائري ، رسالة دكتوره الدولة غير منشورة ، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة ،2000 .

76) ــ عبد العالي دبلة، التجربة التنموية في الالجزائر ،واشكالية التخلف ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة 1989 .

77) ــ كمال بوناح : السياسات الزراعية في الجزائر وعلاقتها بهجرة اليد العاملة الفلاحية

رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم علم الاجتماع جامعة قستطينة ، .2001

78) ــ لبنى لطيف ، دور الصحافة الحرة في التحولات الاجتماعية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع جامعة بسكرة، 2003

الدوريات و الوثائق الحكومية:

79) ــ إسماعيل قيرة ة وعلي غربي: تحولات نهاية القرن (العولمة ومستقبل الجزائر)، مجلة التواصل ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ــ جامعة عنابة ع 6 لسنة: 2000 .

80) ــ بغداد كربالي: نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر ، مجاة العلوم الانسانية ،ع 8 ، جامعة بسكرة، 2005 ،

81) ــ زكي حنوش ، أسباب ونتائج الهجرة من الريف إلى الحضر في الوطن العربي المشكلة والحل ، مجلة عالم الفكر ،ع 1 لــ 1999، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، الكويت.

82) ــ وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ، الفلاحة اللجزائرية بين 1967ــ 1983 ،مجلة إحصائيات ع 3 الديوان الوطني للاحصاء 1984

83) ــ جبهة التحرير الوطني: ميثاق الجزائر، المطبعة الوطنية الجزائرية الجزائر1965 .

84) ــ حزب جبهة التحرير الوطني : الميثاق الوطني (1986)، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار ، الجزائر ، 1987 .

85)ــ ــ حزب جبهة التحرير الوطني : النصوص الاساسيةــ الجزء الأول(1954ــ 1962)، مطابع الحزب ، الجزائر ، 1984 .

86) ــ المؤسسة الوطتية للنشر والاشهار: الجزائر ــ الدليل الاجتماعي والاقتصادي ، م و ل ا ، الجزائر 1987 .

87) ــ مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية بسكرة، الدليل السنوي 1998 للاحصائيات، مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية،بسكرة،1999 .

88) ــ مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية: مونوغرافية ولاية بسكرة 2006

89 ــ وزارة الفلاحة و الاصلاح الزراعي : مجموعة النصوص التطبيقية المتعلقة بالثورة الزراعية ، الجزائر ، 1972

90) ــ الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية: التجديد الريفي ، المطبعة الرسمية، الجزائر ،2006

رابعا : المراجع بالغة الأجنبية

- 91 Benamrane Djilali : Agriculture et developpement en Algérie. SNED. Alger. 1980.

92- Benjamin Stora: Histoire de l'Algérie depuis l'indépendence. ED.découverte.Paris. 1995.

93- Djilali Sari: La dépasession des fellah. SNED. Alger.1970.

94- Ledrut Raymond : Sociologie urbaine. Presses universitaires de France. Paris. 1973.

95- Pierre Bourdieu : Sociologie de l'Algérie. Edition dahleb.7 eme édition. 1985.

96- Ministère d'Agriculture (C.D.A.S- Ouargla). Accession a la propriété foncière agricole. Bilan (1984 / 1988). 1988.

97- Ministère d'Agriculture (C.D.A.S- Ouargla). Accession a la propriété foncière agricole. Bilan (1984 / 1994). 1994.

-

المـــــــــــلاحق

- فهــرس الجــداول
- الاستمـــــارة

أولا: فهرس الجداول

الرقم	محتوى الجدول	الصفحة
01	ــ يبين تطور قطاع المعمرين	140
02	ــ يبين تناقص العمالة في القطاع الصناعي المسير ذاتيا	165
03	ــ يوضح بنية الاستثمارات المخططة والمنجزة (1967ــ 1978)	168
04	ــ يبين تطور تعداد التلاميذ في مختلف الأطوار (1966ــ 1986)	172
05	ــ يبين نسب التمدرس لفئات (6 ــ 14).	174
06	ــ يبين تطور التاطير في القطاع الصحي .	175
07	ــ يبين تطور المنشئات الطبية	175
08	ــ يبين وضع العمالة حتى 1977.	178
09	ــ يبين تطور أعمال العنف في المجتمع الجزائري.	194
10	ــ يوضح نسبة البطالة بين الشباب في الحواضر.(1989-1999)	199
11	ــ يوضح نمو السكان في الجزائر 1830 ــ1987).	209
12	ــ الهجرة الريفية نحو بعض المدن لأسباب أمنية.	225
13	ــ توزيع العاملين في الولاية حسب القطاعات.	231
14	ــ توزيع أحجام العينات الفرعية حسب الأحياء.	244

15	ــ يتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب النوع.	249
16	ــ يتعلق بتوزيع أفراد العينه حسب السن.	249
17	ــ يبين الحالة الزواجية لأفراد العينة.	250
18	ــ يبين المستوى التعليمي لأفراد العينة.	251
19	ــ يبين خاصية النوع للمهاجرين.	252
20	ــ يبين خاصية السن للمهاجرين.	253
21	ــ يبين الأصول الريفية البدوية.	254
22	ــ يبين الحالة الزواجية للمهاجرين .	255
23	ــ يبين الحالة التعليمية للمهاجرين.	256
24	ــ يوضح الخاصية العملية والمهنية.	258
25	ــ يبين مصدر الهجرة .	259
26	ــ يبين المسافة بين نقطي الانطلاق والوصول .	260
27	ــ يبين مدة الإقامة .	261
28	ــ يبلين البعد الزمني .	262
29	ــ يبين البعد العددي .	262
30	ــ يبين البعد النفسي .	263
31	ــ يبين موقع الإقامة في الريف	265
32	ــ يبين الطبيعة الفيزيقية للمسكن الريفي.	266
33	ــ يبين الطبيعة القانونية للمسكن الريفي.	267
34	ــ يبين العمل السابق(قبل الهجرة)	268
35	ــ يبين الملكية والحيازة الزراعية ومصدرها.	269
36	ــ يبين الدخل السابق.	270

37	ــ يبين مصدر المداخيل السابقة.	271
38	ــ يتعلق بمدى كفاية المداخيل .	272
39	ــ يبين مدى توفر المرافق العمومية بالأرياف.	273
40	ــ يتعلق بالخدمات التعليمية .	273
41	ــ يتعلق بالمرافق والخدمات الصحية.	274
42	ــ يتعلق بالخدمات الاتصالية.	275
43	ــ يبين أسباب ودوافع ترك الريف.	276
44	ــ يبين علاقة المهاجر بقوة العمل بعد الهجرة.	279
45	ــ يبين الوضع المهني في المدينة.	279
46	ــ يبين موقع المهاجر ضمن اليد العاملة.	281
47	ــ يبين الطبيعة القانونية للمسكن في الدينة.	282
48	ــ يتعلق بمدى توفر المرافق.	283
49	ــ يبين مدى وجود الخدمات التعليمية .	284
50	ــ يبين مدى وجود الخدمات الصحية.	285
51	ــ يبين الخدمات الثقافية والرياضية	285
52	ــ يبين مدى وجود الخدمات المالية والتقل .	286
53	ــ يوضح أسباب ودوافع الهجرة إلى مدينة بسكرة	288
54	ــ يتعلق بآثار الهجرة الريفية على الوسط الحضري.	290
55	ــ يتعلق بآثار الهجرة الريفية على الوسط الريفي.	292
56	ــ يتعلق بآثار الهجرة الريفية على المهاجر وأسرته.	293

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري – قسنطينة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

أداة بحث:

الهجـــرة الريفيـــة في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر

دراسة ميدانية على عينة من المهاجرين إلى مدينة بسكرة

للحصول على درجة دكتوراه الدولة

في علم اجتماع التنمية

إعداد الطالب: إشراف الأستاذ

رشيد ز و ز و الدكتور رابـــح كعـــــباش

2008

أولا : بيانات عامة:

1) النوع : ذكر ( ) أنثى ( ) .

2) السن: ـــــــــــــــ سنة.

3) الحالة الزواجية: أعزب ( ) متزوج ( ) مطلق ( ) أرمل ( ).

4) المستوى التعليمي : أمي ( ) قراءة وكتابة ( ) م. ابتدائي ( )
م. متوسط ( ) م. ثانوي ( ) م. جامعي ( ).

ثانيا : الخصائص الاجتماعية للمهاجرين:

1) في أي سنة جئت إلى مدينة بسكرة: (سنة:ـــــــــــــــ)

2) كم كان سنك وقتذاك:ـــــــــــــ سنة

7) ما هي جهة الميلاد : ريف ( ) بادية ( )

حين هاجرت وانتقلت إلى المدينة:

8) من رافقك أو رافقت من أفراد العائلة (أذكر العدد):

عدد الذكور( ) عدد الإناث ( )

9) هل كنت : متزوج ( ) غيرمتزوج ( ) مطلق ( ) أرمل ( )

10) ماهو مستواك التعليمي وقتـــذاك: أمي ( ) قراء وكتابة ( ) ابتدائي ( ) متوسط ( ) ثانوي ( ) جامعي ( ).

11) هل كنت : عاملا ( ) بطال ( ) خارج قوة العمل ( )

في حالة العمل :

12) ماهي طبيعة العمل وقطاعه: فلاحة ( ) صناعة وحرف ( ) تجارة ( ) بناء وأشغال عمومية ( ) إدارة ( ) تعليم وتكوين ( ) أعمال حرة ( ) أعمال أخرى تذكر :ـــــــــــــ

ـــ ثالثا :أنماط الهجرة الريفية وأشكالها

13) أين كنت تقيم قبل مجيئك

سمالمنطقة(البلدية):_____الولاية:_____

14) كم تبعد عن المدينة(بسكرة):_____ كم

15) هل وجودك وإقامتك هنا :

بصورة دائمة ( ) بصورة مؤقتة ( ) لاتعرف ( )

16) هل تقيم هنا :

وحدك ( ) مع بعض من أفراد الأسرة ( ) مع كامل الأسرة ( )

17) كيف اتخذت قرار الهجرة :بإرادتك ( ) تحت ظروف قاهرة( )

في حالة الظروف القاهرة ماهي:_____

ـــ رابعا : دوافع الهجرة الريفية وعواملها:

ـــ العوامل الطاردة:

18) كيف هو موقع الإقامة السابقة في الريف في :

مقر البلدية( ) تجمعات ثانوية ( ) مناطق التشتت ( )

19) هل كان سكنكم في الريف : من حجر ( ) لبن تراب ( ) اسمنت ( )

20) ماهي الطبيعة القانونية للمسكن: ملكية خاصة ( ) ملكية عائلية ( ) إيجار( ) سكن وظيفي( ) حالات أخرى تذكر:_____

21) هل كنت تملك أرضا زراعية نعم ( ) لا( ) في حالة نعم

22) ما مصدرها ارث ( ) شراء ( ) استصلاح ( ) استفادة في إطار الثورة الزراعية أو التسيير الذاتي ( ) حالات أخرى تذكر:_____

23) كم كانت المداخيل الشهرية ـــ بالتقريب ـــ :_____د ج

24) ماهو مصدرها : أجور ومرتبات ( ) منح ومعاشات( ) تجارة ( ) عقارات( ) فلاحة( ) مصادر أخرى تذكر:_____

25) هل كانت تلك المداخيل كافية لمعيشة أسرتك ومطالبها:

كافية( ) غير كافية( ) إلى حد ما( )

26) هل كان المسكن يتوفر على: الماء ( ) الكهرباء( ) الصرف الصحي( )

27) هل كانت المنطقة الريفية تتوفر على المرافق والخدمات الضرورية:

_ الخدمات التربوية والتعليمية: دار الحضانة وروضة أطفال ( ) المدرسة( ) المتوسطة( ) الثانوية( )

_الخدمات الثقافية والرياضية: نوادي وملاعب رياضية( ) نوادي ثقافية( )

_الخدمات الصحية: العيادات الطبية الخاصة ( ) المستوصف ومركز للعلاج ( ) المستشفى( ) الصيدلية( )

خدمات اتصالية ومالية: بريد( ) بنك( ) طرق ومواصلات ( ) أسواق ومراكز تجارية( )

_خدمات أخرى تذكر:_____

28)هل يمكن أن تحدد لنا الدوافع والأسباب التي دفعتك إلى ترك الريف :

عدم توفر فرص العمل ( ) الانتقال في العمل ( ) عدم وجود ملكية زراعية ( ) ملكية غير كافية( ) عدم توفر السكن( ) عدم توفر الوسائل الحضارية ( ) عدم توفر الخدمات الضرورية ( ) عدم توفر الأمن( ) الظروف الطبيعية القاسية ( ) المشاكل العائلية ( )

دوافع وأسباب أخرى تذكر:_____

ـــ العوامل الجاذبة:

29) حاليا ما هي علاقتك بقوة العمل :

هل أنت: عامل ( ) بطال ( ) متقاعد( ) عاجز عن العمل( )

30) في حالة العمل ما طبيعته :

صناعة ( ) حرف( ) بناء وأشغال عمومية( ) تجارة( ) أعمال حرة ( ) إدارة( ) تعليم ( ) فلاحة ( ) نشاط آخر يذكر:_____

31) هل أنت رب عمل( ) تعمل لحسابك الخاص( )عامل أجير( )

32) هل إقامتك في المدينة في :

وسط المدينة ( ) ضواحي المدينة ( )

33) ما هي الطبيعة القانونية للمسكن الحالي : ملكية خاصة( ) ملكية عائلية () ملك لأحد الأقارب ( )) كراء ( ) ملك صاحب العمل ( ) سكن وظيفي ( )

34) هل يتوفر المسكن على : الماء الشروب( ) الكهرباء ( ) الصرف الصحي ( )

35) هل يتوفر الحي على المرافق والخدمات الضرورية:

_ الخدمات التربوية والتعليمية: دار الحضانة وروضة أطفال ( )

المدرسة( ) المتوسطة( ) الثانوية( )

_الخدمات الثقافية والرياضية: نوادي وملاعب رياضية( ) نوادي ثقافية( )

_الخدمات الصحية: العيادات الطبية( ) المستوصف( ) المستشفى( ) الصيدلية( )

_خدمات اتصالية ومالية: بريد( ) بنوك( ) طرق ومواصلات ( )

خدمات أخرى تذكر:_____

36) هل يمكن أن تحدد الدوافع والأسباب التي جعلتك تهاجر إلى المدينة :

توفر فرص العمل( ) ارتفاع الأجر ( ) توفر فرص زيادة الدخل

( )الانتقال مع العمل( ) السكن الملائم ( ) الزواج من هذه المدينة( )
توفر الوسائل الحضارية ( ) توفر الكثير من الخدمات الضرورية ( )
أسباب ودوافع أخرى تذكر:_____

خامسا: آثارالهجرة الريفية ومصاحباتها:

37) هل يمكن أن تحدد لنا ماهي آثار الهجرة الريفية:

أولا : على المدينة:	بدرجة كبيرة	قليلا	لا أثـــر
ــ النمو الحضري والتوسع العمراني	( )	( )	( )
ــ اكتضاض المدن وتشبعها	( )	( )	( )
ــ خلق أزمة إسكان			
ــ انتشار الأحياء المتخلفة والبيوت القصديري	( )	( )	( )
_ تدهور و نقص الخدمات الاجتماعي	( )	( )	( )
ــ ترييف المدينة	( )	( )	( )

آثار أخرى تذكر:_____

ثانيا : على الريف	بدرجة كبيرة	قليلا	لاأثـــر
_ تخفيف الضغط على الريف	( )	( )	( )
_ إفقار الأرياف من طاقاتها	( )	( )	( )
_ إهمال الزراعة	( )	( )	( )

_ آثار أخرى تذكر:_____

آثارالهجرة الريفية على المهاجر وأسرته	كثيرا	قليلا	لاأثر
ــ عمل منظم وأجر ثابت	( )	( )	( )
ــ تحسن في المستوى المعيشي للأسرة	( )	( )	( )
ــ التفكك الأسري	( )	( )	( )
ــ صعوبة التكيف	( )	( )	( )

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة منتوري – قسنطينة
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

ملخص بحث

الهجـــرة الريفيـــة في ظل التحولات الاجـــتماعية الجديـــدة في الجزائر

دراسة ميدانية على عينة من المهاجرين إلى مدينة بسكرة

للحصول على درجة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية

إعداد الطالب:
رشيد ز و ز و

إشراف الأستاذ:
الدكتور رابح كعباش

2008

لقد عرف المجتمع الجزائري ظاهرة الهجرة منذ فجر تاريخه، وما تزال حتى الآن تشكل متغيرا أساسيا في بنائه الاجتماعي وفي العلاقة بين حواضره وأريافه .

وفي هذا الصدد فقد عرف المجتمع الجزائري عدة فترات شهد فيها موجات هجرية بارزة .

ولعل الموجة الهجرية التي عاشها خلال مرحلة التحولات الأخيرة واحدة من أهمها وأكثرها تأثيرا.

فخلال هذه الفترة عرف المجتمع الجزائري تحولات عميقة مست جميع نظمه وأنساقه ، أملتها مقتضيات التغير الاجتماعي وعززها ذلك التوجه نحو نظام ليبرالي يخضع لآليات السوق وينزع نحو الفردية ، وليتخلى عن نظام اجتماعي يستند إلى التخطيط وإلى الفلسفة الاشتراكية ذات البعد الجماعي .

هذه التحولات أفرزت ظواهر اجتماعية جديدة وحورت في أخرى ولعل الهجرة الريفية إحدى هذه الظواهر .

فظاهرة الهجرة الريفية ليست بظاهرة جديدة ، لكن الجديد هو التغير الحاصل في حجمها وفي أنماطها وفي دوافعها وآثارها .

ومن ثم جاء ت هذه الدراسة لتلقي الضوء على تلك الحركة السكانية والعملية الاجتماعية في محاولة للوصول إلى ملامحها وخصائصها .

وتكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول بالبحث ظاهرة من الظواهر الاجتماعية، ثم إن محاولة إلقاء الضوء على هجرة الريفيين إلى المدن في ظل هذه الظروف والمعطيات يشكل أمرا ذا أهمية لما قد تبرزه الدراسة من نتائج سواء على مستوى المجتمعين المحليين الريفي والحضري أو على المهجرين أنفسهم .

ومن ثم فإن الهدف من هذه الدراسة لا يخرج عن كونه محاولة لعرض ملامح الهجرة الريفية في هذه الظروف المتميزة، من خلال التعرف على الخصائص

السوسيو ديموغرافية للمهاجرين، والدوافع والأسباب المختلفة لهجرتهم، والآثار المختلفة لهذه الظاهرة على أكثر من مستوى وصعيد .

انطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي مؤداه: إلى أي حد تكون تلك التحولات الاجتماعية قد أثرت في خصائص المهاجرين وفي أنماط الهجرة وأشكالها وفي دوافعها وآثارها ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي بشكل أساسي، واعتمد في جمع المعلومات على استمارة استبيان، ولتدعم البيانات الكمية ببيانات كيفية وظف الملاحظة والمقابلة كأداتي بحث .

وقد أجرى الباحث دراسته بطريق العينة، ليتخذ من مدينة بسكرة المجال المكاني، ومن مجموع المهاجرين من الأرياف إلى مدينة بسكرة خلال العشريتين الأخيرتين مجتمعا للبحث

وللإحاطة بظاهرة الهجرة نظريا فقد تناولت الدراسة ومن خلال أسسها النظرية متغيرات الدراسة الرئيسية الريف والحضر والهجرة نظرياتها ومداخل دراستها ، كما عالجت الدراسة مسألتي التغير الاجتماعي والتنمية واتجاهاتهما النظرية وانتهى هذا الباب بمعالجة تلك المعادلة الصعبة الريف والحضر والهجرة في الجزائر .

ولما كان لكل ظاهرة جذورها التاريخية ، وأن المجتمع الحالي نتاج ماضيه فقد تتبعت الدراسة تحولات المجتمع الجزائري منذ فجر تاريخه حتى الآن ، وانتهت الدراسة بشقيها النظري والميداني إلى النتائج التالية:

لقد تبين أن الإنسان الجزائري كان تاريخه الطويل تاريخ نضال و صراع من أجل الأرض ، و كشفت الدراسة أنه منذ فجر التاريخ و هو يصارع كل دخيل في الحواضر

والأرياف ، و إن كان يلجأ إلى الجبال و الصحراء أحيانا فمن قبيل استعادة و تجميع قواه و من ثم ظلت العلاقة مدن- أرياف محدودة و مشوبة بالصراع.

جاء الاستقلال فلم يلمس الانسان الجزائري التغير المنشود لأن السياسات التي انتهجت حالت دونه و الأرض و دفعت به نحو المدن

و مع حلول تسعينيات القرن العشرين و في خضم التحولات و التغيرات الحـــاسمة و تشجيع العلاقات الاقتصادية الليبرالية المتجسدة في فتح الباب على مصراعيه أمام القطاع الخاص و الاستثمارات الأجنبية فكانت الآثار الأولى لهذه التحولات إزاء ظاهرة الهجرة الريفية حل المؤسسات و تقليص العمال في أخرى فتصاعد منحنى البطالة ليتعدى 28 % فتدنى المستوى المعيشي و تفاقمت أزمة الإسكان و تراجعت مستويات الخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى ظاهرة العنف و الإرهاب فكان تأثير هذه الظواهر على الهجرة الريفية واضحا.

فقد كشفت الدراسة عن تغيرات عميقة في ملامح الهجرة سواء في عواملها أو في أشكالها و آثارها و في خصائص القائمين بها.

وإن ظل العامل الاقتصادي كدافع للهجرة دافعا قائما فإن طبيعة المرحلة قد أفرزت عوامل اجتماعية و أخرى تعلقت بالأمن و الاستقرار، و لما كانت دوافع الهجرة ليست بالضرورة الاقتصادية و بحثا عن فرص العمل فقد كان تأثيرها على الخصائص الاجتماعية للمهاجرين واضحا .

فلم يعد الذكور أكثر هجرة بنفس القدر بل إن الشواهد تشير إلى أن الإناث سوف تحتللن مركزا متقدما بالنظر إلى ارتفاع مستوياتهن التعليمية، وأن المدينة سوف تظل تستقطب الأكثر تعليما.

وعن خاصية السن فإن الهجرة الريفية أصابت الشباب والكهول على السواء، لتتجه إلى الفئات الأكبر سنا ، فكان لهذه الخاصية علاقة بارتفاع نسبة المتزوجين خلافا لما انتهت إليه الكثير من الدراسات .

أما من حيث أنماط الهجرة و أشكالها فقد أظهرت أولى النتائج الهجرة القسرية جراء العنف والإرهاب وما دعم تلك الأبعاد الزمانية والمكانية والنفسية .

وعلى مستوى آثار الهجرة ومصاحباتها فإن الدراسة لم تقتصر على المهاجرين فقط بل حاولت رصد الظروف البنائية لكل من مناطق الطرد والجذب لتنتهي إلى أن عملية الهجرة كان لها الآثار الايجابية والسلبية وعلى المستويات الثلاثة وإن بدت عملية الهجرة وظيفية إزاء المهاجر وأسرته من حيث حصوله على عمل وأجر ثابتين ، فإنها على صعيد الأرياف والحواضر بدت غير وظيفية سيما ما تعلق بإفراغ الأرياف من طاقاتها واكتظاظ المدن بساكنيها.

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SIENTIFIQUE

Université : Mantouri Constantine
Faculté des sciences humaines et sciences sociaux
Département de sociologie

Résumé:

L'exode rural à l'ombre des nouvelles mutations sociales en Algérie

Une étude sur un échantillon de migrants à la ville de Biskra
Pour l'obtention de doctorat d'état en sociologie du développement

Présenté par: ZOUZOU RACHID

Encadré par: Dr. KAABACHE RABAH

2008

La société algérienne a connu le phénomène de l'exode rural depuis l'aube de l'histoire, et ce phénomène continue d'être un variable essentiel dans la structure sociale et la relation entre ses villes et ses compagnes, et à cet égard la société algérienne a connu plusieurs périodes caractérisé par de nombreuses vagues d'exode.

Cependant la vague d'exode qui l'a connue durant la dernière mutation, l'une des plus importantes et plus influentes.

Durant cette période, la société algérienne a vécu des transformations profondes qui ont touché toutes ses ordres et son système sociale, est cela par les contraintes des changements sociaux, et surtout l'orientation vers l'économie du marché et l'individualisme.

Ces transformations ont produit de nouveaux phénomènes sociaux, y compris l'exode rural.

Le phénomène d'exode rural n'est pas nouveau, ce qui est nouveau c'est sa capacité, ses types, ses motivations et ses résultats.

Cette étude vient d'éclaircir les mouvements de la population et l'opération sociale pour en arriver à ses caractéristiques.

L'importance de cette étude réside dans l'étude de ce phénomène social, car cette étude constitue une importance majeur qui peut aboutir à des résultats sur les deux sociétés locales: citadine et rurale et sur les migrants eux même.

Cette étude a pour but aussi d'être un essai d'exposer les indices de l'exode rural dans ces circonstances exceptionnelles, et cela pour connaître mieux les caractéristiques sociales et démographiques des migrants, et les différentes motivations vers la migration, et les différents résultats de ce phénomène sur plusieurs domaines.

Cette étude a démarré d'une question majeur: jusqu'à quel point les mutations sociales ont influé sur les caractéristiques des migrants, et les types de migrations et ses formes, et ses motivation, et ses résultats?

Pour répondre à cette question, l'auteur a utilisé la méthode analytique descriptive à l'aide de la méthode historique et comparative suivant les variables de la recherche. Le questionnaire a été l'outil essentiel pour l'obtention des donnés, et pour renforcer ces donnés quantitatives par des donnés qualitatives, le chercheur a utilisé l'observation et l'interview.

La ville de Biskra a été le champ où le chercheur a choisi un échantillon de migrants venant de compagnes à la ville de Biskra, durant les deux dernières décennies.

Pour mieux étudier théoriquement le phénomène de l'exode à partir de ses bases théoriques, on a étudié les variantes essentiels de l'étude: la compagne, la ville, l'exode et leurs théories, aussi notre étude a traité les problèmes de changement social et du développement et leurs tendances théoriques, et enfin on est arrivé à traiter cette équation difficile: la compagne, la ville et l'exode en Algérie.

Et comme tout phénomène a ses racines historiques, et la société actuelle est le résultat de son passé, notre étude a suivi le changement de la société algérienne depuis l'aube de son histoire jusqu'a nos jours et elle a fini par ses deux parties théorique et l'étude sur le champ aux résultats suivants:
On a constaté que l'histoire de l'homme algérien est une histoire de lutte et combat pour sa terre, comme il a combattu tout étranger dans les villes et les compagnes, et s'il refuge à la montagne et au Sahara de temps à autre, c'est pour récupérer ses forces, et à partir de là, la relation ville – compagne est restée limitée et pleine de lutte.

A l'indépendance, l'homme algérien n'a pas touché le changement attendu, car les politiques pratiquées ont l'empêché de récupérer sa terre, et ont l'extradé vers les villes.

En arrivant à l'année quatre vingt dix du siècle passé, et au milieu des mutations et changements et l'encouragement des relations économiques libérales concrétisés par l'encouragement du secteur privé et l'investissement étranger on a abouti à l'émergence du premier résultat concernant l'exode rural, c'est la dissolution des entreprises et la réduction des travailleurs, ce qui a provoqué l'augmentation du taux de sous emploi qui a dépassé 28%, et a amené à la dégradation du niveau de vie, l'exacerbation de la crise des logements, la régression du niveau des

services sociaux, en ajoutant le phénomène de la violence et le terrorisme, tous ces phénomènes ont laissé des traces apparentes sur l'exode rural.

Cette étude a montré les changements profondes sur les indices de l'exode rural, concernant ses motivations ou ses formes et ses résultats, et sur les particularités de ceux qui s'occupent de l'exode rural.

Même si l'élément économique reste le facteur majeur de l'exode, la nature de l'époque a donné d'autres facteurs sociaux, sécuritaires et d'autres concernant la stabilité, et comme les motivations de l'exode rural n'était pas forcément l'élément économique et la recherche du travail, leur influence sur les caractéristiques sociales des migrants était très clair.

Le sexe masculin n'est autant que le sexe féminin dans cet exode. Les indicateurs montrent que le sexe féminin occupe la première place par rapport à leur niveau d'instruction très élevé, et la ville accueille les plus instruits.

Concernant l'age, l'exode a touché les jeunes que les hommes d'ages avancés, cela a établit une relation avec la croissance du pourcentage des mariés contrairement à plusieurs autres études.

Quant aux types et formes de l'exode rural, les premiers résultats ont montré que l'exode par force de terrorisme ou violence et tout ce qui a encouragé ces facteurs temporel, spatial, et psychique.

Quant au niveau des traces de l'exode, l'étude n'a pas été limitée uniquement sur les migrants, elle a essayé de faire part aux circonstances de constructions des zones d'accueil et les zones d'expulsion, et qu'elle finira à ce que l'exode a des traces fastes et d'autres néfastes sur les trois niveaux, même si cette opération de l'exode semble fonctionnelle par rapport au migrant et sa famille car il a trouvé un emploi et un salaire stables, au niveau des compagnes et des villes semble non fonctionnelle notamment ce qui concerne le vidange des compagnes de ses capacités et la réplétion des ville par les gents.

THE PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA
MINISTRY OF EDUCATION AND RESEARCH SIENTIFIQUE

University: Mantouri Constantine
Faculty of Humanities and Social Sciences
Department of Sociology

Abstract:

The Rural Exodus in the Light of New Sociological Mutation in Algeria

A study on a sample of migrants to the city of Biskra
to obtain doctoral degree in sociology of development

Presented by:
Zouzou Rachid

Supervised by:
Dr. Kaabache Rabah

2008

Since the dawn of history, the Algerian society has known the phenomenon of the rural Exodus, and it is still being a fundamental variable in the social structure and relationship between the city and the countryside. Consequently, the latest movements of the exodus were seen to be the most important and influential ones. Therefore, the Algerian society has witnessed deep mutations, which altered all its patterns and systems, put forward by social changes, and reinforced by the bias towards a liberal system that embeds marked mechanisms prevailing individualism; a society getting rid of the social system based on planning and a socialist philosophy with the dimension of the group.

These mutations yielded new social phenomena among them the rural exodus. In fact, this phenomenon is not that new, but what's new is the changes occurring in its dimension, patterns, motives and consequences.

This study will endeavour to throw light upon the inhabitants' movement and the social operation to shape its specific characteristics. Therefore, its importance lies in its quest within a social phenomenon which may reveal data relevant to the study, showing the movement of the countryside people towards the city, and the impact it makes on the citizen as well as the countryside societies.

Besides, this study is a trial to display the features of the rural exodus during these exceptional circumstances through identifying the socio-demographic characteristics of the migrants, the underlying causes of their migration, and its various effects at different levels.

This study starts with the main question: To what extent have the social mutations affected the migrants, the patterns of migration, its motives and consequences?

In trying to answer this question, the methodology followed was a descriptive analytical one basically, being helped by the historical and comparative ones, taking account of a compound complete methodology, depending on the study variables; and for the data collection, a questionnaire has been carried out; to support the quantitative data, with the qualitative data, observation and interviews have been used.

The study has taken the city of Biskra as a sample and as a setting, and all the migrants from the countryside to the city of Biskra during the last two decades as a society under study.

So, to confine the exodus phenomenon theoretically, the study has taken into account the theoretical principles of the migration variables; besides, it has treated the cases of the social changes and social development and their

theoretical trends, ending this chapter by analyzing the complex equation: countryside, city and migration in Algeria.

Since every phenomenon has roots in history, the study followed the Algerian society mutations from the dawn of history till now, arriving at the theoretical and real field conclusions:

It has been observed that the Algerian individual has gone through periods of struggle and battles in history because of the land, fighting intruders in the cities as well as in the countryside. The fact that this individual takes mountains and deserts as refuge is just to regenerate; that is why the relationship city countryside was limited to struggle.

After the Independence, the Algerian individual didn't reach the aspirated changes because the then policies were hindrances between him and the land, pushing him towards the cities.

Starting from 1990's, during the mutations and relevant changes encouraging the liberal economic relationships, opening doors wide to the private sector and foreign investments, the first effects of these mutations appeared as a consequence of the rural exodus: dissolution of companies; labour compression; increasing unemployment(28%); decrease of life standards; increase of housing crisis; regression of social services, in addition to new phenomena of violence and terrorism, all these revealing clearly the impact of the rural exodus.

The study has revealed deep changes in the migration patterns, be it in its conditions, shapes and effects of those undertaking it.

Even if the economical reason as a motive for migration is still strong, the nature of the period yielded social conditions and others of security and stability. Since the causes of migration were not necessarily economical in terms of job quests, their impact on the social characteristics were clear.

The migration flux was thought to be mainly male hood, but the study proved that females were gaining ground in terms of movement because of the improvement in their educational level, and the city would remain the pole of attraction of education.

Taking account of age, the migration has touched young people as well as adults, tending towards older ages, revealing a feature of increase in the marriage percentage, paradoxically to other studies outcomes.

As for the migration patterns and shapes, the first result revealed a compulsory migration due to violence and terrorism, underlying time, place and psychological dimensions.

As consequences of migration, the study did not stop at migrants only, but it attempted to focus on the building conditions of the ban and attraction areas, to infer that migration has good and bad effects at different levels

though apparently it was functional towards the migrant and his family in earning fixed job and wage, but actually at the level of countryside and city appeared not that functional, especially when emptying the countryside potential to overcrowd the city with inhabitants.